
جواهر الأصول
في مصطلح أحاديث الرسول



الكتاب:	جواهر الأصول في مصطلح أحاديث الرسول
المؤلف:	أبو عبيد عبد الرحمن المينوي رحمه الله تعالى
التعليق:	قناطر الوصول إلى جواهر الأصول
تحت إشراف:	المفتي رضاء الحق حفظه الله تعالى
بذيله رسالة:	غرر النقول لتنوير جواهر الأصول
الموضوع:	أصول الحديث
القياس/سم:	16x24.5
عدد الصفحات:	492
الطبعة الأولى:	1442هـ - 2021م

الطبعة الثانية

ذو القعدة 1443هـ - يونيو/حزيران 2022م



شاه زيب سنتر، بجوار المسجد «مُقَدَّس»،
منطقة أردو بازار، كراتشي، باكستان

للاتصال المحلي
+92 302 8478551
+92 321 8204770

للاتصال الدّولي
+92 302 8478552
+92 300 8204770

للأمور التقنية
+92 333 2748092
printingzzp@gmail.com

للتسوق الإلكتروني
+92 335 1111326
ezamzampublishers@gmail.com

: www.zamzampublishers.com.pk
: zamzampublisher@gmail.com
: www.twitter.com/zamzampublisher
: www.facebook.com/zamzampublisher

جواهر الأصول

في مصطلح أحاديث الرسول

تأليف

الإمام العلّامة أبي عبيد عبد الرحمن الميئوي رحمه الله تعالى

خريج دار العلوم، ديوبند، المتوفى سنة ١٣٩٥هـ/ الموافق ١٩٧٥م

مع تعليقاته:

قناطر الوصول إلى جواهر الأصول

حققه وعلق عليه:

محمد عثمان البستوي

خريج دار العلوم. ديوبند

وأستاذ بدار العلوم زكريا

دانيال شريف

خريج دار العلوم زكريا

عضو دار التأليف بدار العلوم زكريا

أشرف على تحقيقه وتعليقه وشارك فيه:

المفتي رضا، الحق حفظه الله تعالى

شيخ الحديث والمفتي بدار العلوم زكريا. جنوب إفريقيا

ويليه:

غرر النقول لتنوير جواهر الأصول

للشيخ المفتي رضا، الحق حفظه الله تعالى



مكتبة زمزم

للطباعة والنشر والتوزيع

دار العلوم زكريا

لينيشيا، جنوب افريقيا


بسم الله الرحمن الرحیم

هذا الكتاب مقسوم في خمس حصص:

الأول: «جواهر الأصول في مصطلح أحاديث الرسول»، للإمام العلامة أبو عبيد عبد الرحمن المينوي رحمه الله تعالى، وضعناه في الصلب الأول في صدر الصحيفة بخط كبير.

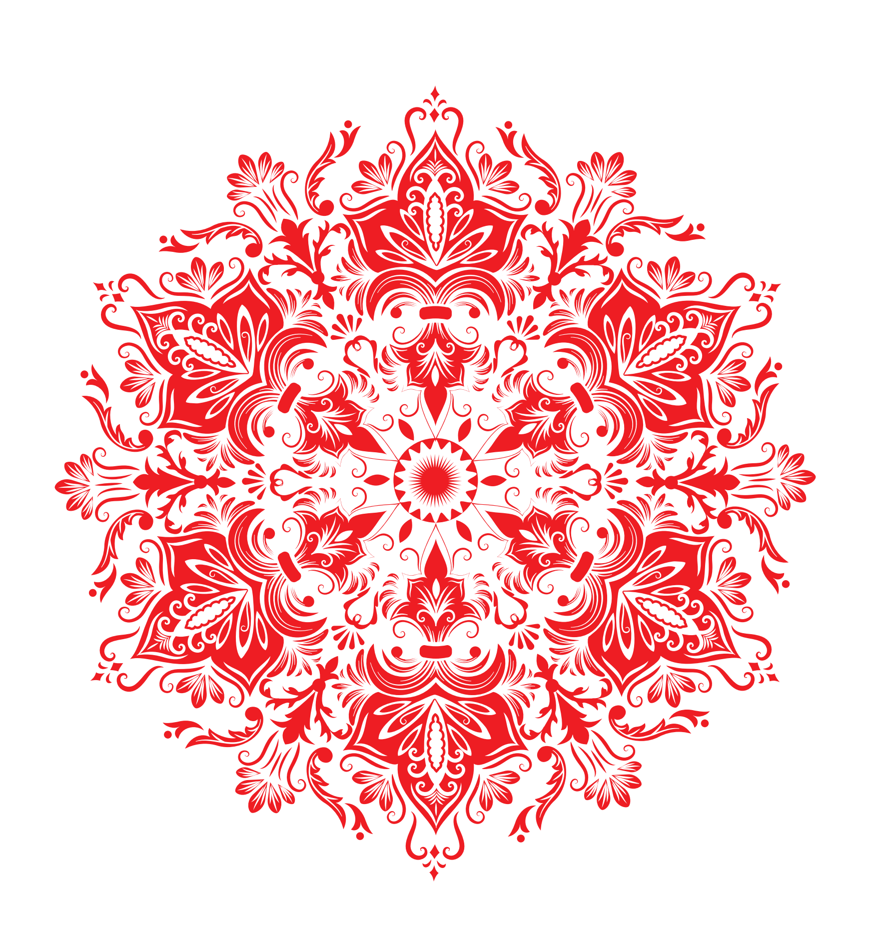
الثاني: تعليق جواهر الأصول للمصنف رحمه الله تعالى، وضعناه في الصلب الثاني بخط أصغر من خط المتن، ورمزنا له بـ ۞.

الثالث: «قناطر الوصول إلى جواهر الأصول»، وهو تعليقنا على أصل الكتاب وتعليقِ المصنف، وضعناه في أسفل الصحيفة بخط أصغر من تعليق المصنف، واستخدمنا له الأرقام، مثل: (١)، (٢)، (٣).

الرابع: «غرر النقول لتنوير جواهر الأصول»، وهو الفوائد الملتقاة المنتخبة من دروس «صحيح البخاري»، للشيخ المفتي رضاء الحق حفظه الله تعالى، ألحقناه بعد أصل الكتاب كالتتمة.

الخامس: «أريج الجِنان في أسانيد مشايخ البلدان»، وهو أسانيد الشيخ المفتي رضاء الحق حفظه الله تعالى، مع تراجم رجال الأسانيد.





بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الطبعة الثانية والثالثة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجتبى، وعلى آله وصحبه نجوم الهدى، وعلى من أتبعهم وبهم اقتدى، وبسيرتهم اقتفى. أما بعد: فكنا قبل مدة صححنا رسالة «جواهر الأصول في مصطلح أحاديث الرسول» لمولانا عبد الرحمن المينوي رحمه الله تعالى الغني القوي، وعملنا التعليقات عليها حتى صارت عند بعض أصدقائنا ومحبينا كدائرة المعارف للطالبين، وثمرة ناضجة عند الراغبين، وعينا معينا للواردين، وطار عليها بفضل الله تعالى رياح القَبول، وصادفتها راحات القُبول، وأصبحت كبدر الليالي وأنفس اللآلي، وانتفع بها الطلاب الكرام، ورغب فيها الراغبون وظنوها ككحل عيون الحسان وإنسان الإنسان، وراجت سوق مطالعتها ومطالبتها بين المشتاقين، وأضاء بها قلوب الوامقين.

ولما نفدت نسخها في الأسواق في أشهر عديدة قليلة، وطارت إلى طبعها مرة ثانية وثالثة طيور الأشواق قصدنا أن نطبعها مرة ثانية وثالثة مع تصحيح الأغلاط والأخطاء الواقعة فيها، لتكون هذه الطبعة أجمل وأكمل وأصح وأقوم وأسدَّ وأتم إن شاء الله تعالى.

ونسأل الله تعالى أن يحسنها في قلوب الناظرين، ويجملها في صدور المحبين. وندعوا أن يجعلها سببًا لمغفرة ذنوبنا، وستر عيوبنا، وذريعة لسداد الخطوات، وصدقة جارية للمصنف وأصحاب التعليقات. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجميعن.

رضاء الحق عفا الله عنه

خادم الحديث والفقه بدار العلوم زكريا، إفريقيا الجنوبية

٢٣ شوال ١٤٤٣هـ/ ٢٤ مايو ٢٠٢٢م



تقريظ فضيلة الشيخ شبير أحمد الصالوجي / حفظه الله تعالى

مدير دار العلوم زكريا بجنوب إفريقيا

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: من المعلوم لدى كل مسلم أهمية اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع شؤون حياته؛ حتى قال ابن مسعود رضي الله عنه: ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم. أي: الانحراف عن هدي النبي صلى الله عليه وسلم يؤدي الرجل إلى الضلال. فلذا اعتنى الصحابة، والتابعون، وتبع التابعين بجمع ما له أدنى علاقة برسول الله صلى الله عليه وسلم من حياته، وأخلاقه، وعاداته، وهديه، وتحلوا بها في حياتهم. ونقلوا لنا أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم في الشؤون كلها العظيمة واليسيرة، بل في الجزئيات التي قد يتوهم أنها ليست موضع اهتمام، فنقلوا تفاصيل أحواله صلى الله عليه وسلم في طعامه وشرابه، ويقظته ومنامه، وقيامه وقعوده، حتى ليدرك من يتتبَّع كتب السُّنة أنهم ما تركوا شيئا صدر عنه صلى الله عليه وسلم إلا رووه ونقلوه، وعملوا به. وهذا مما يفقد من الأنبياء قبله عليهم السلام.

فلما كملت هذه الذخيرة التاريخية العظيمة التي لم تسبق إليها جمعا وكتابة وتدوينا، قامت جماعة من العلماء، وأوجدوا علومًا لحفظ هذه الذخيرة من الدَّسِّ والتزوير، والخطأ والتغيير، ومن التحريف والتصحيف، منها: علم مصطلح الحديث.

ولنعلم أن الأحاديث الشريفة هي الميزان الصحيح لوزن أعمال الأمة، وعقائدها، وترجيحاتها. ولا ينشأ الاعتدال إلا بالعمل على القرآن والحديث معًا، ولولا هذه الذخيرة التاريخية العظيمة التي تدل على الحياة الكاملة المعتدلة، ولولا التعاليم الحكيمة النبوية، والأحكام التي امتثلها الصحابة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، لصار أمر الأمة في الفوضى بين الإفراط والتفريط، بين البدع والتشديد، حيث لا يعرفون كيف يطبقون القوانين عملا في حياتهم، وكيف يتبعون سنن الرسول صلى الله عليه وسلم التي أمرها الله تعالى باتباعها

بقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١) ودعا إلى اتباعه بقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عمران: ٣١) فلا نستطيع أن نعرف السنن بدون معرفة الأحاديث، ولا نعرف الأحاديث بدون معرفة علومها.

قد أقيم بنيان هذا العلم لغاية عظيمة جليلة، هي حفظ الحديث النبوي من الخلط فيه، أو الدسِّ والافتراء عليه، وتلك الوظيفةُ هي غاية في الأهمية تشتمل على فوائد لها خطرها الكبير. وتم بذلك حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل، فقد نقلت الأمة الحديث النبوي بالأسانيد، وميزت به الصحيح عن السقيم. ولولا هذا العلم لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع، واختلط كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بكلام غيره.

وبالإغماض عن هذا التقسيم، جعل بعض الناس في زماننا الحديث الضعيف كالموضوع حتى طرحوه في سلة الرد. وبالعكس عامل بعض الناس الحديث الموضوع كالصحيح حتى أثبتوا به ما شاؤوا من الأحكام. والطريق الأوفق أن يجعل كل شيء في مكانه، فالأحكام لا تثبت إلا بالحديث الصحيح، وأما الضعيف فيمشي في الفضائل مع شروطه المعروفة، وأما الموضوع فلا يحل بيانه إلا لذكر وضعه.

فالطالب لا يمكن له أن يتميز حديث النبي صلى الله عليه وسلم عما نسب إليه من حديث غيره خطأ أو عمدا إلا بمعرفة أصول الحديث، والتضلع منها. وهو في حاجة شديدة إليه لدفع فتن المستشرقين، والمتجددين، وغيرهم من أهل الضلال.

زعم بعض الناس في زماننا أن الأحناف - خصوصا المشايخ الديوبندية فيما بعد - لديهم قلة المبالاة بالحديث وأصوله، بل ركزوا جميع توجهاتهم على الفقه وأصوله، وهذا خطأ. والأصل أن الحفاظ والمحدثين قيدوا أصولهم في كتب مصطلح الحديث، كما أن أئمة الاجتهاد ضبطوا قواعدهم في باب السنة من كتب أصول الفقه، ولم يخصوها بكتاب، وجرى المتأخرون على منهجهم من الفقهاء، ولم يروا حاجة إلى تصنيف كتاب، أو رسالة مستقلة في الباب. فللحنفية مصطلاحاتهم في باب الحديث كمصطلاحات المحدثين، ومن هنا وقع التخلل أيضا بأن بعض الناس يأخذون الأصل من كتب أصول الحديث - التي أكثر مؤلفيها ساداتنا الشافعية - ثم طبقوها على مذاهب الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة، فوقع الاضطراب، كما قال الشيخ محمد عوامة حفظه الله: جعلُ طائفة واحدة حاكمة على أحكام

الطائفة الثانية خطأ كبير، نشأ عنه اضطراب كبير في الساحة العلمية المعاصرة، ولو أنصفت كل طائفة غيرها، لاسترحنا كثيرا مما نعاني منه. (مقدمة تدريب الراوي ١/ ١٥).

ومع ذلك لقد خص كثير من أئمة الحنفية أصول الحديث بتصنيف غير أن أكثرها ليس كتابا مستقلا، إنما هو عمل على كتاب «معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح، أو «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر رحمهما الله.

وصفنوا كثيرا في اللغة الأردية، فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء. وراجع لخدمة علماء الهند للحديث: مقدمة «مبادئ علم الحديث وأصوله» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى.

وأما كتابنا هذا، فمن ميزاته أنه كتاب مختصر في مبانيه، واضح في معانيه، وسهل في حفظه، وكامل في فوائده. فبذل المصنف رحمه الله غاية وسعه حتى جاء الكتاب ملائما لقصده، وجاء المسمى مطابقا لاسمه، وهو جواهر الأصول، فهذه الأصول كالجواهر واللآلي ينبغي لكل طالب أن يحفظ متنه لتسهيله واختصاره. فجزاه الله عنا خير الجزاء.

وانطلاقا من حرص جامعتنا دار العلوم زكريا بجنوب إفريقيا على نشر العلم بشتى وسائله وصوره القديمة والحديثة: تدريسا ودعوة، وتأليفا وترجمة، وتحقيقا ودراسة، ونشرا وطباعة، عزمتْ على تصحيح هذا الكتاب وتحقيقه وإخراجه بأسلوب جديد؛ ليتيسر الاستفادة منه، فقام بهذا العمل العظيم الأخ محمد عثمان البستوي، وتلميذنا العزيز دانيال شريف – خريج جامعتنا –، فجزاهما الله تعالى أحسن الجزاء.

وأخيرًا أشكر شيخي المفتي رضاء الحق حفظه الله تعالى ومتعنا بعلومه؛ الذي قام بإشراف التحقيق، وشارك فيه، وراجع دراسته بالتدقيق مما جعل العمل محل ثقة واعتماد لدى أهل العلم والفن. فأدعو الله تعالى أن يتقبل جهدهم المشكور، ويجعله في كِفة حسناتهم، ويجزيهم خيرا، ويجزل لهم أجرا، ويبارك في أعمارهم وعلومهم، ويوفقهم لأمثال هذه الأعمال القيمة، وينفع بهم، وبخدماتهم المسلمين. آمين يا رب العالمين.

شبير أحمد سلوجي عفا الله عنه

مدير دار العلوم زكريا، جنوب إفريقيا

٩ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التعليق والتحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضِلَّ له، ومن يضلِل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾(آل عمران: ١٠٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾(النساء: ١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾(الأحزاب).

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد. اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وعلى آل سيدنا ومولانا محمد صلاة تنجينا بها من جميع الأهوال والآفات، وتقضي لنا بها جميع الحاجات، وتطهرنا بها من جميع السيئات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات، من جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات، إنك على كل شيء قدير. اللهم صل وسلم على الرسول البشير النذير.

أما بعد، فيقول العبد الفقير: حينما كنت طالبًا في قريتي شاه منصور، مديرية صوابي، باكستان، وفي الجامعة الإسلامية بأكوره ختك، مديرية نوشهره، بشاور، باكستان، وكنت أقرأ على والدي مولانا شمس الهادي وعلى عمي مولانا فضل إلهي رحمهما الله تعالى، وعلى المشايخ الآخرين، ووصلت إلى درجة قراءة علم الحديث، وجدتُ في كتبي الموضوعة في بيتي رسالة اسمها «جواهر الأصول في مصطلح أحاديث الرسول» للشيخ عبد الرحمن الميئوي من مضافات صوابي، ففرحت بها وابتهجت جدًّا وقرأتها وحفظت أكثر مضامينها مع ضعف جسمي وذاكرتي، وكنت في ذلك الزمان مصابًا بمرض الدق والسل، وكنت نحيفًا ضعيفًا إذا قمتُ ينتشر الظلام أمام عيني، وأميل إلى السقوط حينما قمت، وكنت في

تلك الحال أحضر الدروس وأحافظ عليها، ولا أستطيع أن أجلس مستقيما فكنت أتكئُ بإذن الأستاذ وأستمع ما يلقى علينا مع الضعف والاضمحلال، وصرتُ كما قال الشاعر:

ولو أن ما بي من ضَنًى وصبابةٍ ۞ على جملٍ لم يدخل النار كافر

فكنت فَرِحًا ومعجبًا بهذه الرسالة، ثم عافاني الله تعالى وشفاني من ذلك المرض بفضله وكرمه.

وهذه الرسالة أَلَّفها مؤلِّفها حينما كان مدرِّسًا بدار العلوم بجار سده، مِن مضافات بشاور في باكستان، وكان المؤلف رحمه الله تعالى مغرما ومولعا بها، فكان من عادته أنه يدرسها طلاب علم الحديث في سنة إتمام دراسات كتب الحديث، أي: العالمية.

ومما رغبنا على هذه التعليقات أن مدير دار العلوم الرحمانية، ونجله العالم الفاضل حرضني على تحقيقها وتعليقها، فكنت أقدم رِجلا وأؤخر أخرى لتوافر الأشغال، وازدحام الأعمال، وفقدان الأهلية؛ لأن علم الحديث وأصوله لا ينبغي أن يضع قدمه فيه أو ينغمس في أمواج بحره إلا من عرض نفسه على الجهد المضني والاحتراق، وانصبغ بمجهودات جبارة في تحصيل هذا العلم بكمال الرغبة والاشتياق، وأنى لهذا العبد الضعيف مثل هذا الاستغراق.

ثم رغبني وحرضني فضيلة نجل مدير المدرسة الرحمانية مرة ثانية فتشاورت مع رفيقي في التأليف مولانا محمد عثمان البستوي/ خريج دار العلوم ديوبند، والمدرس بدار العلوم زكريا في هذا الغرض ففرح كفرح الأولاد بالعيد، وتأهب لهذا المقصد العظيم، وأحبَّ تحقيق هذا الهدف، وتجهز له؛ لأن الله تعالى جعل له التوفيق في مثل هذه المهمات خير رفيق، ووهب له الملكة التامة في إخراج العبارات من المراجع، وإحالة النصوص إلى الأصول. وساعده فيه مولانا دانيال شريف/ خريج دار العلوم زكريا، المتخصص في الإفتاء، وشاركه في العمل. فرفيقاي عملا عمل التعليق باهتمام بالغ، واعتناء كبير، وسعي مشكور، جزاهما الله خير الجزاء. والعبد الضعيف كان يشارك معهما في إخراج بعض النصوص من المراجع، وتصحيح العبارات، وترتيب المضامين، والإشارات إلى بعض المراجع والمظان،

ويراقب ويشرف، فالفضل يرجع إليهما في إخراج الكتاب في ثوب قشيب.

ومن منن الله تعالى عليَّ أن رزقني بعض الرفقاء الذين يساعدونني في الشؤون العلمية، والمقاصد المهمة، منهم المفتي محمد إلياس/ خريج دار العلوم زكريا، المساعد في دار الإفتاء، والمرتب لـ «فتاوى دار العلوم زكريا» في تسعة مجلدات.

ثم يقول العبد الضعيف: إن الأمة تحتاج في هذا الزمان إلى خدمة علم التفسير والحديث والفقه جدًّا، لأن أعداء الدين يخططون بكل مكر ودهاء مخططات ومشروعات لهدم الدين الحق، وينشئون طعونا واعتراضات على أحاديث سيد الكائنات، وتفسير آيات رب الكائنات، وعلى عبارات الفقهاء السادات، فيفتقر الطلاب إلى إمعان النظر وتدقيق الفكر في العلوم العالية والآلية ليستعدوا للجوابات، ويتهيؤا لرد الشبهات. وقد قال من قبلُ واحدٌ من الأفاضل السادات: من لم يكن له بداية محرقة لم يكن له نهاية مشرقة.

ثم لما أكملنا عمل التعليقات أحببنا أن نلحق بها بعض الفوائد من الدروس التي ألقيتها على طلاب العالمية وقت تدريس «صحيح البخاري» في بداية الكتاب، ولهذه الفوائد مناسبة وعلاقة بما هو المذكور في «جواهر الأصول»، وسميناها بـ«غرر النقول لتنوير جواهر الأصول للطالب السؤول».

ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون، ولا أوهام وظنون، إلا من أتى الله بقلب سليم ودين مستقيم. ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة، إنك أنت الوهاب.

العبد الضعيف

رضاء الحق عفا الله عنه

خادم الحديث والفقه بدار العلوم زكريا، إفريقيا الجنوبية

٩ شعبان ١٤٤١هـ/ ٣ أبريل ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم



شيخ الحديث مولانا عبد الرحمٰن المينوي رحمه الله

اسمه ونسبه:

هو شيخ الحديث أبو عبيد مولانا عبد الرحمن بن الشيخ مولانا سيّد أمير بن سَرْبُلَند خان، المينويّ مولدًا، الكندفيّ أصلًا (و «مينى» قرية واقعة في مديريّة «صوابي»، باكستان، و«كندف» أيضًا قرية من قُرى «صوابي»، باكستان). وكان جدّه قد انتقل من «كندف» – وطنه ووطن أجداده– إلى «مينى» لأجل اختلاف وقع بينه وبين أسرته وقومه. وكان له ثلاثة أبناء: هادي، ومهدي، وسيد أمير– وهو أبو شيخنا المُترجَم له.

وقال الشيخ عبد الرحمن: «إنَّ العلم أوّل ما دخل أهلَنا بسبب أبي (مولانا سيّد أمير)»، ثم قصَّ قصّته، ومُلخَّصها: أنَّ سيد أمير كان يعمل مع أبيه في الزراعة، وكان أبوه يومًا يعمل في الحقل، فتأخَّر سيد أمير في الإتيان بطعامه، فغضب أبوه غضبًا حمله على ضربه. فحزن سيد أمير لهذا الضرب العنيف، فرجع إلى أهله فودّعهم، ثمّ لحق بجماعة من طلبة العلم، وقضى ١٢ سنة في حالة السفر في طلب العلم. فلمّا رجع إلى بيته عالـمًا مُتقِنًا، ورآه والده، هشّ به وبشّ، وسُرّ بأن صار ابنه عالِـمًا لدين الإسلام، ووارثًا للأنبياء الكرام، عليهم أفضل الصلوات وأتمُّ التسليمات. فزوَّجه، وبعد زواجه عكف مولانا سيد أمير رحمه الله على التدريس في قريته، فدرّس الفقه وأصوله، والصرف، والنحو، والميراث، والمنطق، وغيرها من العلوم.

ثم وهبه الله تعالى ابنين تَوْأَمَيْن، أحدهما عبد المنَّان، والآخر شيخنا المُترجَم له، عبد الرحمن، وقد شاء الله أن يكونا نجمين لامِعَين من نجوم العلم والهدى لأهل زمانهما. وقد كانا مُتشابهين في الشكل، والعلم، والأخلاق الفاضلة، والورع، والتقوى بحيث يتعذَّر التفرقة بينهما.

ابتداء تعليمه:

كان مولانا عبد الرحمن في نعومة أظفاره صبيًّا مُترعرِعًا حين توفي أبوه مولانا سيد أمير ﷺ- فقد كان بلغ الرابعة من عمره فقط- ففوَّضتْ أمُّه أمرَ ابنيها إلى أحد تلامذة أبيهما، وهو الشيخ مولانا فضل الرحمن المينوي ﷺ، فلم يألُ جُهدًا في تعليمهما الدينيّ وتربيَّتهما. وبعد أن تمَّت لهما قراءة القرآن بالنظر، والتعليمات الابتدائيَّة، ارتحلا إلى مدينة «صوابي» ليتلمذا على الشيخ مولانا سراج الدين الغزنوي ﷺ ويدرسا عنده كتب الصرف والنحو، فقام بتعليمهما خيرَ قيام، بكلّ محبّة وشفقة، ونفخ فيهما الشوقَ إلى العلم الدينيّ، والحرصَ على تحصيله، وبذل لهما من ماله، وعنايته، ومشورته ما سدَّد به مسارَ حياتهما العلميّة. ولذلك كان الشيخ عبد الرحمن يدعو له وللشيخ مولانا حسين أحمد المدنيّ دائمًا بعد الصلوات الخمس، حتّى قال: «إنّي لا أتذكّر ولو مرّةً واحدة أنّي لم أدعُ لهما بالمغفرة بعد الصلوات الخمس الفرضيّة»، وذلك لما كان لهما من أثر بالغ عميق في حياته.

أساتذته ومشايخه المشهورون:

ولـمَّا آنس الشيخ سراج الدين من تلميذَيْه تقدّمًا في استعدادهما العلميّ، وأحسّ بالنباهة، والفطانة، واليقظة فيهما، أرسلهما إلى أستاذ آخر، ثمّ ذهبا لتكميل الفنون والعلوم إلى المشايخ المشهورين.

منهم: أستاذ أساتذتنا وشيخ مشايخنا الشيخ حبيب الله الزروبويّ ﷺ، والد شيخنا محمد فريد -رحمه الله تعالى- المفتي الأكبر سابقًا في دار العلوم الحقَّانيَّة أكوره ختك من مضافات «نُوشهره»، بختونخواه، باكستان.

ومنهم الشيخ الهمام النحرير المجتهد في العلوم العقليّة مولانا خان بهادر مارتونك، فدرسا عليه في ولاية «سوات»، باكستان، فتعلّما منه العلوم العقليّة، وصارت لهما مكانة مرموقة في الفنون، رَسَمَتْ لهما طريق التقدّم.

ومنهم جدّي -أبو أُمّي- الشيخ عبد الرزاق الشاه منصوري، قَرَءَا عليه ودرسا بعض كتب الفنون. وحينما كانا طالبين في ولاية «سوات» عند مولانا خان بهادر، وكان الشيخ

عبدالرحمن يُعيد الدرس على الطلّاب إعادةً جيّدةً حسنةً، حسد عليه أحد رفقاءه الّذي كان يُعيد دروس الشيخ على شركاءه، فأشار عليه أن يذهب هو وأخوه إلى الهند لتكميل الدراسات، فقال الشيخ عبد الرحمن: «أنا أريد ذلك، ولكن ليس عندي نفقة الطريق»، فأعطاه مَن أشار عليه اثني عشر روبيّة لنفقة السفرفاستعدّ الشيخ، وأزف الرحيل، وهو يرجو من الله أن يُتيح له بقيّة زاده للسفر.

قال الشيخ: «وكان أحد أصحابي وتلامذتي مولانا عزيز الرحمن قد اطَّلع على ما عزمته من السفر، فأهدى إليّ خمس روبيّات، وانطلقنا أنا وهو معًا من «سوات» مُيَمِّمَيْنِ جانب «الهند». وفي الطريق بتنا ليلةً في «كلابت»، في منطقة «صوابي»، وصادفنا هناك تلميذًا لأبي، فسأل عن مسيرنا ومن أين جئنا، فأخبرناه أنّا أتينا من «مارتونك» في «سوات». فسأل عن طالب علمٍ ذكيّ فطنٍ كان من «مينى»: كيف حاله؟ فسأله صاحبي عن اسمه، فقال: «عبدالرحمن». فقال صاحبي: «هذا هو عبد الرحمن جالس أمامك»، مشيرًا إليّ. فغمره الفرح وضمّني إلى صدره، وأخبرني أنّه كان قد هيّأ لي حُلّةً لألبسها منذ زمن، ولكنّه لم يجد من يوصلها إليّ، فرجع إلى بيته وجاء بالحلّة وأهداها لي، ففرحتُ كثيرًا لتلك النعمة الّتي لم أكن أترقّبها. وبعدما أقمنا عنده يومين، خرجنا إلى الهند، ولـمّا وصلنا إلى «أنبالَه»، أراد صاحبي عبد العزيز أن يذهب إلى «دهلي» ويقضي شهر رمضان هناك -لأنّ أخاه كان إمامًا في مسجد من المساجد هنالك- ثمّ يذهب إلى «ديوبند»، ولكنّني لم أوافقه على هذا الرأي، لأنّي قد سمعت أن الطلاب إذا ذهبوا إلى «دهلي»، يغمرهم الكسل. فتفرّقنا، فذهب هو إلى «دهلي»، وذهبتُ أنا إلى «سهارنفور» وقضيت شهر رمضان هناك. وقد قرّرت أنّني سأقرأ بعض الكتب الفقهيّة هناك، لأني لم أقرءها على الأستاذ، ولكنّ بعض الطلّاب أصرّوا عليّ أن أدرّسهم كتبًا في المنطق، فلمّا ألحّوا وعرفت أن لا محيص لي عن ذلك، شرعت في تدريسهم.

وبعد نهاية رمضان بدأ دور القبول للطلبة الّذين يريدون الالتحاق بدار العلوم ديوبند، وكان الشيخ مولانا إعزاز علي يمتحن الطلّاب ليرى أهليّتهم للدراسة بدار العلوم. وكان رحمه الله آيةً في جميع الفنون، إلّا أنّه كان قد أوتي مهارة فائقة في الفقه وعلم الأدب لا

نظير لها. فاختبرني في كتاب «شرح الوقاية»، ولم أدرس شيئًا من الفقه قبل ذلك، ولا طالعتُ الكتاب بنفسي، فكانت النتيجة أنّي لم أجبه بأجوبة شافية، فلم يُتح لي الالتحاق بدار العلوم ديوبند في تلك السنة (مع أنّ صاحبي عزيز الرحمن -الّذي كان تلميذي أيضًا- نجح والتحق بها). فعزمتُ على قضاء تلك السنة في «ميرت» لأدرس الفقه هناك وأستدرك ما فاتني منه، وأجبر نقصاني فيه. فذهبت والتحقت بمدرسة هناك، وعكفت بالجدّ والاجتهاد على كتب الفقه، حتّى حصلت لي مهارة لا بأس بها فيه. ثمّ رجعت إلى دار العلوم ديوبند في السنة الآتية، ونجحت في الامتحان بعون الله وتوفيقه، وبدأت الدراسة بدار العلوم ديوبند. وأثناء أيّام الطلب هناك وفّقني الله للاستفادة من شيخ الإسلام مولانا حسين أحمد المدنيّ- وقد درسنا عليه «صحيح البخاري»، و«جامع الترمذي» في دورة الحديث- وكذلك أخذنا دروس كتب الحديث من شيخ الأدب مولانا إعزاز علي الأمروهويّ، والمفتي محمد شفيع العثماني، ومولانا أصغر حسين، ومولانا إبراهيم البلياوي، مع شيوخ وأساتذة آخرين، رحم الله الجميع.

التخرّج من دار العلوم ديوبند:

وفي سنة ١٣٥٨ للهجرة (الموافق لسنة ١٩٣٩ للميلاد) تخرّج الشيخ من دار العلوم بتقدير ممتاز، ومن أوّل وهلة انتهج سبيل التدريس. وقد عُيّن أستاذًا للحديث، مع أنّ العادة في بلاد الهند أن يدرّس الأستاذ الكتب الابتدائيّة من العلوم الآليّة، ثمّ يترقّى شيئًا فشيئًا إذا حصلت له حذاقة واتّساع في العلم، حتّى يبدأ بتدريس الحديث، إذا كان يُرى أهلًا لذلك. أمّا شيخنا المترجَم له رحمه الله، فإنّه قد انْتُخِبَ لتدريس الحديث الشريف- على صاحبه الصلاة والسلام- من أوّل يوم، فكأنّما خُلق للحديث. فدرّس الحديث بـ«جالندهر»، و«دهلي»، و«ميرت» بعد تخرُّجه.

التدريس:

بدأ الشيخ رحمه الله عمل التدريس في مدرسةٍ بـ«ميرت»، وقد كان أصحاب تلك

المدرسة قد طلبوا من إدارة دار العلوم ديوبند أن يُعيّنوا لهم مدرّسًا حاذقًا، فاستقرّ رأيهم على مولانا عبد الرحمن المينويّ. فدرّس هناك «سنن أبي داود»، و«مشكاة المصابيح»، و«تفسير الجلالين»، و«تفسير البيضاويّ»، مُدّةً مديدةً. ولمّا توفّي شيخ الحديث لتلك المدرسة، عيّنتْ لجنةُ دار العلوم ديوبند شيخ الحديث لهم، ولكنَّ طلّاب المدرسة أبوا أن يدرِّسهم إلّا مولانا عبد الرحمن صحيح البخاريّ، فقبل أهل المدرسة طلبهم، وعيّنوا مولانا عبد الرحمن شيخَ الحديث لمدرستهم.

وقد ألـمَّ بالشيخ حوادث عديدة حين إقامتِه في «ميرتها» وقت بناء باكستان وتقسيم الهند، وذلك لأنّ الزمن كان زمنَ فتنةٍ واضطراب وهرج ومرج، فقد تمّ تقسيم شبه القارّة الهنديّة إلى الهند وباكستان، فاستحكمت العداوة بين المسلمين والهندوس، ممّا أفضى أحيانًا إلى المُقَاتَلَة. وكان للمسلمين الأغلبيّة في بعض مناطق «ميرتها»، وللهندوس في «صدر» (أي: المركز الرئيسيّ للمدينة)، فكان يجري بين الفريقين فساد من حين إلى آخر، ولمّا وقع تقسيم الهند، هاجر المسلمون إلى باكستان، ولم يبق منهم إلّا عدد قليل، وحلّ الهندوس مكانهم، فكانوا ينتهزون كلّ فُرصة لقتل المسلمين؛ وقد قصّ الشيخ قصّتين حدثتا معه في تلك المدّة الخطيرة. قال رحمه الله: «كان أحد طلّاب المدرسة من بنغال يؤذّن للصلاة، وبينما هو كذلك إذ أصابتْه رصاصةٌ أطلقها سِيْخِيٌّ، فاستشهد الطالب من ساعته، وكان قد اجتمعت جماعة كبيرة من السيخيّين خارجَ المسجد، ولم يجترئ أحد منّا أن نخرج من المسجد إلّا بعد مليٍّ، ثمّ أخرجنا جثّة زميلنا الشهيد وغسلناه وصلّينا عليه ودفنّاه.

وقصَّة أخرى: أنّي كنت ذات ليلة في غرفتي، إذ طرق بابي طارق، فسألت عمّن بالباب، فأجابني مجيب: بأنّهم جماعة من المسلمين، يريدون أن يسألوني عن مسائلَ في العلم. ففتحت الباب، فإذا هم جماعة من السيخيِّين! فدخلوا الغرفة وقبضوني، وأبوا إلّا أن يأخذوا نقودي - وكانت تساوي أربع مائة روبيَّة- ثمَّ طالبوني بالزيادة، ولم يكن لي شيء غير ذلك، وبدأوا يبحثون في كتبي لعلّهم يجدون شيئًا. وكان هناك حارس هندوسيٌّ قريبًا من غرفتي، وكان بيني وبينه صداقة. فلمّا رآى الحارس ضوء غرفتي، وسمع الضوضاء، أتى ببندقيَّته

وصاح «اقبضوا على اللصوص!». فما لبث السيخيُّون أن فرُّوا من هناك، وتركوا مالي أيضًا، وتبعهم الحارس ببندقيَّته حتَّى تأكَّد من ابتعادهم. وهكذا جاءني نصر الله وتأييده الغيبيُّ، ولولا ذلك لقتلني هؤلاء. ووقعت كثير من أمثال هذه القصص، فكان الموت يسير معنا أنَّى سرنا، ويدور معنا كيفما درنا.

الرجوع إلى الوطن، والتدريس بدار العلوم جارسده بعد رجوعه إلى وطنه باكستان:

وبعد أداء وظيفة شيخ الحديث بـ«ميرتها» بُرهةً من الزمن، قرَّر الشيخ الرجوع إلى وطنه. وكانت تجري مكاتبة بينه وبين مولانا عبد الحق ﷫، مدير دار العلوم الحقَّانيَّة، فكان يصرُّ على الشيخ أن يأتي إلى مدرسته بعد رجوعه للتدريس هناك، وفي الحين نفسه كان أستاذ الشيخ- مولانا نافع كل كاكاخيل- يلحُّ عليه أن يأتي إلى دار العلوم جارسده حيث كان هو أستاذا، ويدرُّس هنالك. فلمَّا رجع الشيخ إلى باكستان، توجَّه تلقاء «مردان» حيث كان أخوه مولانا عبد المنَّان يدرِّس، ليستشيره في هذا الأمر. فلمَّا وصل «مردان»، التقى بأستاذه مولانا نافع كل كاكاخيل، الَّذي قدَّر الله حضورَه هناك لبعض شأنه. ففرح به نهاية الفرح، ورحَّب به ترحيبَ العُشَّاق بيوم التلاقِ بعد طول الفراق، واختطفه في سيَّارة أو حافلة وذهب به إلى «جارسده»، لا يلوي على شيء، ولم يتركه ليشاور أحدًا في أمره. وهكذا قدَّر الله ذهاب الشيخ إلى دار العلوم جارسده حيث قضى تسع سنين من عمره يؤدِّي وظيفة شيخ الحديث، ويُعلي بذلك قدرَ المدرسة، حتَّى استمرَّ الطلَّاب يأتون من أنحاء البلد فوجًا فوجًا، ومن خارج البلد لينهلوا من معين علومه. ولغة التدريس في البلاد الأفغانيَّة من باكستان وولاية «بختونخواه» هي اللغة السليمانيَّة، أي: «بشتو».

التدريس بالجامعة الإسلاميّة بـ«أكوره ختك» ودار العلوم تعليم القرآن بـ«راول بندي»:

ثم انتقل الشيخ إلى «أكوره ختك» بعد إصرار شيخ الحديث مدير الجامعة الإسلامية

سيد بادشاه كل البخاريِّ رحمه الله، وبدأ يدرِّس هناك سنة ١٣٨١ للهجرة (الموافق لسنة ١٩٦٢ للميلاد)، لكنَّ مدة إقامته بها كانت قصيرة، فبعد التدريس هناك سنتين، اعتذر إلى إدارة الجامعة بأنَّه يريد أن يرجع إلى قريته ليربِّي أولاده الصغار، ويؤسِّس مدرسةً فيها-وقد كان تبرَّع أحد من أصحاب القرية ببقعةٍ من الأرض لإقامة المدرسة- فرجع إلى بلدته لتحقيق هذا الغرض. ولـمَّا رجع إلى «مينى» بمديريَّة «صوابي»، تفضّل إليه شيخ القرآن مولانا غلام الله خان رحمه الله، والتمس منه أن يدرِّس في جامعته دار العلوم تعليم القرآن بـ«راول بندي»، فاعتذر مرارًا. فلمَّا ألحَّ في الطلب، انقاد له الشيخ، وشرع في تدريس الحديث هناك في السنة الآتية، وبقي هناك عشر سنوات، وانتفع به آلاف من طلَّاب العلم.

قصة تعينه مدرِّسًا في الجامعة الإسلامية بدابهيل الكجرات الهند:

لما تولى المفتي محمد إسماعيل بسم الله إدارةَ جامعة تعليم الدين، واستمرت ولايته للإدارة عشر سنين دعا أستاذه مولانا عبد الجبار البشاوري للتدريس مرةً ثانيةً بعدما استقال من التدريس من قبل، فلبَّى الشيخ عبد الجبار دعوةَ تلميذه وارتحل مرةً ثانيةً من وطنه إلى دابهيل – بلدة مدير دار العلوم زكريا- الكجرات لمنصب التدريس، وصار كالمشير للمدير .

وبعدما صار مدرسًا دعا مواطنه مولانا عبد المنان المينوي أخا مولانا المترجَم له للتدريس، ثم دعا الشيخ المترجَم له للتدريس في الجامعة، فبقي مولانا عبد الرحمن المينوي مدرسًا في الجامعة سنة ونصفا، كما صرح به صديقنا مولانا خليل أحمد حفيد مولانا عبدالجبار المرحوم مدير دار العلوم سعيدية كوتها مِن مضافات صوابي في كتابه «تذكره علماء ومشايخ صوابي» وأكثر أحوال المترجَم له استفدناها من كتابه ، لكن المكتوب في تاريخ الجامعة الإسلامية الذي رتبه مولانا فضل الرحمن الأعظمي في ضوء المستندات المحفوظة في دواوين المدرسة أن مدة تدريس مولانا عبد المنان أخ المترجم له سنة ونصف، ومدة تدريس المترجَم له سنة واحدة فقط من صفر ٦٢هـ إلى صفر ٦٣هـ، فلعل ما كتبه صديقنا زلة قلم.

قصة تعينه للتدريس في المدرسة الرحيمية بدلهي الهند:

كانت في دلهي مدرسة اسمها «المدرسة الرحيمية» أسسها مولانا عبد الرحيم المانيروي

من مضافات صوابي، وكان التدريس فيها باللغة السليمانية / بشتو، وكانت واقعة في المنطقة التي فيها ضريح الخواجه الباقي بالله شيخ المجدد للألف الثاني رحمه الله تعالى، يدرس فيها العلوم الدينية لاسيما العلوم الآلية المنطقية والفلسفية بتعمق، وإتقان، ومن مشاهير الأساتذة فيها الملا عبد السلام القندهاري، والملا بردل، وجدي أبو أمي وأستاذي مولانا عبدالرزاق النقشبندي، فأخبرني ابن أخ مدير المدرسة الحافظ سراج رحمه الله تعالى في كراتشي باكستان أن واحدا من المشايخ المهرة الشهير في التدريس استقال من منصبه في المدرسة، فاحتاج المدير إلى تعيين المدرس الجديد مكانه ليسد مسده ويقوم مقامه، فانتخب المدير الشيخ عبد الرحمن المترجَم له لتدريس كتب المدرس السابق وكان في عنفوان شبابه، فلما رآه الطلاب سخطوا وغضبوا قائلين للمدير: لا ندرس عند المدرس الجديد الكتبَ الصعبةَ المشكلةَ وهو في أول شبابه، ليس له تجربة ومهارة، وهو حديث عهد بإتمام الدراسات. فقال لهم المدير: اقرءوا عليه ثلاثة أيام أو أسبوعا، فإن لم يستطع أن يدرس جيدا نعتذر منه، فرضي الطلاب وبدءوا يدرسون عليه، ولما سمعوا دروسه وتحقيقاته في حل الكتب وما لها وما عليها تحيروا وتعجبوا، وذهبوا إلى المدير وطلبوا منه العفو قائلين: سامحنا أيها الشيخ على إساءة الأدب، فنحن لا نعرف ما تعرف، وأكبوا على الكتب إكباب النحل على خليته، فقضى هناك أربع سنوات معلما متبحرًا يفيض نهر تدريسه في أكناف دلهي.

قصة ذاكرته القوية وإتقان الفنون:

أخبرني الشيخ محمود أحمد غازي رئيس الجامعة الكبيرة في إسلام آباد، فقال لي: إني قرأت على الشيخ عبد الرحمن «صحيح البخاري» في تعليم القرآن راول بندي فكان يسمعنا في أثناء الدرس عبارات «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، وعبارات «عمدة القاري» للحافظ العيني، وعبارات من شتى الكتب، فكنت أظن أن الشيخ ينقل المضمون والعبارات والألفاظ من جانبه، وكنت أكتب تلك العبارات وقت الدرس في الكراسات فلما تخرجت وتفرغت أردت أن أطالع «فتح الباري»، و«عمدة القاري»، وغيرها، ثم أنظر الكراسات وأطبق بين العبارات، ولما راجعت الشروح وعبارات الكراسات تحيرتُ أني لم أجد بين

الشروح والكراسات تغايرا وفرق حرف، بل قد نقل الألفاظ بعينها.

وقال الأخ الآخر للشيخ محمود أحمد غازي الذي درس على الشيخ في تعليم القرآن براول بندي أيضًا: إن من عادة الشيخ أنه كان لا يطالع بعد صلاة العشاء بل يضطجع ويستريح، أو ينام ولا يطالع الشروح؛ لأن عبارات الشروح وما لها وما عليها كانت مصونة في ذاكرته لا يحتاج إلى مراجعتها.

وأخبرني الشيخ عبد الله كاكا خيل المرحوم المدرس سابقًا في جامعة العلوم الإسلامية بنوري تاون كراتشي والجامعة الإسلامية بإسلام آباد: إني قرأت على الشيخ عبد الرحمن كتب الفنون المختلفة في دار العلوم جارسده، بشاور، فكان ماهرا في الفنون كما كان ماهرا في علم الحديث، وكان والد الشيخ عبد الله كاكاخيل من أساتذة الشيخ المترجم له، وفوض دروس عبدالله كاكاخيل إلى مولانا عبد الرحمن ليعلمه كتب الفنون المختلفة بإتقان ودقة، ولذلك كان الشيخ عبد الله كاكاخيل ماهرًا في العلوم الآلية والعالية، أعطاه الله تعالى قوة تفهيم المسائل المشكلة بألفاظ سهلة .

يقول العبد الفقير رضاء الحق: قدم القاري محمد طيب رحمه الله مدير دار العلوم ديوبند إلى جامعة العلوم الإسلامية بنوري تاون، كراتشي، وكان الشيخ العلامة محمد يوسف البنوري على قيد الحياة آنئذٍ، فلقيه مولانا عبد الله كاكاخيل وكنت موجودا في ذلك المجلس، فقال الشيخ البنوري للشيخ القاري محمد طيب رحمهما الله تعالى بالعربية: هذا الشيخ عبد الله كاكاخيل بن مولانا نافع كل وابن أخ مولانا عزير كل، وهو أقدرنا على اللغة العربية الفصحى.

بيعة التصوُّف:

كان الشيخ قد بايع على يد شيخ الإسلام مولانا حسين أحمد المدنيّ ﵀، وكان يستفيد من فضيلته بالمشافهة حين إقامته بالهند، وبالمكاتبة عند انتقاله إلى باكستان، واستفاد من حضرته كثيرًا من الفيوض الروحانية، والأذكار، وإصلاح الباطن والقلب.

وفاته:

وفي آخر عمره أصاب الشيخَ مرضُ السَّرطان، وكان سبب وفاته ﵀. فتوفِّي الشيخ لخامس من شهر مارس سنة ١٩٧٥ للميلاد (الموافق بسنة ١٣٩٥ للهجرة). وصلَّى على جنازته شيخ الحديث مولانا عبد الحق ﵀ من «اكوره ختك»، وحضر جنازته آلافٌ مؤلَّفة من الناس، منهم العلماء الكبار، ومنهم ألوف من طلَّاب العلم من شتَّى المدارس، وفيهم العوامُّ والخواصُّ، فصلَّوا جميعًا على هذا الجبل من العلم والعمل. طيَّب الله ثراه، وجعل جنَّة الفردوس مأواه.

قائمة المدارس التي درَّس الشيخ فيها، ومدَّة إقامته فيها:

١- خير المدارس، جالندهر: سنة واحدة.

٢- دار العلوم الرحيميَّة، دهلي: أربع سنوات.

٣- مدرسة تعليم الدين، الجامعة الإسلاميَّة، دابهيل: سنة ونصف، وفي تاريخ الجامعة: سنة واحدة، من صفر ١٣٦٢ هـ إلى صفر ١٣٦٣ هـ.

٤- مدرسة إمداد الإسلام، ميرتھ: أقام هناك مدَّة طويلة (لا تعرف بالتحديد).

٥- دار العلوم الإسلاميَّة، جارسده: تسع سنوات.

٦- دار العلوم الجامعة الإسلاميَّة، «اكوره ختك»: سنتين.

٧- دار العلوم تعليم القرآن، راول بندي: عشر سنوات.

مكانته وأخلاقه وعاداته وإتقانه في العلم:

كان الشيخ عالِـمًا متينًا كبيرًا، سابحًا في بحار العلم، متمهِّرًا في العلوم الآلية والعالية، راسخًا في الفنون المنطقيَّة والفلسفيَّة، غزيرَ العلم، حلو الكلام، متخلِّقًا بالأخلاق الحسنة، رئيس الأذكياء، نادرة الزمان، فخر الأقران في الحفظ والذاكرة. انتهت إليه رئاسة التدريس في بلاد «بختونخواه» غواص بحر الفنون. كلماته جواهر نفيسة، ومحاضراته درر لامعة، وأنفاسه كلمات جامعة. كانت له مكانة مرموقة في بلاد الأفاغنة. وكان في بلادنا أربعة مشايخ معروفون في تدريس كتب الأحاديث النبويَّة: الشيخ عبد الحق، مدرِّس دار العلوم

الحقَّانيَّة، والشيخ عبد الرحمن المينويُّ، والشيخ عبد الرؤوف البشاوريُّ شيخ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل سابقًا، والشيخ حسن جان. وأظنُّ -والله أعلم- أنَّ أوَّلهم المُجلِّي، وثانيهم المُصلِّي، وثالثهم المُسلِّي، ورابعهم التالي.(١)

ولـمَّا أنَّ شغل الشيخ كان مطالعةَ الحديث النبويِّ الشريف- على صاحبه ألف ألف صلاة وسلام- وتدريسه، فإنَّ ذلك كان يُرى جليًّا في أخلاقه وصفاته، حيث جسَّد أخلاق النبيِّ ﷺ وأحيا سيرته. فكان ﵀ جَمَّ التواضع، ساذجًا، حسن المعاشرة، سهل الخلق، دائم البِشر، عابدًا زاهدًا، بعيدًا كلَّ البُعد عن التكبّر، والعجب، والغرور، والأنانيَّة. فكان يمكن أن يأتي كلُّ أحد- من طالب دورة الحديث إلى أصغر ولد- فيسمع لشكواهم، ويُصغي إليهم، ثمَّ يسلِّيهم ويحاول أن يُزيل مُشكلتهم ما أمكنه. وكان أقلَّ الناس تكلُّفًا مع تلامذته، فكان يعاملهم معاملة صديق، بل كان يراعي عزَّة نفس طلَّابه، ويُنشئ فيهم الثقة بأنفسهم، فكان إذا دعاهم، لم يدعه باسمه فحسب، بل كان يضيف لقب «مولانا» في ابتدائه، تشريفًا له. ولأجل حسن خلقه، كان كلُّ تلميذ يظنُّ أنَّه هو الأحبُّ والأقرب إلى شيخ الحديث مولانا عبد الرحمن، كما روي ذلك في حق نبيِّنا ﷺ مع صحابته ﵃.

أسلوبه في التدريس:

وصف تلميذ الشيخ، مولانا محمد إدريس البشاوريُّ، أسلوب تدريسه، فقال: «كان الشيخ إذا دخل دار الحديث للتدريس، طرأت عليه حالة مهابة. فكان يبدأ بالبسملة و الصلاة على النبيﷺ، ثمَّ يبدأ بالتدريس. وكنتُ أنا القارئ، فأقرأ الأحاديث، والشيخ يوقفني ويشرح معاني الحديث، وكانت الطلبة الآخرون يستمعون، وإذا أشكل عليهم أمر، أو لم يفهموا شيئًا، سألوه بكلِّ أدب واحترام، وكان يجيبهم بما يشفي غليلهم. وكانت تطرأ

(١) المُجَلِّي: السابق الأول من الخيل؛ لأنه جلى عن وجه صاحبه الكرب. والمُصَلِّي: الذي يتلو السابق؛ لأنه يضع خرطومه على عجز المجلي بين العظمين الناتئين في جانبي الكفل، وهما الصلوان. والمُسَلِّي: الثالث من الخيل في السِّباق؛ لأنه سلى عن قلب صاحبه الحزن حين لم يكن بينه وبين المجلي غير واحد. والتَّالي: الرابع من الخيل في السِّباق.

عليهم رغبة وولع عجيب، وتاقت أنفسهم إلى الدرس إذا سمعوا درسه، فكانوا مطمئنِّين، كأنَّهم مسحورون. وفي بداية الدرس كان يجزِّئ العناوين التي سيذكرها، وكان يبيِّن جميع ما يمكن من المباحث في شرح الحديث، وإن مرَّ بحديث قد شرحه بالتفصيل من قبل، كان يكتفي بالإشارة والإحالة إليه. وكان يدرِّس ساعات، وكنَّا نشفق عليه إذا رأينا آثار التعب على وجهه، والعرق على جسده، ولكنَّه لم يتردَّد، وكان يستمرُّ على نفس الأسلوب من غير كلل ولا ملل. وبعد الدرس كان معظم الطلبة يأتون معه إلى غرفته، فمنهم من كان يكبس يديه، ومنهم من يكبس قدميه، ومنهم من يكبس رجليه، ومنهم من يكبس رأسه، وفي الحين نفسه كانت الطلبة يسألونه أسئلة متعلِّقة بالدرس، فكان يجيبهم جميعًا. وكان هذا يطول أحيانًا، حتَّى كان الشيخ ينعس في أثناء المحادثة معهم، ولكنَّه لم يقل لهم قطُّ: «اذهبوا، فإنِّي أريد النوم». وبالجملة، كان الشيخ أستاذًا مثاليًّا، وكان يحرص على تقديم أحسن ما عنده، حتَّى يُعِدَّ طلبة ماهرين في العلم.

مذهبه الفقهي:

وكان الشيخ المترجم له محدِّثا حنفيًّا، كما يتجلى هذا في كتاباته وتحريراته الشائعة المطبوعة، فهو يعترف في تأليفاته بأن المسلك الحنفي مسلكه ومشربه، وأمثال هذه العبارات كثيرة في تصنيفاته، ننقل منها بعضها، ليطمئن بها قلوب المترددين الشاكين، فكتب في «الكوثر الجاري على رياض البخاري»: «فهذه الثلاثة: الكتاب، والسنة، وأقوال أئمة الفقهاء متلازمة فيما بينها، فالإنكار من أحدها يفضي إلى الإنكار من الآخر، وهذا من شرور النفس، أعاذنا الله منها».(مقدمة الكوثر الجاري، ص٤٥)

وقال في (ص١٢): «ثم الحديث مروي عن إمامنا أبي حنيفة أيضًا في مسنده بلفظ «الأعمال بالنيات».

وكتب في (ص١٤): «وأما اشتراط النية في التيمم عندنا، فلأن الأرض ليست طهورا بطبعها، وإنما هو بالجعل، كما قال صلى الله عليه وسلم: «جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا».[صحيح البخاري، رقم:٣٣٥]

وحرَّر في (ص٦٨): «فإن كان إمامنا رحمه الله تعالى غيَّر تعبيرهم وأخرج الأعمال من حقيقة الإيمان، فله فيه سلف وقدوة، فإن ذلك صنيع القرآن، فلو كان المحدثون اختاروا جزئية الأعمال نظرا إلى إطلاق الإيمان على الأعمال في الأحاديث، فإمامنا رحمه الله تعالى اختار تغايرهما نظرا إلى تغاير القرآن».

وقال في (ص٢٤٢): «وعندنا موجب العمد هو القصاص فقط، وإنما يرجع إلى الدية بالمراضاة، فلو عفى الأولياء القصاص وسكتوا، ثم طالبوا الدية بعد برهةٍ لم يكن لهم شيء».

وكذلك حرَّر في تعليقات «جواهر الأصول» ما يقوي أصول الأحناف، نريد أن نقدم منها بعض الأمثلة إلى القارئين، لتكون كحلًا للأبصار والبصائر.

وقال الشيخ في تخصيص العام بأن يعمل به فيما وراء الخاص: «مثاله: ما أخرجه مسلم [رقم:١٦٣١] وغيره عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم يُنتَفع به، أو ولد صالح يدعو له». وأخرج مسلم [رقم:١٢٠٦] عن ابن عباس: أن رجلا أَوقصتْه راحلتُه وهو محرم فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اغسلوه بماء وسِدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا وجهه ولا رأسه، فإنه يُبعَث يوم القيامة مُلبِّيًا». فالإنسان المذكور في الحديث الأول عام، والرجل المذكور في الحديث الثاني خاص، فالجمع أن يحمل الأول على ما وراء ذلك، والثاني على ذلك الشخص، فكان من خصائصه، كما دل عليه قوله: «فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا». (تعليقات الجوهرة الرابعة العشرة)

ومثل لحمل المطلق على المقيَّد عند اتحاد الحكم والسبب بقوله: « أخرج الإمام الشافعي [الأم ٤/ ٤٦] عن طاؤس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحيى أرضا مواتا فهي له، وعادِيُّ الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم مني». وأخرج البخاري [رقم:٢٣٣٥] عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أعمر أرضًا ليست لأحد فهو أحق». فالأول مقيد بالإذن، والثاني مطلق، والحكم هو ملك الموات والسبب هو إحياء الموات متحد، فالجمع أن يحمل الثاني على الأول، فكانت الأحاديث كلها معمولا بها عند الإمام أبي

حنيفة».

وأمثال هذه الأمثلة كثيرة في تعليقات «جواهر الأصول» اكتفينا منها بهذين المثالين.

نعم بعض المحققين من المشايخ الكبار يجنحون في بعض المسائل إلى قول صاحبي أبي حنيفة الإمام أبي يوسف أو الإمام محمد، أو إلى غيرهم، وهذا لا ينافي التقليد، فإن للأكثر حكم الكل. وهم في أكثر المسائل يقلدون المذهب، والتقليد: هو الاعتماد على قول إمام من الأئمة في فهم الحكم من الدليل.

قال العلامة ابن عابدين حاكيًا عن فتاوى العلامة ابن الشلبي: «ليس للقاضي ولا للمفتي العدول عن قول الإمام إلا إذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره. (شرح عقود رسم المفتي، تحت الأشعار رقم: ٣٠ إلى ٣٣)

لكن لا نعتمد ولا نفتي نحن على تفردات بعض المشايخ بل نمشي مع الجمهور كما قال العلامة قاسم أي ابن قطلوبغا في حق شيخه خاتمة المحققين الكمال ابن الهمام: «لا يعمل بأبحاث شيخنا التي تخالف المذهب».(شرح عقود رسم المفتي).

وكما قال المحقق مولانا أشرف على التهانوي رحمه الله تعالى: «إن بعض الناس يزعمون أن الشاه ولي الله رحمه الله لم يكن مقلِّدا، وهذا خطأ، فإن المشايخ والأكابر على ثلاثة أقسام: مجتهدٌ خالصٌ كالأئمة الأربعة وغيره، ومقلد محضٌ كعامة العلماء والمشايخ، ومجتهد محقق، فالشاه ولي الله رحمه الله كان مقلِّدا محققًا. انتهى بخلاصته. (مجموعة مواعظ، حقوق الزوجين، ص٥١٧) كذا في رسالة بلغة أردية اسمها: «*حضرت مولانا محمد یونس صاحب کے مسلک کی وضاحت*»، لمولانا محمد زيد المظاهري، ص٨١ و٨٢).

مؤلَّفاته:

لم يكن الشيخ ﷺ مكثرًا من التأليف، إذ كان شغله شغل التدريس والإفادة، فبدلًا من أن يؤلّف كتبًا، كان يصنع رجالًا، يخدمون الدين في مختلف الشؤون والشعب. ومع ذلك فقد تيسّر له التأليف في بعض ما كان يراه مهمًّا لتلامذته. فمن مصنَّفاته:

١- «جواهر الأصول في مصطلح أحاديث الرسول»: كان الشيخ يدرِّس هذا الكتاب

بنفسه للطلبة في دورة الحديث. وهي الرسالة التي خدمناها وعلقنا عليها.

٢- «الكوثر الجاري»: شرح مفصَّل مُحقَّق لبعض الأبواب في بداية صحيح البخاري.

٣- «فيضان الباري في حديث ابن الحواري»: رسالة مستقلَّة في شرح حديث مشكل من صحيح البخاريِّ في تقسيم ميراث الزبير بن العوام رضي الله عنه.

٤- «المسك الشذيُّ»: كتاب مشتمل على شرح بعض الأبواب المهمَّة من جامع الترمذيِّ.

وعلاوةً على هذه الكتب، فقد جمع بعض تلامذته ورتَّبوا ما كان يملي في دروسه من الفوائد، منها:

٥- «مصباح الباري شرح صحيح البخاري»: شرح صحيح البخاري باللغة الأرديَّة، جمعه تلميذ الشيخ مولانا صابر شاه ممَّا استفاد من درس الشيخ لصحيح البخاري.

٦- «الكوثر الجاري شرح جامع الترمذيِّ»: رتَّبه تلميذ الشيخ مولانا خان محمد شيراني مما استفاد من دروس الشيخ لجامع الترمذيِّ.

٧- «العين الجاري شرح صحيح البخاريِّ»: جمعه مولانا خان محمد شيراني المذكور آنفًا أيضًا، مما استفاد من دروس الشيخ لصحيح البخاريِّ. وهذا التركيب محلُّ تأمُّل، لأنَّ «العين» من المؤنَّثات السماعيَّة، يُقال: «عين جارية»، إلا أن يقدر لفظ الماء.

٨- «المسلك الشذيُّ على جامع الترمذيِّ»: غير مطبوع.

٩- «تحقيق شدِّ الرحال»: غير مطبوع.

١٠-«تقرير سنن أبي داود باللغة العربيَّة»: غير مطبوع.

تلامذته:

كان له رحمه الله آلاف من التلاميذ، ونذكر هنا بعضهم المشهورين: مولانا عبد الحليم، مولانا خان محمد شيراني، مولانا صابر شاه فاروقي، مولانا سعيد كوتهوي رحمهم الله.

ومن تلامذته المشهورين: الأديب الأريب المُحقِّق الشيخ مولانا عبد الله كاكاخيل، فإنَّه انتفع به كثيرًا حينما كان طالبًا في دار العلوم جارسده- من مضافات بشاور- وقرأ عليه كتب الفنون بإتقان وتعمُّق.

ومنهم: الشيخ محمود أحمد غازي المرحوم، رئيس الجامعة بإسلام آباد سابقًا، وكان وكيل المسلمين في المحاكمة والقضية ضد القاديانيين المنكرين لختم النبوة في كيب تاؤن، جنوب إفريقيا، وكان ماهرًا في اللغات المختلفة منها: الإنجليزية، والعربية، والأردية، وله مؤلفات ومقالات. وقد كتبنا في الصفحات السابقة قصة طلبهما للعلم، وكثرة استفادتهما من الشيخ المرحوم.

ومنهم: شيخ الأدب الشيخ سعيد الرحمن، جار سده.

أولاده:

خلَّف الشيخ وراءه خمسة من أبنائه، وأسماؤهم ما يلي:

عبيد الرحمن، وكان يكتني به، وعطاء الرحمن، وحفظ الرحمن، ووليُّ الرحمن، وضياء الرحمن.

شرح الحديث المشكل: حديث تقسيم ميراث الزبير رضي الله عنه:

ونريد أن نقدم إلى حضرات القارئين الطلبة شرح الحديث المشكل، وهو حديث تقسيم ميراث الزبير رضي الله عنه في ضوء ما شرحه العلامة المترجم له؛ ليتضح منه علو كعبه وارتفاع شأنه في تدريس الأحاديث النبوية المباركة، فنذكر أولًا على سبيل التمهيد بعض مصطلحات علم الحساب، ثم نذكر الإشكال الوارد والجواب عنه، ونكتب الأعداد بحذف الأصفار (جمع صفر)؛ لأن كثرة الأصفار تشوش الأنظار وتحير الأبصار، فنقول:

مئة ألف: (لاكھ).

ألف ألف: (دس لاکھ)، أو واحد مليون.

وألفا ألف: (بيس لاکھ)، أو مليونين.

وخمسون ألف ألف: (۵کروڑ)، أو ٥٠ مليونا.

مئة ألف ألف: (۱۰کروڑ)، أو ١٠٠ مليون.

وألف ألف ألف: (ایک ارب)، أو ألف مليون.

ثم اعلم أن نصيب زوجة واحدة من أربع زوجات: (۱۲لاکھ)، أي: ألف ألف ومئتا ألف، وأوصى الزبير بالثلث، والدين الذي كان عليه: ألفا ألف ومائتا ألف، أي: (۲۴ لاکھ)، وقيل: (۲۲لاکھ)، كما سيأتي تفصيله.

ومجموع المال: خمسون ألف ألف ومائتا ألف، أي: (۵کروڑ،۲لاکھ)، أي: ٥٠ مليونا ومئتا ألف، فالحساب لا يصح، فنقول:

حصة كل زوجة (۱۲لاکھ) ×٤ أي: نصيب أربع زوجات =(۴۸ لاکھ) ، فهذا ثمن المال المقسوم، ثم يضرب في ٨ للحصول على جميع المال المقسوم، ٤٨×٨=٣٨٤، (أي:۳کروڑ۸۴ لاکھ)، ويجمع معه الثلث أي ١٩٢، يعني (۱کروڑ۹۲لاکھ) نصف ما قبله وهو ثلث المجموع، فيساوي ٥٧٦، أي (۵کروڑ ۷۶لاکھ)، ويجمع معه ألفا ألف ومئتا ألف (۲۲لاکھ) أي: الدين، فصار ٥٩٨ أي (۵کروڑ۹۸لاکھ)

والمجموع الذي ذكره الإمام البخاري: خمسون ألف ألف ومئتا ألف (۵کروڑ، ۲لاکھ)، وبينهما فرق كبير. وأجاب عن هذا الإشكال المحققون:

١- المجموع كان (۵کروڑ،۲لاکھ)، ولكن ابن الزبير رضي الله عنهما أخر التقسيم إلى أربع سنوات في موسم الحج، إذ لعل داينا من الداينين يظهر ويحضر، فزاد المال، وصار ٥٩٨: (۵کروڑ،۹۸لاکھ)، أو: ٦٠ مليونا (۶کروڑ).

وهذا الجواب مما لا يفهم؛ لأن المجموع المذكور حاصل ضرب ما ذكر فيما قبل، فكيف يصح الحساب؟

٢-وقع الخطأ من الراوي في نصيب المرأة، وكان نصبيها: ألف ألف (۱۰لاکھ)، أي: واحد مليون، كما في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤٣٩، ١١٢/١) بطريق أبي معشر: ورثت كل امرأة للزبير ربع الثمن: ألف ألف درهم، فيصح الحساب هكذا:

حصة كل زوجة: ١٠(لاكھ)×٤=٤٠ (لاكھ)، ٤٠×٨=٣٢٠ (٣كروڑ٢٠لاكھ) ويجمع معه نصفه ١٦٠ (١كروڑ٦٠لاكھ) ٣٢٠+١٦٠=٤٨٠ (٤كروڑ ٨٠لاكھ) ثم يلحق به ٢٢ (لاكھ)، أي: الدين، فصار ٥٠٢ (٥كروڑ٢لاكھ)، فصح الحساب.

لكن نقول بغضِّ النظر عن ترجيح حديث البخاري على «معرفة الصحابة» لأبي نعيم أن ما ذكره الإمام البخاري هو مجموع ما ذكره من قبل، والمذكور فيما قبل هو أن نصيب كل زوجة ألفا ألف (١٢لاكھ)، لا ألف ألف (١٠لاكھ)، فكيف يصح الحساب؟

٣-المراد من قوله في مجموع الحساب: «خمسون ألف ألف ومائتا ألف»: المعنى اللغوي دون الاصطلاحي، فالمعنى: خمسون المضروب في ألف ألف ومئتي ألف، أي: (١٢لاكھ)، فالمجموع: ٦٠٠ (٦كروڑ)، وحاصل ما ذكرنا من قبل: إذ فرضنا الدين (٢٢لاكھ): ٥٩٨ (٥كروڑ٩٨لاكھ)، فالفرق بينهما: ٢ (٢ لاكھ)، ومثل هذا التفاوت في مثل هذا الحساب الكبير، ليس بكثير.

وهذا أيضًا مما لا يفهم؛ لأن تفاوت ٢ (٢لاكھ) في ٦٠٠ (٦كروڑ) ليس بيسير، بل هو كثير.

٤-إن الدين ليس بألفا ألف ومئتا ألف (٢٢لاكھ)، بل هو ألفا ألف وأربعمائة ألف (٢٤لاكھ)؛ لأن الراوي ثنّى ألف ألف ومائتا ألف، فجعل الجزء الأول تثنية دون الثاني؛ اكتفاءً بتثنية الجزء الأول؛ لأن القانون في المركب أنه يثنى فيها الجزء الأول فقط، ويترك الثاني على حاله، كما في قولهم: بنات لبون، وعباد الله، وكما في قول الشاعر:

ولقد جَنَيتُكَ أكمُؤًا وعساقِلاً ۞ ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأوبَرِ

(كتاب العين ٢/٢٩٠)

أي: جمعت لك أنواع الكمأة الجيدة اللذيذة، ونهيتك عن الكمأة السوداء الرديئة. ومحل الاستشهاد: بنات الأوبر، حيث جرى عمل الجمع في الجزء الأول دون الثاني، فهكذا ثني ألف ألف، وترك مائتا ألف على حاله، والمعنى: ٢٤ (لاكھ). وإذا كان الدين ٢٤ (لاكھ)، فحاصل الضرب: ٦٠٠ (٦كروڑ).

وردَّ الشيخ المترجم له هذا الجواب قائلًا ما حاصله مع الإضافة القليلة منا: إن القانون المذكور في تثنية الجزء الأول وجمعه إنما هو في المركب الإضافي دون المعطوف والمعطوف عليه، كما يتضح من الأمثلة المذكورة: بنات لبون وغيره.

٥- الجواب الخامس الذي اختاره الشيخ المترجم له، وذكره في «الكوثر الجاري على رياض البخاري»، ما حاصله: إن التثنية قد تكون للتكرار، كما هي ههنا، وكما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾(الملك: ٤) وكقول الله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً أَوۡ مَرَّتَيۡنِ﴾(التوبة: ١٢٦) أي: مِرارا. وكما في التلبية: «لبيك وسعديك».

فثني الجزء الأول، أي: ألف ألف، وصار: ألفا ألف، ولم يثن الجزء الثاني؛ لأن التثنية لا تثنى، وإنما نوى فيه التكرار، ويراد فيه التكرار مرة واحدة، أي: التكرار الأدنى؛ لأن التكرار الأعلى لا حد له، فصار الدين: ٢٤ (لاکھ)، فصح الحساب، بأن المراد من خمسون ألف ألف ومائتا ألف المعنى اللغوي، أي: ١٢ (لاکھ) المضروب في ٥٠. والمراد من الدين: ٢٤ (لاکھ)، فصح الحساب.

وللشيخ رسالة مستقلة في هذا الصدد ما وصلنا إليها، وشرح هذا الحديث مذكور في آخر «الكوثر الجاري» (ص: ٢٦٩). قال الشيخ المترجم له: «يقول العبد الضعيف عبدالرحمن في جواب هذا الإشكال، ولا يبعد أن يقال في توجيه المقام: إن قوله: ألفي ألف ومئتي ألف مفرده: ألف ألف ومائتا ألف، فإذا أردت أن تجعله مثنى ألحقت علامة التثنية بالجزء الأول صورة، ولما كان الجزء الثاني منه مثنى صورة وحِسًّا يتعذَّر تثنيته بإلحاق العلامة، جعلته مثنى معنًى، وحملته على التكرير المعنوي، والمثنى قد يراد منه التكرير، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً أَوۡ مَرَّتَيۡنِ﴾.

جمعها الفقير إلى الله تعالى رضاء الحق
ابن[1] الشيخ شمس الهادي الشاه منصوري
المدرس بدار العلوم زكريا، أفريقيا الجنوبية

---

(١) تكتب همزة «ابن» في ستة مواضع، منها: إذا كان في أول السطر على كل حال. للتفصيل راجع: «إعلام الفئام بمحاسن الإسلام، وتنبيه البرية على مطاعن المسيحية»، ص٥، ط: زمزم ببلشرز، كراتشي، باكستان. الطبعة الثانية.

قصيدة في رثاء الشيخ العلامة أبو عبيد عبد الرحمن المينوي

مصنِّف «جواهر الأصول»

للعبد الفقير رضاء الحق عفي عنه

عبدٌ سَما بإضافة الرَّحمنِ ❁ مُتَبحِّرٌ ومُحَدِّثٌ ذُو شانِ

مُتكَلِّمٌ حازَ العُلومَ بِأَسْرِهَا ❁ لا غروَ عَلَّامٌ وفَخْرُ زَمانِ

نَفَحاتُ دَرسِ حديثِه وعُطُورُه ❁ فاحَتْ وهَبَّتْ نفحةُ الإيمانِ

وكِتابُه هذا كتابٌ جيِّدٌ ❁ وجَواهِرٌ كجَواهِرِ الأَرْدَانِ

العالِمُ المتبَحِّرُ المتنَسِّكُ ❁ يُدعَى له في أَبْحُرِ النِّيْنانِ

كلِماتُه كالدُّرِّ تَنْثُرُ عِلمَه ❁ ولِقاؤُه للعَين كالإِنْسَانِ

فعُلُومُه بَحْرٌ عَريضٌ واسِعٌ ❁ طُلَّابُه في البحر كالحِيتانِ

كَمْ مِن مشاكِلَ في غُضُونِ عِبارَةٍ ❁ سَهُلَتْ عليه بقُوَّةِ البُرهانِ

ذو خِبْرَةٍ وبَراعَةٍ مع قُدرةٍ ❁ مشهورةٍ بِبَدائِع التِبْيانِ

في كلِّ فنٍّ كان عَلّامًا وفي ❁ عِلمِ الدِّرايةِ لم يكنْ من ثانِ

سُفيانُ عَصرٍ في حديثِ المُجْتبَى ❁ مُتَمَهِّرًا في منطِقِ اليُونانِ

خِرِّيجُ دِيوبند خِزانةُ حِكمةٍ ❁ بَدْرُ الظَّلامِ مُماثِل العِقْيانِ

وعلى كَمال سُمُوِّهِ قد أجمعوا ❁ لم يَختلِف في فضلِه اثنانِ

محبوبُ طُلَّابِ العُلومِ بأَسْرِهِمْ ❁ فَأَتَوه يَرتَشِفُون مِن فيضانِ

بَدْرٌ مُضِيءٌ لامِعًا مُتَلألِئًا ❁ لُمعانُه كجَواهِرِ التِّيجانِ

ومُحَنَّكٌ سَبَّاقُ غاياتِ العُلَى ❁ في حَلْبَةٍ بل في ضِمارِ رِهَانِ

عِلْمُ الحديثِ لنا كقَصْرٍ شَامِخٍ ❁ والشيخُ مِثْلُ دِعامَةِ الأَركانِ

والشيخُ كان مُحَقِّقًا ومُدَقِّقًا ❁ مُتيَقِّظًا ومُنَبِّهَ النَّوْمَانِ

فاللهَ نسألُ مِن صَمِيمِ قُلُوبِنَا ❁ يُعطِيه مَأوًى في ثِمارِ جِنانِ

نَرجُو إلهَ العَالَمِين بفضلِه ❁ يُسدي إليه بِشارَةَ الرِّضْوانِ

وكتابنا من فيضِ بحر كامل ❁ عوامة ريحانة البستان

القصيدة من البحر الكامل، ووزنه:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن ❁ متفاعلن متفاعلن متفاعلن

وقد يأتي «مستفعلن» مكان «متفاعلن». وقد يأتي في آخر المصراع الثاني «فَعِلاتن» مكان «متفاعلن». وقد يأتي في آخر المصراع الثاني «مفعولن» مكان «متفاعلن». وله ضروب وأنواع أخرى مذكورة في كتب علم العروض؛ ولذلك سمي بالكامل لكثرة ضروبه. طالع: «الكافي في العروض والقوافي» للخطيب التِّبريزي، المتوفى ٥٠٢ هـ، ص٥٨-٧٢، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة.



الانتِساب[1]

كل ما أخذتُ من علوم الحديث وأصولِه واستفدتُ من معاني الأخبار، هو من إفادات شيخِنا شيخ العرَب والعجَم جامِع الطريقة والشريعةِ، أستاذ المحدِّثين وصدر المدرِّسين بدار العلوم ديوبند، سيِّدنا ومولانا السيِّد حسين أحمد المدَنِيُّ، قُدِّسَ سِرُّه ونُوِّر مَضجَعُه، فيجِب عليَّ أن أَنتسِبَ هذه المجموعةَ من «جَواهر الأصول» إلى جَناب الشيخ وإلى رُوحِه المُقَدَّسِ، وأدعُو اللهَ تعالى أن يَرفَع درَجاتِه في أعلى عِلِّيِّينَ، وأن يُوفِّقَنا لتدريس علومِ الحديث كما كان شيخُنا رحمه الله تعالى مشتَغِلًا في خِدمةِ تعليمِ الأحاديث النَّبَوِيَّة إلى أن وصَل رحِمَه اللهُ تعالى إلى جِوار الله تعالى.

العبد الضعيف

عبد الرحمن بن مولانا السيِّد أمِير السَّالاري المَيْنَوِي

من بلدة صَوابي، الواقعة في منطقة مَرْدَان، بباكستان

(١) أي: الإهداء. للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره، صلاةً كان، أو صومًا، أو حجًّا، أو صدقةً، أو قراءةَ القرآن، أو ذِكرًا، أو أي نوع من أنواع القُرَب، سواء كان من العبادات المالية كالزكاة، أو البدنية كالصلاة، والصوم، أو كليهما كالحج، ويصل ذلك إلى الميت وينفعه. وهذا القول أرجح دليلًا. وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة في «العصيدة السماوية شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ١٧٩-١٩٥، الطبعة الأولى) تحت قول الإمام الطحاوي: «وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ».



[تقريظ للإمام العلامة عبد الرحمن الكَيْمَلْبُورِي رحمه الله تعالى][(١)]

هذا ما نَمَّقَه الإمامُ الهُمام، عُمدة الفُقَهاء والمحدِّثين، زُبدَةُ الأتقياءِ والصَّالِحِين، فريدُ عَصْرِه، وَحيدُ دهرِه، مولانا عبد الرحمن الكَيْمَلْبُورِي، صدرُ المدرِّسِين سابِقًا بمدرسة مَظاهِرِ العُلوم في بلدة سَهَارَنْبُور في الهند، لا زالتْ فُيُوضُه بازِغةً، وأنوارُه مُستَنِيرةً:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفَى، وسلامٌ على عِبادِه الذِين اصطفَى، أما بعد:

فقد قرأت الرسالة باسم «جواهر الأصول في مصطلح أحاديث الرسول» (صلى الله عليه وسلم) لمولانا عبد الرحمن المينوي، شيخ الحديث بدار العلوم جارسده، من مواضع عديدة، وكان المصنف ممن ذاعت سمعته وطار صيته في الحلقات العلمية. فجمع الجواهر المنتثرة والدرر المنتشرة في قيد واحد بكل جد واجتهاد، ومنَّ على أهل العلم بمن عظيم، فجزاه الله تعالى عنا وعن جميع المسلمين، وأفاض علينا من فيوضه إلى يوم الدين، وشكر سعيه الجميل وتقبل منه.

هذا الكتاب توفرت فيه المنافع للعلماء والطلاب معا، ندعو الله تعالى أن

---

(١) المحدث الجليل عبد الرحمن الكيملبوري ولد في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ء، الموافق بـ ١٣٠١هـ، توفي في ٢٧ شعبان سنة ١٣٨٥هـ. انظر لترجمته: صفحة رقم: ٣٧٢.

يتقبل من المصنف مساعيه الجميلة، ويجعله غزير الفائدة موفور العائدة لأهل العلم، آمين.

كتبه: عبد الرحمن غفر له

من بلدة بهبودي، الواقعة في منطقة كيملبور، (باكستان)

١٨ رجب سنة ١٣٧٨هـ

(أصله في الأردية، وترجمناه إلى العربية)

[تقريظ للعلامة قُدوَةِ العُلَماء الأذكِياء شمس الحق الأفغاني رحمه الله تعالى][1]

صورةُ ما أفاده الحِبرُ الماهِرُ، حَلَّالُ الدَّقائقِ، كَشَّافُ الحقائقِ، شمسُ المشايخِ، المولى الهُمام، والعلَّام القَمْقَامُ، قُدوَةُ العُلَماء الأذكِياء، مولانا شمسُ الحق الأفغانيُّ، لا زالتْ شُمُوسُ فُيوضِه وبُدُورُ أنوارِه مُستنِيرةً:

بسم الله الرحمن الرحيم، وبعد الحمد لِمُسْتَأْهِلِه على خاتم أنبيائه ورسله، فقد طالعتُ الرِّسالةَ المُسمَّاةَ بـ «جواهِرِ الأُصول في مُصطَلَح أحاديث الرَّسول» لمؤلِّفِها العلَّام، الجامِعِ للمعقُول والمنقول، والحاوي للفروع والأصول، الشيخ المحدِّث مولانا عبد الرحمن المينوي، شيخ الحديث بدار العلوم جَارْسَدَهْ البِشَاوَر، فوجدتُها رسالةً غَزيرةً في فوائِدِها، فريدةً في بابِها، محتويةً مع وِجازةِ ألفاظِها، وعُذُوبَةِ ترصيفِها على زُبدةِ ما في الكتب الصِّغار والكِبار، ومُغْنِيَةً عن حَمْلِ الأسفار في الأسفارِ، ندعو اللهَ أن يجعلها مَهَبَّةً لقبول القبول، ومُعاوِنًا لأصول الأصول.

وأنا العبد الأفقر شمس الحق الأفغاني، كان الله له

---

(١) الشيخ العلامة المناظر، شمس الحق بن مولانا غلام حيدر بن مولانا سعد الله. ولد في ترنك زئي، جارسدة، بشاور في رمضان سنة ١٣١٨هـ، الموافق بـ ١٩٠٠ء، تعلم أولا من أبيه، ثم التحق بدار العلوم ديوبند سنة ١٣٣٨هـ، فتتلمذ على الشيخ أنور شاه الكشميري، ومولانا شبير أحمد العثماني، ومولانا سيد أصغر حسين، ومولانا رسول خان الهزاروي، وتعلم الطب أيضًا في دار العلوم ديوبند. ناظر فرقة من الهندوس: شُدهِ، وأسلم على يده كثير منهم. درَّس في الجامعات العاليات في الهند، منها: دار العلوم ديوبند، والمدرسة مظهر العلوم كراتشي، والمدرسة إرشاد العلوم بلاركانه، سند، والمدرسة قاسم العلوم بلاهور، ودار الفيوض الهاشمية بسجاول سند، والجامعة الإسلامية ببهاولبور، والمدرسة الإسلامية بدابهيل. وكان وزير المعارف في قلات بلوجستان، ووزير المعارف كان مثل قاضي القضاة.

من تصانيفه: معين القضاة والمفتين، وعلوم القرآن، وأحكام القرآن، والجهاد الإسلامي وغيرها.

توفي في شعبان سنة ١٤٠٣هـ.

[تقريظ لفَخر الأقرانِ المفتي محمد شفيع العثماني رحمه الله تعالى][1]

هذا ما حرَّره العلامةُ النِّحرِيرُ، فَخرُ الأقرانِ، وزُبدةُ الأماثِلِ، فريدُ دهرِه، وحِيدُ عصرِه، المفتي الأعظم في دِيارنا الباكستان، مولانا محمد شفيع المدرِّس الأعلى سابِقًا بالجامعة الدِّيْوْبَنْدِيَّةِ لا زالتْ أنوارُ فُيوضِها لامِعةً:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفَى، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفَى، وبعد:

فإني رأيتُ الرِّسالةَ الغَرَّاءَ «جواهر الأصول في مصطلَح أحاديث الرسول» من مواضعَ عديدةً، فوجدتُها بحمد الله حافِلةً لما لا بُدَّ منه لطالب علم الحديث مع وِجازَتِها. والرَّجاء من الله سبحانه أن ينفَع به أهلَ العلمِ والطَّلبَةَ، ويَجزِيَ مؤلِّفَه أحسنَ الجزاء في الدنيا والآخرةِ، وأن يُوفِّقَه لأمثالِها مع الإخلاص، والله المستَعانُ، وعليه التُّكْلانُ.

العبد محمد شفيع، دار العلوم كراتشي ٢١ محرم الحرام ١٣٩٦هـ

---

(١) الشيخ المحدث المفسر الفقيه، محمد شفيع بن محمد ياسين، ولد في ديوبند في ٢٠ شعبان ١٣١٤هـ، الموافق بـ ١٨٩٧ء، أخذ العلم الابتدائي من أبيه، ثم التحق بدار العلوم ديوبند، ونال بالشهادة منها، ومن أساتذته: الشيخ أنور شاه الكشميري، ومولانا عزيز الرحمن، ومولانا شبير أحمد العثماني، والسيد أصغر حسين الديوبندي، ومولانا رسول خان الهزاروي، ومولانا حبيب الرحمن العثماني. كان من أجل خلفاء الشيخ أشرف علي التهانوي، ودرَّس في دار العلوم ديوبند، وكان صدر المفتيين بها بعد المفتي عزيز الرحمن.

تجاوزت تصانيفه من ١٥٠ تصنيفا، منها: معارف القرآن، وأحكام القرآن، وفتاوى دار العلوم ديوبند، وجواهر الفقه، السنة والبدعة، وغيرها من الكتب الكثيرة.

توفي في ١٠ شوال سنة ١٣٩٦هـ، الموافق بـ ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٦م، ودفن بدار العلوم كراتشي التي أسسها.

[تقريظ للعلامة، المدقِّق مولانا خَانْ بَهادُرْ رحمه الله تعالى][1]

صورة ما أفاده البحرُ الهامِر، والحِبْر الماهر، العلامة، المدقِّق، إمام المتكلمِين، زُبدةُ الأتقياء والصالحين، وحيد العصر، فريد الدهر، مولانا خَانْ بَهادُرْ، رئيسُ المدرِّسِين بدار العلوم الحَقَّانِيَّةِ بمحروسة سَوات، أطال الله بقاءَه بالعِزِّ والجلالِ، وحَفَّهُ بأصناف المَجْدِ والكمال:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله المتوحِّد بعُلُوِّ ذاته والمتفرِّدِ بجلال صفاتِه، والصلاة على رسوله المبعوثِ بواضحِ آياته، المؤيَّد بظاهر بيِّناتِه، وبعد:

فقد طالعتُ الكتابَ المنتجَبَ المنتخَبَ الصَّوابَ المستوجِب لصفة الثواب،

---

(١) الشيخ العالم المحدث، خان بهادر المعروف بمولانا مارتونك رحمه الله ولد سنة ١٣١٦هـ في جغرزئي مارتونك شانكله باكستان، ولما بلغ عمره إلى ثلاث سنوات رحل أبوه إلى الهند وافتقد ههنا، فربته أمه، ولكن توفيت هي أيضًا لما كان عمره ٨ سنوات، فرباه عمه مولانا شير بهادر وعلمه العلوم. فتعلم مولانا خان بهادر من عمه، ومن مولانا عتيق الله البلياني، ومن مولانا عبيد الله، ومن مولانا بوردل، ومن مولانا قطب الدين الغورغشتوي، ومن مولانا غلام نبي كلاتهوي وغيرهم. ثم تعلم في هزاره، والمدرسة النعمانية بدهلي، والمدرسة قافلة تونك، وأخذ العلم فيها من مولانا سيف الرحمن البشاوري، ومولانا غلام نبي، ومولانا أحمد حسن الأمروهوي، ومولانا حيدر حسن التونكي، ثم لما خرج مولانا سيف الرحمن للتدريس بمدرسة فتح بوري بدهلي، خرج معه وتعلم منه في هذه المدرسة ومن مولانا قطب الدين. ثم لما خرج مولانا قطب الدين إلى عليكره للتدريس، ذهب معه وتعلم منه ههنا سنتين أو ثلاث. ثم التحق بدار العلوم ديوبند، ولكن أصابه مرض، فتركها وذهب إلى أمروهه، وتخرج وقرأ فاتحة الفراغ فيها على يد مولانا عبدالرحمن الأمروهوي. ثم رجع إلى الوطن وبدأ يدرس مع عمه في مارتونك، ودرس أيضًا في دار العلوم سوات، والمسجد توره قل بشاور، ومظهر العلوم سوات.

توفي الساعة الثالثة ليلًا في ٢٣ رجب سنة ١٣٩٦هـ، الموافق بـ ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٦ء، وصُلي عليه بعد صلاة الجمعة، ودفن في قريته مارتونك.

والشيخ عبد الرحمن صاحب «جواهر الأصول»، ومولانا زرداد، ومولانا أسفنديار، ومولانا مغفور الله، ومولانا أفضل خان، ومولانا أسيد الله من تلامذته وكان له ملكة تامة في فنون المنطق والفلسفة.

فوجدتُه جامِعًا لغُرَرِ الفوائدِ ودُرَرِ المقاصدِ، حاوِيًا على أصول الجواهِرِ النافعةِ لأولى البصائِر، خالِيًا عن الإصعاب والإعلال، ومتجنِّبًا عن الإطناب والإخلال، محتويًا على لآلي تحقيقاتٍ يتزَيَّن بها آذانُ الأذهانِ، مُشتمِلًا على فرائِدِ معانٍ موصِلَةٍ إلى كمال العِرفان، الموسوم بـ «جواهر الأصول في مصطلَح أحاديث الرسول» للعلَّامة الفهَّام، الجامِع للعلوم وأخلاق الكِرام، أعني شيخَ الحديث صدرَ المدرِّسِين بدار العلوم جَارْسَدَهْ، بِشَاوَر: مولانا عبدَ الرحمن المينوي، اللهم اجعلْ مُؤلِّفَه في الآفاق مشهورًا وفي الدارين منصورًا .

فقير خان بهادُر عفي عنه بدار العلوم سِيْدُوْشَرِيف




مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نِعَمٍ تسلسل اتصالُها كلَّ حينٍ، وتواتر ترادُفُ إفاضتِها على الكافَّةِ بلا حَصْرٍ وتعينٍ، والصلاة والسلام على سيِّدنا ومولانا خاتم النبيين وسيد المرسلين وقائد الغر المحجَّلِين، وعلى آله الأكرمِين، وأصحابه المبجَّلين، وعلى التابعِين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد: فيقول الحقير الفقير إلى الله الدَّيَّان، العبدُ المدعُوُّ بعبد الرحمن بن المولوي السيد الأمير المينَوي سلمهما الله في الدارَين من الخُسران، هذه أصول لامِعةٌ وجواهِرُ غاليةٌ ضَمَّنتُها بيانَ ما اصطلَح عليه أهلُ الحديث في القديم والحديث، جعلتُها تذكِرةً لنفسي، ولمن شاء من الإخوان بعدي، رجاءَ أن أنتَظِم في سِلْكِ خدمتِهم، وأن تشمُلَني برَكة دعوتِهم، جمعتُها من مجموع كتُب الفن، وأوردتُ فيها كلَّ مستحسن، سمَّيتُها «جواهر الأصول في مصطلح أحاديث الرسول» صلى الله عليه وآله وسلَّم وشرَّف ومجَّد وعظَّم، وقد سهلتُ فيها الطريقَ على كل طالبٍ، ويسرتُ تنسيقَها غايةَ التيسير، وها أنا معترِفٌ بأني قصير الباع، قليل المتاع، ولست من فُرسان هذا الميدان، وأن ليس لي في حل عُقدتِه يدان، وعلى الله توكلي، وبه أستعين في أمور الدنيا والدين، والله الكريمَ أسأل أن تكون من الثلاث التي لا ينقطع عملُ ابن آدم منها عند الرحيل،[1] وأن يجعلها خالِصًا لوجهه الجليل، وهو حسبي ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم الكفيل، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلَّم وشرَّف وعظَّم.

---

(١) والحديث في مسلم (١٦٣١) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ولفظه: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

المصادر التي استفاد منها المؤلف

أسماء الكتب التي أخذتُ (أي: المصنف) منها النقولَ في هذا الكتاب المستطاب، أعني: «جواهِر الأصول في مصطلَح أحاديث الرسول»:

١. «التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصلاح»، للعلامة الحافظ العراقي.(١)

٢. «تذكرة الحفاظ»، للحافظ شمس الدين الذهبي.(٢)

٣. «شرح مسلم»، للإمام النووي.(٣)

٤. «شرح نخبة الفكر»، للعلامة ابن حجر العسقلاني.(٤)

٥. «الإكمال في أسماء الرجال»، للشيخ الكبير ولي الدين التِّبرِيزي صاحب «مشكاة المصابيح».(٥)

---

(١) **هو** العلامة عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل زين الدين (م: ٨٠٦هـ)، وكتابه هذا مطبوع بتحقيق كمال يوسف الحوت، من دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) **هو** العلامة محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي (م: ٧٤٨هـ)، وكتابه هذا مطبوع من دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الدكن، الهند، ومن دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) هو العلامة يحيى بن شرف بن مُرِّي النوَوي (م: ٦٧٦هـ)، وشرحه هذا مطبوع من دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤) **هو** الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م: ٨٥٢هـ)، وستأتي ترجمته عند ذكر الأسانيد. إن شاء الله تعالى. المتْن وشرحه المسمى بـ«نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلَح أهل الأثر»، كلاهما للحافظ ابن حجر، وهذا الكتاب من أشهُر كتُب مصطلَح الحديث، وهو مطبوع من المكتبات الكثيرة بتحقيق عدة من علماء مصطلح الحديث.

(٥) هو العلامة محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التِّبرِيزي (م: ٧٤١هـ)، وكتابه «الإكمال» مطبوع في آخر كتابه «مشكاة المصابيح»، من مكتبة قديمي كتب خانه، كراتشي.

٦. «إرشاد الساري»، للعلامة القُسطلاني.[١]

٧. «المقدمة»، للمحدث الكبير عبد الحق الدهلوي.[٢]

٨. «تدريب الراوي»، للإمام جلال الدين السيوطي.[٣]

٩. «شرح الشرح»، للعلامة الهروي الملا علي القاري.[٤]

١٠. «قفو الأثر في صفو علوم الأثر»، للإمام العلامة رضي الدين الحلبي الحنفي، الشهير بابن الحنبلي.[٥]

١١. «نيل الأماني»، لعبد الهادي المصري.[٦]

---

(١) هو الإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (م: ٩٢٣هـ)، وكتابه «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» مطبوع من المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.

(٢) هو الشيخ عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (م: ١٠٥٢هـ)، وكتابه «مقدمة في أصول الحديث» مطبوع في مقدمة «مشكاة المصابيح» من قديمي كتب خانه، كراتشي، وهو مطبوع أيضًا من مكتبة معهد عثمان بن عفان، كراتشي، مع حواشي السعدي للشيخ عميم الإحسان المجددي (م: ١٣٩٥هـ)، وعليها تعليق الشيخ نور البشر، أستاذ الحديث بالجامعة الفاروقية، كراتشي.

(٣) هو الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (م: ٩١١هـ)، وكتابه «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» مطبوع بتحقيق الشيخ محمد عوامة من دار المنهاج، جدة.

(٤) الملا علي بن سلطان محمد القاري نور الدين، ولد بمدينة هرات من ولايات أفغانستان، وهاجر إلى مكة المكرمة وسكن بها حتى توفي بها سنة: ١٠١٤هـ ، كان عالما كبيرًا وحِبرًا نحريرًا، يكتب كل سنة مصحفًا واحدًا، وكان حسن الخط، وكان يرتزق به، كان كثير التصانيف في كل نوع من العلوم. طالع لأحواله: «البدر الطالع» ١/٤٤٥، وتعليقات «الفوائد البهية» ص:٨، وغيرهما. وكتابه «شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر» مطبوع من دار الأرقم، بيروت. قدم له: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، وحققه وعلق عليه: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم.

(٥) هو رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، الشهير بابن الحنبلي، ولد سنة ٩٠٨هـ بحلب، يتصل نسبه بابن الشحنة مؤرخ، كان كثير التصانيف، له نيف وخمسون مصنفا، توفي سنة ٩٧١هـ.

(٦) هو الشيخ عبد الهادي نجا بن السيد رضوان الأبياري المصري الفقيه الأديب (م: ١٣٠٥هـ)، وكتابه

١٢. «بلغة الأريب»، للعلامة الزبيدي.[١]

١٣. «عمدة الأصول»، لمولانا محمد شاه.[٢]

١٤. «هدية المهدي»، لمولانا وحيد الزمان اللكنوي.[٣]

١٥. «مقدمة سنن أبي داود»، لبعض الأفاضل.

١٦. «مقدمة سنن الترمذي»، لبعض الأفاضل.

١٧. «ما تمس إليه الحاجة»، للفاضل عبد الرشيد.[٤]

هذا المسمى بـ «نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني في مصطلح الحديث» مطبوع بتعليق أحمد معبوط من مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت.

(١) هو الإمام الحافظ المحدث اللغوي محمد مرتضى الحسيني الزَّبِيدي، وكتابه «بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب» مطبوع بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

(٢) هو العالم الرباني والفاضل الحقاني، حامل الحديث النبوي حافظ الحق والملة، خادم الحديث الصديقي الحنفي محمد شاه، وكتابه «عمدة الأصول في حديث الرسول» مكتوب عنه على الصفحة الأولى: «وهو كتاب مستطاب لا يماثله شيء صُنِّف قبله في ذلك الباب، وبرهانُه أنَّ صاحبَ «فتح الباري» فوَّق كتابَه «نخبة الفكر» على تصانيف الباب، فإذا شاهده بالمقابلة والمعاينة فيوازنه ويُعادِله مَن كان مِن أهل البصارة والمهارة، فلا يجِد يُعارِضه ويُماثِلُه في كونه يسير المباني، كثير المعاني، من استيعاب القواعد والمقاصد والأحكام، وبيان الضوابط والمذاهب وتعريفات جميع الأقسام، فلِلّه درُّ المصنف، فإنه هو المستعان وعليه التكلان». وقد طبع الكتاب في المطبع المجتبائي في سنة ١٢٩٧ الهجرية.

(٣) هو وحيد الزمان بن مسيح الزمان بن نور محمد، ولد سنة ١٢٦٦هـ بكانبور، كان حنفي المسلك في البداية، فترجم وشرح الكتاب المشهور «شرح الوقاية»، وخرج أحاديث «نور الأنوار»، و«شرح العقائد النسفية»، ثم انتقل إلى مذهب السلفية بعد صحبة مولانا بديع الزمان وترجمة كتب الأحاديث، ومع ذلك له خلاف في بعض المسائل مع جمهور أهل الحديث. وله تفردات تدل على ميلانه إلى التشيع أيضًا. توفي سنة ١٣٣٨هـ بوقارآباد.

(٤) هو العلامة المحدِّث الناقد المحقِّق البارِع الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني (م: ١٤٢٠هـ)، وكتابه «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» مطبوع في مقدمة «سنن ابن ماجه»، من قديمي كتب خانه، كراتشي. وهو مطبوع أيضا باسم «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (م:١٤١٧) من دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٨. «إنهاء السكن» لبعض الأفاضل، تحت إشرافِ حكيم الأمة مولانا أشرف علي رحمه الله تعالى.[١]

١٩. «أوجز المسالك» لشيخ الحديث محمد زكريا الكاندهلوي.[٢]

٢٠. «العرف الشذي» أمالي الشيخ الكبير العلامة سيد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى.[٣]

أيها الأخ الصالح ما سُقتُ إليك من النقول العزيزة في تلك الفرصة القليلةِ تُغنِيكَ عن مطالعة الأسفارِ، فإنْ كنتَ ممن لا يَزدَرِي مساعِيَ الناسِ ولا يَغمِط حقوقَهم فأجزني على قُلِّي وكثري بالدعوة الصالحة يجزيك الله ويرفعك.

عبد الرحمن عفي عنه.

(١) هو الشيخ العالم الفقيه أشرف علي بن عبد الحق الحنفي التهانوي الواعظ، المعروف بالفضل والأثر، أحد كبار العلماء، نفع الله تعالى بتصانيفه وتربيته، وكان من أذكياء الدهر، (م: ١٣٦٢هـ)، وستأتي ترجمته عند ذكر الأسانيد. إن شاء الله تعالى. وكتاب «إنهاء السكن» للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي رحمه الله تعالى (م: ١٣٩٦هـ). عمل الشيخ ظفر أحمد العثماني مقدمةً في الحديث لكتابه «إعلاء السنن»، جاءت تسميته في الطبعات القديمة «إنهاء السَّكَن إلى من يطالع إعلاءَ السُّنن»، فكانت مقدمة لكتابه «إعلاء السنن» تشتمل على أبحاثِ أصول الحديث الموافقة لمذهب الأحناف، وهو الجزء الأول، ثم ألحقت هذه المقدمة بآخر الكتاب في الطبعة الجديدة لإعلاء السنن مع تعليقات الشيخ المفتي محمد تقي العثماني، قام بطباعته إدارة القرآن الكريم. ثم طبع باسم «قواعد في علوم الحديث» بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، من دار البشائر الإسلامية.

(٢) هو الشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى الكاندهلوي المهاجر المدني (م: ١٤٠٢هـ)، وستأتي ترجمته عند ذكر الأسانيد. إن شاء الله تعالى. وكتابه هذا مطبوع بتحقيق الشيخ الدكتور تقي الدين الندوي، من مركز الشيخ أبي الحسن الندوي، أعظم جراه، الهند.

(٣) هو العلامة محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري (م: ١٣٥٣هـ)، وكتاب «العَرف الشَّذِي شرح سنن الترمذي» من إفاداته، وقد طبع بتحقيق: عمرو شوكت، من دار الكتب العلمية، بيروت.



الجوهرة الأولى

في المبادئ العشرة لدراية الحديث وروايته[(١)]

الأول: الحد والتعريف:[(٢)] وهو علمٌ بقوانينَ يُعرَف بها أحوالُ السَّنَدِ والمتْن مِن صِحَّةٍ وضَعْفٍ، وعُلُوٍّ ونُزولٍ، وغيرِ ذلك.[(٣)]

والثاني: الموضوع: وهو السنَد والمتْن؛ لأن فيه يُبحَث عن عوارِضِهما الذاتيَّة من الصِّحَّة والحُسنِ والغَرابةِ وغيرِها.

والثالث: الغاية: وهي ما يُقبَل ويُرَدُّ من ذلك.[*(٤)]

---

* قوله: «ما يقبل». إلخ. أي: معرِفة ما يُقبَل ويُرَدُّ، وتميز إحداهما من الأخرى هي غاية علم أصول الحديث.

---

(١) اعلم أن أول من قسم علم الحديث إلى الرواية والدراية، هو ابن الأكفاني (م: ٧٤٩هـ) في كتابه «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد»، ص: ٧٤-٧٨، وتبعه من أتى من بعده.

(٢) هذا حدُّ علم دراية الحديث، ولها مرادفات أخرى: مصطلح الحديث، وأصول الحديث، ونقد الحديث، وعلم الحديث، ومصطلح أهل الأثر.

ولدراية الحديث تعريف آخر: هو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبنيًّا على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقًا لأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.(كشف الظنون ١/ ٦٣٥)

وعلم رواية الحديث: هو العلم بنقل أقوالِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفعالِه، وأحوالِه، وتقريراتِه، وضبطها وتحريرها، وكذا آثارِ الصحابة ومقاطيعِ التابعين. (مبادئ علم الحديث وأصوله، ص:٦١)

(٣) ذكر الإمام السيوطي (م:٩١١هـ) الطرف الأول من حد المصنف معزيا إلى الإمام ابن جماعة (م:٧٣٣هـ) في «تدريب الراوي» ٢/ ٢٤، وزاد الإمام طاهر الجزائري (م: ١٣٣٨هـ) على هذا الحد وقال في «توجيه النظر إلى أصول الأثر» ١/ ٧٩: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك.

(٤) قاله شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (م: ٩٢٦هـ) في «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» ١/ ٩٢، والإمام ملا علي القاري (م: ١٠١٤هـ) في «شرح شرح نخبة الفكر»، ص: ١٥٥.

والرابع: الواضِع والمُدَوِّن: وهو قاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِيُّ*[1] أوَّلُ مَن صنَّف فيه كتابَه[2] «المُحدِّث الفاصِل»**[3] (بالصاد المهملة).

والخامس: استمداده: وهو من أقواله وأفعاله وتقريراته ﷺ[4].

* قوله: «رامهرمزي». إلخ. بتشديد الراء وفتح الميم الأولى، وضم الثانية مع الهاء وإسكان الراء وكسر الزاء. أصله مركب من رام وهرمز. قال ياقوت (م: ٦٢٦هـ): في «المعجم» ٣/ ١٧: الرَّامُ بالفارسية معناه: المراد والمقصود. وهُرْمُز أحد الأكاسرة، فمعنى هذا اللفظ: مقصود هرمز. والمراد ههنا: المنسوب برامَهُرمُز. «نيل الأماني»، ص: ١٨.

** قوله: «المحدث الفاصل»، المحدِّث بكسر الدال المشددة كما قال الهروي [شرح شرح النخبة، ص: ١٣٧]، والفاصل بالصاد المهملة. وهذا اسم لكتابه لفصله بين الحق والباطل. «نيل الأماني» ص: ١٨.

(١) الرامهرمزي: الإمام، الحافظ، البارِع، محدِّث العجم، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرَّامَهُرْمُزِيُّ القاضي، مصنِّف كتاب «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» في علوم الحديث، وما أحسنَه من كتابٍ! قيل: إن السِّلَفيَّ كان لا يكاد يفارق كمَّه، يعني في بعض عمره. سمِع: أباه، ومحمد بن عبد الله مُطَيَّنًا الحضرميَّ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وأبا القاسم البغوي، فمن بعدهم. وأول طلبه لهذا الشأن في سنة تسعين ومئتين، وهو حَدَثٌ فكتب وجَمَع وصنَّف، وساد أصحابَ الحديث، وكتابُه المذكور ينبِئُ بإمامته. وكان أحد الأثبات، أخباريًّا شاعرًا. له: كتاب «رَبيع المُتَيَّم في أخبار العشاق» ، وكتاب «الأمثال»، وكتاب «النوادر»، وكتاب «رسالة السَّفَر»، وكتاب «الرُّقا والتَّعازي»، وكتاب «أدب الناطق». وقد ذكر أبوالقاسم بن مندة في «الوفيات» له أنه عاش إلى قريب الستين وثلاث مائة، بمدينة رامهرمز. (سير أعلام النبلاء ١٦/ ٧٣-٧٤)

(٢) وله الأولية الجامِعة لعدة أنواع من علوم الحديث، وإلا فكتب ابن المديني وابن حبان وغيرهما شيئا من هذا الفن أيضًا.

(٣) قد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، من دار الفكر، بيروت.

(٤) قال العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله (م: ١٤١٧هـ): ليس معنى التقرير: السكوت التام فقط، بل التقرير من إقرار الفاعل على فعله وموافقته عليه سواء كان بالسكوت أو بالثناء أو بالاستبشار. وضِدُّه الإنشاء وهو أن يبتدئ الرسول ﷺ ببيان شيء من تِلقاء نفسه، فيصرِّح بجوازه أو يشير إليه. راجع: «تتمته الأولى المحال إليها في تعليقه على الموقظة للإمام الذهبي»، ص: ٩٧.

والسادس: فضْله: وهو أن فيه فضْلًا جزيلًا؛ لأن به يُعرَف كيفِيَّة الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وأخلاقه.

والسابع: حُكْمُه: وهو الوُجوب العينيُّ على ما انفرَد به، والكِفائيُّ على من لم ينفرِدْ به.

والثامن: اسمه: وهو علم الحديث درايةً، أي: العلم الحاصل بالتفكُّر.

والتاسع: نسبته: وهو من علوم الشريعة، وهي: الحديث والتفسير والفقه.[1]

والعاشر: مسائله: وهي القضايا التي يطلب فيها إثبات محمولاتها لموضوعاتها، كقولك: كل حديث صحيح يقبل ويستدل به، وكل ضعيف يقبل في فضائل الأعمال،[2] ولا يستدل به على الأحكام.

فهذه مبادئ أصول الحديث العشر، خذها من غير شيء، وتفضَّلْ علي بالدعاء الحسن، زادك الله علمًا واستقامةً.

---

(١) وقال الإمام الشافعي رحمه الله:

كلَّ العلومِ سوى القرآن مَشغَلَةٌ ۞ إلا الحديثَ وإلا الفقهَ في الدين

العلمُ ما كان فيه «قال: حدثنا» ۞ وما سوى ذاك وَسواسُ الشَّياطينِ

(البداية والنهاية ١٠/ ٢٥٤)

(٢) هذا هو مذهب الجمهور خلافًا لمن شَذَّ كالإمام الشوكاني (م: ١٢٥٠هـ) في «الفوائد المجموعة» ١/ ٢٨٣، وصديق حسن خان (م: ١٣٠٧هـ) في «نزل الأبرار» ص: ٧، والشيخ محمد طاهر الجزائري في «توجيه النظر» ٢/ ٦٥٣، والشيخ أحمد محمد الشاكر (م: ١٣٧٧هـ) في «الباعث الحثيث»، ص: ٨٦، والشيخ ناصر الدين الألباني (م: ١٤٢٠هـ) في مقدمة «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، ص: ١/ ٤٧. راجع للتحقيق على المسألة: رسالتنا باسم «الجزء اللطيف في الاستدلال بالحديث الضعيف»، ورسالة الشيخ عوامة حفظه الله باسم «حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظرية والتطبيق والدعوى»؛ فإنها مفيدة جدًّا.

وأما علم الحديث روايةً: **فحدُّه:**[١] هو علم يشتمل على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقريراته،[٢] أي: يشتمل على نقل ذلك وضَبْطِه وتحرير ألفاظِه.

وموضوعه: ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله، لا مطلقًا، بل من حيث إنه رسول.

وواضعه: هو محمد بن الشهاب الزهري،[٣] إنه أول من دوَّنه وجمعه بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز الأموي[٤] بعد موته عليه السلام بمئة سنة، فلولا أمرُه لجمعِه لضاع، وقد داخلَه الضعيفُ والشاذ، ولو جمع في حياته عليه السلام لكان مضبوطًا كالقرآن.[٥]

---

(١) ذكر هذا الحد ابن الأكفاني في «إرشاد القاصد» بدون ذكر التقرير. راجع: «تدريب الراوي» ٢/ ٩.

(٢) وزاد ابن العجمي مع توجيهه: كذا همُّه، فإنه هم بقلب الرداء في الاستسقاء فثقل عليه، كما في (أبي داود: ١١٥٧)، وأجيب: بأن الهم داخل في الفعل. (حاشيته على تدريب الراوي ٢/ ١١).

(٣) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شِهَاب الزهري (٥٨هـ – ١٢٤هـ)، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، أول من دون الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء. تابعي، من أهل المدينة. كان يحفظ ألفين ومئتي حديث، نصفها مسند. وعن أبي الزناد: كنا نطوف مع الزهري ومعه الألواح والصحف ويكتب كل ما يسمع. نزل الشام واستقرَّ بها. وكتب عمرُ بن عبد العزيز إلى عماله: «عليكم بابن شهاب، فإنكم لا تجدون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه». قال ابن الجزري: مات بشَغْب، آخر حدِّ الحجاز وأول حد فلسطين». (الأعلام للزركلي ٧/ ٩٧).

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الإمام، الحافظ، العلامة، المجتهد، الزاهد، العابد، السيد، أمير المؤمنين حقًّا، أبو حفص القرشي، الأموي، المدَني، ثم المصْري، الخليفة، الزاهد، الراشد، أشج بني أمية. قال عنه أنس بن مالك رضي الله عنه: «ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتى». توفي سنة ١٠١هـ رحمه الله تعالى. (سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٤).

(٥) أراد المصنف رحمه الله بالجمعِ التدوينَ الرَّسَمي، وإلا فجُمعتْ بعض الأحاديث في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، كما في (سنن الدارمي: ٥٣٥)، ولأبي هريرة رضي الله عنه صحيفة أيضا كما في (الدارمي: ٥١١)، وغير ذلك من الصحف

وفائدته وغايته: الاحتراز عن الخطأ في نقل ذلك، والفوز بسعادة الدارين.[1]

واسمه: علم الحديث رواية.[2]

ومسائله: القضايا التي تُطلَب فيه، كقولك: قال عليه السلام: «إنما الأعمال بالنِّيات»؛ فإنه متضمن لقضية قائلة: إنما الأعمال بالنيات من أقواله عليه السلام، فالمراد: القضايا ولو ضِمنًا.

وباقي مباديه يشترك فيها مع الأول فلا يختلفان فيها، كذا في «نيل الأماني».[3]

الكثيرة عند غيرهما من الصحابة كصحيفة أنس وجابر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

كان بعض الصحابة يكتبون الأحاديث في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما مرَّ، ولكن لا على سبيل التدوين الرسمي كما يدون القرآن، لأنهم لو اهتمُّوا بكتابة الحديث من الابتداء كالقرآن لاختلط بعض أقوال النبي صلى الله عليه وسلم الموجزة الحكيمة بالقرآن سهوًا من غير عمد، وذلك خطرٌ على كتاب الله يفتح باب الشك فيه لأعداء الإسلام، لهذا السبب لم يكن تدوين الحديث في العصر النبوي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين تدوينًا رسميًّا، نعم كان عرف كتابته موجودًا على الانفراد.

ولما رسخ فرقُ القرآن والحديث في أذهان الناس على رأس المائة الأولى، وابتدأت الفرق الضالة كالمعتزلة والروافض والخوارج والقدرية والجهمية وغيرهم بنشر فكرياتهم الخسيسة، وعقائدهم الباطلة بوضع الأحاديث، شعَر وأحسَّ عمر بن عبد العزيز بضياع علوم النبوة، وفكَّر لتدوين الحديث مع الاهتمام الحكمي والرسمي، وأمر بجمعه.

(١) دخلت فيه غاية علمية وغاية أخروية، كما في «تدريب الراوي» ٢/ ٢٨.

(٢) علم رواية الحديث لها مرادفات أخرى: السنة، والخبر، والأثر. ويفرق بعض المحدثين بينهم كما سيأتي إن شاء الله.

(٣) اسمه: «نيل الأماني شرح مقدمة القسطلاني» لعبد الهادي نجا بن رضوان نجا بن محمد الأبياري المصري (م: ١٣٠٥هـ). «الأعلام» للزركلي ٤/ ١٧٣.



الجوهرة الثانية

في حُدودِ الألفاظ التي تُستَعمَل في هذا العلم

الحديث: في عُرْفِ الشَّرْع:(١) ما يُضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أعمُّ من أن يكون قولَه أو فِعلَه أو تقريرَه، وكذلك يُطلَق على قول الصحابي وفعلِه وتقريره، وعلى قول التابِعيِّ وفعلِه وتقريره.(٢)

والخبَر والحديث: في المشهور بمعنًى واحدٍ.(٣) وبعضُهم خَصُّوا الحديثَ بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابةِ والتابعِين، والخبَرَ بما جاء عن أخبار المُلوك والسَّلاطِين والأيام الماضيةِ.(٤)

---

(١) وفي اللغة: ١- القول والكلام. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾(الطور: ٣٤) ٢-الجديد. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنبياء: ٢).

وسُمِّي أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته بالحديث لثلاثة أوجه: ١- القرآن الكريم قديم، والقديم هو ما لا ابتداء له. والحديث بالنسبة إلى القرآن حادث؛ لأن له ابتداء وهو من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ٢- قد سمى الله تعالى كلام رسول الله صلى الله عليه حديثًا في القرآن حيث قال: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (الضحى: ١١) ٣- قد سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام نفسه حديثًا. وذلك في عدة أحاديث، منها: «وحدِّثوا عنّي ولا حرج». (مسلم: ٧٤٣٥).

(٢) هذا الحد ذكره الطيبي (م:٧٤٣هـ) في شرح المشكاة المسمَّى بـ«الكاشف عن حقائق السنن» ٢/ ٣٧١.

(٣) وذكر الإمام طاهر الجزائري القول الثالث فيه، وهو: «وأما الخبر فإنه أعم؛ لأنه يطلق على المرفوع والموقوف، فيشمل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين. وعليه يسمى كل حديث خبرا، ولا يسمى كل خبر حديثا». (توجيه النظر ١/ ٤٠).

(٤) هذا الحد ذكره الإمام عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي (م: ١٠٥٢هـ) في «مقدمة في أصول الحديث»، ص: ٣٧، وفيه أيضًا: «ولهذا يقال لمن يشتغل بالسنةِ محدِّثٌ، ولمن يشتغل بالتواريخ أخباريٌّ».

والسُّنة: ما صدر عن الرسول ﷺ غير القرآن من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.[١]

والمحدثون يُسمُّون المرفوعَ والموقوفَ بالأثَر[٢]، وفُقَهاء خراسان يُسمُّون الموقوفَ بالأثَر، والمرفوعَ بالخبَر والحديثِ.[٣]

والمتْن:[٤] هو ألفاظ الحديث التي تَقوم بها المعاني.[٥]

---

(١) الفرق بين السنة والحديث: السنة أخص من الحديث؛ لأنها إذا أُطلِقت أُرِيد بها الحديثُ المرفوع فقط. والحديثُ إذا أُطلِق، أريد به المرفوع، والموقوف، والمقطوع. وقيل: هما مترادفان. (تعليق الشيخ محمد عوامة على «تدريب الراوي» ٢/ ١٩).

واعلم أن ما ذكر في المتن من معنى السنة فهو في اصطلاح الأصوليين والمحدثين، أما عند الفقهاء فالسنة ما يقابل الفرض، والواجب، والنفل. وأما إذا ورد لفظ السنة في الأحاديث النبوية أو كلام الصحابة رضي الله عنهم، فليس معناها ما يقابل الواجب، والفرائض، والنوافل، كما عند الفقهاء. بل معناها: الطريقة المشروعة، والمنهج النبوي الحنيف. فلا يصح تنزيل القول العام السابق على المصطلح الفقهي الخاص اللاحق بأي حال. (راجع للتفصيل: تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلى الله عليه وسلم مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٩-١٥، ومبادئ علم الحديث وأصوله مع تعليقات الشيخ عليه، ص: ٥١-٥٣).

(٢) قد أطلق الإمام مسلم «الأثر» على الحديث المرفوع، فقال في مقدمة «صحيحه» ١/ ٢٢: «ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار ... وهو الأثر المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين». وقال النووي في شرحه ما معناه: «الأثر يطلق على المرفوع والموقوف، واصطلح عليه المحدثون من السلف والخلف، وهو المختار عند الجمهور». (راجع: مبادئ علم الحديث وأصوله مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٥٠، وظفر الأماني مع تعليقات الشيخ، ص: ٢٥).

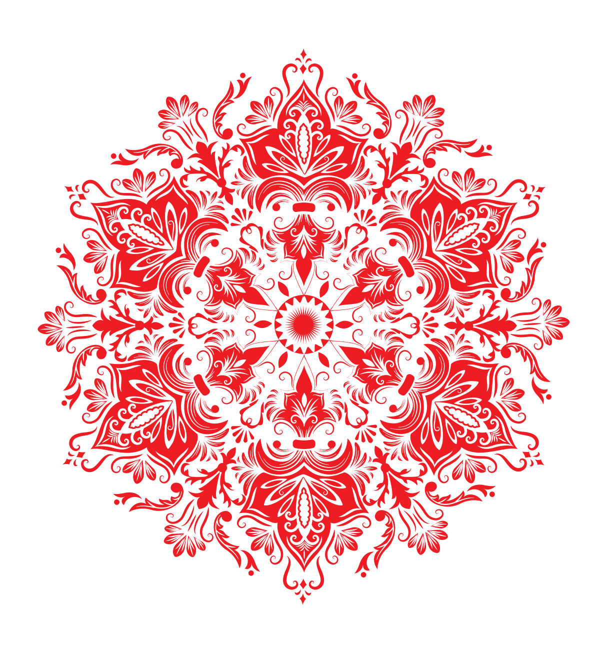
(٣) هذا الحدُّ ذكَره الإمام النووي (م: ٦٧٦هـ) في «التقريب»، ص: ٣٣.

(٤) أصل المتْن: ١- من المُماتَنَةِ، وهي: المُباعَدَة في الغاية؛ لأنه غاية السَّند. ٢- أو مِن متَنتَ الكَبْشَ: إذا شَقَقتَ جِلدةَ بَيضتِه واستخرجتَها، فكأن المُسنِد استخرَج المتْنَ بسندِه. ٣- أو مِن المتْن، وهو: ما صَلُبَ وارْتفَع من الأرض؛ لأن المُسنِد يُقَوِّيهِ بالسَّنَد ويَرفعُه إلى قائله. ٤- أو مِن تَمَتَنَّ القَوسَ، أي: شَدَّها بالعَصَب؛ لأن المُسنِد يُقوِّي الحديثَ بسنده. (المنهل الروي، ص: ٢٩، تدريب الراوي ٢/ ٣٤).

(٥) هذا الحدُّ ذكَره الطِّيبيُّ في «الخلاصة»، ص: ٢٧.

والسَّند:(١) الطريق الموصِلةُ إلى المتْن.(٢) (أي: أسماءُ رُواتِه) مُرتَّبةً.

والإسناد: حكاية طريق المتْن،(٣) وذِكْر السَّنَد، وقد تُستعمَلان(٤) لشيئ واحدٍ.



(١) أصل السند: ١- من السَّنَد، وهو ما ارتفَعَ وعلا من سفْحِ الجبَل؛ لأن المُسنِد يرفَعُه إلى قائلِه، ٢- أو مِن قولهم: «فلانٌ سَنَدٌ»، أي: مُعتمَدٌ، فسُمِّيَ الإخبارُ عن طريق المتْن سَنَدًا لاعتماد الحُفَّاظ في صِحَّةِ الحديث وضَعفِه عليه. (المنهل الروي، ص: ٣٠، تدريب الراوي ٢/ ٣١).

(٢) ذكر هذا الحدَّ الحافظُ ابن حجر (م: ٨٥٢هـ) في «نزهة النظر»، ص: ١٣٠.

(٣) ذكر هذا الحدَّ ابنُ دَقيق العيد (م: ٧٠٢هـ) في «شرح الأربعين النووية»، ص: ٢٢. وفي «المَنْهَل الرَّوِيِّ»، ص: ٣٠: «وأما الإسناد: فهو رفع الحديث إلى قائله». وهو أسهل مما في المتن.

(٤) أي: السند والإسناد.



الجوهرة الثالثة

في مراتب أهل الحديث

لأهل الحديث مراتب:

أولها: **الطالب**: وهو المبتدي الراغب،

ثم **الراوي**: وهو ناقِل الحديث،(١)

ثم **المُسنِد** بكسر النون، وهو من يروي الحديثَ بإسناده،(٢)

ثم **المحدِّث***: هو الأستاذ الكامل الذي اشتغل بالحديث روايةً ودِرايةً، واطلع على كثير من الرُّواة والرِّوايات في عصْره.(٣) **والشيخ والإمام** بمعناه.

* قوله: «ثم المحدِّث». إلخ. فالمحدِّث في زماننا من كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب الحديث ودرسه وتدريسه بإجازة الشيوخ، له معرفة معاني الحديث روايةً ودِرايةً. والحافظ: من إذا سمِع الحديث عرفه أنه في الصحاح أم في غيرها، وكان يحفظ ألف حديث فصاعدًا بالمعنى. والحُجَّةُ: من كان قوله «إن في الحديث كذا» حجةً بين أقرانه لا ينكرونه عليه. فافهم لعلك لا تجده خلاف المتعارف في هذا الزمان. (إنهاء السكن)».(٤)

(١) ذكر ابن السمعاني (م: ٥٦٢هـ) في «تاريخه» نقلا عن أبي نصر حسين بن عبد الواحد الشيرازي: «الراوي هو الذي لا يعرِف المتْن، ولا يعرِف الإسناد». (راجع: تدريب الراوي ٢/ ٤٣).

(٢) هذا الحدُّ ذكرَه السيوطيُّ في «تدريب الراوي» ٢/ ٣٩، وقال بعده: «سواءٌ كان عندَه علمٌ به أو ليس له إلا مجرَّد روايةٍ، وأما المحدِّثُ فهو أرفَع منه».

(٣) ذكر هذا الحدَّ ابن سيد الناس (م: ٧٣٤هـ) في «أجوبته» ٢/ ١٦٥، ونقل منه الزركشي (م: ٧٩٤هـ) في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» ١/ ٥٣، والسيوطي في «تدريب الراوي» ٢/ ٥٩.

(٤) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «إني كنتُ سألتُ شيخَنا العلامةَ الكوثري رحمه الله تعالى عن هذه

ثم **الحافظ**: وهو الذي أحاط علمُه بمئة ألف حديثٍ متنًا وإسنادًا، وأحوالَ الرُّواة جرحًا وتعديلًا وتاريخًا.[(١)]

ثم **الحُجَّة**: وهو الذي أحاط علمه بثلاث مئة ألف حديث، كذا قاله ابن المَطَرِيُّ.[(٢)]

التحديدات التي ذكروها في «الحافظ» و«الحاكم» و«الحجة»، من أين جاءت؟ وما مستندها؟ فأجابني بأنها اصطلاح متأَخِّرٌ لم يُعرَف في السَّلَف، وقد سمَّى الحافظ الذهبي كتابَه «تذكرة الحفاظ»، وترجَم فيه لجماعات من الصحابة وغيرهم، لم يرو كثير منهم عُشر العدد الذي ذكروه في «الحافظ» و«الحجة» و«الحاكم». (تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على «قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٨).

وقال العلامة الشيخ في تتمته على «جواب الحافظ المنذري» ص: ١٢٩: «ومما ينبغي التنبيه عليه أن ما ذكره هؤلاء العلماء المتأخرون في شرط لقب «الحافظ» و«الحجة» و«الحاكم»، ليس بلازم للوصف بهذه الألقاب، ولا معروف عند المتقدمين، ولا اللغةُ تقتضِيه، ولا مسلك المحدِّثين السابقِين يرتضيه، بل هو منقوض مردود بشواهد الواقع الكثيرة من حال الحفاظ المتقدمين».

(١) قال أبو زرعة الرازي (م:٢٦٤هـ): كان أحمد بن حنبل (م:٢٤١هـ) رحمه الله يحفظ ألف ألف حديث. وقال يحيى بن معين (م: ٢٣٣هـ): كتبت بيدي ألف ألف حديث. وقال البخاري (م: ٢٥٦هـ): أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح. وقال مسلم (م:٢٦١هـ): صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث صحيح مسموعة. وقال أبو داؤد (م: ٢٧٥هـ): كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمَّنته كتاب السنن. وسُئِل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مئتي ألف حديث، هل حنث؟ قال: لا، ثم قال: أحفظ مئة ألف حديث كما يحفظ الإنسان سورة «قل هو الله أحد»، وفي المذاكرة ثلاث مئة ألف حديث. هذا نبذ من أسماء المحدثين الحفاظ، وقطرة من بحر وعاة السنة. راجع للمزيد: رسالة الإمام ابن الجوزي (م: ٥٩٧هـ) باسم «الحث على حفظ العلم».

قال الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي رحمه الله: الفقيه أعلى وأرفع رتبة من المحدث والحافظ؛ لأن الحافظ يحفظ، والفقيه يفهم بنفسه، ويُفهم غيره مراد الله ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم، ويستكشف المعنى ويستوضح الفحوى، ويتوصل إلى علم غائب بعلم شاهد، ويستخرج بدقيق نظره وغامض فكره؛ ما لا يصل إليه وهم الحافظ. وكيف يطيع اللهَ ورسوله من حفظ اللفظ فقط، ولم يفهم المعنى، ولم يعرف المغزى. (منحة المغيث، ص: ١٢٣).

(٢) ابن المطري: هو عبد الله بن محمد بن أحمد بن خلف المطري الخزرجي العبادي، أبو السيادة عفيف الدين

والحاكم فوق الحجة، وهو من أحاط علمه بجميع الأحاديث متْنًا وإسنادًا وأحوال الرواة جرحا وتاريخا. كذا في «شرح الشرح» للعلامة العلي القاري.(١)

(٦٩٨هـ-٧٦٥هـ): حافظ للحديث، مؤرخ، من أهل المدينة، ووفاته بها. كان رئيس المؤذنين بالحرم النبوي. ورحل إلى مكة ومصر والشام والعراق في طلب الحديث. نسبته إلى المطَرية بمصر. ويذكر أنه من ذرية سعد بن عبادة الأنصاري. له «الإعلام فيمن دخل المدينة من الأعلام».(الأعلام للزركلي ٤/ ١٢٦).

وأبوه: أبو عبد الله، جمال الدين المطري: فاضل، عارف بالحديث والفقه والتاريخ. نسبته إلى المطرية (بمصر) وهو من أهل المدينة المنورة. ولي نيابةً القضاء فيها، وألف لها تاريخا سماه «التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة»، مات بالمدينة المنورة سنة ٧٤١هـ. (الأعلام للزركلي ٥/ ٣٢٥).

(١) ذكره الإمام الملا علي القاري في «شرح شرح نخبة الفكر»، ص: ١٢١، ونقل عنه الإمام عبد الحي اللكنوي (م: ١٣٠٤هـ) في «ظفَر الأماني»، ص: ٢٨، وقد تلطف في الرد عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه عليه، وسمى من كان يرتئي هذا الرأي من المتأخرين فقال: وذكرت فيها (أي رسالته «أمراء المؤمنين في الحديث») قول الشيخ علي القاري والجزري والمناوي وابن المطري والتهانوي والباجوري وتحديدهم العدد الكبير من الأحاديث يحفظه المحدث، فيلقب بأحد هذه الألقاب، ثم ذكرت ما يبطل هذا التحديد الذي ذكروه، فارجع إليه هناك إن شئت، ففيه ما يكفي ويشفي.

قال المفتي محمد تقي العثماني في «درس الترمذي» ١/ ١٥٠: لا سيما لفظ «الحاكم» يقال لمن أحاط علمه بجميع الأحاديث، هذا لا أصل له؛ لأنه لا يوجد محدث متصف بتلك الصفة حتى اليوم. يمكن أن يقال على الأكثر أن هذه الألقاب تعظيمية تطلق على المحدثين في درجات مختلفة، أدناهم «المحدث» ثم «الحافظ» ثم «الحجة»، وليس لهم حدٌّ في تعداد محفوظاتهم، والله سبحانه أعلم.



الجوهرة الرابعة

في التقسيم للخبر باعتبار وُصُوله إلينا

الخبر باعتبار وُصُوله إلينا متواتِرٌ، وواحِدٌ.[(١)]

فالمتواتِرُ:[(٢)] هو الذي رواه عددٌ غيرُ محصورٍ، أحالت العادةُ تواطُؤَهم على الكَذِب في كل طبَقة.[(٣)]

---

(١) وأما الأصوليون من الأحناف فيقسمون الخبر إلى ثلاثة أقسام: المتواتر، والمشهور، وخبر الواحد.

أما الحديث المتواتر: فهو الذي يرويه جمع عن جمع يستحيل عادةً تواطؤهم على الكذِب، وذلك من أول السند إلى منتهاه، أي: إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كنقل عدد الصلوات، ومقادير الزكاة، فهذه نُقلت إلينا بالتواتر.

وأما المشهور، ويقال له المستفيض: فهو الذي لم يبلغ رواته عن الرسول صلى الله عليه وسلم حدَّ التواتر، ولكنهم يبلغون هذا الحد بعد ذلك، فإذا روى الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم واحدٌ أو اثنان من الصحابة، ثم رواه عنهم جمع من التابعين يمتنع اتفاقهم على الكذب، وهكذا حتى نهاية السند، فإن هذا الحديث يُعَدُّ مشهورًا، فالمعتمد عليه في الشهرة هم التابعون أو تابعو التابعين .

وأما خبر الواحد فهو الذي يرويه واحد أو اثنان من أول السند إلى منتهاه، فرواته لا يبلغون حد التواتر في الطبقات الثلاثة: طبقة الصحابة والتابعين وتبع التابعين، فالخبر المشهور منزلة بين المنزلتين عند الأحناف، يفيد العلم لكن دون علم المتواتر، يجوز به الزيادة على كتاب الله تعالى. وغير الأحناف يعدُّونه قسمًا من خبر الآحاد. كذا في كتب الأصول. وطالع مزيد تفصيله في مطولات أصول الفقه.

(٢) التواتر في اللغة: التتابع، تقول: واترت الكتب فتواترت إذا جاء بعضها في إثر بعض وترا وترا من غير انقطاع. قَالَ تَعَالَى:﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ﴾ [المؤمنون: ٤٤]. أي: واحدا بعد واحد بفترة بينهما. وتواتر الخبر مجيء المخبرين به واحدا بعد واحد من غير اتصال. (راجع: توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/ ١٠٨).

(٣) قسَّم الشيخ أنور شاه الكشميري (م: ١٣٥٣هـ) رحمه الله التواترَ على أربعة أقسام:

١- تواتر السند، مثاله: عن المغيرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن كذبا عليَّ ليس ككَذِبٍ على أحد، من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعدَه من النار».(صحيح البخاري: ١٢٩١). وقال

وهو يفيد العلم الضروريَّ بشرُوطِه على الصحيح.[(١)] وتعيين العدد ليس

ابن الجوزي: «إن هذا الحديث رواه ٦٢ من الصحابة. وقال البعض: رواه أكثر من ١٠٠ من الصحابة. وقال البعض: رواه ٢٠٠ من الصحابة».

٢- تواتر الطبقة، مثاله: تواتر القرآن الكريم؛ فإن تلاوتَه، وتدريسَه، وحِفظَه، وقراءتَه، قد تواترت على البسيطة شرقًا وغربًا، وتلقاه الكافةُ عن الكافة، طبَقةً عن طبَقةٍ، فهذا لا يحتاجُ إلى إسناد معين.

٣- تواتر العمل، كالسواك، فالسِّواك سنةٌ واعتقاد سُنِّيتِه فرضٌ، وإنكاره مع العلم كفرٌ؛ لأنه ثبت من تواتر العمل.

٤- تواتر القدر المشترك، كمعجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإن أخباره وإن كانت آحادًا، إلا أن القدر المشترك منه - وهو ظهور الأمور الخارقة من رسول الله صلى الله عليه وسلم - معلومٌ متواترًا.(فيض الباري ١/ ١٤٤).

قال الشيخ شبير أحمد العثماني (م:١٣٦٩هـ) رحمه الله: وهذه الأقسام الأربعة للمتواتر وإن كانت جزئياتها منتشرة في كتبهم، لكنهم لم يكونوا يذكرونها عند التقسيم، وأول من ربّع القسمة، وسمى كل قسم باسمه فيما نعلم: الشيخ العلامة أنور أطال الله بقاءَه، وهو تقسيم حسن، والله أعلم. (فتح الملهم ١/ ١٥).

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «تعرض لجُلِّ هذه الأقسام قبله الحافظ ابن حزم (م: ٤٥٦هـ) رحمه الله تعالى في أوائل كتابه «الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل» ٢/ ٦٧، وقسم فيه وجوه النقل عند المسلمين في كتابهم، ودينهم، وما روي عن أئمتهم، إلى ستة أقسام. ونقل هذا التقسيم عن ابن حزم العلامةُ طاهر الجزائري، في كتابه «توجيه النظر إلى أصول الأثر» وأضاف إليه من بحثه ومن نقله في ١/ ١٣٣ — ١٣٨ عن ابن الصلاح (م: ٦٤٣هـ) وغيره، ما يتم هذا التقسيم الرباعي، الذي تميّز الشيخ أنور بتنظيمه وتقعيده، وتمثيله وتنظيره، والمؤلّف رحمه الله أخذ أسماء الأقسام الأربعة وترتيبها من الشيخ أنور، وشرحها من كلام ابن حزم والجزائري بتلخيص فائق ممتع». (تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على «مبادئ علم الحديث وأصوله»، ص:٨٨-٨٩).

(١) قال الحافظ ابن حجر: «هذا هو المعتمد أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري، وهو الذي لا يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه. وقيل: لا يفيد العلم إلا نظريا! وليس بشيء؛ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامي، إذ النظر: ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، وليس في العامي أهلية ذلك، فلو كان نظريا؛ لما حصل لهم. ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري، إذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة، وأن الضروري يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر». (نزهة النظر، ص: ٤١).

بشرط فيه،[١] وكذا عدالة رُواتِه، بل الضابِطةُ مَبْلَغٌ يفيد اليقين، نعم يجب انتهاؤُه إلى الحِسِّ،[٢] ومُماثلة طرَفَيه والوسط.[٣]

والواحد: هو الذي طرُقه محصورةٌ ورُواتُه معدودةٌ، يجوِّز العقلُ تواطُأَهم على الكَذِب، وهو قد يُفيد العلمَ النَّظَريَّ بالقرائن على الأصح.[٤]

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «العدد المعين لا يشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى، والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد وتزيد عليه». (فتح الباري ١/ ٢٠٣). وقال الشيخ محمد عوامة توضيحًا في تعليق «تدريب الراوي» ٥/ ٢٩: «كلما كانوا (الرواة) ثقاتًا أو أقرب إلى الثقة، اكتفينا بعدد أقل، وكلما اشتد ضعفهم، تطلبنا عددا زائدا».

(٢) قال الشيخ نور الدين عتر **حفظه الله**: «وقولهم (وكان مستندهم الحِسُّ) أخرج القضايا الاعتقادية التي تستند إلى العقل، مثل وحدانية الله. وأخرج القضايا العقلية الصرفة، مثل كون الواحد نصف الاثنين؛ فإن العبرة فيها للعقل لا للأخبار». (منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٤٠٤).

(٣) المراد من الطرفين: الطبقة الأولى والطبقة الأخيرة. ومن الوسط: ما بينهما. والمراد بالاستواء: الاستواء في الكثرة، لا الاستواء في العدد. راجع: «توجيه النظر إلى أصول الأثر» ١/ ١١٠. ذكر جميع هذه الشروط الإمام الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» ص: ١٩٦.

(٤) قال اللكنوي **رحمه الله**: «وحكمه (خبر الواحد) أنه يجب العمل به ما لم يكن مخالفًا للكتاب والسنة، ولا يوجب العلم لوجود الشبهة في طريقه». (ظفر الأماني، ص: ٥٨).



الجوهرةُ الخامسةُ

في التقسيم الأول للخبر الواحد

الخبر باعتبار وُجوب العَمَل وترْكِه على قِسمين:

مقبولٌ[(١)]❁❁: وهو ما يُرَجَّحُ صِدقُ المُخبِرِ على كَذِبه.[(٢)]

ومردودٌ: هو ما لا يُرَجَّحُ صِدقُ المُخبِرِ، أعمُّ مِن أن يكون رُجِّحَ كَذِبُه أو يُتَوَقَّفُ في قَبوله وردِّه،[(٣)] بخلاف المتواتِرِ؛ فإنَّ كلَّه مقبولٌ.[(٤)]

❁ قلت: حق الترتيب أن يوضَع هذه الجوهرةُ بعد الجوهرةِ الثانية العشر قبل الجوهرةِ الثالثة العشر.

❁❁ قوله: «مقبول» إلخ، قلت: الحديث لا يخلو إما أن يوجد في راويه صفات القبول من العقل والبلوغ والإسلام والعدالة وتمام الضبط من غير شذوذ وعلة ونكارة، فهو المقبول أولًا، فالأول[(٥)] لا يخلو إما أن يكون الضبط تامًّا أو خفيفًا، فالأول الصحيح، والثاني

---

(١) عبر المصنف رحمه الله تعالى بكلمة: مقبول؛ ليدخل فيه الصحيح والحسن.

(٢) ذكره الإمام المناوي (م: ١٠٣١هـ) في «اليواقيت والدرر» ١/ ٢٩٤.

(٣) الخبر على ثلاثة أقسام:

فالأول: يغلب على الظن صدق الخبر؛ لثبوت صدق ناقله؛ فيؤخذ به.

والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر؛ لثبوت كذب ناقله؛ فيطرح.

والثالث: إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التُحِقَ، وإلا فيتوقف فيه، فإذا توقف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول. (نزهة النظر ١/ ٥٥).

(٤) ذكره الإمام رضي الدين، المعروف بـ ابن الحنبلي، الحنفي (م: ٩٧١هـ) في «قفو الأثر»، ص: ٤٨.

(٥) أي: المقبول لا يخلو إما أن يكون راويه تام الضبط أو خفيف الضبط، إن كان تام الضبط فخبره صحيح، وإن كان خفيف الضبط فخبره حسن.

الحسن. وأما الذي لا يوجد فيه صفات القبول(١)، فهو ضعيف، وموجبه الردُّ باتفاق العلماء، إلا في الفضائل والمكارم والترغيب والترهيب، ونحو ذلك مما لم يكن من أحكام الحلال والحرام(٢)

---

(١) في الأصل: «(أي الذي لا يوجد فيه صفات القبول)». وهذا لا يُفهَم منه معنى تسكن إليه النفس.

(٢) شروط العمل بالحديث الضعيف ثمانية: ١- كونه في الفضائل. ٢- غير موضوع. ٣- ولم يشتدَّ ضعفه. ٤- وله أصل يندرج تحته. ٥- وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته. ٦- وأن لا يَشْهَر العاملُ عملَه به أمام الناس. ٧- وأن لا يعتقد سُنيَّته. ٨- وأن لا يخالف الضعيفُ حديثًا صحيحًا. واشتهر من هذه الشروط الثمانيةِ الخمسةُ الأولى.

قال الشيخ محمد عوامة: أما الحديث الضعيف، فذهب جمهورهم – بل جماهيرهم- إلى العمل به في الفضائل والمستحبات، بشروطه المسوِّغة لذلك. وهذا معلوم سائغ.

لكن ذهب بعضُ الأئمة إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية: الحلال والحرام، حتى إنهم قدَّموه على القياس الذي هو أحدُ المصادر التشريعية التي اتفق على الاعتماد عليها جماهيرُ علماء الإسلام، بل كلُّهم إلا من شذَّ ممن لا يُعتدُّ بخلافه في هذه المواطن.

والعملُ بالضعيف في هذا المجال: هو مذهب الأئمة الثلاثة من المجتهدين: أبي حنيفة ومالك وأحمد، [قلت: والشافعي أيضًا، كما في «إعلام الموقعين» ١/ ٣٢]، وهو مذهب جماعة من أئمة المحدثين أيضًا، كأبي داود والنسائي وأبي حاتم. لكن بشرطين: أن لا يشتدَّ ضعفه، وأن لا يُوجَد في المسألة غيرُه». (أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، ص: ٣٦-٣٧).

وقال الشيخ في كتابه «حكم العمل بالحديث الضعيف»: «إنهم قالوا: يتسامح في رواية الضعاف في الفضائل، والذي يحتاج إلى بيان: هو كلامهم الذي ذكروه استثناءً: «سوى العقائد والحلال والحرام».

أما العقائد: فأمرها واضح، وأما الحلال والحرام: فينبغي ملاحظة مدلولها والوقوف عنده، فقد فهم بعضهم منها الأحكام التشريعيَّة الخمسة، في حين أنهم يريدون بها الفرض والحرام فقط. أما ما سواهما: من مسنون ومكروه مباح، فلا، فالمسنون والمكروه داخلان تحت الفضائل القولية أو الفعليه، ولهذا قال النووي في مقدمة «الأذكار»: أما الأحكام كالحلال والحرام، والبيع، والنكاح والطلاق، ونحو ذلك، فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يُتنزَّه عنه، ولكن لا يجب». (حكم العمل بالحديث الضعيف، ص: ٧٧، للشيخ محمد عوامة حفظه الله).

وصفات الله؛ فإنه جائز بالاتفاق[١]، إلا الموضوع؛[٢] فإن روايته والعمل به حرام بالإجماع[٣]، خلافًا للكرامية والمتصوفة[٤] في الترغيب والترهيب؛ فإنه جائز عندهم، وإلا المعلق[٥] الذي علق في البخاري ومسلم بصيغة الجزم؛ فإنه في حكم الصحيح، وإلا مرسل

وللتفصيل في هذا الموضوع راجع كتابنا: «الجزء اللطيف في الاستدلال بالحديث الضعيف».

(١) قول المصنف «فإنه جائز بالاتفاق» يتعلق بقوله: «إلا في الفضائل والمكارم والترغيب والترهيب».

(٢) أي من أقسام الحديث: الموضوع: وهو المختَلق المصنوع. وهو الذي نسبه الكذابون المفترون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو شرُّ أنواع الرواية. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ٩٨، شرح ألفية السيوطي لأحمد محمد شاكر، ص: ٤٠١).

(٣) قد اتفق العلماء أنه تُحْرَم روايته، مع العلم بوَضْعِه، إلا مبيِّنًا وَضْعَه.

(٤) قلت: المراد من المتصوفة: الذين لا تميز لهم بين الحلال والحرام، وبين ما يجوز وما لا يجوز، فأجازوا الوضع في الترغيب والترهيب، أو هم فئة غلب عليهم الزهد والتصوف عن الحفظ، والتلقي والسماع من الشيوخ، فهم يَرْوُونَ كل ما يسمعون، فيقعون في الكذب وهم لا يشعرون. وأما المتصوفة الزهاد مثل فضيل بن عياض رحمه الله وغيره ممن اتصف بالحفظ والإتقان، فهم لا يعدون في هذا النوع.

(٥) أي: ومن أقسام الحديث الذي لا يوجد فيه صفات القبول: المُعَلَّقُ. وهو الذي حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحدٌ أو أكثرُ على التوالي. مثاله: قال البخاري: قال أبو موسى: «غطى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان». (صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ).

والإمام البخاري يذكر التعليقات لأسباب متعددة، كما بَيَّنَه الحافظُ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري»، في الفصل الرابع في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة، ص: ١٧.

والحكم بصحة المعلَّق يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي. نعم إذا ذكره بصيغة الجزم والتزم الصحة في كتابه، حكم بصحته؛ لأنه لا يجوز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه. وهذه الصحة الضمنية تكون إلى من علق عنه، ويبقى النظر فيما فوق ذلك.

وإن ذكره بصيغة التمريض، لا يحكم بصحة ذلك عمن ذكره عنه؛ لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضًا. ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله، لكن فيه إشعار بتعليله أيضًا، فهو على الضَّعف حتى يتبين وصله من طريق ثابتٍ.

وإن لم يلتزم صاحبها إخراج الحديث الصحيح فقط، فحكمه حكم المنقطع، سواء ذكره بصيغة الجزم أو بصيغة التمريض، وهو ضعيف للجهل بحال الراوي أو الرواة الساقطين، فهو إذًا غير صالح

الصحابي؛[1] فإنه مقبول باتفاق الأئمة الأربعة، وإلا مرسل ثقةِ خير القرون الذي لم يعرف

للاحتجاج. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٤، ٢٥، وموسوعة علوم الحديث وفنونه، للسيد عبد الماجد الغوري ٣/ ٣٩٤-٤٠٢، ومبادئ علم الحديث وأصوله، ص: ٢٤١-٢٤٣، ت: عبد الفتاح أبو غدة).

(١) أي: ومن أقسام الحديث الذي يوجد فيه صفات القبولِ مرسلُ الصحابي؛ لأنه في حكم الموصول المرفوع. ومرسَل الصحابي: ما أخبر به صحابيٌّ عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يُعلم أنه لم يسمعه أو لم يحضره لصغر سنه أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك. كرواية ابن عباس وابن الزبير ونحوهما ممن لم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا اليسير.

جهالة الصحابي لا تضر روايته:

قال جمهور المحدثين: مرسل الصحابي مقبول؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، فكون الصحابي مجهولًا لا يقدح في الرواية، فقد عقد الخطيب البغدادي بابًا منفردًا لهذا، يقول فيه: «باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وإنه لا يحتاج السؤال عنهم، وإنما يجب ذلك فيمن دونهم، كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي صلى الله عليه وسلم لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم». (الكفاية في علم الرواية، ص٤٦)

ويقول العلامة نور الدين الهيثمي في مقدمته: «والصحابة لا يشترط فيهم أن يخرج لهم أهل الصحيح، فإنهم عدول». (مجمع الزوائد، ص٢٢) بل عقد بابًا مستقلًّا لهذا الغرض، فقال: «باب لا تضر الجهالة بالصحابة لأنهم عدول». (مجمع الزوائد، ص٢٢)

وقال أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: «والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول». (مقدمة ابن الصلاح، ص٥٠)

وقال ابن حجر المكي الشافعي الهيتمي: «قال ابن الصلاح، والنووي: الصحابة كلهم عدول، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم مئة ألف وأربعة عشر ألف صحابي عند موته والقرآن والأخبار مصرحان بعدالتهم وجلالتهم». (الصواعق المحرقة، ص٢٢٤)

وقال الملاعلي القاري: «وكلهم عدول، ولذا جهالتُه لا تضر روايتَه». (مرقاة المفاتيح ١٢/ ٣٣٠)

ويقول العلامة عبد العلي: «وهو إن كان من صحابي يقبل مطلقًا اتفاقًا، لأنه إما سمع بنفسه أو عن صحابي آخر، والصحابة كلهم عدول». (فواتح الرحموت ٣/ ٣٧٢)

ويقول العلامة الكوثري: «أما الصحابة فكلهم عدول لا يؤثر فيهم جرح مطلقًا عند الجمهور».(مقالات الكوثري، ص٦١)

ويقول إمام الحرمين: «أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا هم معدلون بنصوص الكتاب، مزكون بتزكية الله تعالى». (البرهان في أصول الفقه، ص٦٢٧).

وقال الحميدي شيخ البخاري: «إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة وإن لم يسمع ذلك الرجل».(بيان الوهم والإيهام ٢/ ٦١١)

وقال الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في «تحرير علوم الحديث»: «والتحقيق أن جهالة الصحابي غير قادحة، وذلك لاعتبارين، الأول: بناء على أصل عدالة جميع الصحابة، ومظنة النفاق والردة ليست واردة على نقلة الأثر. قال ابن الصلاح: الجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، والثاني: لما علم بالتتبع أن الرواية عن صحابي مجهول العين قليلة، ولم يوجد فيها ما يعد منكرا أو ضعيفا لمجرد كون الصحابي لم يسم أو لم يعرف». (تحرير علوم الحديث ١/ ٣٥٣، ط: الرياض)

وقال أيضًا ردًّا على الإمام الحاكم حيث قال: «وفي هذا أن الصحابي الذي لم يسم والصحابي الذي لم يعرف إلا برواية عدل واحد عنه ليس حديثه مما يصح وصفه بالصحة عند الحاكم، وهذا ضعيف، بل ما كان عند الحاكم من أعلى درجات الصحيح، وهو ما اتفق عليه الشيخان، فيه الرواية عن جماعة لم يرو عن أحدهم إلا واحد، كما سيأتي في شرط الشيخين في الحديث الصحيح. كذلك فإن الصحابة الذي لم يسم إذا صح الإسناد إليه فحديثه صحيح». (تحرير علوم الحديث ٢/ ٨٠٨)

ويقول في مقام آخر: «وبينت هناك أن الصحابي مستثنى مما يطلب لإثبات العدالة في غيره، وكل ما هو مطلوب لقبول حديثه صحبته، ولو لم يُسَمَّ».(تحرير علوم الحديث ١/ ٤٨٢)

كلام الحاكم في جهالة الصحابي:

اعلم أن الإمام الحاكم ألَّف «المدخل»، ثم ألف «معرفة علوم الحديث»، ثم رتب «المستدرك»، فادَّعى في المدخل أن جهالة الصحابي تضر، نعم تزول جهالته بأن يروي عنه تابعيان عدلان. ثم قال في «المستدرك» (٢٣/١): «وقد قدمت الشرط في أول هذا الكتاب أن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه؛ إذ هو صحيح على شرطهما جميعا». فإما رجع الحاكم عن اشتراط راويين إلى اشتراط راو واحدٍ أو يطبق بينهما بأن الراوي الواحد المشهور أيضًا يكفي مثل الراويين لقبول حديث الصحابي المجهول، وعلى كل حال فلم يقبل جمهور المحدثين هذه الدعوى من الحاكم.

قال الشيخ محمد عوامة في تعليقه على «تدريب الراوي»: «وأول من نقض على الحاكم دعواه هذه على الشيخين هو شيخه الدارقطني في حوار جرى بينهما سجَّله الحاكم في «المستدرك» بعد ٨٢١٨، وسأنقله بتمامه بعد قليل. وأما ابن طاهر (٤٤٨-٥٠٧) وهو بعد الحاكم بقرن فجعل ما فهم من كلام الحاكم أمرا

مستحسنا، فقال في أول جزئه «شروط الأئمة الستة» (ص٨٦): إن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن».

وقال الشيخ الدكتور سراج الإسلام المعاصر في «معرفة علوم الحديث» باللغة الأردوية (ص٣٦٢) ناقلا عن «توجيه النظر إلى أصول الأثر» (٢٤٦-٢٤٧): «وقد كان في عصر الصحابة منافقون ومرتدون فلا يقبل حديث قال راويه: عن رجل من الصحابة، أو حدثني من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يسميه، ويكون معلوما بالصحبة الفاضلة».(توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر بن صالح الجزائري ٢/ ٥٦٣)

وقد علمت أن أكثر المحدثين ردوا هذه الدعوى وقبلوا حديث الصحابي الذي لم يسم.

وأما قوله: «فقد كان في عصر الصحابة منافقون»، فنقول: كان المنافقون معلومين أو مظنونين في عهد الصحابة فكيف يأخذون منهم الحديث! وإذ لم يأخذوا أي حديث كما أظن عن شريك بن سحماء المتهم بالزنا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف نظن على الصحابة المتمسكين بذيل الاحتياط والحزم أن يأخذوا الحديث عمن يتهم بالنفاق فضلا عن الارتداد. يقول كعب بن مالك وهو أحد الثلاثة المتخلفين عن غزوة تبوك: «فكنت إذا خرجت إلى الناس بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم فطفت فيهم، أحزنني أني لا أرى إلا رجلا مغموصا عليه النفاق، أو رجلا ممن عذر الله من الضعفاء».(صحيح البخاري، رقم:٤٤١٨)، وقد سمى أهل التاريخ والسير جماعة من المنافقين لا يعرف عن أحد منهم أنه حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

هذه خلاصة ما في «الأنوار الكاشفة»، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (م:١٣٨٦هـ) ط: عالم الكتب، بيروت.

نقول: بل الصحابة الذين اتهموا بالنفاق، ولم يثبت نفاقهم، كمالك بن دُخشُم، إذا رماه بعض الناس بالنفاق ردَّ عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قائلًا: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟»، قالوا: إنه يقول ذلك، وما هو في قلبه، قال: «لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فيدخل النار».(صحيح مسلم، رقم:٣٣)

ومثله الجد بن قيس الأنصاري، ومُعَتِّب بن قيس العوفي الأنصاري، ونبتل بن الحارث العوفي الأنصاري رماهم الناس بالنفاق، ولم يثبت نفاقهم، كما بينه الدكتور عَداب محمود الحَمش في آخر كتابه «ثعلبة بن حاطب الصحابي المفترى عليه»، (ص٩٥-١١٠). ولا نعلم رواية في كتب الحديث عن أحد منهم من صحابي أو تابعي، فكيف يصح احتمال الرواية عن المنافقين.

وأما احتمال أن يروي عن شخص لم تثبت صحبته، فالظاهر من حال الصحابي أنه لا يروي الحديث إلا عن شخص قد ثبتت صحبته، وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم، فاحتمال الرواية من غير الصحابي احتمال بعيد، وتصور مجرد عن الدليل، والاحتمال المجرد عن الدليل لا يعتمد عليه.

ولو قيل: إن الصحابة قد روى عن بعض التابعين. قلنا: إنا نجزم بأنه لا يروي إلا عمن ثبتت عدالته لديه، واحتمال أن الصحابي قد يروي عمن لم تثبت عدالته هذا احتمال بعيد جداً، وتصور غير واقع، ولا

دليل عليه، وما لا دليل عليه لا يعول عليه؛ ذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم قد اختارهم الله عزَّ وجلَّ لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقد عدلهم الله في كتابه وسُنَّة رسوله، فمن كانت هذه صفته يستحيل أن يرووا عن غير العدل الثقة؛ لأن هذا فيه تلبيس وتدليس على الأُمَّة، وهذا يستحيل في حقهم.

وإن قال قائل: ماذا سبب ترك اسم الصحابي وذكره بلفظة رجل من الصحابة؟ قلنا: يمكن أن يكون غير معروف عند تلميذ التابعي بالاسم فذكره بلفظ مفخم وهو كونه صحابيا، أو لعل التابعي نسي اسمه مع تيقن كونه صحابيًّا لإلقاء الستر عليه، كما سيأتي، أو لكونهم ذات عدد فذكرهم بلفظ مبهم، كقول عبدالله بن عباس: أخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار، أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمي بنجم فاستنار، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ماذا كنتم تقولون في الجاهلية، إذا رمي بمثل هذا؟». الحديث. (صحيح مسلم، رقم:٢٢٢٩)

وذكر الدكتور مولانا سراج الإسلام المعاصر مثالًا لحديث منكر عنده مروي عن رجل من الصحابة، فنقل عن «مسند أحمد» حديثًا مرويًّا عن قتادة، عن نصر بن عاصم، عن رجل من الصحابة: أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم على أنه لا يصلي إلا صلاتين، فقبل ذلك منه.(مسند أحمد، رقم:٢٠٥٠٥) (معرفة علوم الحديث، للدكتور سراج، ص٣٦٢) فقال: هذا الحديث المنكر الناطق بتقرير المسلم على صلاتين فقط مروي عن رجل من الصحابة.

نقول بحسن توفيق الله تعالى في ضوء ما كتبه المحققون كالحافظ ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»، والحافظ ابن رجب: إن هذا الحديث من باب المصالح، أي: فائدة أن يسلم مع النقص الذي يرجى تكميله أولى من أن يبقى على الكفر.(مجموع الفتاوى ٣٥/ ٣٢) أو نقول: هذا من قبيل الشرط الباطل في البيع، فيبطل الشرط ويصح البيع، كمن باع عبده على أنه لا يصلي، فيصح البيع ويبطل الشرط، أو كما باع الجارية أو العبد بشرط أن يكون الولاء (أي: حق الميراث) لغير المعتق، فيصح البيع ويبطل الشرط.

ونظيره أن يقول غير المسلم: أنا أريد الإسلام بشرط أني أشرب الخمر، فيقبل منه الإسلام ويخبر بقبائح الخمر ومعائبها مع استمرار الدعاء له.

ونظيره ما ورد في «سنن أبي داود»، يقول: حدثنا الحسن بن الصباح، أخبرنا إسماعيل بن عبد الكريم، حدثني إبراهيم، عن أبيه، عن وهب، قال: سألت جابرًا عن شأن ثقيف إذ بايعتْ قال: اشترطتْ على النبي صلى الله عليه وسلم أن لا صدقة عليها ولا جهاد، وأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يقول: «سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا». (سنن أبي داود، رقم:٣٠٢٥)

وأخرج الحديث الذي نحن نبحث فيه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» رقم:٧٣٠٣: قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن قتادة، عن نصر بن عاصم، عن رجل منهم، أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فأسلم ألا يصلي إلا صلاتين، فقبل ذلك، فقال: «إن يقبل منه فإذا دخل في الإسلام أمر بالخمس».

أنه يرسل عن الثقات أوالضعاف؛ فإنه مقبول عند جمهور السلف والأئمة الثلاثة الإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل[١]، ....

فهذه الزيادة، أي: «فإذا دخل في الإسلام» إما من أبي نعيم أو من شيخه. والله أعلم بذلك.

وفي إسناد الحديث المبحوث فيه عنعنة قتادة وهو مدلس، لكن إذا روى شعبة عنعنة قتادة فهي مقبولة، قال شعبة: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق وقتادة، وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها.(النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٣٠) وقال مثل هذا في «طبقات المدلسين» (ص٥٨).

يقول العبد الفقير: ويمكن أن نجعل واقعة ضمام بن ثعلبة نظيرًا لما نحن فيه أنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خمس صلوات في اليوم والليلة». فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وصيام رمضان». قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفلح إن صدق».

فيرد عليه أنه كيف يترتب الفلاح على عدم الزيادة على أداء الفرائض وترك الواجبات والسنن المؤكدة؟ وأجيب عنه بأجوبة متعددة، وأحد الأجوبة أن هذا كان إمهالا من النبي صلى الله عليه وسلم ابتداءً ثم ببركة دخوله في الإسلام ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له لم يترك شيئا من الواجبات والسنن والمندوبات. وصلى الله على سيد السادات وأشرف الكائنات.

(١) وحجتهم: أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» إلا إذا سمعه من ثقةٍ.

وعند الإمام الشافعي يصِحُّ بشروط أربعة، ثلاثة في الراوي المرسِل، وواحد في الحديث المرسَل:

١- أن يكون المرسِل من كبار التابعين.

٢- وإذا سمَّى من أرسل عنه سمَّى ثقةً.

٣- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

٤- وأن ينضَمَّ إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

أ- أن يُروَى الحديث من وجهٍ آخر مسندًا.

ب- أو يُروى من وجهٍ آخر مرسلا، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال «المرسَل» الأول.

ت- أو يوافق قولَ صحابيٍّ.

خلافا للمحدثين المتأخرين[١]، وإلا المدلِّس الذي كان ثقة[٢]، وإسناده بالتحديث والإخبار والسماع لا بـ «عن» ، فهو مقبول عند الجمهور، وإلا المبتدع[٣] الذي لم يكن داعية إلى بدعته، ولم يكن مرويه يقوي مذهبه؛ فإن حديثه مقبول عند جُمهور المحدثين المتأخرين، وغير مقبول عند جُمهور المتقدمين[٤] ومعظم الحنفية[٥]. «عمدة الأصول» ص: ٧١، بتغير منه.

ث– أو يفتِي بمقتضاه أكثرُ أهل العلم. (انظر: «الرسالة» للشافعي، ص: ٤٦١).

(١) وحجة هؤلاء: الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غير صحابي.

(٢) والصحيح أن يقال: وإلا المدلَّس، إن كان المدلِّس ثقة ...الخ.

والمدلِّس: هو من يحدِّث عمن سمِع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهِمُ أنه سمعه منه.

(٣) المبتدِع: هو من خالَف عقيدة أهل السنة متأوِّلًا.

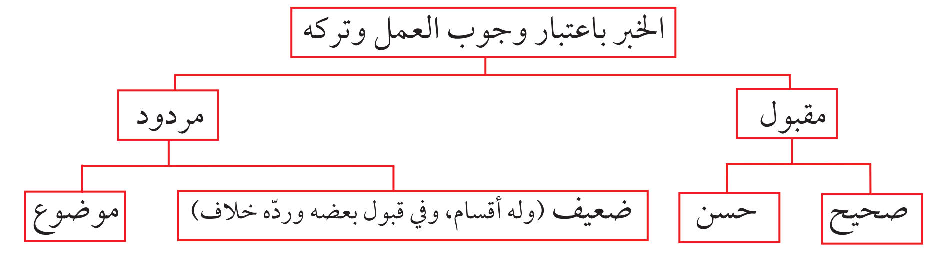
(٤) وهذا القول محكي عن مالك وغيره. كما في «شرح شرح نخبة الفكر» لملا علي القاري، ص: ٥٢٦.

وقال ابن الصلاح: وهو بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ١١٥. وفي «دراسات في أصول الحديث» بحث قيم حول هذا الأمر).

(٥) هذا مذهب الإمام السرخسي حيث قال: «وَأما صَاحب الْهوَى فقد بَيَّنا أن الصَّحيح أنه لا تعتمد روايته في أحكام الدّين». (أصول السرخسي ١/ ٣٧٣).

لكن المذهب المختار أنه يُقبَل حديثُ المبتدع إذا لم يكن داعيًا إلى بدعته، حيث قال البزدوي: «إن المذهب المختار عندنا أن لا يقبل رواية من انتحل الهوى والبدعة ودعا الناس إليه، على هذا أئمة الفقه والحديث كلهم». (أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ٣/ ٢٦).

وقال الشيخ عبد المجيد التركماني: والمعتمد في البدعة المفَسِّقة: أن المبتدع إذا لم يكن داعيا إلى بدعته، وما يرويه لا يقوِّي بدعته، تُقبل روايته...، هذا ما اختاره الحافظ ابن حجر، واستحسنه كثير من متأخري الحنفية، منهم: ابن أمير حاج، ومحمد أكرم السِّندي، والفرهاروي، والمطيعي، والتهانوي». (المدخل إلى أصول الحديث على منهج الحنفية، ص: ٥٩، وانظر لتفصيل المراجع: دراسات في أصول الحديث، ص: ١٧٠–١٧١).



الجوهرةُ السادسةُ

في التقسيم الثاني للخبر الواحد باعتبار عدد الرواة

وهو باعتبار عدد رواته ثلثة أقسام:

مشهور: وهو ما لا يرويه أقلُ من ثلثة[1] في كل طبقة. وهو المستفيض على رأي.

وقيل: المستفيض: عدد طرفيه ووسطه سواء، والمشهور أعم من ذلك.[2]

وقد يطلق على ما اشتهر على الألسنة مطلقا،[3] أي: وإن لم يكن له إسناد

---

(١) هذا هو المشهور، وهو الصواب، أي: «ما رواه ثلاثة فأكثر، في كل طبقة من طبقات السند، ما لم يبلغ حد التواتر». وفي المنظومة البيقونية: إن رواه اثنان أوثلاثة فهو العزيز، والمشهور ما رواه فوق ما ثلاثة، حيث قال (ص: ٩):

عزيز مروي اثنين أو ثلاثة ❁ مشهور مروي فوق ما ثلاثة

ومثله في «علوم الحديث» لابن الصلاح، حيث قال: «فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديثٍ يسمى عزيزا». (علوم الحديث، ص: ٢٧٠).

ولكن الحافظ ابن حجر وغيره خصوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور، والاثنين بالعزيز، لعزته، أي: قوته بمجيئه من وجه آخر، أو لقلة وجوده. (نزهة النظر، ص٤٩. تدريب الراوي ٥/ ٥٣، ت: عوامة).

أما المشهور عند الحنفية فهو كما قال البزدوي: «المشهور ما كان من الآحاد في الأصل، ثم انتشر فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب، وهم القرن الثاني بعد الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم». (أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ٢/ ٣٦٨).

(٢) المستفيض: له أربعة معان:

١- هو مرادف لـ «المشهور»، سمّاه جماعة من الفقهاء «المستفيض» لانتشاره.

٢- هو أخص من «المشهور»؛ لأنه يشترط في «المستفيض» أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور.

٣- على عكس المعنى الثاني. (تدريب الراوي ٥/ ٦، ت: عوامة).

٤- ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد. (فتح المغيث ٤/ ١١، ت: علي حسين علي).

(٣) الحديث المشهور ينقسم إلى أربعة أقسام: ١- الصحيح، ٢- الحسن، ٣- الضعيف، ٤- الموضوع الباطل الذي لا أصل له:

١- مثال المشهور الصحيح: حديث: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل». روي من أوجه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد رواه البخاري (رقم:٨٧٧)، ومسلم (٨٤٥)، وغيرهما.

واحد.

وعزيز: وهو ما لا يرويه أقلُ من اثنين في كل طبقة، وليس بشرط للصحيح على الصحيح.[(١)]

٢- مثال المشهور الحسن: حديث: «لا ضرر ولا ضرار» روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة. قال ابن رجب الحنبلي: حديث حسن، وله طرُق يَقْوَى بعضُها ببعض. (جامع العلوم والحكم ٢/ ٢٠٧).

٣- مثال المشهور الضعيف: حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصين». روي من عدة أوجه عن أنس وأبي هريرة، ولم يخل طريق منها من مجروح جرحا شديدا، فهو مشهور ضعيف. ضعَّفه العجلونى في «كشف الخفاء» ١/ ٣٨.

٤- مثال المشهور الموضوع: حديث «لو كان الخضر حيا لزارني». وقال العلامة الآلوسي في «روح المعاني» ١٥/ ٤٤٠: «قال الحفاظ: هو خبر موضوع لا أصل له». وقال الحافظ الخَيضَريُّ: «لا يعرف له إسنادٌ». (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص٢٩٤)

ذكر بعض الكتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

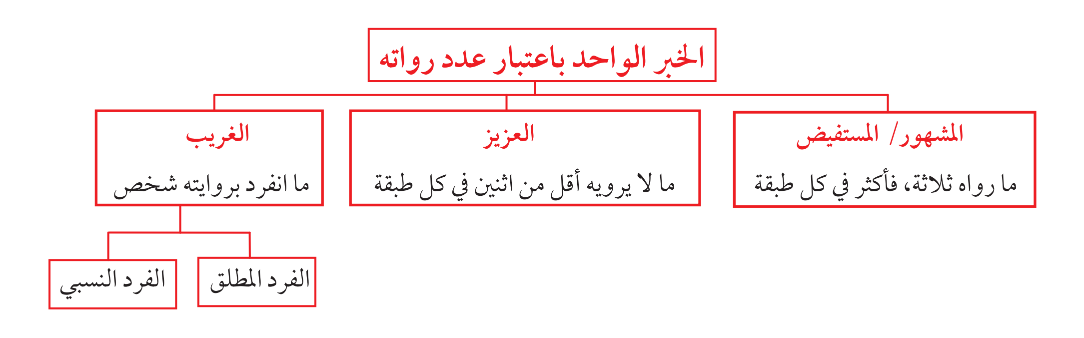
أقدم من أَلَّف كتابا في ذلك هو الزركشي (م: ٧٩٤هـ)، وسماه «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» وهو مشتهر، ومطبوع باسم «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»، وهو مرتب على أبواب الفقه، وهو الوحيد من كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة الذي رتب على أبواب الفقه، أما بقية الكتب الآتية فهي مرتبة على حروف المعجم، تلاه في التأليف الحافظ ابن حجر (م: ٨٥٢هـ) بنفس المسمى «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» وتلاه كتاب في ذلك هو كتاب «المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي (م: ٩٠٢هـ)، وهو أجل هذه الكتب، وهو نافع جدا في التخريج ولا يستغنى عنه أبدا. وأيضا كتاب «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي (م: ٩١١هـ) وهو مطبوع، وهو عبارة عن تلخيص لكتاب الزركشي السابق، وزاد عليه السيوطي في «الدرر المنتثرة»، ثم جاء ابن طولون (م: ٩٥٣هـ)، وهو متأخر عن الأئمة السابقين، فألف كتابا سماه «الشذرة في الأحاديث المشتهرة» وهو مطبوع، جمع فيه مؤلفه بين الكتب الثلاثة السابقة، وليس له في الكتاب إلا الجمع، ثم جاء بعده بدر الدين الغزي (م: ٩٨٤هـ) فألف كتابا سماه «إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن» وهو مطبوع، جمع فيه مؤلفه بين الكتب السابقة وأضاف إضافات كثيرة ومفيدة، وجاء حفيد المصنف وهو أحمد بن عبد الكريم الغزي (م: ١١٤٣هـ) فالتقط من كتاب جده السابق ما وصف بأنه «لا يثبت فيه حديث» في كتاب سماه «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» حققه الشيخ بكر أبو زيد، وجاء إمام آخر وهو الجينيني إبراهيم بن سليمان بن محمد الجينيني (م: ١١٠٨هـ)، فأخذ زيادات كتاب الغزي «إتقان ما يحسن» على «المقاصد الحسنة»، حتى يبرز هذه الزيادات ويبين ما هي الإضافات التي أضافها الغزي على السخاوي. ومن أهم الكتب المتأخرة التي جمعتْ ما سبق: كتاب «كشف الخفا ومزيل الإلباس عما يدور من الحديث على ألسنة الناس» للعجَلوني (م: ١١٦٢هـ)، وهو عبارة عن خلاصة الكتب السابقة. (التخريج ودراسة الأسانيد، ص: ٣١، للشيخ شريف حاتم العوني).

(١) وقال البعض في تعريف العزيز: «أن يرويه اثنان في كل طبقة». ولكن لا وجود له كما صرح به الأئمة. وحكم

وغريب: وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد من الثقات أو غيرهم، في أي موضع وقع التفرد به من السند. فإن كان التفرد من طرف السند، أي في التابعي يرويه عن الصحابي، فهو الفرد المطلق.

وإن كان في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فهو الفرد النسبي.

وأكثر ما يطلقون الفرد على الفرد المطلق، والغريب على الفرد النسبي.(١)



العزيز مثل حكم الحديث المشهور، يختلف باختلاف استيفائه شروط القبول واختلالها، فمنه الصحيح، والحسن، والضعيف. وقول المصنف: «ليس بشرط للصحيح» معناه: لا يشترط للحديث الصحيح أن يكون عزيزا حيث يرويه اثنان في كل طبقة.

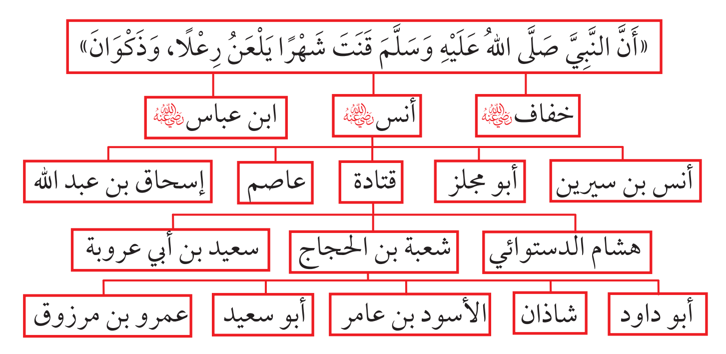
(١) مثال الفرد المطلق والنسبي سندا ومتنا: عن أبي هريرة مرفوعًا: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن، سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم». (البخاري: ٦٦٨٢).

فالحديث رواه البخاري من: قتيبة بن سعيد، وأحمد بن إشكاب، وزهير بن الحرب. ورواه مسلم من زهير بن الحرب، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبي كريب، ومحمد بن طريف البجلي. والحديث تفرد به أبو هريرة، ثم تفرد به عنه أبو زرعة، وتفرد به عن أبي زرعةَ عمارةُ، وتفرد به أيضا عن عمارةَ محمد بن فضيل.

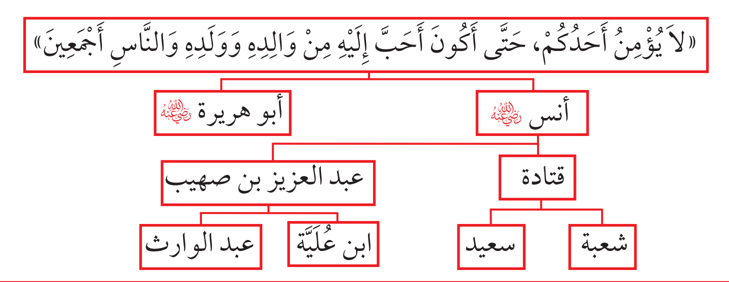
فالحديث من قسم الفرد المطلق؛ لأن أبا زرعة منفرد بروايته عن أبي هريرة. وهو من قسم الفرد النسبي أيضا؛ لأن عمارة بن القعقاع منفرد بروايته عن أبي زرعة. وسند الحديث ومتنه واحد فهو من قسم الغرابة سندًا ومتنًا.

وهناك أقسام أخرى للغريب، منها: الغريب إسنادًا لا متنا، كأن يروى عن جماعة من الصحابة، فينفرد بعض الرواة في روايته عن صحابي آخر، فهو من جهته غريب، مع أن متنه ليس بغريب، كقول الترمذي: غريب من هذا الوجه، أي: إنه غريب إسنادا لا متنا.

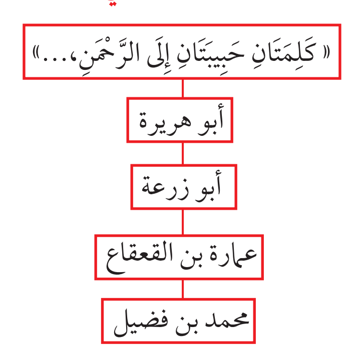
مثال الحديث المشهور عند المحدثين



مثال الحديث العزيز



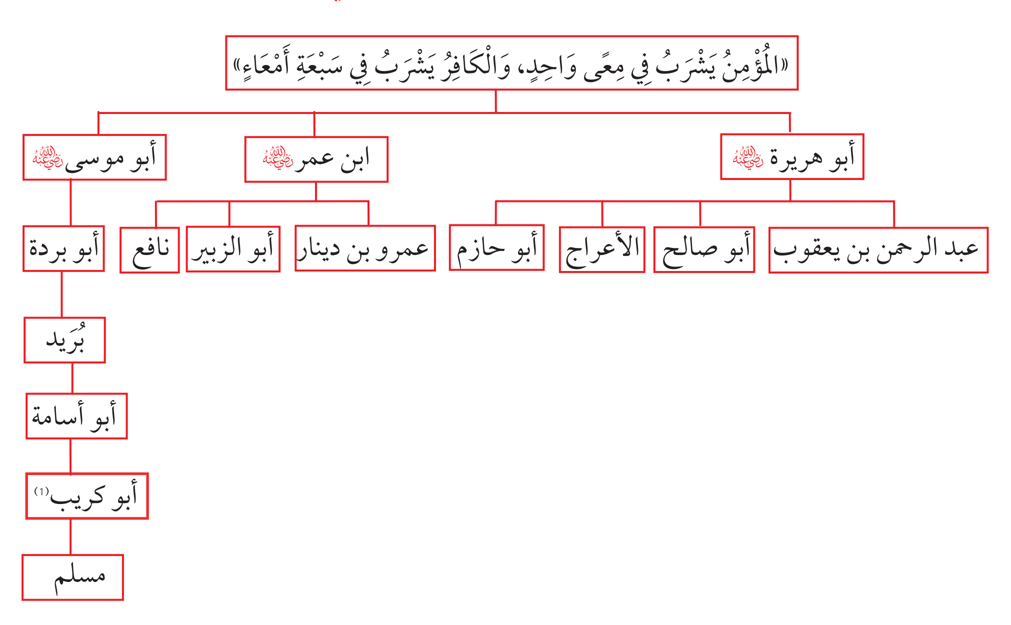
مثال الفرد المطلق والنسبي سندا ومتنا



هذا الحديث من قسم الفرد المطلق والنسبي. وسنده ومتنه واحد، فهو مِن قسم الغرابة سندًا ومتنًا.



مثال الحديث الغريب من جهة صحابي آخر



(١) والحديث غريب من طريق أبي كريب، كما قال البخاري. وقال الترمذي: «حدثنا أبو كريب، وأبو السائب، وحسين بن الأسود البغدادي، قالوا: حدثنا أسامة...»، ثم قال الترمذي: «سألت محمدا، قال: هذا حديث أبي كريب. فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة، فجعل يتعجب منه ولم يعرفه إلا من حديثه». (العلل الكبير للترمذي، رقم:٥٦٥).



الجوهرةُ السابعةُ

في التقسيم الثالث للخبر(١) باعتبار منتهى سنده

وهو باعتبار منتهى سنده على ثلاثة أقسام:

مرفوع*: وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول أو فعل أو تقرير [أو صفة](٢) متصلا كان أو منقطعا.(٣)

* قوله: «موفوع» إلخ. والرفع قد يكون صريحا، وقد يكون حكما. أما صريحا ففي القولي، كقول الصحابي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا، أو قول غيره: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي الفعلي، كقول الصحابي: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل كذا. وعن غيره مرفوعا أو رفعه أنه فعل كذا.(٤)

وفي التقريري، أن يقول الصحابي أو غيره: فعل فلان أو أحد بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، ولا يذكر إنكاره.

وأما حكما، فكإخبار الصحابي الذي لم يخبر عن الكتب المتقدمة ما لا مجال للاجتهاد فيه عن الأحوال الماضية، كإخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن وأهوال القيامة، أو يخبر الصحابي بأنهم يفعلون كذا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن الظاهر اطلاعه عليه

---

(١) في الأصل «للخبر الواحد». ولكن المتواتر أيضًا داخل في هذا التقسيم فحذفنا لفظ «الواحد».

(٢) ما بين المعكوفين ليس في الأصل، زدناه لتكميل تعريف الحديث المرفوع. والمرفوع الوصفي: هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه مثلًا: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خُلُقًا».

(٣) فيدخل في المرفوع: الموصول، والمرسل، والمتصل، والمنقطع.

(٤) ومن قبيل المرفوع أيضًا: ما قِيل عند ذكر الصحابيِّ: يَرفَع الحديثَ، أو يَبلُغ به، أو يَنْمِيه، ومنه أيضًا إذا قال الصحابي: أُمِرنا بكذا، أو نُهِينا عن كذا، فهذه كلها في حكم المرفوع. (معجم المصطلحات الحديثية، ص: ٣٩٩، للسيد عبد الماجد الغوري).

وموقوف: وهو ما روي عن الصحابي* من قول أو فعل [أو تقرير][1] متصلا أو منقطعا.[2] وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدًا، نحو: وَقَفَه معمر على هَمَّام، ووقفه مالكٌ على نافع.[3]

السلام ونزول الوحي به، أو يقولون: من السنة كذا؛ لأن الظاهر من السنة: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.[4] (مقدمة الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله)، ص: ٢ منه.

* قوله: «الصحابي» إلخ. وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به، ومات على الإسلام، فخرج من رآه مؤمنًا به بين الموت والدفن ومات على الإسلام؛ فإنه لا يعد لُقيا (كما

(١) ما بين المعكوفين ليس في الأصل، وتقرير الصحابي يسمى بالموقوف أيضًا. كما في «قفو الأثر»، ص: ٨٩.

(٢) لخص العلامة عبد الحي اللكنوي رحمه الله أمر حجية أقوال الصحابة وأعمالهم فيما يلي:

١- قول الصحابي وعمله ليسا بحجة على غيره من الصحابة.

٢- وهما حجة على غير الصحابي اتفاقا إذا سلَّمه غيرُه من الصحابة؛ لدخوله في الإجماع الصريح أو السكوتي.

٣- وما اختلف فيه بينهم، فما لا يدرك بالقياس فهو حجة اتفاقا بين الحنفية والشافعية وغيرهم، إلا من شذَّ كابن حزم، بشرط أن لا يروي ذلك الصحابي من الإسرائيليات.

٤- وأما الذي يدرك بالقياس، اختلفت الحنفية فيما بينهم، وكذا الشافعية في حجيته، واتفقوا على أنه ليس بحجة إذا نفاه شيء من السنة المرفوعة.

وبهذا ظهر أن الذين يرفضون حجية الموقوف مطلقا، غير صحيح أبدا. (ظفر الأماني، ص: ٣٣١).

(٣) أما معمر فهو ابن راشد البصري، نزل باليمن، وهو ثقة ثبت، توفي سنة ١٥٤هـ. وأما همام فهو ابن منبه الصنعاني اليمني، وهو ثقة، توفي سنة ١٣٢هـ. وأما مالك فهو إمام دار الهجرة، وسيأتي ذكره مفصلا في الجوهرة الأخيرة. وأما نافع فهو أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، وهو ثقة ثبت فقيه مشهور، توفي سنة ١١٧هـ. (تقريب التهذيب).

(٤) هذا هو مذهب جمهور المحدثين والحنفية، وذهب بعض الحنفية كالسرخسي، وبعض الشافعية وغيرهم إلى أنها لا تكون حجة للرفع؛ لأنها تطلق على الطريقة المسلوكة في الدين، سواء كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم، أو فعل واحد من الصحابة. والراجح هو الأول كما ذكرنا. (منحة المغيث، ص: ٢٢٣، وظفر الأماني، ص: ٢١٢-٢١٦).

وقع ذلك لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي[1]؛ فإنه لا صحبة له). ومن لقيه كافرا به ثم أسلم ولم يلقه مؤمنا (كرسول قيصر[2]). ومن لقيه مؤمنا به ثم ارتد ومات على الردة والعياذ بالله (كابن خطل).[3]

---

(١) ويقال اسمه خالد بن خويلد. قال عمر بن شبَّة: كان مقدّما على جميع شعراء هذيل بقصيدته التي يقول فيها:

والنَّفس راغبة إذا رغَّبتها ۞ وإذا تردَّ إلى قليل تقنع

وذكر ابن عبد البر أنَّ ابن إسحاق روى هذا الخبر عن أبي الآكام، وأوَّله: بلغنا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل، فاستشعرت حربا وبتُّ بأطول ليلة لا ينجاب ديجورها، ولا يطلع نورها، حتى إذا كان قرب السحر أغفيت فهتف بي هاتف يقول:

خطب أجلّ أناخ بالإسلام ۞ بين النّخيل ومعقل الآطام

قضي النّبي محمّد فعيوننا ۞ تذري الدَّموع عليه بالتِّسجام

فذكر قصته، وفيه أنه وجد النبيّ صلى الله عليه وسلّم ميتًا ولم يغسل بعد، وقد خلا به أهله، وذكر شهوده سقيفةَ بني ساعدة وسماعه خطبةَ أبي بكر. توفي في خلافة عثمان في سنة نحو سبع وعشرين.(الإصابة في تمييز الصحابة ٧/ ١١٠)

(٢) ويقال: رسول هِرَقْل، قدِم على النبي صلى الله عليه وسلم في تبوك، وأخرج أحمد حديثه في «مسنده» (رقم:١٦٦٩٣) مع كونه إنما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في حال كفره، لأنه سمعه حين رؤيته له، وأنه نظر إلى خاتم النبوة. والحديث طويل. وذكره ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص٥٨٧) فيمن جُهل اسمه وعرف نسبه فقال: التنوخي رسول هرقل، روى عنه سعيد بن أبي راشد.

(٣) اسمه: هلال بن عبد الله، ويعرف بابن خطل، وقيل: هلال بن خطل بن عبد الله، وقيل: عبد العزى بن خطل، هو الذي تعلق بأستار الكعبة، فقُتِل. أسلم ابن خطل وهاجر إلى المدينة، استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة، وأصحبه رجلًا يخدمه، فغضب على رفيقه لكونه لم يصنع له طعامًا أمره بصنعته، فقتله، ثم خاف أن يُقتَل، فارتد، واستاق إبل الصدقة، وأنه كان يقول الشعر يهجو به رسولَ الله، ويأمر جاريتاه أن تغنيا به، فهذا له ثلاث جرائم مبيحة للدم: قتلُ النفس، والردةُ، والهجاءُ. (راجع: المغازي للواقدي ٢/ ٨٥٩. والصارم المسلول لابن تيمية ١/ ١٢٨)

و ذكر أبو شهبة (م: ١٤٠٣هـ): وأما من ارتد ثم عاد إلى الإسلام في حياته صلى الله عليه وسلم ولقيه، فالصحبة عائدة إليهم بالإجماع كعبد الله بن أبي سرح، وأما من ارتد منهم في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد موته، ثم عاد إلى الإسلام بعد موته، كالأشعث بن قيس، وقرة بن هبيرة، ففي عودة الصحبة إليه خلاف. (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص: ٤٩١).

والمقطوع:[(١)] ما روي عن التابعي * من قول أو فعل.

* قوله: «التابعي». والتابعي من لقي الصحابي ولو غير مؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم، ومات على الإسلام. والمخضرم من أدرك الجاهلية والإسلام ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به، فهو من كبار التابعين، سواء عرف أنه كان مسلما في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كالنجاشي، أم لا. ص: ١٠ «إنهاء السكن» نقلا عن «قفو الأثر»، ص: ١٢.

قد ذكرنا تعريف الصحابي وما حوله مفصلًا في كتابنا «العصيدة السماوية شرح العقيدة الطحاوية» ٢/ ٢١٥-٢١٨.

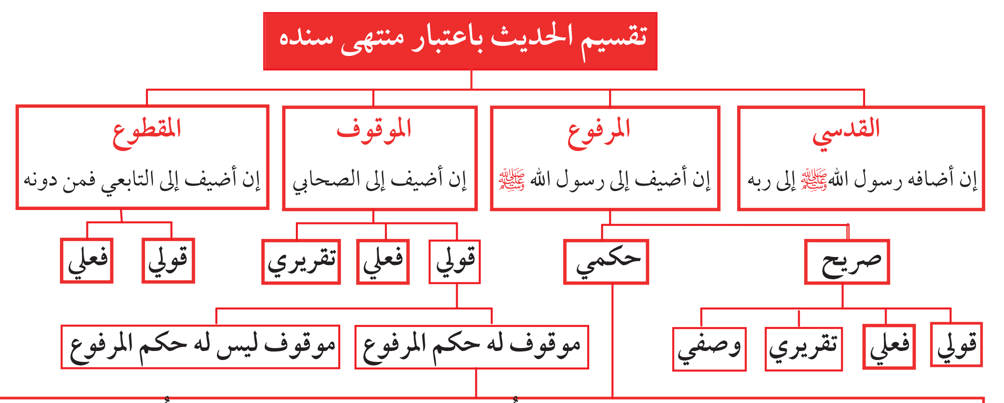
طرق معرفة الصحبة:

١- التواتر، كثبوت صحبة زيد بن حارثة رضي الله عنه من القرآن. ٢- بالشهرة. ٣- بقول صحابي معلوم الصحبة. ٤- بقول تابعي ثقة. ٥- بادعائه الصحبة بشرطين: ١- أن يكون عدلا. ٢- أن يكون ادعاؤه قبل مضي مائة سنة من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فخرج رتن الهندي، وسرباتك ملك الهند، ومَكْلَبَة الخوارزمي، ونسطور الرومي، وبسر بن عبد الله، وأبو الحسن الراعي وغيرهم؛ لأنهم ادعوا الصحبة بعد مضي القرن الأول. راجع: «الإصابة في تمييز الصحابة» ١/ ١٦٠، و«المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث»، ص: ٤٠.

(١) ذكر الشيخ محمد عوامة **حفظه الله** بحثا نافعا حول **أهمية** أقوال التابعين، ونذكر**ه** من تعليقه على «تدريب الراوي» ٣/ ١٢٦: ثم إن إطباق الأئمة المتقدمين – وأقدمهم الإمام مالك في «الموطأ»، حسبما وصلنا – على ذكر مذاهب السلف من التابعين فمن بعدهم، دليل واضح على مكانة مذهب التابعين فمن بعدهم، وأن لها اعتبارا وأهمية، ولا يصح أن يتصور ذلك منهم عبثا دون جدوى، كما يتصوره من يديم النظر في كتب الإمام ابن حزم رحمه الله، ومَن على منواله، ممن يديمون الضرب بالمِطرقة على أن لا حجة إلا بالمرفوع! ...

وعلى كل: فهي من حيث الجملة والمآل ذات مكانة واعتبار بمكانة مصادرها المستفادة منها، إذ هي فُهوم مَلَكَاتِ أولئك الرجال العظماء لنصوص الكتاب والسنة، ثم تنسيقها وترتيبها على وجه لا تتعارض ولا تتضارب مع بعضها بعضا؛ لأنها صادرة من مشكاة واحدة، مشكاة الوحي الإلهي، ولذا كانت تلك المفاهيم ملحقة بتلك الأصول اعتمادا واحتجاجا واستئناسا.

وتأمل صنيع الإمام الترمذي –وهو من هو- إذ يذكر مذاهب السلف عقب روايته الحديث، ومنها ما فيه عمل واضح بالحديث، ومنها ما هو مخالف للحديث، لكنك لا تراه يعتب بحرف واحد ينعى به على هؤلاء المخالفين، فهذان أمران: يحكي خلافهم لما رواه من السنة بعين الاعتبار، ولا ينعى عليهم ولا يشنع ولا يبدع! وهذا دليل إمامته في العلم، وفي الخُلق، وفي سعة الصدر، وفي التأديب لمن بعده من الأجيال، لكن: كأنَّ من جاء على غير هذا المنهج لم يستفد من هذا الدرس شيئا!.



وله أنواع كثيرة، ومن ذلك قول الصحابي: «أُمِرنا بكذا»، أو «نُهِينا عن كذا»، أو «أُوجِب علينا»، أو «حُرِّم علينا»، أو «فُرِضَتْ كذا»، ونحو ذلك من الإخبار عن الأحكام بصيغة من لم يسم فاعله، فكل ذلك مرفوع؛ لأن الآمر والناهي هو النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذا قول الصحابي: «كنا نقول، أو كنا نفعل، أو كانوا يفعلون، أو كنا لا نرى بأسًا بكذا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فينا، أو بين أظهرنا». أو «من السنة كذا»، أو «أصبت السنة»، أو «السنة كذا وكذا»، ونحو ذلك مما يشعر بإقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أو يتكلم الصحابي في أمور نقلية أو يعمل عملا لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، أو يحكم على فعل أنه طاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم. ويشترط في ذلك أن لا يأخذها الصحابي عن الإسرائيليات كما قيده الحافظ ابن حجر.

وكذا أقوال الصحابة في أسباب نزول الآيات الكريمة.

وكذا قول التابعي فمن دونه عند ذكر الصحابة: «يرفعه، أو يرفع الحديث، أو ينميه، أو يبلغ به، أو يرويه، أو رواه، أو رواية»، فإن ذلك كله له حكم الرفع.

مثال الحديث القدسي: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله قال: من عادَى لي وليًّا فقد آذنتُه بالحَرْب...». (صحيح البخاري: ٦٥٠٢).

مثال المرفوع القولي: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات،...». (صحيح البخاري: ١).

مثال المرفوع الفعلي: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضْطَجَع على شِقِّه الأيمن». (صحيح البخاري: ١١٦٠).

مثال المرفوع التقريري: عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «كنا نُخَيِّر بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فنُخَيِّر أبا بكر، ثم عمرَ بن الخطاب، ثم عثمانَ بن عفانَ رضي الله عنهم». (صحيح البخاري: ٣٦٥٥).

مثال المرفوع الوصفي: عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم مربوعا، بعيد ما بين المنكبين، له شعر يبلغ شحمة أذنه،...». (صحيح البخاري: ٣٥٥١).

مثال الموقوف القولي له حكم المرفوع: عن جابر، قال: «كنا نَعْزِل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن يَنْزِل». (صحيح البخاري: ٥٢٠٩).

مثال الموقوف القولي ليس له حكم المرفوع: قال عمر: «تَفَقَّهوا قبلَ أن تُسَوَّدُوا». (صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم).

مثال الموقوف الفعلي: عن نافع؛ أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبقيع، فأسرع المشي إلى المسجد. (موطأ مالك: ٢٣٤).

مثال الموقوف التقريري: عن عائشة قالت: «كان عثمانُ يكتُب وصيَّةَ أبي بكر، قالت: فأُغمِيَ عليه فعجَّل وكتَب: عمرَ بنَ الخطابَ، فلمَّا أفاق، قال له أبو بكر: مَن كتبتَ؟ قال: عمرَ بنَ الخطابَ، قال: كتبتَ الذي أردتُ، الذي آمركَ به، ولو كتبتَ نفسَكَ كنتَ لها أهلًا». (المصنف لابن أبي شيبة: ٣٢٧٠٣).

مثال المقطوع القولي: قال الشعبي: «لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض...». (صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها).

مثال المقطوع الفعلي: «كان الأسود إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر». (صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة).

مصادر الحديث الموقوف والمقطوع:

١- مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، المتوفى سنة:٢٣٥هـ.

٢- مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعاني، المتوفى سنة: ٢١١هـ.

٣- سنن سعيد بن منصور، المتوفى سنة: ٢٢٧هـ.

٤- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر، المتوفى سنة ٣١٨ أو ٣١٩هـ.

٥- كتب التفسير بالمأثور: كتفسير ابن جرير الطبري (المتوفى سنة:٣١٠هـ)، وتفسير ابن أبي حاتم (المتوفى سنة:٣٢٧هـ)، وتفسير ابن المنذر (المتوفى سنة: ٣١٩هـ)، والدر المنثور للسيوطي (المتوفى سنة:٩١١هـ).

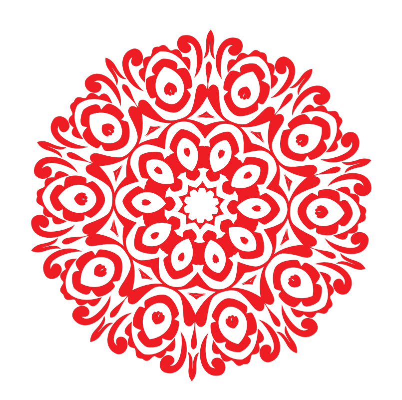
الفروق بين القرآن وبين الحديث القدسي:

- إن ثبوت القرآن قطعي لنقله متواترا، وثبوت الحديث القدسي غير متواتر لعدم نقله بالتواتر.
- القرآن معجز وجمله تسمى بالآيات، والحديث القدسي ليس بمعجز ولا يقال لجمله: آيات.

- إن ألفاظ القرآن ومعانيه تكون من الله تعالى وينزله على رسوله صلى الله عليه وسلم بواسطة جبرئيل عليه السلام. وفي الحديث القدسي لا تكون الألفاظ من الله، ولا تكون فيه واسطة جبرئيل عليه السلام، نعم تكون معانيه من الله تعالى.

هذا هو مذهب الجمهور، وأما غيرهم، فقالوا: الحديث القدسي ما أوحي لفظه ومعناه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال ابن حجر الهيتمي في «الفتح المبين»، ص: ٤٣٢: فهي (الأحاديث القدسية) من كلامه تعالى، فتضاف إليه، وهو الأغلب، ونسبتها إليه حينئذ نسبة إنشاء؛ لأنه المتكلم بها أولًا، وقد تضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه المخبر بها عن الله تعالى، بخلاف القرآن؛ فإنه لا يضاف إلا إليه تعالى. (راجع للشرح الوافي: من صحاح الأحاديث القدسية للشيخ محمد عوامة، ص: ٩-١٧).

فالحديث القدسي مضاف إلى الله تعالى وإلى النبي صلى الله عليه وسلم، والحديث المرفوع مضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقط، والقرآن الكريم مضاف إلى الله تعالى فقط.



الجوهرةُ الثامنةُ

في التقسيم الرابع للخبر الواحد باعتبار صفات الراوي والمروي

وهو باعتبار صفات الراوي والمروي تسعة عشر قسمًا: الصحيحُ لذاته*، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، والضعيف، والموضوع، والمتروك، والشَّاذُّ، والمحفوظُ، والمنكَر، والمعروف، والمُعَلَّلُ، والمدرَج، والمَقلوب، والـمَزِيدُ في متصل الأسانيدِ، والمضطرِب، والمُصَحَّفُ، والمحرَّف، والمُهمَل.

* قلت: إن جملة الشروط المعتبرة في الصحيح لذاته ستة، ثلاثة منها وجودية:

الأول: اتصال السند، وهو ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه.[1]

والثاني: عدل الراوي، وهو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والتقوى: اجتناب السيئة من الشرك والفسق والبدعة.[2]

(١) يعرف اتصال السند من وجهين: ١- التصريح بالسماع من الراوي. ٢- فإذا لم يصرح الراوي بالسماع من شيخه، اشْتُرِطَ المعاصرة مع إمكان اللقاء والسماع، وسلامة الراوي من التدليس. وتثبت المعاصرة بأحد الطريقين: ١- معرفة تاريخ ولادة الراوي، وتاريخ وفاة المروي عنه. ٢- معرفة تاريخ وفيات الأقدم موتا من مشايخ الراوي الذين سمع منهم. ولأمثلة ما ذُكِر راجع: «إمداد المغيث بتسهيل علوم الحديث»، ص: ٢٩-٣٢.

ومعلوم أن مسلماً رحمه الله تعالى اكتفى في الاتصال بشرط المعاصرة مع إمكان اللقاء، بخلاف البخاري في صحيحه، فإنه لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، بل اشترط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة، وليس هذا بشرط عند جمهور المحدثين.

(٢) شروط العدالة خمسة: ١- الإسلام، ٢- البلوغ، ٣- العقل، ٤- التقوى، ٥- المروءة. والمراد بالمروءة: ترك كل ما يحط من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصحيح، مثل التبول في الطريق، وكثرة السخرية والاستخفاف.

الصحيح لذاته: هو الخبر الواحد المتصل السند، بنقل العدل، التام الضبط، غير معلل، ولا شاذ ولا منكر.(١)

وتثبت عدالة الراوي بثلاثة أمور، وهي: ١- الشهرة بين أهل العلم. ٢- استفاضة الثناء عليه بالعدالة، كالأئمة الأربعة. ٣- أو بتنصيص العالمين بالجرح والتعديل، أو عالم واحد عليها.

(١) عامة المحدثين لا يذكرون القيد الأخير أي: «ولا منكر»، وذِكره صحيحٌ؛ لأن المنكر ضِد المعروف، فالمنكر ضعيف والمعروف صحيح.

ومن وجوه عدم الذكر لهذا الشرط: أن المنكر والشاذ سِيَّان عند بعض المحدثين كابن الصلاح والنووي، فلا حاجة إلى تكراره، وعند الآخرين المنكر أسوأ حالا من الشاذ، فاشتراط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بالأولى. (راجع: تدريب الراوي ٢/ ١٤٦).

مثال الحديث الصحيح لذاته: ما أخرج البخاري في صحيحه (٧٦٥)، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شِهاب، عن محمد بن جُبَير بن مُطعِم، عن أبيه، قال: «سمعت رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور».

فهذا الحديث صحيح؛ رواته كلهم عدول ضابطون، وليس فيه شذوذ، ولا علة من العلل، وسنده متصل، كل راو من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة مالك، وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين. وأما ابن شهاب فهو مشهور بالتدليس، وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد به، ولكن قال البرهان في «التبيين لأسماء المدلسين» ص٥٠: قد قبل الأئمة قوله «عن».

ثم اعلم أن منهج الفقهاء لتصحيح الحديث يختلف من منهج المحدثين، كما ذكره الإمام ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام» ما لفظه: إن لكل من أئمة الفقه والحديث طريقا غير طريق الآخر، فإن الذي تقتضيه قواعد الأصول والفقه أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطا، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة، لم يترك حديثه. فأما أهل الحديث فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل تمنعهم عن الحكم بصحته. وهو صريح في اختلاف الاصطلاحين في مسمى الصحيح من الحديث. (راجع: توضيح الأفكار ١/ ٢٤، ومبادئ علم الحديث وأصوله، ص: ١٣٥).

وقسَّم الشيخ الجزائري الناس إلى ثلاثة أقسام في تصحيح الروايات والحكم عليها بالوضع أو البطلان:

١- فرقة جعلت جل همها النظر في الإسناد، ولا ينظر في المتن، وإن توقف متوقف في صحته، ينسبه إلى مخالفة السنن. وقال الجزائري: وقد وصل الغلو بفريق منهم، إلى أن ألزموا الناس بالأخذ بالأحاديث الضعيفة الواهية، فأوقعوا الناس في الداهية، وما أدراك ما هيه.

والثالث: ضبط الراوي وهو ضبطان: ١- ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. ٢- ضبط كتاب وهو صيانة ما لديه منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أن يؤدي منه.

وثلاثة عدمية: الأول: عدم العلة، وهو اصطلاحا: ما فيه علة قادِحة خفِيَّةٌ لا تعلمها إلا المَهَرَةُ من إرسال في الموصول.

والثاني: عدم الشذوذ[1]، وهو مخالفة الثقة ممن هو أرجح منه.

٢- فرقة جعلت جل همها النظرَ في نفس الحديث، فإن راقها أمره حكمتْ بصحته، وأسندته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان في إسناده مقال، مع أن كثيرا من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ما هو صحيح المعنى، فصحيح المبنى، غير أنه لم تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الجزائري: ولا يدخل في هذه الفرقة أناس ردوا بعض الأحاديث الصحيحة الإسناد، لشبهة قوية عرضت لهم.

٣- فرقة جعلت همها البحث عما صح من الحديث لتأخذ به، فأعطت المسألة حقها من النظر، فبحثت في الإسناد والمتن معا بحثَ مؤثر للحق. وهذه الفرقة هي أوسط الفرق وأمثلها، وأقربها للامتثال، وهي أقل الفرق عددا، ومقتفي أثرها ممن أريدَ به رشدا. (توجيه النظر ١/ ١٩٠-٢٠٨).

(١) يُعرَف الشذوذ بأحد طريقين: ١- جمع طرُق الحديث وألفاظه المختلفة والمقارنة بينها لتتضح موافقته للطرق الأخرى فتقبل، أو مخالفته لها فتردُّ. ٢- الاطلاع على أقوال أهل الشأن حول ذلك الحديث في كتب علل الحديث أو شروحها أوغيرها.

وأورد عليه (أي: شرط عدم الشذوذ للصحيح) الحافظُ ابن حجر -كما ذكر السيوطي- فقال: «هو مشكل؛ لأن الإسناد إذا كان متصلا ورواته كلهم عدولا ضابطين، فقد انتفت عنه العلل الظاهرة، ثم إذا انتفى كونه معلولا، فما المانع من الحكم بصحته؟ فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه، أو أكثر عددا لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب: صحيح وأصح».

وقال: «ولم أر مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة، وإنما الموجود من تصرُّفاتهم تقديمُ بعض ذلك على بعض في الصحة، وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما. ثم ذكر الأمثلة».(تدريب الراوي ٢/ ١٤٨).

وأجاب عليه الشيخ محمد عوامة حفظه الله بقوله: «ذكر ابن الصلاح في نوع الحديث الشاذ ثلاثة أقوال،

والثالث: عدم النكارة، وهو مخالفة غير الثقة من الثقة.

ويتفاوت بتفاوت هذه الأوصاف. ومن ثم قيل: إن ما اتفق عليه الشيخان مقدم على ما انفرد به أحدهما، وما انفرد به البخاري مقدم على ما انفرد به مسلم، ثم ما وافق شروطهما، ثم ما وافق شروط البخاري، ثم ما وافق شروط مسلم، هذه ستة أقسام[(١)]. والحق أن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجال إسناده لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا. وذلك ظاهر لمن تأمل.[(٢)]

ثم اختار للشاذ معنيين فقال: «فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان، أحدهما: الحديث الفرد المخالف. والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف». ثم قال: فإذا لاحظنا المعنى الذي اختاره ابن الصلاح وقرره زال الإشكال». (تعليق الشيخ على تدريب الراوي ٢/ ١٤٨).

(١) والقسم السابع: ما ليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما، ولكنه صحَّ عند أئمة الحديث. (توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/ ٢٩٠، للعلامة طاهر الجزائري).

(٢) هذا التقسيم السَّبْعي لدرجات الحديث الصحيح ذكره ابن الصلاح في مقدمته في مباحث الحديث الصحيح، ومن عنده اشتهر وانتشر. ولكن هذا الترتيب في الأَصَحِّيَّة لم يقمْ على أسلوب المحدثين وواقع الحال، إذ واقع الوجود يخالفه، والتدقيق والنظر العلمي لا يتقبَّله.

وإليك مثال: إنَّ البخاري ومسلما رويا من أحاديث «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» المشتملة على ١٤٢ حديث - ٩٧ حديثا، كلها بسند واحد من طريق واحد: (عبد الرزاق، عن معمر، عن همَّام، عن أبي هريرة)، واتفقا على ٢٣ حديثا، وانفرد البخاري بـ١٦ حديثا، وانفرد مسلم بـ ٥٨ حديثا.

وهذا الإسناد (عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة) ليس من أعلى الصحيح، فلا يتحقق إطلاق أن أعلى الصحيح ما اتفق عليه الشيخان، فهما قد اتفقا على ٢٣ حديثا من «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» وليس هي من أعلى مراتب الصحيح.

وقول الحافظ ابن الصلاح أيضًا ومن وافقه في بيان مراتب الحديث الصحيح: (ثم الثاني ما انفرد به البخاري عن مسلم)، غير مسَلَّم أيضًا، فقد انفرد البخاري عن مسلم بـ ١٦ حديثا من هذه الصحيفة نفسها، وبالسند نفسه، فكيف صار أقوى مما رواه مسلم من الصحيفةِ ذاتِها وبالسندِ ذاتِه؟ فهذا عينُ التحكم.

وللتفصيل في هذا الموضوع راجع: تعليقات «الجوهرة الثانية والثلاثون».

والحسن لذاته: هو الذي خفَّ فيه ضبط الراوي فقط* مع توفُّر الصفات الأخرى فيه، ولم يتعدَّد طُرُقُه.

* قوله: «الذي خف فيه الضبط». الخ. أي: إذا كان الحسن خف فيه الضبط بخلاف الصحيح، فإن قيل: على هذا بينهما (أي الصحة والحسن) منافاة، فكيف جمعهما أبو عيسى الترمذي في جامعه؟ فقال: هذا حديث حسن صحيح. قلت: إن كان له سند واحد فالجمع باعتبار اختلاف أئمة الحديث في حال ناقله، فظن بعضهم أن الناقل قل فيه الضبط فقط، فقال بحسنه، وظن بعضهم أن الناقل جامع لشروط الصحة وليس فيه نقصان الضبط، فقال: إنه صحيح، غاية ما فيه حذف منه حرف العطف؛ لأن حقه أن يقول: «حسن أو صحيح» . ولا ضير فيه؛ لأنه قد يحذف في الكلام البليغ. قال بعض الأئمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ أي: وقلت. فعلى هذا ما قال الترمذي فيه «حسن صحيح» أدون مما قال فيه «صحيح»؛ لأن الجزم أقوى من التردد. وإن كان الحديث له سندان فصاعدا فالجمع بين الصحة والحسن باعتبار الإسنادين، بكون أحدهما صحيحا والآخر حسنًا، وعلى هذا ما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه «صحيح» فقط، إذا كان فردا؛ لأن كثرة الطرق تقوي الحديث. وقد يجاب بأن المراد: حسن لذاته، صحيح لغيره. وقيل: حسن لفظًا أو لغةً، صحيح إسنادًا أو صناعةً[١]. (نخبة الفكر).

فإن قيل: الإمام الترمذي قد اشترط في الحسن كثرة الطرق كما صرَّح به في «كتاب العلل»، فكيف يقول في بعض الأحاديث: «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، والتفرد شرط في الغرابة، فهل هذا إلا جمع بين المتنافيين؟ فالجواب أن الاشتراط ليس للحسن مطلقًا، بل للحسن الذي لا يذكر معه وصفا آخر من الصحة والغرابة، فالحسن الذي ينافي الغريب لم يجتمع معه، والذي قد اجتمع ليس منافيا له، فاندفع التناقض. (من نخبة الفكر وحواشيها).

(١) ويمكن أن يكون معنى «حسن صحيح» صحيحٌ جيدٌ أعلى صحةً ومرتبةً؛ لأنه ربما يقول في حديث الصحيحين: «حسن صحيح»؛ لكن يرد عليه أنه لو كان المراد هذا لقِيل: «صحيح حسن»؛ لأن الحسن بمنزلة الصفة، فينبغي تأخيره، وأجيب عنه: أن الصفة قد تقدم دلالةً على المبالغة، كما في قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ فإن غرابيب صفة سودٍ، يقال: «أسودُ غِربِيبٌ» قدمت للمبالغة.

والصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا تعدَّد الطرُق.[(١)]

والضعيف: هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن. وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة والحُسن.[(٢)]

والحسن لغيره[(٣)]: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه أو تأيد بما يرجح

---

(١) مثال الحديث الصحيح لغيره، والحسن لذاته: ما أخرجه الترمذي (٢٢) قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لولا أن أَشُقَّ على أمتي لأمرتُهم بالسِّواك عند كلِّ صلاةٍ».

ورجال إسناده كلهم ثقات غير محمد بن عمرو، وهوصدوق. فالحديث حسن لذاته. لكنه روي من غير وجه عن أبي هريرة، فأخرجه البخاري في صحيحه (٨٨٧) من طريق أبي الزناد- وهو ثقة-، عن الأعرج، عن أبي هريرة. فقد تابع أبو الزناد فيه محمدَ بن عمرٍو في شيخ شيخه، فارتقى حديث محمد بن عمرو إلى درجة الصحيح لغيره.

فالحديث من طريق أبي الزناد صحيح لذاته، ومن طريق محمد بن عمرو حسن لذاته. ولكن تعددت طرقه، فصار حديث محمد بن عمرو صحيحا لغيره.

(٢) وللضعيف أقسام يمكن ملاحظتها في الجدول الآتي في آخر هذه الجوهرة.

(٣) الحسن لغيره: هو الحديث الذي فيه ضَعْفٌ غيرُ شديدٍ كأن يكون راويه ضعيفًا لا ينزل عن رتبة من يعتبر به، أو مدلِّسًا لم يصرِّح بالسماع، أو كان سنده منقطعًا، ويروى من وجه آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه.

وأسباب الضعف المنجبِر: الإرسال، والتدليس، والانقطاع، والجهالة، وسوء الحفظ، وأن يكون فيه مستورٌ غير مغفَّل ولا كثير الخطأ، ولا متَّهَمٌ بالكذب، ولا منسوب إلى مفسِّق.

وإذا اعتضد حديث هؤلاء بالمتابعة ممن هو أعلى منهم أو مساوٍ لهم، يترقى حديثهم إلى درجة الحسن لغيره. وكذلك إذا تلقت الأئمة المجتهدون الحديثَ الضعيف بالقبول، يترقى إلى درجة الصحيح ولو لم يكن صحيحا بذاته. فلذا قد صحح الإمام البخاري الحديث «هو الطهور ماؤه» مع أن سنده لم يكن صحيحا. كما في «الاستذكار» لابن عبد البر (١/ ١٥٨)، وكذلك حكم الإمام الترمذي على الحديث «لا وصية لوارث» بـ «حسن صحيح» (٢١٢١) لتلقي الأمة بقبوله مع أن سنده ضعيف بالاتفاق.

مثال الحديث الحسن لغيره: ما رواه أحمد وأبو داود، قالا: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا محمد بن موسى يعني المخزومي، عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». (مسند أحمد: ٩٤١٨، وسنن أبي داود: ١٠١).

سند هذا الحديث ضعيف، لضعف سلمة الليثي، والانقطاع الذي فيه، قال ابن حجر في «التهذيب» ٤/ ١٦٢: «قال البخاري: لا يُعرف لسلمة سماع من أبي هريرة، ولا ليعقوب من أبيه».

قبوله.

والموضوع: المُخْتَلَقُ، أي المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمدا، وهو شر الضعيف وأقبحه* [(١)].

* قوله: «شر الضعيف وأقبحه». سواء عرف وضعه بإقراره، أو لقرينة تؤخذ من حال الراوي كاتباعه في الكذب هوى بعض الرؤساء، أو بوقوعه في أثناء إسناد وهو كذاب، ولا يعرف ذلك الخبر إلا من جهته، ولا يُتابعه عليه أحد، وليس له شاهد، أو من حال المروي كركاكة ألفاظه أو معانيه أو مخالفته لبعض القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل، وسواء اخترع ما وضعه، أو أخذه عن كلام غيره، أو كان حديثا ضعيف الإسناد فركب له إسنادا صحيحا ليروج، وسواء وضعه إضلالا أو احتسابا أو تعصبا أو إغرابا أو اتباعًا لهوى بعض الرؤساء، أو يكون الوضع وهمًا وغلطًا. (إنهاء السكن، ص: ٢٢).

بيد أن ضعف هذا الحديث انجبر لمجيئه عن تسعة من الصحابة: أنس بن مالك، وسعيد بن زيد، وأبي سعيد الخدري، وأبي سبرة، وأم سبرة، وعائشة، وعلي، وسهل بن سعد، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١/ ٧٥: «والظاهر أن مجموع الأحاديث يَحدث منها قوةٌ تدلُّ على أن له أصلا، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله».

وقال ابن كثير في «التفسير» ١/ ١٨: «وهو حديث حسن».

فالحديث ضعيف لضعف سلمة الليثي، وانقطاعه، ولكن صار حسنًا لغيره لتعدد طرقه وشواهده.

(١) ومثال الحديث الموضوع: حديث: «وَلَد الزِّنَا لَا يدْخل الجَنَّة إِلَى سَبْعَة آبَاء»؛ (اللآلي المصنوعة ٢/ ١٦٤) فإنه معارض لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (الأنعام: ١٦٤).

ويعرف الوضع بأمور: ١-بإقرار الواضع، ٢- بحال الواضع، ٣- ركاكة المعنى واللفظ، ٤- أمر جسيم لا يرويه إلا واحد، ٥- عدم وجود المروي عند أهل الحديث، ٦- وعد عظيم أو وعيد شديد على أمر صغير وحقير، وغيرها. ٧- مقابلة المروي لنص القرآن (قطعي الدلالة)، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو العقل الصريح، أو الحس والمشاهدة.

ولأمثلته راجع: «إمداد المغيث بتسهيل علوم الحديث»، ص: ٨٠-٨٣. و«المنار المنيف في الصحيح والضعيف».

ويلي الموضوع في القبح: المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل. وتحرم رواية الموضوع مع العلم به في أي معنى كان إلا مبينا لوضعه. (تدريب الراوي ٣/ ٤٢٦، ٥١١).

والمتروك: ما كان راويه متهما بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأن يكون حديثه مخالفا للقواعد المعلومة غير مروي إلا من جهته، أو بأن يكون كذبه في كلام الناس خاصة من غير أن يثبت كذبه في الحديث النبوي[1]، وإلا فحديثه موضوع.

والمنكر[2]: ما رواه الضعيف مخالفًا للمقبول مخالفةً تستلزم ردَّ ما رواه

(١) مثاله: ما أخرجه ابن ماجه (٢٥٠٠) بإسناده عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الشُّفْعَةُ كحَلِّ العِقال». ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، متهم بالكذب.

(٢) للمنكر تعريفات متعددة:

١- ما ذكره المصنف، أي ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.
٢- ما رواه الثقة مخالفًا للثقات. (فلا فرق بين المنكر والشاذ).
٣- الحديث الذي في إسناده راوٍ فَحُشَ غلَطُه، أو كثرت غفلتُه، أو ظهر فِسقُه. (نزهة النظر، ص: ١١٣).
٤- ما انفرد به المستور أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المُضَعَّفُ في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد. وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. (النكت على ابن الصلاح، لابن حجر ٢/ ٦٧٥).
٥- تفرد الراوي الثقة.

مثال التعريف الأول: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سئل أبو زرعة عن حديث رواه حُبَيِّب بن حَبِيب أخو حمزة بن حَبِيب، عن أبي إسحاق، عن العَيزار بن حُرَيث، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام رمضان، وقرى الضيف؛ دخل الجنة».

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر؛ إنما هو: عن ابن عباس، موقوف».

والنكارة في هذا المثال تعني مخالفة الراوي الضعيف للثقات. والمخالِف هنا هو حُبَيِّب بن حبيب، وهو ضعيف، وقد خالف الثقة مثل معمر وعمار بن رزيق. (علل الحديث لابن أبي حاتم مع تعليقاته، ص: ١٣٧٩، ٢٠٤٣).

مثال التعريف الثاني: ما أخرجه أبو داود (١٩) من حديث هَمَّام، عن ابن جُريج، عن الزهري، عن أنس، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه».

قال أبو داود: هذا حديث منكر، وإنما يعرف، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس، «أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق، ثم ألقاه». والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام».

المقبول بالزيادة والنقصان في المتن والإسناد، ويقابله المعروف.

فالمعروف: ما رواه المقبول مخالفا للضعيف مخالفة كذلك*، أي: تستلزم ردَّ ما رواه غير المقبول[1].

* قوله: «مخالفة كذلك». الخ. أي مخالفة تستلزم ردَّ ما رواه غير المقبول، ومقابله يقال له: المنكر، فالمعروف ما رواه المقبول.الخ. (إنهاء السكن، ص: ٩) والأحسن أن يقدم تعريف الشاذِّ والمحفوظ على المنكَر والمعروف ليكون التفصيل على وفق الإجمال. (مولانا عبد الرحمن المينوي)

والنَّكارة في هذا المثال تعني مخالفة الراوي الثقةِ للثِّقات، كالشاذّ، والمخالِف هنا هو همَّام بن يحيى بن دينار العَودي، وهو ثقة.

مثال التعريف الثالث: ما رواه ابن ماجه (٣٣٣٠) من رواية يحيى بن محمد بن قيس المدني قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلوا البَلَحَ بالتَّمر، كلوا الخَلَقَ بالجديد، فإن الشيطانَ يَغضَب، ويقول بقي ابن آدم، حتى أكَل الخَلَقَ بالجديدِ».

قال الذهبي في «الميزان» ٤/ ٤٠٥: «هذا حديث منكر».

وقال الحافظ في «التقريب»: «يحيى بن محمد بن قيس، صدوق يخطىء كثيرا».

مثال التعريف الرابع: ما أخرجه أبو داود (٢٤٨) — واللفظ له- والترمذي (١٠٦) من طريق الحارث بن وجيه، حدثنا مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن تحت كل شعرةٍ جَنابةٌ، فاغسلوا الشَّعْرَ، وأَنقُوا البَشَر». قال أبو داود: الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف.

وقال الترمذي: حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه. وهو شيخ ليس بذاك، وقد روَى عنه غيرُ واحدٍ من الأئمة، وقد تفرَّد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار.

والنكارة في هذا المثال تفردُ الراوي الضعيف، والمتفرِّدُ هنا هو الحارث بن وجيه.

مثال التعريف الخامس: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس من البِرِّ الصيامُ في السفر»؟

قال أبي: هذا حديث منكر... سمعت أبي يقول: هذا حديث لم يروه غير محمد بن حرب». (علل الحديث، رقم: ٧٢٦، و٧٧٤)

والنكارة هنا بمعنى تفرُّد الراوي، والمتفرِّد هنا محمد بن حرب الأبرش، وهو ثقة.

[1] مثاله ما ذُكِر في التعريف الأول للمنكر من حديث ابن عباس موقوفًا.

والشَّاذُّ: ما رواه الثقة والصدوق مخالفًا لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو أمر مرجِّح سواهما مخالفةً تستلزم ردَّ ما رواه الأرجح[1]، ومقابله يقال له: المحفوظ.

والمحفوظ: ما رواه الأرجح مخالفًا لمن هو أدنى منه رجحانَ مخالفةٍ كذلك، أي: تستلزم ردَّ ما رواه الأدنى منه رجحانًا.

والمعلَّل: ما اطُّلع فيه على علة، وهي عبارة عن سبب غامض خفيٍّ قادحٍ في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.[2] وتُدْرَك العلةُ بتفرد الراوي، ومخالفة غيره له، مع قرائنَ تنبِّه العارف بهذا الشان على الإرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهمٍ، وغير ذلك بحيث يغلب على ظنه،[3] فيحكم بعدم صحة الحديث، ....

(١) ينقسم الشاذُّ بحسب موقعه في الحديث إلى قسمين: شاذٌّ في السند، وشاذ في المتن. مثاله: ما أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٢٩٨) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويُتِمُّ، ويفطر ويصوم.

فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صحح إسناده الدارقطني. لكنه شاذٌّ سندًا ومتنًا: أما السند فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة أنه من فعلها غير مرفوع. وأما المتن فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة في السفر، لذلك قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (٣٤٠) «والمحفوظ من فعلها». أي رواية ذلك موقوفًا عليها لا مرفوعًا.

(٢) علم من حده أنه لا بد للعلة أن يتحقق فيها شرطان: ١- الغموض والخفاء. ٢- والقدح في صحة الحديث. وقد يطلق الأئمة المحدثون العلة أحيانا على أي طعن موجه للحديث.

(٣) قال الشيخ محمد عوامة حفظه الله: وهذه غلبة الظن تكون منهم متوجهة للمرجحات الإسنادية، أما المرجحات المَتَنِيَّة المعنوية، فهذه مهمة الفقهاء الراسخين، ولذلك نجدهم يختلفون في كثير من المواقف – في هذا الصدد – مع الأئمة المحدثين، بل قد صرحوا بأن العلة – والشذوذ – ليسا من القوادح عندهم إذا سلم المتن من التعارض والنكارة المعنوية.

وكل طائف من طوائف علماء الإسلام تكمل بجهودها جهود الطوائف الأخرى، رضي الله عنهم، ولا

أو يتردَّد فيتوقف فيه. ❁

❁ قوله: «فيتوقف فيه». إلخ. وهذا النوع من أجلِّ أنواع علوم الحديث وأدقِّها، وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وقد تقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وما وقع في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن جميعا، وقد يقدح في الإسناد خاصة ويكون المتن مرفوعًا صحيحًا[1]. (إنهاء السكن، ص: ٩).

يجوز غمط حق طائفة على حساب الطائفة الأخرى. (تعليقات الشيخ محمد عوامة على تدريب الراوي ٣/ ٣٤٥).
وراجع أيضا: «الاقتراح في بيان الاصطلاح» لابن دقيق العيد، ص: ٥، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي ٢/ ٢٠٩-٢١١.

(١) مثال المعلَّل في السند وهو الأكثر والأغلب:حديث ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «من جلس مجلسا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، غُفِر له ما كان في مجلسه ذلك». (عمل اليوم والليلة، لابن السني، رقم:٤٤٧)

هذا حديث ظاهره الصحة حتى اغتر به غير واحد من الحفاظ وصححوه، لكن فيه علة خفية قادحة. والصواب فيه ما رواه وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل عن عون بن عبد الله من قوله، أي ليس بمرفوع. فقد خالف وهيب موسى بن عقبة. وقضى له البخاري بالرجحان وصرح بأنه لا يعرف في الدنيا في هذا الباب بسند ابن جريج بهذا إلا هذا الحديث، قال: ولا نذكر لموسى سماعًا من سهيل. فجاءت هذه القرائن لترجح من خالف موسى بن عقبة.

وقد تكون العلة الواقعة في الإسناد غير قادحة في المتن، وذلك إذا كان الخلاف فيما له أكثر من طريق، أو في تعيين واحد من ثقتين. ومن أمثلة ذلك: حديث ابن جريج عن عمران بن أبي أنس بن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البر صدقته». (المستدرك، للحاكم، رقم:١٤٣٢)

فهذا إسناد ظاهره الصحة حتى اغتر بظاهره الحاكم، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وهذا التصحيح فيه نظر كبير، فإن الترمذي رواه في كتابه «العلل الكبير» (١/ ١٠٠)، ثم قال: سألت محمد بن إسماعيل -يعني البخاري- عن هذا الحديث فقال: ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس، هو يقول: حُدِّثتُ عن عمران بن أبي أنس.

لكن هذا الإعلال للسند لا يقدح في صحة المتن، لأنه ورد من طريق أخرى صحيحة من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام قال: حدثنا عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر إلى آخره،

والمدرج*: وهو ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة فيظن أنه مِن الحديث[1] ، أو أدرج متنان بإسنادين فيرويهما بسند واحدٍ[2] ، أو يسمع حديثًا

* قوله: «والمدرج». وهو: ما أدرج الراوي في أوله أو وسطه أو آخره ما ليس منه من

فصحَّ المتنُ لثبوته من طريق ثانية صحيحة.

القسم الثاني: المعلل في المتن: مثل حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الطيرة من الشرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل». (سنن الترمذي، رقم:١٦١٤) فهذا الحديث صحيح ظاهرا سندا ومتنا، إلا أن متنه معلول بعلة خفية، في قوله «وما منا إلا»، قال البخاري: كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث: «وما منا ولكن يذهبه بالتوكل»، قال سليمان: هذا عندي قول عبد الله بن مسعود.

قال الخطابي قوله: «وما منا إلا» معناه: إلا يعتريه التطير ويسبق إلى قلبه الكراهة فيه. فحذف اختصارا للكلام واعتمادا على فهم السامع. انتهى. «ولكن الله يذهبه بالتوكل» أي: يزيل أثر ذلك الوهم المكروه بسبب الاعتماد عليه تعالى والاستناد إليه سبحانه.

ويؤيد الحكم بإعلال المتن أن صدر الحديث رواه غير واحد عن ابن مسعود بدون الزيادة.

القسم الثالث: المعلل في السند والمتن. مثاله: ما أخرجه ابن ماجه (رقم:١١٢٣) من حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك».

قال أبو حاتم الرازي: «هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي الله عليه وسلم: «من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها»، وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما».

والحديث مروي من أوجه كثيرة في الصحيحين وغيرهما على خلاف حديث بقية عن يونس، وهو دليل العلة في هذا الحديث. (منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٤٤٧-٤٥٠).

(١) مثاله: حديث عائشة رضي الله عنها في صحيح البخاري في بدء الوحي (٣): «أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله». جملة «وهو التعبد» مدرجة في الحديث من كلام الزهري، لتفسير «يتحنث».

(٢) مثاله : حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تنافسوا ...». قوله: «ولا تنافسوا» مدرج في الحديث بهذا السند، إنما هو من حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن أبي هريرة مرفوعًا.

واحدًا من جماعة اختلفوا في سنده أو متنه فيدرج روايتهم على الاتفاق، ولا يذكر الاختلاف[1]، وتعمد كل واحد من الثلاثة حرام.

والمقلوب: ما وقع فيه تقديم أو تأخير* سهوًا، أو تغيير أو تبديل كذلك. إما في الإسناد بجعل اسم الراوي لأبيه، أو اسم أبيه له، كمرة بن كعب، وكعب بن

كلام نفسه أو غيره بحيث يوهم أنه منه، أو في إسناده ما ليس منه من نفسه بأن تغير سياق الإسناد بحيث يوهم أنه كذلك، وأقسام الإدراج في السند أربعة مذكورة في «شرح نخبة الفكر» (١/ ٩٣)، وسبب الإدراج في المتن أن يسوق الشيخُ الحديث إذا أتى على غريب فشرحه، أو مجمل ففسره، أو محتمل فبيَّن مراده، فيرويه السامع كما سمعه فيوهم أنه منه.[2] (عمدة الأصول، ص: ١٣).

* قوله: «تقديم أو تأخير». إلخ. قلت: المقلوب: ما فيه التقديم والتأخير أو الإبدال سهوًا لا عمدًا، أو وهمًا، فإن كان القلب وهمًا فهو من المعلول، وإن كان عمدًا فهو من الموضوع، إلا أن يكون بقصد الامتحان. (عمدة الأصول، ص: ١٢-١٣).

---

(١) مثاله: ما رواه أبو داود (رقم:١٥٧٣): حدثنا سليمان بن داود المهري أخبرنا ابن وهب أخبرني جرير بن حازم وسمى آخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ...».

هذا قد أدرج فيه إسناد في آخر، ذلك أن عاصم بن ضمرة رواه موقوفا على علي، والحارث رواه مسندا أي مرفوعا، والحارث متهم بالكذب، فجاء جرير بن حازم وجعله مرفوعا من روايتها. وقد ذكر أبو داود أن شعبة وسفيان - وهما من جبال العلم- وكذا غيرهما رووا الحديث عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي ولـم يرفعوه، فعلمنا من ذلك أن جريرا قد داخله الوهم فجعل الحديث مرفوعا من رواية عاصم أيضا وأدرجها مع رواية الحارث.

(٢) قال ابن السمعاني في «القواطع» ٢/ ٥٣٧: «من يدلس في المتون، فهذا مطرح الحديث مجروح العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين. وقال السيوطي: وعندي: أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة». (تدريب الراوي ٣/ ٤٢٤).

مرة[١]. وهو أكثر، أو بإبدال راو اشتهر الحديث بروايته براو آخر في طبقته،❁ أو في المتن[٢].

والمزيد في متصل الأسانيد: ما زِيد في أثناء إسناده راو، ومَن لم يزِده أتقن ممن زاده، وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة في رواية من لم يزدها، وإلا ترجحت الزيادة، وكان الغير[٣] المزيد فيه مدلسا، أو منقطعا ....

❁ نحو حديث مشهور عن سالم[٤] جُعل عن نافع، فإن لم يكن عن وهم بل بقصد الإغراب، فهو كالموضوع. (إنهاء السكن، ص: ١٠. مولانا عبد الرحمن المينوي).

---

(١) مرة بْن كَعْب البهزي صحابي، نزل البصرة، ثُمَّ نزل بالشام. وقد قيل: إن اسم البهزي هذا كَعْب بن مُرَّةَ. والصحيح– والله أعلم– مرة بْن كَعْب. وقد قيل: إنهما اثنان، وليس بشيء. وتوفي مرَّة ابن كَعْب البهزي بالأردن سنة سبع وخمسين. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١٣٨٢)

(٢) مثاله ما رواه مسلم (١٠٣١) في حديث: «سبعة يظلهم الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله». فقد جاء في هذه الرواية: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله».

وهذا قد انقلب على راويه، والحديث مروي في البخاري (٦٦٠) وغيره من طرق بلفظ «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

حكم القلب:

١ – إن كان القلب بقصد الإغراب فلا شك في أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييرا للحديث، وهذا من عمل الوضاعين.

٢ – إن كان بقصد الامتحان، فهو جائز للتثبت من حفظ المحدث وأهليته، وهذا بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس.

٣ – إن كان عن خطإٍ وسهو، فلا شك أن فاعله معذور في خطئه، ولكن إذا كثر ذلك منه؛ فإنه يخل بضبطه، ويجعله ضعيفا. (راجع: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر ٢/ ٩٠).

(٣) إدخال «ال» على «الغير» مع إضافته إلى ما فيه «ال»، استعمال خاطئ، وغلط شائع، والصواب أن يقال: غير المزيد فيه. كذا ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقات «الرفع والتكميل»، ص: ٥٠.

(٤) سالم هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة، قال مالك: لم يكن أحد في زمان سالم أشبه بمن مضى في الزهد والفضل والعيش الخشن منه. ومناقبه كثيرة، توفي سنة ١٠٦هـ. وأما نافع فقد ذكرنا نبذا من ترجمته في الجوهرة السابعة.

أو مرسلا خفيا.[(١)]

والمضطرب: حديث يروى على أوجه مختلفة متساوية، سواء كان من راوٍ واحدٍ مرتين أو أكثر، أو من راويين، أو من رواة، ولا مرجح، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ راويها أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطربا، والمرجوحة شاذة أو منكرة، كما تقدم. ويقع الاضطراب في السند تارةً[(٢)] ....

(١) مثاله: ما رواه الترمذي (١٠٥٠) قال: حدثنا هناد قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها».

في هذا المثال أخطأ ابن المبارك وزاد «عن أبي إدريس الخولاني» بين بسر بن عبيد الله وواثلة بن الأسقع.

قال الترمذي: حدثنا علي بن حجر، وأبو عمار قالا: أخبرنا الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وليس فيه عن أبي إدريس، وهذا الصحيح. قال محمد: وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني، وإنما هو بسر بن عبيد الله، عن واثلة هكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وليس فيه عن أبي إدريس، وبسر بن عبيد الله قد سمع من واثلة بن الأسقع.

حكمه:

ليست الزيادة مقبولة دائما، ولا مردودة دائما، كما يستفاد من «كتاب العلل» لابن رجب الحنبلي ١/ ٤٢٨.

(راجع: تعليق الشيخ محمد عوامة على «تدريب الراوي» ٥/ ١٣٨).

(٢) مثال الاضطراب في السند: ما رواه البزار في مسنده (٩٢) من حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله قد شبت قال: «شَيَّبَتْني هودُ وأخواتها». ثم ذكر البزار اضطراب هذا الحديث.

قال السيوطي نقلا عن الدارقطني: هذا مضطرب؛ فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلا، ومنهم من رواه موصولا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر. (تدريب الراوي ٣/ ٣٩٥).

قلت: لم أقف على كلام الدارقطني بهذا السياق في المطبوع من «العلل»، ولكن قد سرد الدارقطني طرق هذا الحديث وتفريعاته. انظر: العلل للدارقطني ١/ ١٩٣ - ٢٠٨.

وفي المتن أخرى[١]، وقد يقع فيهما معا[٢].

والمصحف: ما غير فيه النقط إما في الإسناد أو المتن[٣]. مثاله في الإسناد كالعوام بن مراجم[٤] (بالراء والجيم) صحَّفه ابن معين فقال: مزاحم (بالزاء والحاء)[٥]، وفي المتن كحديث «من صام ستا من شوال»[٦]، صحفه الصولي[٧]

---

(١) مثال الاضطراب في المتن: ما رواه الترمذي (٦٥٩) عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، قالت: سألت، أو سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة؟ فقال: «إن في المال لحقا سوى الزكاة».

ورواه ابن ماجه (١٧٨٩) من هذا الوجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة».

قال العراقي: «فهذا اضطرابٌ لا يحتملُ التأويلَ». (شرح التبصرة ١/ ٢٩٣).

(٢) مثاله ما رواه الترمذي (١٧٢٩) من طريق الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن عكيم قال: أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أن لا تَنتَفِعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَبٍ».

قال الحافظ ابن حجر: «الاضطراب في سنده؛ فإنه تارة قال عن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، وتارة عن مشيخة من جهينة، وتارة عن من قرأ الكتاب. والاضطراب في المتن فرواه الأكثر من غير تقييد، ومنهم من رواه بقيد شهر أو شهرين أو أربعين يوما أو ثلاثة أيام». (التلخيص الحبير ١/ ٢٠٢).

من أهم الكتب في المضطرب: المقترب في بيان المضطرب، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

حكمه:

إيجاب ضعف الحديث، وقد يجامع الاضطراب الصحة والحسن، بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وهو ثقة، فيحكم للحديث بالصحة، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، كذا جزم الزركشي. (راجع: تدريب الراوي ٣/ ٣٨٥، ٤٠٣).

(٣) وقال السخاوي في تعريف المصحف: «هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها». (فتح المغيث ٤/ ٥٧، ت: علي حسين علي).

(٤) وهو العوام بن مراجم القيسي. روى عن أبي عثمان النهدي، وعنه شعبة وخالد بن سيحان. قال أبو حاتم: صالح. وقال ابن معين: ثقة، لم أسمع أحدا يحدث عنه إلا شعبة. قلت: أبوه براءٍ وجيمٍ. (تعجيل المنفعة: ٨٢٣).

(٥) كذا في مقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٧٩.

(٦) والحديث في صحيح مسلم (١١٦٤)، ولفظه: «من صام رمضان ثم أتبعه سِتًّا من شوالٍ، كان كصيام الدهر».

(٧) هو أبو بكر محمد بن يحيى الصولي البغدادي، أحد الأدباء المتفنِّنين في الآداب والأخبار والشِّعر

فقال «شيئا» بالمعجمة[١].

والمحرَّف: ما غُيِّر فيه الشكل مع بقاء الحروف.[٢] مثاله حديث جابر: «رُمِيَ أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم»، حرَّفه غُنْدُرُ[٣] فقال فيه: «أَبِي» بالإضافة، وإنما هو أُبَيُّ بن كعب[٤]، وأبو جابر[٥] كان قد استشهد قبل ذلك في أُحدٍ، كما ذكره الجزري.[٦]

والتَّواريخ. حدث عن أبي داؤد السجستاني، وحدث عنه: الدارقطني. توفي سنة ٣٣٥هـ.

(١) قاله الخطيب البغدادي نقلا عن الدارقطني. (تاريخ بغداد ٤/ ٦٧٥).

قد يكون التصحيف في السمع أيضا، كحديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: واصل الأحدب. (التقريب للنووي، ص: ٨٩).

حكم الـمُصَحَّف:

إذا صدر من الراوي نادرا، فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد. ولكن إذا كثر ذلك منه؛ فإنه يقدح في ضبطه. (راجع: توجيه النظر ٢/ ٨٠٦).

(٢) أول من قسم بين المصَحَّف والمحَرَّف بحدهما المذكور هو الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة»، ص: ٩٤. وفيما قبله يطلق التصحيف والتحريف على التغيير مع عدم بقاء الصورة.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن جعفر البصري، المعروف بغندر، وحكي في وجه تسميته بغندر: أنه سماه ابن جريج في ذلك اليوم، فكان يكثر الشغب عليه، فقال: اسكت يا غندر. وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا. توفي سنة ٢٩٣هـ. (تهذيب الكمال ٢٥/ ٥).

(٤) هو أبو المنذر، الأنصاري الخزرجي، سيد القراء، شهد بدرا والعقبة الثانية، وكان ربعة ليس بالطويل ولا بالقصير، نحيفا أبيض الرأس واللحية، لا يغير شيبَه. وله مناقب كثيرة، توفي سنة ٣٢هـ على اختلاف الأقوال. (تهذيب الكمال ٢/ ٢٦٢).

(٥) هو عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الأنصاري، أحد النقباء ليلة العقبة، شهد بدرا، واستشهد يوم أحد، قيل: أول من قتل يوم أحد، وكان أحمر، أصلع، ليس بالطويل، وكان عمرو بن الجموح طويلا، فدفنا معا عند السيل، فحفر السيل عنهما، وعليهما نمرة، وقد أصاب عبد الله جرح في وجهه، فيده على جرحه، فأميطت يده، فانبعث الدم، فردت، فسكن الدم. قال جابر: فرأيت أبي في حفرته كأنه نائم، وما تغير من حاله شيء، وبين ذلك ست وأربعون سنة، فحولا إلى مكان آخر، وأخرجوا رطابا يتثنون. وله مناقب كثيرة. (سير أعلام النبلاء ١/ ٣٢٤).

(٦) أسد الغابة ١/ ٤٩٢. والجزري هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيُّ الجزريُّ،

والمهمل: ما يرويه الراوي عن أحد اثنين متفِقَين في الاسم فقط مِن كنية أو غيرها، أو فيه وفي اسم الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النسبة أيضًا معبرًا عنه بما فيه الاتفاق من غير أن يتميز عن الآخر.(١) والرجوع في زوال إهماله إلى القرائن والظن الغالب، كأن يظهر اختصاص الراوي بأحدهما لعدم روايته إلا عنه، فإن لم يظهر ذلك فإن كانا ثقتين لم يضر في صحة الحديث، أو غير ثقتين ضَرَّ كما هو الصحيح، أو مجهولين كانَ الإهمال شديدًا.(٢)

أبو الحسن عز الدين ابن الأثير: المؤرخ الإمام، من العلماء بالنسب والأدب. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر، وسكن الموصل. وتجوَّل في البلدان، وعاد إلى الموصل، فكان منزله مجمع الفضلاء والأدباء، وتوفي بها سنة ٦٣٠هـ. من تصانيفه «الكامل» اثنا عشر مجلدا، مرتب على السنين، بلغ فيه عام ٦٢٩ هـ أكثرُ من جاء بعده من المؤرخين عيال على كتابه هذا، و«أسد الغابة في معرفة الصحابة» خمس مجلدات كبيرة، مرتب على الحروف، و«اللباب» اختصر به «أنساب» السمعاني وزاد فيه، و«تاريخ الدولة الأتابكية»، و«الجامع الكبير» في البلاغة، و«تاريخ الموصل» لم يتمه. (الأعلام للزركلي ٤/ ٣٣١).

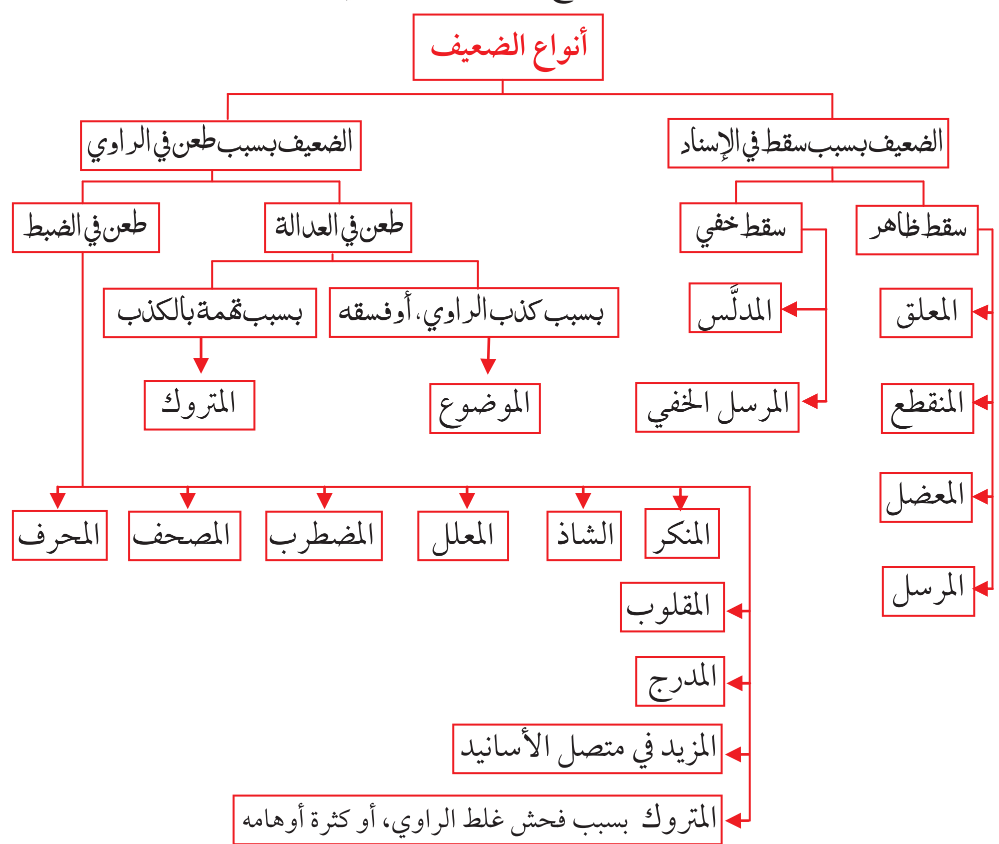
(١) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، ص: ١٠٦.

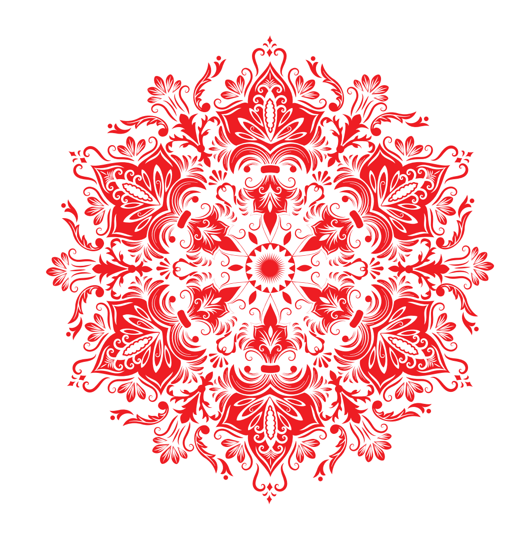
مثاله: كما قال البخاري (٤٦٢٠): زادني محمد، فإنه يحتمل أن يكون محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الذهلي. كذلك قوله في الحديث الأول من صحيح البخاري: حدثنا الحميدي، قال: ثنا سفيان؛ فإنه يحتمل أن يكون سفيان الثوري أو ابن عيينة.

(٢) والفرق بين «المهمل» و«المبهم»: إنْ ذُكِر اسمه والتَبَسَ تعيينُه فهو «المهمل»، وإن لم يذكر اسمه كقول الراوي «ابن أو ابنة فلان، أو ابن الفلاني، عم فلان، أو عمته» فهو المبهم.



وللحديث الضعيف أنواع يمكن ملاحظتها في هذا الجدول:





الجوهرةُ التاسعةُ

في التقسيم الخامس للخبر الواحد باعتبار سقوط الراوي في السند وعدمه

وهو باعتبار سقوط الراوي في سنده وعدمه[1] سبعة أقسام: المُتَّصِل، والمُسنَد، والمنقَطِع، والمعلق، والمعضل، والمرسل، والمُدَلَّس.

فالمُتَّصِلُ: ما اتصل سنده، سواء كان مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو موقوفًا، أو مقطوعًا[2].

والمُسنَد: هو ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.[3]

---

(١) أي: وعدم سقوط الراوي في سند الحديث.

(٢) قال العراقي: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم، فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك، أو نحو ذلك. قيل: والنكتة في ذلك أنها تسمى مقاطيع، فإطلاق المتصل عليها، كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة. (تدريب الراوي ٣/ ٩٤، النوع الخامس في المتصل).

(٣) اصطلاحات المسند: يُطْلَق المسنَد على المعاني التالية:

١- الحديث المرفوع المتصل السند.

٢- وقيل: الحديث المرفوع مطلقاً، بغضّ النظر عن السند.

٣- الحديث المسنَد أَيْ: المتصل.

والمعنى الأول: ذكره الحاكم وغيره، وهو المشهور، وهو الأصح كما قال السيوطي في «تدريب الراوي» ٣/ ٩٢. و به جزم الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»، ص: ١١٤.

انتباهٌ مُهِمٌّ:

قال الشيخ محمد عوامة: «والذي ينبغي أن يقال في مثل هذا المقام: إن هذا العلم «علم المصطلح»، وعلى طالبه أن يستحضر مصطلح كل إمام من أئمته، حتى إذا قرأ في كتاب له، أو قرأ كلامًا له في كتابٍ ما، فهِم مرادَه على وفق مصطلحه، ولا تتداخل عليه المصطلحات. وهذه الملاحظة تقال هنا، وتقال أكثر وأكثر في التعامل مع مصطلحاتهم وأقوالهم في الجرح والتعديل. والله ولي التوفيق». (تعليق تدريب الراوي ٣/ ٩١).

والمنقطع: ما حُذِف* من وسط إسناده واحد أو اثنان من غير التوالي، وقد يطلق الانقطاع على الحذف مطلقا من غير التوالي[1].

والمُعضَل: ما سقَط من وسط[2] سندِه اثنان فصاعدا مع التوالي.

* قوله: «ما حُذِف». قلت: على وجه الضبط: الحديث إن لم يوجد في سنده السقوط وقد رُفِع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يقال له: المسند، وقد يطلق عليه المتصل أيضًا، وإن كان المتصل على المشهور: ما لا يوجد فيه السقوط، وسواء كان مرفوعًا، أو موقوفًا، أو مقطوعًا؛ وإن كان فيه السقوط: فإن كان خفيًّا، فهو المدلَّس، وإن كان واضحًا، فهو إن كان من أول السند، فهو المعلَّق، وإن كان من آخره، فهو المرسَل؛ وإن كان مِن وسَطه، فإن كان الساقط اثنين متواليًا، يسمى معضلًا، وإن كان واحدًا أو أكثر من غير موضع واحدٍ يسمَّى منقطعًا. والله أعلم.

(١) الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبد البر، وغيرهم من المحدثين أن المنقطع: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره. (تدريب الراوي ٣/ ١٧٦).

فعلى هذا التعريف يكون المنقطع شاملا لـ المعضل، والمرسل، والمعلق، والمرسل الخفي، وبعض المدلَّس.

ومال بعض المتأخرين إلى أن المنقطع ما سقط من غير أول سنده وغير آخره راوٍ أو أكثر لا على التوالي.

قال الحافظ ابن حجر: فإنْ كان الساقط باثنين غير متواليين، في موضعين مثلاً، فهُو المُنْقَطِعُ، وكذا إنْ سَقَط واحدٌ فقط، أو أكثر من اثنين، لكن يُشْتَرَطُ عدم التوالي. (نزهة النظر، ص: ٨٤ المنقطع).

ومثال المنقطع: ما رواه الترمذي (رقم:١٤٥٣): بإسناده عن الحجاج بن أرطاة، عن عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه، قال: استُكرِهت امرأةٌ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدَرَأَ عنها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الحَدَّ، وأقامه على الذي أصابَها، ولم يُذْكَرْ أنه جَعَل لها مهرًا.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل... سمعت محمدا (أي البخاري) يقول: عبدالجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر».

(٢) قال الشيخ نور الدين عتر في تعريف المعضل: «وفي اصطلاح المحدثين هو ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضع واحد، سواء كان في أول السند أو وسطه أو منتهاه». (منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٣٧٨).

مثال المعضل: قول الإمام مالك في «الموطأ» (رقم:٣٥٩٣): «بلغنى أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «للمملوك طعامه وكستوته بالمعروف. ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق».

سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة رضي الله عنه، وهما: محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والمرسل: ما حذف آخر سنده، وهو قول التابعي: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، وفعل كذا». وقد يطلق الإرسال على الحذف مطلقا في أي موضع كان.(١)

والمُعَلَّق: ما حُذِفَ مِن مبدأ إسناده واحدٌ، وقد يُطلَق على ما حُذِف سندُه كلُّه.(٢) وقد أكثر البخاري من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من

---

(١) قال الشيخ نور الدين عتر: «وعلى هذا المعنى (أي: ما رفعه التابعي) اقتصر المتأخرون، فلا يطلقون المرسل إلا بهذا المعنى. أما المتقدمون فأكثر ما يطلقون المرسل فيها ذكرناه، وقد يطلقونه بمعنى المنقطع أيضا. وعلى ذلك جرى الخطيب وابن الأثير في المرسل، وهو مذهب الفقهاء، والأصوليين». (منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٣٧٠).

وقد تقدَّم في الجوهرة الخامسة ذكر حكم المرسل عند الفقهاء، والمحدثين رحمهم الله تعالى بذكر القيود. وينبغي ههنا ذكر القيود التي احتج بها الحنفية في الحديث المرسل:

قال الشيخ شبير أحمد العثماني رحمه الله: «إن المرسِل إن كان ثقة عدلًا غير غاش للمسلمين في دينهم، وكان إماما من أئمة النقل، لا يُحدِّث بكل ما سمِع، ويَعرِف صِدْقَ الراوي من كَذِبه، وله أهلية الجرْح والتعديل، بحيث لا يكاد يخفى عليه أقوال المشاهير من أهل عصره، وأكبَرُ آرائهم في الراوي المحذوف، ومع ذلك كله يسند الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بصيغة «عن»، أو «رُوِي»، أو نحوِهما، بل بصيغةِ «قال» التي تدل على الجزم، فالعادة قاضية بحصول غلبة الظن بمثل هذا المرسَل الذي جاء هذا المجيء».

ثم قال: «لا سيما إذا وقع الإرسال في القرون الثلاثة المشهود لها بالخير، وكان مرسِلُه من التابعين، بل من كبرائهم». (مبادئ علم الحديث وأصوله، ص: ٢٥٠، ت: عبد الفتاح أبو غدة، وراجع: التقرير والتحبير على التحرير ٢/ ٣٧٣).

أقول ملخصًا: مرسل ثقة خير القرون سواء كان صحابيًّا أو تابعيًّا أو تبع تابعيٍّ مقبولٌ عند الحنفية بالشرائط المذكورة.

(٢) قال الشيخ نور الدين عتر في تعريف المعلق: «هو ما حُذِف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحدًا أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند». (منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٣٧٤).

مثاله: قول البخاري: وقالت عائشة: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يَذكُر اللهَ على كل أَحيانِه». (صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: هل يتتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا).

وقد مضى التفصيل في الجوهرة الخامسة. فراجعه.

الصحيح إذا جزم به.[١]

والمُدَلَّس:[٢] هو ما كان وجود السقط في إسنادِه خَفِيًّا، بأن يروي الراوي عمن لقيه وعاصره[٣] حديثًا لم يسمعه، على سبيل يُوهِمُ أنه سمِعَه منه، كقوله: «قال فلان»، وهذا هو تدليس الإسناد.*

* قال في «إنهاء السكن» نقلا عن «تدريب الراوي»: وقد يكون التدليس في الشيوخ بأن يسمِّيَ شيخه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصِفه بما لا يُعرَف به، وشر التدليس التسوية، وهو أن لا يسقط شيخه ويسقط غيره، أي شيخ شيخه، أو أعلى منه لكونه صغيرًا أو ضعيفًا، وشيخه ثقة، وأتى فيه بلفظ محتمل للسماع عن الثقة الثاني تحسينًا للحديث.[٤] (إنهاء السكن، ص: ٩).

---

(١) قد تقدم في تعليق الجوهرة الخامسة الفرقُ بين تعليق البخاري بصيغة الجزم وغيرها. وأما ما ذكر عن أساتذته بصورة التعليق، مثل قوله: قال عفان كذا، وقال القعنبي كذا، فليس بمعلق بل حكمه حكم العنعنة. (شرح الألفية للعراقي ١/ ١٤٤ نقلا عن المزي وابن دقيق العيد، وتدريب الراوي ٣/ ٢٢٦).

(٢) اشتقاقه من الدلس، وهو: اختلاط الظلام، كأنه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره. (حاشية ابن العجمي على تدريب الراوي ٣/ ٢٣٩).

(٣) خلاصة أمر المعاصرة، واللقاء ترجع إلى أربعة أقسام: ١- لا معاصرة بين الراويين، ولا لقاء، فهذا انقطاع جلي، أو إرسال جلي. ٢- بينهما معاصرة فقط، فهو تدليس عند ابن الصلاح، وتوابعه، وإرسال خفي عند ابن حجر، وتوابعه. ٣- بينهما معاصرة، ولقاء فقط دون السماع. ٤- أو معاصرة، ولقاء، وسماع جملة الأحاديث، ولكن روى الأول عن الثاني أحاديث أخرى غير التي سمعها. فهذا وما قبله تدليس. (راجع: تعليقات الشيخ محمد عوامة على تدريب الراوي ٣/ ٢٤٠).

والأوضح أن نقول: عنعنة غير المدلِّس مع اللِّقاء ولو مرةً اتصال، وعنعنة المدلِّس مع اللقاء، والمعاصرة تدليس، وعنعنة المدلِّس مع المُعاصَرة بدون اللِّقاء إرسالٌ خفِيٌّ، وعنعنة المدلِّس بدون المُعاصَرة إرسالٌ جليٌّ.

(٤) للتدليس أقسام، ذكَر المصنف منها الثلاثة المشهورة، وهي: ١- تدليس الإسناد، و٢-تدليس التسوية، و٣- تدليس الشيوخ. وللتدليس أقسام أخر، وهي:

٤- تدليس الاستِدراك: وهو أن يقول الراوي: «ليس فلان حدثنا، ولكن فلان» موهِمًا أنه سمع منه.

٥- تدليس البِلاد: وهو أن يقول المصريُّ: «حدثني فلان بالأندلس»، وأراد موضعا بالقرافة. أو قال: «بزِقاق حلب» وأراد موضعا بالقاهرة.

٦- تدليس السُّكوت: وهو أن يقول المدلِّس: «حدَّثَنا» ثم يسكت قليلًا، ثم يقول: «فلان»، وقد أسرَّ



اسم من سمِع منه في أثناء سكوته، ثم ذكر شيخ الشيخ أو مَن بعده.

٧- تدليس الصِّيَغ: وهو أن يُطلِق الصيغة في غير ما تواطأ عليه أهل الاصطلاح، كأن يصرِّح بالإخبار في الإجازة، أو بالتحديث في الوِجادة أو فيما لم يسمعه.

٨- تدليس العَطْف: وهو أن يصرِّح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخا آخر له، ولا يكون سمِع ذلك من الثاني.

٩- تدليس القطع: وهو أن يَحذِف الصيغة، ويقتصر على قوله مثلا: «الزهريُّ عن أنس».

١٠- تدليس المتن: وهو أن يقدم المدلِّس أو يؤخِّر شيئا في متن الحديث، مما يخل معناه. (انظر لأمثلة أقسام التدليس وحكمه: معجم المصطلحات الحديثية، ص: ٢٢١-٢٣١، للسيد عبد الماجد الغوري).

حكم المدلس:

المدِّلسون على خمسة أقسام: ١- من لم يوصف بذلك إلا نادرا. ٢- من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة. ٣- من أكثر من التدليس، فلا يحتج إلا بما صرحوا فيه بالسماع. ٤- من اتفق على عدم الاحتجاج بحديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع. ٥- من كان ضعيفا بسبب آخر غير التدليس.

ليس في الكتابين الصحيحين حديث فيه عنعنة مدلس من المراتب الثالثة والرابعة والخامسة إلا وفيه ما يدفع عنه هذه العلة من إتيانه مصرَّحًا بالسماع، أو باعتبارات تقوم مقام التصريح بالسماع. (راجع: جامع التحصيل للعلائي، ص: ٩٨-٩٩، وتعريف أهل التقديس لابن حجر، ص: ١٣، وروايات المدلسين في صحيح البخاري للدكتور عواد حسين الخلف، ص: ٣٢، و٥٩٢، وتعليق تدريب الراوي للشيخ محمد عوامة ٣/ ٢٥٦-٢٦١).

الجوهرةُ العاشرةُ

في التقسيم السادس للخبر الواحد باعتبار صيغ الأداء

وهو باعتبار صيغ الأداء على قسمين: معنعن، ومسلسل.

المعنعن: هو ما يقال في سنده: «فلان عن فلان».[١] والصحيح أنه متصل إذا أمكن اللِّقاء مع البراءة عن التدليس.[٢] وقد أُودِع في الصحيحين.[٣]

والمسلسل: ما تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند روايته على حالة واحدة،[٤] إما في الراوي قولًا، كالمسلسل بالسماع يقول فيه

---

(١) من غير تصريح بالتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

(٢) هذا مذهب الإمام مسلم رحمه الله وادعى عليه الإجماع في خطبة «صحيحه» ١/ ٨٨. واشترط الإمام ابن المديني، والبخاري ثبوت اللقاء أيضًا على ما هو المشهور.

(٣) وهناك قسم آخر، وهو المؤنن، الذي يقال في سنده : «فلان أن فلانا قال، أو فعل»، ومذهب الجمهور وهو الصحيح أنه كالمعنعن، ولا عبرة بالحروف، والألفاظ، إنما هو باللقاء، والمجالسة، والسماع. (منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٣٥١).

(٤) قلَّما يسلم المسلسل عن خلل في التسلسل، أو ضعف، وإن كان أصل الحديث صحيحًا من غير تسلسل. قال الحافظ ابن حجر: وأصح مسلسل يروَى في الدُّنيا المسلسل بِقراءة سورة الصَّف. قال السُّيوطي: وكذا المسلسل بالحفاظ، والفقهاء. (اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر ٢/ ٢٨٦، للمناوي).

وأما حديث المسلسل بالأولية، وهو حديث «الراحِمون يَرحَمُهُمُ الرحمنُ...»، فإنه انتهى فيه التسلسل إلى سفيان بن عيينة. قال السخاوي: «والمعتمد تسلسله إلى ابن عُيَينة خاصةً، كما سُقناه، ومن سَلسَله إلى منتهاه فهو إمَّا مُخطِئ، أو كاذِب». (الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة، ص٦٣، للسخاوي، ط: دار الفتح).

والراوي الصحابي: عبدُ الله بن عمرو بن العاص، روى عنه عمرو بن دينار، وروى عنه أبو قابوس، وروى عنه سفيان بن عُيَينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الرَّاحِمون يَرحَمُهُم الرحمنُ تبارَك وتعالى، ارْحموا مَن في الأرض يَرحَمْكم من في السَّماء». قال السخاوي: «هذا حديث حسن». ورواه الترمذي (رقم: ١٩٢٤) بدون تسلسل وقال: «هذا حديث حسن صحيح». قال الشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ بشار

كل راو: سمعت فلانا يقول، سمعت فلانا إلى المنتهى. والمسلسل بالتحديث، أو الإخبار يقول راويه: حدثنا حدثنا، أخبرنا أخبرنا، أو فعلًا كالمسلسل بالتشبيك باليد، أو قولًا وفعلًا، كما في رواية أبي داود: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: «إني لأحبك، فقل*: أعني على ذكرك، وشكرك». الحديث.(١)

عواد في «تحرير تقريب التهذيب»: أبو قابوس مجهول، وتصحيح الترمذي حديثه؛ لأن له ما يعضده.

واستحسن الأئمة، وأصحابهم أن يكون هذا الحديث أول حديث يلقنه الشيوخ لأصحابهم؛ ليتعاملوا مع الناس بالرحمة، ولتَشيع الرحمة بين الناس، وهذا حق، وخير. (تعليقات الشيخ محمد عوامة على تدريب الراوي ٥/ ٨٤).

(١) فيه التسلسل بالقول (إني أحبك) والفعل (الأخذ باليد)، وإسناد الوجهين صحيح. (تعليقات الشيخ محمد عوامة على تدريب الراوي ٥/ ٧٩).

وللمسلسل أقسام أخر، ذكره الشيخ نور الدين عتر مع أمثلته في كتابه «منهج النقد في علوم الحديث»، ص: ٣٥٤-٣٥٨.

وملخص الكلام أن نقول: المسلسل على ستة أقسام:

١- المسلسل القولي، كقوله عليه السلام لمُعاذ بن جبَل رضي الله عنه: «يا معاذ، والله إني لأُحِبُّك». رواه أبو داود، وذكر التسلسل من الصنابحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه السخاوي في «الجواهر المكللة» وذكر التسلسل من شيخِه أحمد بن الشَّرف الأزهري إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: «هذا حديث صحيح المتن، والتسلسل». (الجواهر المكللة، ص: ٣٠٥-٣٠٩).

٢- والمسلسل الفعلي، كالمسلسل بالمصافحة. رواه السخاوي عن شيخه أبي العباس أحمد بن علي بن محمد المؤذِّن مسلسلاً بقولهم: «فما مسستُ خزًّا، ولا حريرًا ألين من كفِّه» (أي: كف شيخه) إلى أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «صافحتُ بكفِّي هذه كفَّ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فما مسستُ خَزًّا، ولا حريرًا أليَن من كَفِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم».

والحديث أخرجه البخاري (رقم: ١٩٧٣)، ومسلم (رقم: ٢٣٣٠) بدون تسلسل. أما الإسناد المسلسل بالمصافحة فهو باطل. قال السخاوي: «وهو مع كونه متصلا عندنا... باطل، فأبو هُرمز واسمه نافع، ضعَّفوه؛ بل كذَّبه ابن مَعين مرة ... ويُتَعَجَّب من قول كل مِن رُواته أنه ما مسَّ خَزًّا، ولا حريرًا ألين مِن كفِّ شيخه». (الجواهر المكللة، ص: ٤٠٠-٤٠٤).

ورواه الشاه ولي الله المحدث الدهلوي في «الفضل المبين» (ص: ٤٣-٤٥)، والشيخ محمد بن أحمد الحنفي المكي في «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» من طريق أبي هرمز مسلسلًا بقولهم لشيوخهم:

«صافِحْني بالكف التي صافَحتَ بها ...(وذكَر اسمَ شيخِه)» فصافَحَهُ.

٣- المسلسل بصفات الرُّواة، كالمسلسل بالفقهاء، أو الحفاظ، أو المعمرين، أو الصوفيين. ومثاله: ما رواه السخاوي عن شيخه أبي الفتح محمد بن الزَّين الشافعي، بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما، الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «اللهم فَقِّهْهُ في الدين، وعلِّمهُ التأويلَ»، قال: «قُتِل رجل من بني عدي، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديتَه اثني عشر ألفا». ورجال إسناده كلهم من الفقهاء. والحديث أخرجه أبو داود (رقم: ٤٥٤٦) بدون تسلسل الفقهاء، وإسناده حسن. وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «اللهم فَقِّهْهُ في الدين، وعلِّمهُ التأويلَ»، أخرجه أحمد (رقم: ٢٣٩٧) وغيره، وهو حديث صحيح.

٤- المسلسل بالحالة العارضة، كما يقول: «حدثني فلان وهو يتبسم، قال: حدثني فلان وهو يتبسم». مثاله: ما رواه السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر مسلسلًا بقولهم: «حدثني... وهو يَتَبَسَّم»، بإسناده إلى أنس بن مالك، وهو يتبسم، ثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتبسم، حدثني جبريل عليه السلام وهو يتبسم، قال: «آخر من يدخل الجنة رجلٌ يقال له: مُرَّ على الصِّراط، فيَتَعلَّق بيدٍ وتزِلُّ به أُخرى...». الحديث.

وإسناده ضعيف، لضعف سعيد بن زَرْبي، وغيره. ولكن للمتن شاهد في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «آخر من يدخل الجنة رجل يمشي مرةً ويكْبُو مرةً...». الحديث. (انظر: الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة، ص: ٤٤٠-٤٤٣).

٥- المسلسل بالزمان المخصوص، كما يقول: «حدثني فلان يوم عيد، قال: حدثني فلان يوم عيد». مثاله: ما رواه السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر مسلسلًا بقولهم غالبًا: «في يوم عيد فطر» بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد فطر، وأضحى، فلما فرغ من الصلاة أقبل صلى الله عليه وسلم علينا بوجهه، فقال: «يأيها الناس قد أصبتم خيرا، فمن أحبَّ أن ينصرِف فلينصرفْ، ومن أحبَّ أن يقيم حتى يسمعَ الخطبة فليُقِم». (الفضل المبين، ص: ١٣٣-١٣٤، والجواهر المكللة، ص: ٧٦-٨٣).

جزم الذهبي، وابن حجر بوضعه، لكنهما تردَّدا في الواضع له بين أبي عبيد الله الفراسي الخطيب، وشيخه بشر بن عبد الوهاب الأموي مولاهم، انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٠)، ولسان الميزان (٢/ ٢٥).

نعم شهِد ابن عباس رضي الله عنهما مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد، كما في «صحيح البخاري» (رقم: ٩٧٥) قال ابن عباس: «خرجتُ مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطر، أو أضحى فصلى، ثم خطب، ثم أتى النساءَ، فوعظهن، وذَكَّرَهن، وأمَرهُنَّ بالصدقة».

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (رقم: ١٣٥٩١) عن ابن عمر رضي الله عنهما من طريق سعيد بن راشد السماك بدون تسلسل، وسعيد هذا متروك الحديث.

وأخرجه أبو داود (رقم: ١٠٧٣) عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «قد اجتمع

في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزَأَه من الجمعة، وإنا مُجَمِّعُون». وإسناده صحيح. وهذه رخصة لأهل البوادي الذين يردون الأمصار للعيد، والجمعة خاصةً. كما روى مالك في «الموطأ» (رقم: ١٩٢) عن عثمان بن عفان أنه خطب، وقال: «إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان. فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة، فلينتظرها. ومن أحب أن يرجع، فقد أذنت له». وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة «وإنا مُجَمِّعُون» دليل واضح على أن الجمعة لا تسقط عن أهل الأمصار إذا اجتمع العيدان، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي رحمهم الله تعالى.

٦- المسلسل بذكر المكان المخصوص، كقول الراوي مع رواية الحديث: «والله ما أهمني أمر فدعوت الله عز وجل في الملتزم إلا استجاب لي منذ سمعت هذا الحديث من فلان». مثاله: ما رواه السخاوي عن شيخه أبي الفتح محمد بن أبي بكر المدَني، بإسناده إلى عمرو بن دينار، يقول: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء، وما دعا الله تعالى فيه عبد دعوةً إلا استجابها». قال ابن عباس: «فوالله ما دعوتُ الله عزَّ وجلَّ فيه قط إلا أجابني». وقال عمرو: «وأنا والله ما أهمني أمر فدعوت الله عز وجل فيه إلا استجاب لي منذ سمعت هذا الحديث من ابن عباس». وتسلسل جميع الرواة مثل قول عمرو بن دينار.

وهذا موضوع، جزم الذهبي، وابن حجر بوضعه، واتهما بوضعه ابن راشد الأنصاري. راجع: ميزان الاعتدال (٣/ ٥١٨)، ولسان الميزان (٧/ ٧٥).

فائدة المسلسل:

وفائدة المسلسل: عدم احتمال التدليس، واشتماله على مزيد الضبط من الرواة، وحرص الأمة على تحمل الأثقال لكيفيات الأحاديث.

أشهر المؤلفات في المسلسلات:

قد كتب المحدثون الرسائلَ المختلفة في المسلسلات:

منها: «العذب السلسل في الحديث المسلسل»، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨هـ.

ومنها: «الجواهر المفضَّلات في الأحاديث المسلسلات»، لابن الطيلسان: أبي القاسم، القاسم بن محمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة:٦٤٢هـ.

ومنها: «جياد المسلسلات»، و«المسلسلات الكبرى»، كلاهما للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة: ٩١١هـ.

ومنها: «المناهل السِّلسلة في الأحاديث المسلسلة»، للشيخ محمد عبد الباقي الأيوبي، المتوفى سنة:١٣٦٤هـ.

❁ قوله: «فقل». قلت: وفي رواية أبي داود عن الصنابحي[١]، عن معاذ بن جبل[٢]، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده، وقال: «يا معاذ! والله إني لأحبك»، فقال: «أوصيك يا معاذ! لا تَدَعَنَّ في دبر كل صلاة تقول: اللهم أعِنِّي على ذِكرك، وشُكرِك، وحُسْنِ عِبادتك»، وأوصى بذلك معاذٌ الصنابحيَّ، وأوصى به الصنابحيُّ أبا عبد الرحمن[٣]. (سنن أبي داود، رقم: ١٥٢٢).

ومن أشهرها في شِبه القارة الهندية والباكستانية وبنغله ديش: رسالةُ الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى، المتوفى سنة: ١١٧٦هـ، المسمى بـ«الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين».

(١) هو عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر المرادي، أبو عبد الله الصنابحي ثقة من كبار التابعين، قدم المدينة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة أيام، مات في خلافة عبد الملك. (تقريب التهذيب)

(٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن مشهور من أعيان الصحابة، شهد بدرا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام، والقرآن، مات بالشام سنة ثماني عشرة. (تقريب التهذيب)

(٣) أبو عبد الرحمن: هو عبد الله بن يزيد المعافري الحُبُليُّ المصري، وثَّقه ابن معين وغيره. قال ابن يونس: يقال توفي بأفريقية سنة مئة. وكان صالحا فاضلا. وقال ابن خلفون: يقال: إنه توفي بقرطبة. وقال أبو بكر المالكي في تاريخ القيروان: بعثه عمر بن عبد العزيز إلى إفريقية ليفقههم، فبث فيها علما كثيرا، ومات بها ودفن بباب تونس.(تهذيب التهذيب ٦/ ٨١)

الجوهرةُ الحاديةَ عشْرةَ[1]

في التقسيم السابع للخبر الواحد باعتبار سلامته عن المعارضة، وعدَمها

هو باعتبار سلامته عن المعارضة، وعدَمها على أربعة أقسام: محكَم، ومختلِف الحديث، وناسِخٌ ومنسوخٌ، ومُتَوَقَّفٌ فيه.

فالمُحكَم: حديث مقبول* سلِم عن مُعارَضةِ مقبولٍ آخرَ ظاهرًا.[2]

ومختلِف الحديث: الحديثان المقبولان المتعارِضان في المعنى ولو ظاهرًا،

* قوله: «حديث مقبول». قلت: على وجه الضبط: الحديث المقبول إنْ سلِم عن مُعارَضةِ آخرَ فهو مُحكَم، وإلَّا فإنْ أمكَن الجمعُ بينهما بغير تَعَسُّفٍ فهو مختَلِف الحديث، وإلَّا فإنْ عُلِم المتقدِّمُ، والمتأخِّرُ فيهما فهو الناسخُ والمنسوخُ، وإلا فمُتوقَّفٌ فيه. (عبد الرحمن المينوي).

(١) في الأصل «الجوهرة الحادي العشرة»، وكذا في الجواهر الآتية إلى «الجوهرة التاسعة عشرة»، والصواب ما أثبتناه؛ لأن العدد المركب يبنى على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر، حسب موقعها في الجملة، وتكون صفة للمنعوت فتطابقه في التذكير، والتأنيث، فنقول: «جاء الطالب الحادي عشر»، و«جاءت الطالبة الحادية عشرة».

ومنهم من يعرب الجزء الأول منها إعراب الأسم المنقوص، ويبنى الجزء الثاني على الفتح في محلّ جرٍّ بالإضافة.

ومنهم من يقرأ الجزء الأول مبنيا على السكون، والجزء الثاني مبنيا على الفتح.(المعجم المفصل في الإعراب، للأستاذ طاهر يوسف الخطيب، ص١٥٧)

(٢) ويُوجَد أكثر الأحاديث في كتب الحديث من هذا النوع. ومثاله: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تُقبَل صلاةٌ بغير طُهُور، ولا صَدَقَةٌ من غُلُولٍ». (صحيح مسلم: ٢٢٤).

ويُمكِن الجمعُ بين مدلولَيهِما بغير تَعَسُّفٍ.[1]

(١) المختلف بكسر اللام على أنه اسم فاعلٍ، أي: الحديث الذي عارضه مثله ظاهرًا. وبفتحها اسم مفعول، أو مصدر ميمي، أي: الحديثان المتضادَّان في المعنى ظاهرًا.

لمعرفة موقف الفقهاء، والمحدثين في مختلِف الحديث انظر: الجوهرة الرابعة العشرة.

ومن أمثلة مختلف الحديث: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس». (صحيح البخاري: ٥٨٦) مع حديث: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس». (صحيح البخاري: ٤٤٤). ظاهر الحديث الأول النهي عن كل صلاة في الأوقات المذكورة، وظاهر الحديث الثاني طَلَبُ أداء تحية المسجد في كل الأوقات، فيتعارضان في أداء تحية المسجد في الأوقات المذكورة. فاختلف العلماء في النوافل التي لها سبب، كتحية المسجد، هل تُصَلَّى في هذه الأوقات المنهية عن الصلاة فيها، أو لا تُصَلَّى فيها؟ بعد أن أجمعوا على كراهة صلاةٍ لا سبب لها في هذه الأوقات. فقال الشافعي: يركع. وهي رواية أشهب عن مالك. وقال أبوحنيفة: لا يركع. وهي رواية ابن القاسم عن مالك. وعند الحنابلة في ذلك روايتان؛ أصحهما أنه لا يجوز.

ومن أمثلة المختلف أيضا حديث: «لا عَدْوَى، ولا طِيَرَةَ». (صحيح البخاري: ٥٧٥٧) مع حديثِ: «فِرَّ مِنَ المَجْذُوم فِرارَكَ مِنَ الأسَدِ». (صحيح البخاري: ٥٧٠٧)، ظاهِرُهما التَّعارُضُ. وجمع بينهما بستة أوجه:

١ – لا عدوى في مرتبة التوكل. ٢ – أو في مرتبة اليقين. ٣ – أو على سبيل التأثير الذاتي الذي لا يتخلف. ٤ – أو في كل مرض. ٥ – أو على وجه الخصومة عند القاضي، فلا يدعى عنده بأن فلانا عدى مرضه إلينا. ٦ – النفي بمعنى النهي، أي: لا تعدو أمراض بعض إلى بعض، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٧). (راجع: فتاوى دار العلوم زكريا ١/ ٤٨٠-٤٨١، و ٧/ ٧٩٣).

وقال الحافظ ابن الصلاح: ووجْه الجمع بينَهُما: أَنَّ هذهِ الأمراضَ لا تُعْدِي بطبعها، لكنَّ الله سبحانه وتعالى جعلَ مخالَطَةَ المريضِ بها للصَّحيحِ سببًا لإعدائِهِ مَرَضَه، ثمَّ قد يتخلَّفُ ذلك عن سبَبِه كما في غيرِهِ من الأسبابِ.

وقال الحافظ ابن حجر: «والأَولى في الجمع أنْ يُقال: إنَّ نَفْيَه صلى الله عليه وسلم للعَدوى باقٍ على عُمومه، وقد صحَّ قولُه صلى الله عليه وسلم: «لا يُعْدِي شيءٌ شَيئا»، وقولُه صلى الله عليه وسلم لِـمَن عارَضَهُ بأَنَّ البعيرَ الأجربَ يكونُ في الإِبلِ الصَّحيحةِ فيخالِطها فتَجْربُ، حيثُ رَدَّ عليهِ بقولِه: «فَمَنْ أَعْدَى الأول»؟! يعني أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ بذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمِن بابِ سدِّ الذَّرائعِ، لئلَّا يَتَّفِقَ للشَّخْصِ الذي يخالِطه شيءٌ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً، لا بالعَدْوى المَنْفِيَّة؛ فَيَظُنُّ أنَّ ذلك بسببِ مُخالطتِه؛ فَيَعْتَقِدَ صحةَ العدْوى؛ فيقعَ في الحرجِ؛ فأَمر بتجنُّبِه حَسْمًا للمادَّةِ. والله أعلم. (نزهة النظر- الناسخ والمنسوخ ١/ ٧٧).

والناسخ والمنسوخ: هما الحديثان المقبولان المتعارضان في المعنى بحيث لا يمكن الجمع بينهما، لكن ثبت المتأخَّر منهما، إما بالتاريخ المعلوم من خارج، أو لا من خارج[1].

قال النووي في أهمية هذا النوع: هذا من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني، ...ومن جمع ما ذكرنا لا يشكل عليه إلا النادر في الأحيان. (التقريب والتيسير، للنووي، ص: ٩٠).

وأشهر المصنفات فيه:

١- اختلاف الحديث، للإمام الشافعي (م: ٢٠٤هـ).

٢- تأويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم، المعروف بابن قُتَيبَة (م: ٢٧٦هـ).

٣- مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي (م: ٣٢١هـ).

(١) يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:

١- بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم: كحديث بريدة مرفوعًا: «إني كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تُذَكِّرُ الآخرةَ». (مسند أحمد: ٢٣٠٠٥).

٢- بقول صحابي: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم تَرْكُ الوُضوء مما غَيَّرَتِ النَّار». (سنن أبي داود: ١٩٢).

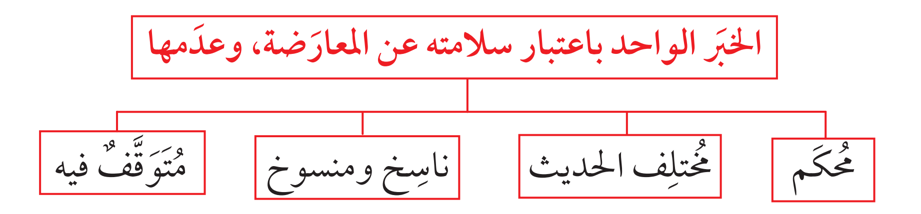
٣- بمعرفة التاريخ: كحديث شداد بن أوس مرفوعًا: «أفطر الحاجم، والمحجوم». (سنن أبي داود: ٢٣٦٧)؛ نُسِخَ بحديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم». (صحيح البخاري: ١٩٣٨)؛ فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع.

٤- دلالة الإجماع: كحديث: «من شرِب الخمرَ فاجْلِدُوه، فإنْ عاد في الرابعة فاقتُلوه». (سنن الترمذي: ١٤٤٤)، بدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل النُّعَيمان، أو ابن النعيمان بشرب الخمر في المرة الرابعة، فعُلم أن حكم القتل كان في بدء حرمة الخمر؛ لتنفير الناس عنها، ثم نُسِخ الحكم، ولم يعمل بالقتل. ويمكن أن يراد بالقتل الضرب الشديد، كما يقول الأستاذ للتلميذ: أريد أن أقتلك، أي: أضربك ضربًا شديدًا. راجع للتفصيل: «تدريب الراوي» مع تعليقات الشيخ محمد عوامة ٥/ ٨٩.

ومن أشهر المصنفات فيه:

- «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»، لأبي بكر زين الدين محمد بن موسى بن عثمان الهمداني (م:٥٨٤هـ).

ومتوقَّف فيه: وهو الحديث الذي يعارِض حديثًا آخرَ لا سبيلَ فيه إلى التطبيق، والترجيح، والنسخ، فهو مما يُتَوَقَّف فيه في الحالة الراهِنَة (الحاضرة) مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفِي عليه.(١)



- «ناسخ الحديث ومنسوخه، للأَثْرَم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي الطائي (م: ٢٧٣هـ).
- «ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (م: ٣٨٥هـ).

(١) قال السخاوي: «وإن لم يجِد المجتهِدُ مرجِّحًا تَوَقَّف عن العَمَل بأحد المَتْنَين حتى يَظْهَر. وقيل: يَهجُم فيُفتي بواحدٍ منهما، أو يُفتي بهذا في وقت، وبهذا في آخر، كما يفعل أحمد، وذلك غالبا سبب اختلاف روايات أصحابه عنه». (فتح المغيث ٤/ ٧٠).

الجوهرةُ الثانيةَ عشْرةَ

في التقسيم الثامن للخبَرَ الواحد باعتبار تقويته، وتائيده للحديث الآخر

وهو باعتبار تقويته، وتائيده للحديث الآخر على قسمين: خبَرَ التابع، وخبَرَ الشاهِد. فالرَّاوي إن شارك الرَّاويَّ الآخر نفسَه، أو شيخَه، أو شيخَ شيخه إلى الصحابي، فيما يظن أنه فرد، فهو التابع*، وخبَره خبَرُ التابع**، وإن لم يشارك الآخر في السند أصلًا بل يروي المتن المشابه للمتن الآخر في اللفظ، أو المعنى فهو الشاهد، وخبَره خبرُ الشاهد، وقد يطلق الشاهد على التابع، وبالعكس،[1] وتتبعُ الطرقِ من المسانيد، والجوامع لذلك الحديث الذي يُظَنُّ فيه أنه فرد، هو الاعتبار والاستشهاد.

* قوله: «فهو التابع». إلخ. التابع، والمتابع بكسر الباء بمعنى واحد، وشُرِط في المتابعة أن يكون الحديثان مرويين من صحابي واحد، وإن كانا من صحابيين فهو الشاهد، فإن طابق الحديثان لفظًا، ومعنًى يقال فيه: روى فلان مثله، وإن توافقا معنًى فقط يقال فيه: روى فلان نحوه . هذا هو الأكثر، وقد يُستَعمل أحد اللفظين موضع الآخر.

** قوله: «خبر التابع». إلخ. قلت: ثم المتابَعة إن حصلت للراوي نفسِه فهي المتابَعة التامَّة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي المتابعة القاصرة. والشاهد إن كان يشبه متن الحديث الفرد في اللفظ، والمعنى فهو الشاهد باللفظ، وإن كان يشبه في المعنى فقط فهو الشاهد بالمعنى. والشاهِد متنٌ يروى عن صحابي آخرَ يشبه متن الحديثِ الفَرْدِ، وله أمثلة مذكورة في المطولات يطلب هناك. (مقدمة فتح الملهم بزيادة ما، ص: ٤).

(١) كما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في «نزهة النظر»، ص: ٧٥ .

الشاهد، والمتابعة، والاعتبار:

الشاهد: حديثٌ من رواية صحابيٍّ موافِقٍ – ولو معنًى – لحديثٍ من رواية صحابيٍّ آخر.

والمتابعة: هي اشتراك راوِيين برواية الحديث نفسِه، فإن اجتمعا في شيخهما فهو المتابعة التامة، وإن اجتمعا فيمن فوق شيخهما فهو المتابعة القاصرة.

والاعتبار: هو البحث، والتفتيش عن وجود طرقٍ للحديث.

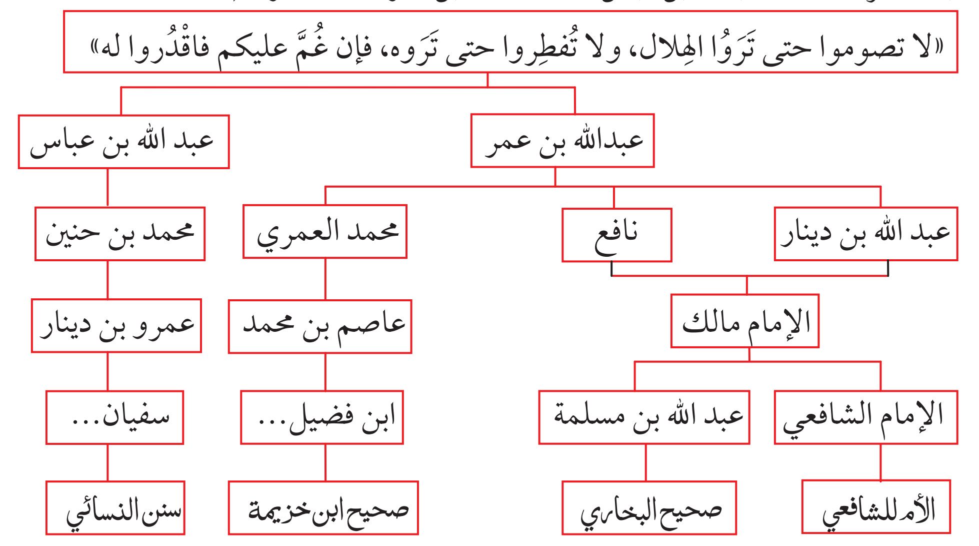
مثال الشاهد، والمتابعة التامة، والقاصرة: ما رواه البخاري في «صحيحه» (١٩٠٦) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تَرَوُا الهِلال، ولا تُفطِروا حتى تَرَوه، فإن غُمَّ عليكم فاقْدُروا له».

ورواه الشافعي في «الأم» ٢/ ١٠٣ وقال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعًا به.

ورواه ابن خزيمة (١٩٠٩) من طريق ابن فضيل، حدثنا عاصم بن محمد العمري، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعًا به.

ورواه النسائي (٢١٢٥) من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس مرفوعًا به.

فهذا الحديث روي عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما، واشترك الشافعي، وعبد الله بن مسلمة في رواية حديث ابن عمر عن شيخ واحد هو الإمام مالك. فهذا مثال يصلح لتوضيح المتابعة التامة، حيث تابع عبدُ الله بن مسلمة الشافعيَّ في رواية الحديث عن مالك، وتابع الشافعيُّ عبدَ الله بن مسلمة في روايته عن مالك أيضًا. وتابع محمدُ العمري نافعًا، وعبدَ الله بن دينار، وهما فوق شيخ الشافعي رحمه الله، فهذه المتابعة قاصرة. وحديث عبد الله بن عباس شاهدٌ لحديث ابن عمر. وهذه شجرة الإسناد:



الجوهرةُ الثالثةَ عشْرةَ

[في أقسام الخبر الواحد المردود، وأسباب الردِّ]

واعلم أنَّ الخبرَ الواحد المردودَ إمَّا أن يكون موجِب ردِّه سِقْطٌ من إسناده، أو طَعْنٌ❁❁، والسِّقطُ إمَّا أن يكون خفيًّا، أو واضحًا، فالأوَّلُ هو المدَلَّسُ، والثاني لا يخلو إمَّا أن يكون مِن مَبادِي السَّندِ، أو مِن أوَّلِ السَّندِ إلى آخره فهو المُعَلَّقُ، أو مِن آخِرِه بعد التابعيِّ فهو المُرْسَلُ، أو في أثناءِ السَّند باثْنَين فصاعِدًا مع التَّوالي فهو المعضَل، وإلا فهو المنقَطِع، وقد يُطلَقُ المنقَطِعُ على ما لم يتصل إسناده بأي وجهٍ كانَ، وقد يُطلَقُ المُرسَلُ على المُنقَطِع أيضًا، هذا إذا كان السِّقْطُ واضِحًا يُدرَكُ، وإذا كان خَفِيًّا لا يُدرَك إلَّا بالتأمُّلِ فهذا هو المدَلَّسُ، وحديثُه حديثُ المدَلِّسِ يعني رواية رجلٍ عمَّن لَقِيَه أو عاصَره ما لم يسمعه منه على سبيلٍ يُوهِمُ أنه سَمِعَه منه.

❁ قلت: حق الترتيب أن ينقسم الخبرُ الواحدُ إلى المقبول، والمردود، ثم المقبولُ إلى أقسامِه من الصحيح، والحسن، وغيرهما، ثم المردودُ إلى أقسامه من المدلَّس، والمعضَل، وغيرهما.

❁❁ قوله: «أو طعن». إلخ. قلت على وجه الضبط: الحديث الضعيف عندهم ستة عشر نوعًا، لأن أسباب الضعف أحد عشر؛ لأن الطعن لا يخلو إما أن يكون بالمبالغة، أو غيرها، فالأول الموضوع، والثاني لا يخلو إما أن يكون بالأعلى، أو بالأوسط، أو بالأدنى، فالأول المتروك، والثاني المنكر، والثالث لا يخلو إما أن يكون بالسقوط، أو بغيره، فالأول لا يخلو إما أن يكون سقوطًا خفيًّا، أو واضحًا، فالأول هو المدلَّس، والثاني لا يخلو إما أن يكون من الأول، أو الآخر، أو الوسط، فالأول هو المعلَّق، والثاني المرسل، والثالث إن كان الساقِط واحدًا، أو الاثنين من غير التوالي فهو المنقطع، وإن كان اثنان متواليان فهو المعضَل.

والطَّعْنُ إمَّا أن يكون لِكَذِبِ الراوي، أو لتُهْمَتِه بذلك، أو فُحْشِ غَلَطِه*،
أو غَفلتِه، أو فِسقِه**، أو وَهْمِه***، أو مُخالَفته للثقات، أو جَهالته****، ....

وإن كان الطعن للأدنى بغير السقوط، فهو أيضًا لا يخلو إما أن يكون الوهم، أو المخالفة، أو الجهالة، أو البدعة، فالأول هو المعلَّل، والثاني لا يخلو إمَّا أن يكون بالقلب، أو بالإدراج، أو بتغير النقط، أو بتغير الشكل، أو بالزيادة والنقصان، فالأول هو المقلوب، والثاني المدرَج، والثالث المصحَّف، والرابع المحرَّف، والخامس لا يخلو إما أن يكون المخالِف مرجوحًا، أو ضعيفًا، أو على السواء، فالأول هو الشاذُّ، والثاني المنكر، والثالث المضطرِب.

وإن كان الطَّعْن بالجهالة، أو البدعة فلم يوجد تسميته باسم آخر سوى الدخول في الحديث الضعيف. (عمدة الأصول بزيادة، ص: ٤، الميئوي).

* قوله: «أو فُحْشِ غَلَطِه، أوغَفْلَتِه». هما متقاربان، فالغَلَط في الإسماع، والأداء، والغَفْلة في السماع، وتحمُّل الحديثِ. (مقدمة الشيخ عبد الحق، ص: ٢).

** قوله: «أو فسقه». والفسق: هو ارتكاب الكبائر، والإصرارُ على الصَّغائر. (عمدة الأصول، ص: ٨٢) والمراد به الفسق في العمل دون الاعتقاد، فإن ذلك داخل في البدعة، وأكثر ما يستعمل البدعة في الاعتقاد. والكَذِب وإن كان داخلا في الفسق، لكنهم عدُّوه أصلًا علاحدةً لكون الطَّعْن به أشدَّ وأغلظَ. (مقدمة الشيخ عبد الحق، ص: ٦).

*** قوله: «أو وهمه». والوهم، والعلة عبارة عن سبب غامضٍ خفيٍّ قادحٍ في الحديث من إرسال موصول، أو وقْفِ مرفوعٍ مع أن الظاهر السلامةُ منه، فالحديث المعلَّل ما اطلع فيه على علة تَقدَح في صِحَّته مع ظهور السَّلامة، وتُدرَك العلةُ بتفرُّد الراوي، ومُخالَفة غيره له مع قرائنَ تنضم على ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على وهمٍ وقَع بإرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو غيرَ ذلك بحيث يغلِب على ظنِّه فيحكُم على عدم صحة الحديث، أو يتردَّد فيتوقف فيه، وربما تقصُر عبارة المعلِّل عن إقامة الحجَّة على دعواه كالصَّيْرَفِيِّ في نقْد الدِّينار، والدِّرهم. (تدريب الراوي، ص: ٨٨).

**** قوله: «أو جهالته»: الجهالة بالراوي إما بسبب كثرة ما له من الأسماء، والكنى، والألقاب، أو الصفات، أو الحِرَف، أو الأنساب، وذكره بغير ما اشتهر به منها لغرضٍ ما،

وقد صَنَّفوا فيه «الموضِح* لأوهام الجمع والتفريق»[١] أو بسبب وحدة الأخذ عنه لكونه نقلًا من الحديث، فلا يُكثَر الأخذُ عنه، فيكون مجهولًا، وقد صَنَّفوا فيه «الوُحدانَ»،[٢] أو بسبب إبهام الراوي عنه اسمه لاختصار، أو غيره، كقوله: «أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجُل»، وهذا ما أُبْهِم مِن الأسماء في الإسناد، وقد صَنَّفوا فيه، وفيما أُبْهِم من الأسماء في المَتْنِ «المبهمات».[٣]

* المراد بالموضح اسم جنس لكل ما صنف في هذا النوع، أي ما يوضح أوهاما ناشية من اجتماع النعوت في الرجل، وتفريقها فيه، بأن يعبر عنه تارة بنعت، وتارة بنعت آخر. كذا في حواشي «نخبة».

وحديث المبهم غيرُ مقبولٍ ولو أَبْهَم بلفظ التعديل، كأن يقول: «أخبرني الثقة» وهو المختار.[٤] وأما حديث غيرِ المُبهَم، فإنْ انفرَد بالرواية عنه واحدٌ يُسمَّى مجهول العَين، وحديثه غير مقبول إلا أن يُوَثِّقَه كل متأهل للتوثيق من الأئمة الحفاظ المتقنين، وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثقه أحد الحفاظ المتقنين فهو مجهول الحال، والصفة، وهو المستور،[٥]

(١) هذا الكتاب لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (م:٤٦٣هـ)، طبع في مجلدين كبيرين بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، من دار الفكر الإسلامي.

(٢) للإمام مسلم فيه كتاب باسم «المنفردات والوُحدان»، طُبع من دار الكتب العلمية، بيروت. ومن مؤلفات هذا النوع: «المخزون في علم الحديث» لأبي الفتح الأزدي، طبع من الدار العلمية، بدلهي، الهند.

(٣) صنف فيه عبد الغني الأزدي (م:٤٠٩هـ) باسم «الغوامض والمبهمات»، ثم الخطيب (م:٤٦٣هـ) باسم «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، وابن بشكوال (م:٥٧٨هـ) باسم «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة»، وأبو الفضل محمد بن طاهر (م:٥٠٧هـ) باسم «إيضاح الإشكال»، والنووي (م:٦٧٦هـ) باسم «الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات»، وأبو الفضل الهروي (م:٤٠٥هـ) باسم «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين»، وأبو زرعة العراقي (م:٨٢٦هـ) باسم «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد».

(٤) وقيل: إن كان القائل مجتهدا، كمالك، والشافعي –وكثيرا ما يفعلان ذلك– كفى في حق موافقيه في المذهب، لا غيره، عند بعض المحققين. (تدريب الراوي ٤/ ٥٦).

(٥) فيه تحديد المبهم، ومجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، وأحكام روايتهم على نهج بعض المحدثين، مثل الحافظ ابن حجر ومن تبعه. وأما عند المحدثين الآخرين فلهم حدود أخرى:

١ – المبهم (مجهول العين، مجهول العدالة)، فيطلقون المبهم على مجهول الذات، ومجهول العين أيضًا.

٢ – مجهول الحال (معروف العين، مجهول العدالة ظاهرًا وباطناً)، وهذا يوافق اصطلاح ابن حجر

وتابعيه.

٣ – المستور (معروف العين والعدالة ظاهرا، لا باطنا)، خلافا لاصطلاح ابن حجر؛ فإن فيه تسوية مجهول الحال والمستور. (راجع: تدريب الراوي على تقريب النواوي ٤/ ٨١، ودراسات الكاشف ١/ ٩٩).

عرَّف السرخسي العدالة الظاهرة والباطنة، فقال: ثم العدالة نوعان: فالظاهرة تثبت بالدين والعقل على معنى أن من أصابها فهو عدل ظاهرا؛ لأنهما يحملانه على الاستقامة ويدعوانه إلى ذلك.

والباطنة لا تعرف إلا بالنظر في معاملات المرء، ولا يمكن الوقوف على نهاية ذلك؛ لتفاوت بين الناس فيهما، ولكن كل من كان ممتنعا من ارتكاب ما يعتقد الحرمة فيه، فهو على طريق الاستقامة في حدود الدين. (أصول السرخسي ١/ ٣٥٠-٣٥١).

المجهول عند الحنفية:

وأما عند الحنفية فالمجهول من لم يعرف ذاته إلا برواية حديث أو حديثين، ولم تُعرف عدالته، ولا فسقه. (التقرير والتحبير ٢/ ٣٢٤). وهو المستور عندهم على الراجح.

ويلاحظ فيه ثلاثة أشياء:

١ – قولهم: برواية حديث أو حديثين. فقال الشيخ محمد عوامة حفظه الله: هذا على سبيل المثال، والمراد به القلة والندرة، لا التحديد، فمجموع ما لوابصة بن معبد في «تحفة الأشراف»، و«إتحاف المهرة» ثلاثة أحاديث، يزاد عليها أربعة من «الكبير» للطبراني. (تعليقات الشيخ على تدريب الراوي ٤/ ٨٩). وكذا ذكر الشيخ عبد المجيد التركماني أحاديث وابصة رضي الله عنه، وذكر سبعة أحاديث مع مراجعها. (دراسات في أصول الحديث، ص: ٢٣٩-٢٤١).

٢ – قولهم: ولم تعرف عدالته ولا فسقه. المراد من العدالة: الظاهرة والباطنة، كما يظهر من قول ابن همام: مسألة مجهول الحال وهو المستور غير مقبول. وعن أبي حنيفة في غير الظاهر – من الرواية عنه –: قبولُ ما لم يرده السلف. ووجهها: ظهور العدالة بالتزامه الإسلام، ولِـ: أمرت أن أحكم بالظاهر، ودفع بأن الغالب أظهر، وهو الفسق. ثم قال: وأما ظاهر العدالة، فعدل واجب القبول، وإنما سماه مستورا بعضٌ. (التحرير مع التقرير والتحبير ٢/ ٣١٨-٣١٩).

وقيل: المراد من العدالة الباطنة دون الظاهرة، كذا في «منحة المغيث»، ص: ٣٦٣، وتعليقات الشيخ محمد عوامة على «تدريب الراوي» ٤/ ٨٥، و«قفو الأثر»، ص: ٨٦، وإليه أشار ابن الهمام في الأخير: وإنما سماه مستورا بعض. وقد ذكر آنفا معنى العدالة الظاهرة والباطنة من كلام السرخسي رحمه الله.

٣ – قولهم: وهو المستور، لقد سُوِّيَ فيه بين المجهول والمستور، وهذا يظهر في كثير من كتب الحنفية: قال علاء الدين البخاري: وفي الحقيقة المجهول والمستور واحد. (كشف الأسرار ٢/ ٤٠٠).

وقال ابن نجيم المصري: فلا يقبل خبر المستور في الظاهر، وهو الذي لم تعرف عدالته ولا فسقه، وهو المجهول. (فتح الغفار، ص: ٢٨٥).

وقال ابن الهمام: مسألة مجهول الحال وهو المستور. (التحرير مع التقرير والتحبير ٢/ ٣١٨).

وأما ابن الحنبلي الحنفي فقد عرَّف المستور عند الحنفية بما يوافق حد المحدثين (غير اصطلاح ابن حجر

فالتحقيق عند ابن حجر أن روايته موقوفة إلى استبانته، وظهور حاله.[1] (قفو الأثر، ص: ٢٠).

وتابعيه)، فإنه قال: أما المستور: وهو عندنا من كان عدلا في الظاهر، ولم تعرف عدالته في الباطن، سواء انفرد بالرواية عنه واحد، أم روى عنه اثنان فصاعدا. وعرَّف المجهول بأنه المقل من الرواية: المجهول وهو من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين مطلقا سواء انفرد بالراوية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعدا. (قفو الأثر، ص: ٨٦).

وكذلك فرَّق الشيخ محمد عوامة حفظه الله بين المجهول والمستور عند الحنفية، فقال: أما المستور عند الحنفية: فيتفق مع المحدثين في المآل، ذلك أن المستور عندهم: من لم تعرف عدالته ولا فسقه ... أي: لم تعرف عدالته الكاملة الظاهرة والباطنة، بل عرفت عدالته الظاهرة فقط، وعلى هذا فمصطلحهم ومصطلح المحدثين (غير ابن حجر وتابعيه) سواء ... أما المجهول عندهم: فقد تقدم قبل أسطر أنه: المقل من الرواية. (تعليق الشيخ على تدريب الراوي ٤/ ٨٥).

حكم رواية المجهول عند الحنفية:

إذا كان المجهول ممن بعد القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية والصلاح (بعد تبع التابعين)، فروايته مردودة لا يجوز العمل بها؛ لغلبة الفسق وانتشار الكذب.

وأما المجهول من القرون الثلاثة فروايته على خمسة أوجه: ١- روى عنه السلف وشهدوا بصحة حديثه. ٢ – سكتوا عن الطعن بعد نقل حديثه. ٣ – لم يظهر من السلف إلا رده. ٤ – اختلفوا في الطعن والرد. ٥ – لم يظهر حديثه في السلف.

والحكم في أحاديث هذه الأقسام الخمسة: الأول والثاني أحاديثهم حجة يجب العمل بها. والثالث لا يعمل بها. والرابع يجوز العمل بها إن نقل عنه الثقات، ووافق القياس. والخامس يجوز العمل بها – ولا يجب – إذا وافق القياس أيضا. (راجع: كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي ٢/ ٣٨٥-٣٨٧، وتعليقات الشيخ محمد عوامة على تدريب الراوي ٤/ ٨٥، ودراسات الكاشف له ١/ ٩٨-٩٩، ودراسات في أصول الحديث، ص: ٢٢٨. وراجع: تقويم أصول الفقه ٢/ ٢١٩، وأصول السرخسي ١/ ٣٤٤، وكشف الأسرار للنسفي ٢/ ٢٣، وجامع الأسرار في شرح المنار للكاكي ٣/ ٦٧٨-٦٨٥، والتلويح ٢/ ٧-١١، والموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين للشيخ عدنان علي الخضر، ص: ٢٠٠).

(١) هذا مذهب الجمهور، كما قال ابن الصلاح معزيا إلى الخطيب: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه». (مقدمة ابن الصلاح، ص: ١١٣). وعند بعض المحدثين: تثبت عدالته إذا روى عنه ثقتان. قال الدارقطني: من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته. ونسب إلى ابن حبان أنه اكتفى بمجرد روايتها وتوسع فيها. كما في «فتح المغيث» ٢/ ٥٤. ونسب الزركشي في «البحر المحيط» ٦/ ١٧٣ إلى البزار استنتاجًا أنه إذا كثر العدول الراوون عن مجهول العين؛ فإنهم يرفعون جهالة العين، والعدالة. (راجع: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، ص: ٢٤٨، و«منحة المغيث»، ص: ٣٦٣. وتعليقات الشيخ محمد عوامة على «تدريب الراوي» ٤/ ٩٤).

هذا كله في غير الصحابي، وأما جهالة الصحابي، أو إبهام اسمه فلا ضير فيه عند الجمهور؛ لأن الصحابة

أو بِدعتِه*، أو سوء حِفظِه**، فالقسمُ الأوَّلُ: الموضوعُ، والثاني: المتروكُ، والثالث: المنكَرُ على رأي، وكذلك الرابعُ والخامسُ، والوَهْمُ إنْ اطُّلِع عليه بالقَرائنِ، وجَمْع الطُّرُقِ فهو المُعَلَّلُ، ومَعلُولٌ.

والمُخالَفةُ إمَّا أن يكون بسببِ تغييرِ سِياق الإسنادِ فهو مُدرَج الإسناد، أو بتغيير سياق المتن بدَمْجِ موقوفٍ بمرفوع فهو مُدرَج المَتْنِ، أو بتقديمٍ، أو تأخِيرٍ فهو المقلوب، أو بزيادة راوٍ ومَن لم يزدْها أتقنُ مِمَّن زادها، وصرَّح في موضع الزيادة بالسَّماع فهو المزيدُ في مُتَّصِلِ الأسانيد، أو بإبداله ولا مُرَجِّح فهو المُضْطَرِبُ، أو بتغيُّرِ حرفٍ، أو حروفٍ مع بقاء صورة الخط، فهو مُصَحَّفٌ إنْ كان التغيُّرُ في النُّقَطِ، أو مُحَرَّفٌ إنْ كان التَّغَيُّرُ في الشَّكْلِ أيضًا.[1]

* قوله: «أو بدعة». فالمراد به اعتقاد أمر محدث على خلاف ما عُرِف في الدين، وما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأصحابه بنوع شبهة، وتأويل لا بطريق جحود، وإنكار، فإن ذلك كفر. وحديث المبتدع مردود عند جمهور العلماء، وعند البعض إن كان متصفا بصدق اللَّهجة، وصيانة اللسان كالخوارج قُبِل ما لم يكن داعيةً إلى بدعته، أو مُوافَقَة مذهَبه، واعتقاده، وإلا رُدَّ للتُّهمَةِ، وهو المختار. (مقدمة الشيخ عبدالحق، ص: ٥، وبلغة الأريب، ص: ٤٤).

** قوله: «أو سوء حفظه». والمراد عدم الترجيح (والغلبةِ) في جانب إصابته على خطئه، يعني: إن كان خطأه أغلبَ، أو مساويًا لصوابه كان داخلا في سوء الحفظ، وهو على قسمين: إن كان لازمًا في جميع حالاته، ومدة عمره فهو الشاذ عند بعض المحدثين، وإن طرء سوء الحفظ لعارِضٍ مثل اختلالٍ في حافظته لكبر سنه، أو ذهاب بصره، أو فوات كتبه، فهذا مختلَطٌ، فما رُوِيَ قبلَ الاختلاط، والاختلالِ متميِّزًا عَمَّا رواه بعدَ هذه الحال قُبِلَ، وإنْ لم يَتَمَيَّزْ تُوُقِّفَ، وإن اشتبه فكذلك، فإن وُجِد لهذا القسم متابِعات، وشواهدُ ترقَى من مرتبة الردِّ إلى القبول، والرُّجحان، وهذا حكم أحاديث المستُور، والمدلِّس، والمُرسِلِ. (مقدمة شيخ عبد الحق، ص: ٦، بلغة الأريب).

كلهم عدول. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ٥٦).

(١) قلت: ما ذكره المصنف في هذه الجوهرة من أقسام الحديث قد تقدَّم ذِكْرُ كلٍّ واحد منها في الجوهرة الثامنة، والجوهرة التاسعة، وذكر حكم رواية المبتدع في الجوهرة الخامسة، فليُراجع ثَمَّةَ مع تعليقاتنا عليها.

الجوهرةُ الرَّابِعةَ عشْرةَ

في بَيان تعارُضِ الأحاديث

واعلمْ! أنَّ الحديثين إذا لاح بينهما التَّعارُضُ أُبْتُدِيَ أوَّلًا بالجمْع بينهما، فإنْ لم يُمكِنْ ذلك نُظِرَ هل هما مِمَّا يُمكِن وُقوعُ النَّسْخ فيه أم لا، فإنْ كان مِمَّا يُمكِن وُقوع النَّسْخِ فيه بُحِثَ عن المتأخِّر منهما، فإنْ وُقِف عليه جُعِل ناسِخًا، وأُخِذَ به، وتُرِك الآخَرُ، وإنْ كان مما لا يُمكِن وُقوع النسخِ فيه، أو كان منه، أي: مما يمكن وقوع النسخ فيه، لكن لم يُوقَف على المتأخِّر فيهما بُحِثَ عن الرَّاجِح منهما، فإنْ عُرِف أُخِذَ به، وتُرِك الآخرُ، وإنْ لم يُعرَف الرَّاجِحُ منهما تعيَّنَ التَّوقُّفُ فيهما.

هذا هو المشهورُ عند الشافِعيِّ، وذهَب علماؤنا (معشر الحَنَفِيَّة) إلى تقديم النَّسْخِ[1] ثُم التَّرجيح ثُم الجمع ثم الترك إلى ما دونهما من الأدلة على الترتيبِ إنْ وُجِد ما دونها، بأن كان التعارُضُ بينَ آيَتَين فإنَّهما يُترَكان إلى السُّنةِ إنْ كانت ولم تكنْ مُتعارِضةً، فإنْ لم يُوجَد في ذلك سنةٌ، أو وُجِدت لكن متعارِضةً، فقد مال فخر الإسلام إلى أنها تُركت إلى القياس، وأقوالِ الصحابة.[2]

واعلم! أنَّ التعارضَ بين الدليلَين الشرعِيَّين لا يكون في نفسِ الأمر لِلُزُوم

(١) والمراد بالنسخ: هو النسخ الثابت بالنقل، وأما النسخ الاجتهادي فمرتبته بعد الترجيح، وقبل التطبيق. (العرف الشذي ١/ ٥٢).

(٢) أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ٣/ ٧٨. وأما فخر الإسلام فهو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فقيه أصولي، من أكابر الحنفية. من سكان سمرقند، نسبته إلى «بزدة» قلعة بقرب نسف. له تصانيف، منها: «المبسوط»، و«كنز الوصول» في أصول الفقه، يعرف بـ«أصول البزدوي»، و«تفسير القرآن»، و«غناء الفقهاء» في الفقه. (الأعلام للزركلي ٤/ ٣٢٨).

التناقُضِ بين النتائج، بل يكون في بادِئ النَّظَر للجَهل بالتاريخ، أو الخطأ في فهمِ المراد، فحكمُه النسخُ إنْ عُلِم المتقدِّم بوجهٍ من الوُجوه:

فالأوَّلُ:* أن يُعلَم تأخرُه بتصريحِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم.

والثاني:** أن يُعرَف تأخرُه بتصريحِ الصحابيِّ.

والثالث:*** أن يُعرَف تأخيرُه بالإجماع.

---

* قوله: «فالأول». مثاله: قوله عليه السلام: «نهيتُكم عن زيارة القبور، فزُورُوها». (رواه مسلم [٩٧٧] وغيره).

** قوله: «والثاني». مثاله: ما أُخرِج عن زيد بن أرقم:[1] «كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، يكلم الرجل منَّا صاحبَه إلى جنبِه حتى نزلت: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾، فأُمِرنا بالسُّكوت، ونُهِينا عن الكلام. (رواه مسلم [٥٣٩]، والترمذي [٤٠٥]، [واللفظ للترمذي]).

*** قوله: «والثالث». يعني إذا وُجِد الحديثان المتنافيان ولم يُعلَم تأخُّرُ أحدِهما، ووُجِد الإجماعُ على عمَل أحدهما، فقد عُرِف تأخُّرُه بذلك الإجماع. مثاله: ما أُخرِج عن عُبادة بن الصَّامِتِ[2] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذَّهَبُ بالذَّهبِ، والفِضَّةُ بالفِضَّةِ، والبُرُّ بالبُرِّ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ، والتَّمْرُ بالتَّمرِ، والمِلْحُ بالمِلحِ، مِثْلًا بمِثلٍ، سواءً بسواءٍ، يدًا بيدٍ، فإذا اختلَفَتْ هذه الأصنافُ فبِيعُوا كيف شِئتُم إذا كان يدًا بيدٍ». (رواه مسلم [١٥٨٧] وغيره). وأُخرِج عن أسامة رضي الله عنه[3] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا رِبًا فيما كان

---

(١) هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ١٧ غزوة، وهو الذي أنزل الله تصديقه في سورة المنافقين، توفي سنة ٦٨هـ بالكوفة.

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة الأولى والثانية، وهو أحد النقباء الاثني عشر ليلة العقبة، وشهد بدرا، وأُحدًا، وبيعة الرضوان، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من سادات الصحابة، وكان رجلا طوالا جسيمًا جميلًا. مات بالرملة من أرض الشام، سنة ٣٤هـ، وهو ابن ٧٢ سنة.

(٣) هو أسامة بن زيد بن حارثة المدني، حِبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، أمه أم أيمن حاضنة رسول الله

والرابع:* أن يُعرَف تأخُّره بالتاريخ، وإلا فالترجيحُ،** إمَّا باعتبار المتْنِ، وإمَّا باعتبار الأمر الخارج، وإمَّا باعتبار السند.

يدًا بيدٍ». (رواه مسلم [١٥٩٦] وغيره). قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم»، في باب الربا [١١/ ٢٧]: «قد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه». (عمدة الأصول، ص: ٢٢).

* قوله: «والرابع». مثاله: ما أخرج الترمذي [٧٧٤] عن رافع بن خديج[1] مرفوعًا: «أفطر الحاجِم، والمَحجوم». وقال: حسن صحيح. وأخرج عن ابن عباس[2] أنه عليه السلام احتجَم فيها بين مكةَ، والمدينةِ وهو مُحرِم صائمٌ. (الترمذي [٧٧٥]) وقال ابن عبد البر: إن الثاني ناسِخٌ للأوَّل؛ لأنه كان في السنة العاشرة، والأول كان في السنة الثامنة، وكذا نَقَل عن الشافعيِّ أيضًا.[3]

** قوله: «وإلا فالترجيح». قلت: حق الترتيب أن يقال: وإلا فالترجيح. وهو إمَّا أن يكون باعتبار السند، وهو على وجوه: الأول، والثاني.الخ. وإمَّا أن يكون باعتبار المتْن، وهو على وجوه: الأول، والثاني. الخ. وإما أن يكون باعتبار الأمر الخارج، وهو على وجوه: الأول، والثاني. الخ. (عبدالرحمن المينوي).

صلى الله عليه وسلم، وأمره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش فيه أبو بكر، وعمر، وله مناقب كثيرة، توفي سنة ٥٤هـ بالمدينة.

(١) هو رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأَوسِيُّ، شهِد أحدًا والخندقَ، توفي سنة ٧٣هـ، وعمره ٨٦ سنة.

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يقال له: حِبرُ الأمة؛ لكثرة علمه، دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحكمة مرتين، ويقال له أيضًا: ترجمان القرآن. ومناقبه، وفضائله كثيرة جدا، توفي سنة ٦٨هـ بالطائف، وصلى عليه محمد بن الحنفية، وقال: اليوم مات رباني هذه الأمة.

(٣) الاستذكار ١٠/ ١٢٥. ونقله عن الشافعي أنه قال: «لا أعلم واحدا من الحديثين ثابتا، ولو توقى رجل الحجامة صائما، كان أحب إلي، وإن احتجم صائما لم أر ذلك يفطره».

فالأولُ بوجوهٍ:

الأولُ:* ترجيحُ الحَظْرِ على الإباحة.

والثاني:** ترجيح القوليِّ على الفِعليِّ إذا كان القولُ حُكْمًا عامًّا، والفِعلُ في حَيِّزِ الاحتمال مِن الخُصوص، أو العُذر.

* قوله: «الأول». بأن يكون أحدهما مُحرِّمًا، والآخَر مُبيحًا، فالراجِح هو المُحَرِّم.[1]

** قوله: «والثاني». مثاله: ما أخرج البخاري [٣٩٤]، ومسلم [٢٦٥] عن أبي أيوب الأنصاري[2] أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أتيتُم الغائطَ فلا تستقبِلوا القبلةَ، ولا تَستدبِروها ببولٍ، ولا غائطٍ، ولكن شَرِّقُوا، أو غَرِّبوا». وأخرج الشيخان عن عبد الله بن عمر[3] قال: «لقد ارتَقَيتُ يومًا على ظَهْرِ بيتٍ لنا، فرأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم على لَبِنَتَين مستقبِلًا بيتَ المَقْدِس لحاجته». فالأول حديث قوليٌّ، والثاني حديث فعليٌّ، يحتمل

(١) مثاله: قوله عزَّ وَجلَّ: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣) مع قوله عز وجل: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ (المؤمنون: ٦)، إذ الأول يقتضي تحريم الجمع بين الأختين في الوطء مطلقًا، والثاني يقتضي إباحته بملك اليمين، فيرجَّح المحرَّم.

إلا أن يكون المبيح خاصًّا، والمحرِّم عامًّا، فيقدم المبيحُ على المحرِّم، مثاله: قوله عليه السلام: «أُحِلَّتْ لنا ميتتان، ودمانِ» (ابن ماجه: ٣٣١٤)، مع قوله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ (المائدة: ٣)، فالخبَر مُبيحٌ خاصٌّ، صار مخصصًا للآية المحرمة العامة، على قاعدةِ تقدُّم الخاص.

(٢) هو خالد بن زيد، أبو أيوب الأنصاري الخزرجي، شهد بدرا، والعقبة، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونزل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة شهرا حتى بنيت مساكنه. توفي سنة ٥٠هـ، وقيل: بعدها ببلاد الروم غازيا، وقبره في أصل سور القسطنطينية.

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، أسلم قديما مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وهاجر معه، استُصغِر يوم أحد، وشهد الخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأمه زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون. وأعطي القوة في الجهاد، والعبادة، والبضاع، والمعرفة بالآخرة، والإيثار لها، وكان من التمسك بآثار النبي صلى الله عليه و آله وسلم بالسبيل المتين، وما مات حتى أعتق ألف إنسان، أو أزيد، وتوفي بعد الحج سنة ٧٤هـ.

والثالث:* ترجيحُ المثبتِ** على النافي إذا كان بالأصل لا بالدليل***، فإنه إذا كان النهيُ بالدليل الذي يوجِب العِلمَ به فالمثبِت، والنَّافِي سواءٌ.(١)

العُذر، أو كونه من خصائصه صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أشرف المخلوقات.(٢)

* قوله: «والثالث». مثاله: ما أخرج الشيخان عن ابن عمر قال: «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيتَ هو، وأسامةُ بنُ زيدٍ، وبلالٌ، وعثمانُ بنُ طلحةَ(٣) فأغلَقوا عليهم، فلما فتَحوا كنتُ أوَّلَ مَن ولَج، فلقيتُ بلالًا فسألتُه: هل صلَّى فيه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم، صلَّى بين العَمُودَين اليمانِيَين». وأخرج الشيخان عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخَل الكعبةَ وفيها سِتُّ سَوارٍ، فدعا ولم يُصَلِّ». فالأوَّلُ مُثبِتٌ والثاني نافٍ، فرُجِّحَ الأولُ، وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والجمهور. (عمدة الأصول، ص: ٢٥).

** قوله: «المُثبِت». المراد بالمُثبِت: ما يُثبِتُ أمرًا زائدًا لم يكن ثابتًا فيها معنًى، وبالنافي: ما يَنفي الأمرَ الزائدَ ويُبقِيه على الأصل.(٤)

*** قوله: «لا بالدليل». فإنه إذا كان النفيُ أيضًا بدليلٍ صار مثلَ الإثبات فصلَح أن

---

(١) أي: يُرَجَّح المثبِتُ على النافي إذا لم يَذكُر النافي سببًا واضحًا للنفي، فإنْ ذكَر سببًا لجَزْمه بالنفي غيرَ عدم العلم فلا يُعدُّ حديثُ المثبِتِ مقدَّمًا، بل هما سواءٌ، وإن استند إلى عدم العلم فحَسْبُ، قُدِّمَ حديثُ المثبِتِ.

(٢) أو نقول: استقبالُ بيتِ المقدس لا يَستلزِم استدبارَ الكعبة؛ لأن الرجل إذا توجَّه إلى بيت المقدس تبقى الكعبةُ في الجانب الغرَبي الجَنوبيِّ، فلم يقع الاستدبار، بل وقَع الانحرافُ، وهذا يكفي.

(٣) أما ابن عمر، وأسامة بن زيد، فقد مرت ترجمتها آنفا. وأما بلال فهو ابن رباح القرشي، من السابقين الأولين، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان رجلا آدم شديد الأدمة، نحيفا طوالا، له شعر كثير، وكان لا يغير. توفي بالشام سنة ٢٠هـ.

وأما عثمان بن طلحة هو الحجبي القرشي، وسمي بالحجبي؛ لكونه حاجب الكعبة، ودفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الكعبة، وقال: «خذوها يا بني أبي طلحة خالدة تالدة، لا يأخذها منكم إلا ظالم». توفي بمكة سنة ٤٢هـ.

(٤) كما في الحديثين المذكورين، كلاهما متفقان على أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة، وحديث ابن عمر يُثبِت أنه صلى الله عليه وسلم صلَّى في الكعبة، وحديث ابن عباس ينفي الصلاة فيها.

يقع التعارضُ لتساوِيهما في القُوَّةِ، فيَحتاج حينئِذٍ إلى الترجيح بوجهٍ آخرَ، مثاله: ما أخرج الترمذي [٨٤٥] عن يزيدَ بنِ الأَصَمِّ:(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوَّج ميمونةَ(٢) وهو حلالٌ. أي: خارجٌ عن الإحرام، وهو مُثبِتٌ؛ لأنه يدل على أمرٍ عارِضٍ على الإحرام؛ لأنَّ الروايات كلَّها اتفقتْ على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن في الحل الأصلي الذي قبل الإحرام. وأخرج أيضًا [٨٤٢] عن ابن عباس: «أنه عليه السلام تزوَّجها وهو مُحرِم»، وهذا نافٍ؛ لأنه مُبقٍ على الأمر الأول بأن الإحرام كان ثابتًا قبل التزوج، فالنفيُ في حديث ابن عباسٍ مما يُعرَف بدليله، وهو هيأة المُحرِم من لُبْسِ المَخِيط وغيره، فالمُثبِتُ، والنَّافي حينئذٍ سواءٌ فوقَعت المعارَضةُ، فحينئذ نحتاج إلى الترجيح بوجهٍ آخر، وهو ههنا أن الحفاظ المتقنين قالوا: إن يزيدَ بن الأَصَمِّ لا يُساوي ابنَ عباسٍ في الضبط والإتقان، قال الزهري: «ما ندري ابنَ الأصَمِّ، أعرابيٌّ بوَّال على ساقِه، أنجعله مثلَ ابن عباس؟».(٣) هذا ما لخصتُ عن حواشي «مختصر الحسامي»،(٤) ص:٨١، خُذْها مِن غير شيء.(١)

(١) هو يزيد بن الأصم العامري الكوفي، قيل: له رؤية، ولا يثبت. أمه برزة بنت الحارث، أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وأخت لبابة بنت الحارث أم عبد الله بن عباس، وأخت عصماء بنت الحارث أم خالد بن الوليد. توفي سنة ١٠٣هـ.

(٢) هي ميمونة بنت الحارث العامرية الهلالية، أم المؤمنين، قيل: كان اسمها برة. وتوفيت بـ«سَرِفَ» وهو ما بين مكة والمدينة حيث بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك سنة ٥١هـ، وصلى عليها عبد الله بن عباس.

(٣) ذكره الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٢١٢) ٢/ ٢٦٩، والقائل ليس بزهري بل عمرو بن دينار، وإليك عبارة الطحاوي: «قال عمرو: فقلتُ للزهري: «وما يَدري يزيدُ بنُ الأصمِّ أعرابيٌّ بوَّالٌ، أتجعله مثل ابن عباس»؟. ومثله في «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٥٧٩٧).

(٤) اسم صاحبه: محمد بن محمد بن عمر الأَخسِيكَثِي، حسام الدين، فقيه حنفي أصولي. والأخسيكث قرية في فرغانة. له «المنتخب في أصول المذهب»، ويعرف بـ«المنتخب الحسامي». شرحه جماعة، منهم: حسام الدين السغناقي، وعبد العزيز البخاري، وأمير كاتب الإتقاني، وعبد الله بن أحمد النسفي، ومولانا معين الدين الدهلوي، وخواجه شمس الدين الدهلوي وغيرهم. وله شرح معروف داخل في المنهج الدراسي في

والرابع:* ترجيح المعنى الشرعي على المعنى اللغوي .

* قوله: «والرابع». مثاله: ما أخرج مسلم [٢٧٩] عن أبي هريرة[٢] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «طَهور إناءِ أحدِكم إذا ولَغ الكلْبُ فيه أن يَغسِله سبعَ مراتٍ». فالمعنى الشَّرْعِيُّ: الطهارةُ الشرعِيَّةُ من نَجَس، أو حدَث. واللُّغَويُّ: الغَسل لتنزُّه الطبع، كما في النُّخامة. قال النووي في «شرح مسلم»، في باب وُلوغ الكلب [٣/ ١٨٤]: أن حمل اللفظ على حقيقته الشرعية مقدم على اللغوية[٣] . وأخرج ابن ماجه [٤٤٥] عن أبي هريرة: «الأُذُنان من الرأس». فذلك الحديث يحتمِل كون الأُذُنَين من الرأسِ بيانَ الحكم الشرعي، ويحتمل بيانَ الأمر الخلقي، فرُجح المعنى الشرعيُّ على غيره.

بلادنا معروف بالمولوي لمولانا يعقوب البناني اللاهوري، ثم على شرح المولوي تعليقات كثيرة لا تخفى على من درس المقرر التعليمي القديم. توفي المصنف في ٢٢ ذي القعدة سنة ٦٤٤هـ. (الأعلام للزركلي ٧/ ٢٨، وظفر المحصلين، ص: ٢١١).

(١) ومن وجوه الترجيح لحديث ابن عباس مع كونه أصحَّ ما في الباب:

١- أنه مؤيد بالروايات الأخرى: منها: حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم». (صحيح ابن حبان، رقم: ٤١٣٢، وشرح مشكل الآثار، رقم: ٥٧٩٨، وإسناده صحيح).

ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم». (شرح مشكل الآثار، رقم: ٥٧٩٩، وإسناده حسن).

٢- ومن وجوه الترجيح أن النكاح كان بِسَرِفَ، كما في حديث ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوَّج ميمونة بنت الحارث بسَرِفَ وهو محرِم، ثم دخل بها بعدما رجع بسرف». (مسند أحمد، رقم: ٣٣١٩، وإسناده صحيح على شرط البخاري)، فظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان محرما لعمرة القضاء.

٣- ومن وجوه ترجيح رواية ابن عباس أنه أعلم بالأمر لكونه ابن وكيل النكاح.

٤- ويثبت جواز النكاح في الإحرام أيضا بالقياس على البيوع، والمعاملات.

راجع لتفصيل المسئلة: «عمدة القاري» ١٠/ ١٩٥-١٩٧.

(٢) هو أبو هريرة الدوسي اليماني، حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافا كثيرا، وقيل: اسمه عبد الرحمن بن صخر. وروي عنه أنه قال: إنما كنيت بأبي هريرة أني وجدت أولاد هرة وحشية فحملتها في كمي، فقيل: ما هذه؟ فقلت: هرة، قيل: فأنت أبو هريرة. وكان مقدمه وإسلامه عام خيبر، وكانت خيبر في المحرم سنة ٧هـ. ومناقبه كثيرة جدا. توفي سنة ٥٨هـ.

(٣) نقول: يحمل الأحناف التسبيع على الاستحباب، والتثليث على الوجوب.

والخامس: * ترجيح الحكم المعلل على غيره.

والسادس: ** ترجيح المفسَّر، والمبيَّن من الشارع على غيره.

* قوله: «والخامس». مثاله: ما أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا اشتدَّ الحَرُّ فأَبرِدوا عن الصلاة؛ فإنَّ شِدة الحرِّ من فَيح جهنم». وأخرج الشيخان عن أنس[(١)] قال: «كُنَّا إذا صلَّينا خلفَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظَّهائِر فسجدنا على ثيابنا اتِّقاءَ الحَرِّ». فالحكم الأول معلَّل بأن شدة الحر من فيح جهنم؛ فرُجِّح. (عمدة الأصول، ص: ١٦).

** قوله: «والسادس». مثاله: ما أخرج الشيخان عن ابن مسعود[(٢)] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يمنعنَّ أحدَكم أذانُ بلال مِن سُحوره فإنه يؤذِّن بليلٍ لِيُرجِعَ قائمَكم ولِيُنَبِّه نائِمَكم». وأخرج الشيخان عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنَّ بلالا يُؤذِّن بليل، فكلوا، واشربوا حتى تَسمعوا أذانَ ابنِ أُمِّ مكتوم».[(٣)] فالأولُ مفسَّر، ومبَيَّنٌ من الشارع، بأن أذانَ بلال في رمضان إنما كان لإرجاع القائم، وإيقاظ النائم لا لأجل الصلاة، فحُمِل حديثُ عبد الله بن عمر «أن بلالا يؤذن بليل»

(١) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم، الأنصاري النجاري، أبو حمزة المدني، خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين، مدة مقامه بالمدينة، أمه أم سليم بنت ملحان، وروي عنه أنه قال: دعا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «اللهم أكثر ماله وولده، وأطل حياته». فأكثر الله مالي، حتى إن لي كرما يحمل في السنة مرتين، وولد لصلبي مئة وستة أولاد. توفي سنة ٩٣هـ بالبصرة.

(٢) هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، أسلم بمكة قديما، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهو صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يلبسه إياها إذا قام، فإذا جلس أدخلها في ذراعه. وكان كثير الولوج على النبي صلى الله عليه وسلم. ومناقبه جمة، توفي سنة ٣٢هـ بالمدينة، وأوصى أن يصلي عليه الزبير بن العوام رضي الله عنه.

(٣) هو عبد الله بن زائدة، وقيل: اسمه عمرو، يعرف بابن أم مكتوم، القرشي العامري، المؤذن، وهو الذي أنزل فيه بداية سورة عبس، هاجر إلى المدينة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم، وبعد مصعب بن عمير، واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة ثلاث عشرة مرة. واستشهد في القادسية، ومعه اللواء، وكان ذلك في سنة ١٥هـ.

والسابعُ:* ترجيح قويِّ الدلالة على غيره.

وأمَّا الترجيح باعتبار الأمر الخارج فهو بوُجوهٍ:

الأول:** ترجيحُ الخبرِ الموافِقِ بظاهرِ القرآنِ على غيرِ الموافِقِ له.

الخ. على ذلك التفسير؛ لأن المفسَّر يقضي على المبهم. (عمدة الأصول، ص: ٢٧، باختصاره).

* قوله: «والسابع» الخ. مثاله: ما أخرج مسلم [٣٩٩] عن أنس قال: «صلَّيتُ خلَفَ النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكْر، وعمرَ، وعثمان، فكانوا يستفتحون بِـ الحمد لله ربِّ العالمين، لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في أوَّل قِراءةٍ، ولا في آخرِها». وأخرج مسلم [٤٠٠] عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُنزِلت عليَّ آنفًا سورةٌ، فقرَأ: بسم الله الرحمن الرحيم، إنا أعطيناك الكوثر، فصَلِّ لربك وانحر، إن شانئك هو الأبتر». فالأول قويُّ الدلالة لكونه صريحَ الدلالة في نفي جهر بسم الله الرحمن الرحيم، وفي جزئيته. والثاني محتمَلٌ أن يكون للتبرك، والفصل بين السورتين. وله أمثلة مذكورة في «عمدة الأصول»، ص: ٣، مَن شاء فليراجعه.

** قوله: «الأول» الخ. مثاله: ما أخرج ابن ماجة [٨٤٧]، ومسلم في صحيحه [٤٠٤] عن أبي موسى الأشعري:[1] «إذا قرَأ الإمامُ فأَنصِتوا». وأخرج ابن ماجه [٨٤٦] عن أبي هريرة: «إنما جُعِل الإمامُ لِيُؤتَمَّ به، فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا قرأ فأنصِتوا». وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.(الأعراف: ٢٠٤) وأخرج أبو داود [٨٢٣] عن عبادة بن الصامت قال: كنا خلف رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفَجْر، فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فثقُلت عليه القراءةُ، فلما فرَغ قال: «لعلكم تقرؤون خلْفَ

---

(١) هو عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري، إنه قدم مكة، فحالف سعيد بن العاص، ثم رجع إلى بلاد قومه، ثم خرج في خمسين رجلا من قومه في سفينة، فألقتهم الريح إلى أرض الحبشة، فوافقوا بها جعفر بن أبي طالب، فأقاموا عنده، ثم خرجوا معه إلى المدينة، فوافقوا فتح خيبر، كان أحسن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم صوتا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد أوتي هذا مزمارا من مزامير آل داود». ومناقبه وفضائله كثيرة جدا، توفي سنة ٥٠هـ بمكة، وقيل بالثوية على بعد الميلين من الكوفة.

والثاني: * ترجيح الخبرِ الموافِقِ للإجماع على غيرِ الموافِقِ له.

والثالثُ: ** ترجيحُ الخبرِ الموافِقِ للقياس على غير الموافق له.

إمامكم»؟ قلنا: نعم! هذا يا رسول الله. قال: «لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب؛ فإنه لا صلاة لمن لم يَقْرأ بها». فالأول المروي عن أبي موسى، وأبي هريرة موافِق للقرآن، والثاني المرويُّ عن عبادة مناقِضٌ له، فيُعمَل بالأول ويُترَك الثاني. وفيه كلام أكثر من هذا، فليراجع إلى «عمدة الأصول»، ص: ٣٦.

*قوله: «والثاني» الخ. مثاله: ما أخرج مسلم [١٥٨٧] وغيره عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذَّهَبُ بالذَّهَبِ، والفِضَّة بالفِضَّة، والبُرُّ بالبُرِّ، والشعيرُ بالشعيرِ، والتَّمَر بالتمَر، والمِلْحُ بالملح». إلى آخر الحديث. وأخرج الشيخان عن أسامة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الرِّبا في النسيئة». قال النووي في «شرح مسلم» [١١/ ٢٧]: «قد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه». فالأوَّلُ موافِقٌ للإجماع، والثاني مخالِفٌ له، فيُعمَل بالأولِ ويُترَك الثاني. (عمدة الأصول، ص: ٣٨. مولانا عبد الرحمن شيخ الحديث بدار العلوم تعليم القرآن).

** قوله: «والثالث». مثاله: ما أخرج مسلم [٦٨١] عن أبي قتادة[1] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما إنه ليس في النوم تفريطٌ، إنما التفريطُ على من لم يصلِّ الصلاةَ حتى يَجيءَ وقتُ الصلاة الأخرَى». وأخرج البخاري [١٦٨٣] عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هاتين الصلاتين حُوِّلَتا عن وقتهما في هذا المكان: المغرب والعِشاء، فلا يَقدَم الناس جَمْعًا حتى يُعتِموا، وصلاة الفجر هذه الساعة». وأخرج الشيخان عن أنس: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبلَ أن تزيغَ الشمسُ أَخَّر الظُّهْرَ إلى وقت العصْر، ثم نزَل فجمع بينهما، فإنْ زاغت الشمسُ قبلَ أن يرتحِل صلَّى الظهرَ، ثم رَكِب». فالأوَّل موافق للقياس، بأن صلاة الفجر كما كانت مكتوبة صُلِّيت في الوقت في

---

(١) هو الحارث بن ربعي السلمي المدني، أبو قتادة الأنصاري، شهد أحدًا، والخندق، وما بعد ذلك من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ٥٤هـ بالمدينة، وعمره ٧٢ سنة.

والرابعُ: ❁ ترجيح الخبر الموافق بعمَل الخلفاء الأربعة على غيرِ الموافق له.

والخامسُ: ترجيح الخبر الموافِقِ بعمل الأئمة الأربعة على غير الموافق له.

السفر، والحضر، كذلك سائر الصلوات صليت في الوقت في الحضر، والسفر. والثاني مخالف له؛ لأنه لو كان الجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما جائزًا، كان الجمعُ بين الظهر والفجر في وقت أحدِهما جائزًا لوجود الجامِع من أن كل واحد منهما صلاة مكتوبة. (عمدة الأصول، ص:٣٨).

❁ قوله: «والرابع، والخامس» الخ. مثالهما: ما أخرج الترمذي [١٠٨] عن عائشة:[1] «إذا جاوز الختانُ الختانَ وجب الغسل». وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي،[2] والفقهاء من التابعين، ومن بعدهم مثل سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد،

---

(١) هي عائشة بنت أبي بكر، أم عبد الله، أم المؤمنين، وأمها: أم رومان، أفقه نساء الأمة، ومناقبها جمة. وكانت أعلم الناس يسألها الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفيت في شوال سنة ٥٨هـ، وصلى عليها أبو هريرة رضي الله عنه، ودفنت بالبقيع ليلا.

(٢) أما أبو بكر فهو ابن أبي قحافة، واسمه: عبد الله بن عثمان، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصاحبه في الغار، ومناقبه ، وفضائله كثيرة جدا مدونة في كتب العلماء. ومدة خلافته: سنتان وثلاثة أشهر، توفي وكان عمره ٦٣ سنة بعدما كان مريضا ١٥ يوما، في ٢٢ جمادى الأولى ١٣هـ. وسبب وفاته: إما لأجل الحمى، أو لأجل السم، أو للغم على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم. وجمعتها في قولي: حُمَّ، أو سُمَّ، أو اغتمَّ.

وأما عمر فهو ابن الخطاب بن نفيل، أبو الحفص، سماه النبي صلى الله عليه وسلم بالفاروق، وهو أول من يقال له أمير المؤمنين. أسلم بمكة قديما، وهاجر إلى المدينة قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد بدرا، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان آدم، شديد الأدمة، طوالا، كث اللحية، أصلع أعسر يسر (أي: قوة يديه سواء)، يخضب بالحناء، والكتم. ومناقبه، وفضائله كثيرة جدا مشهورة مدونة في كتب العلماء من طلبها وجدها. وولي الخلافة عشر سنين وستة أشهر، واستشهد في ١ محرم سنة ٢٤هـ، وهو ابن ٦٣ سنة، ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصلى عليه صهيب.

وأما عثمان فهو ابن عفان بن أبي العاص بن أمية، ذو النورين، أحد السابقين الأولين، والخلفاء الأربعة، والعشرة المبشرة، أسلم قديما، وهاجر الهجرتين، توفي شهيدا محصورا في سنة ٣٥هـ، وعمره ٨٢ سنة. وأفردت لمناقبه، وفضائله كتب كثيرة.

والسادس: * ترجيح الخبر الموافق بعمل جمهور الصحابة، والتابعين.

والسابع: ** ترجيح الاحتمال الموافق للقرآن، ....

وإسحاق، قالوا: إذا التقى الختان الختان، فقد وجب الغسل». انتهى. قلت: هو مذهب الإمام أبي حنيفة، وصاحبيه أيضًا. وأخرج الشيخان عن أبي بن كعب أنه قال: يا رسول الله! إذا جامع الرجلُ المرأةَ، فلم يُنزِل؟ قال: «يغسل ما مَسَّ المرأةَ منه، ثم يَتوضَّأُ، ويُصلِّي». فالأول موافق لعمل الخلفاء الأربعة، والأئمة الأربعة دون الثاني، فيُعمَل بالأول دون الثاني. (عمدة الأصول، ص: ٢٨. باختصار. المؤلف عفي عنه).

* قوله: «والسادس» الخ. مثاله: ما أخرج الشيخان عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله». قال الترمذي [١/ ٣٧٦]: «هو أصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد، وعليه عمل أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم». وأخرج مسلم [٤٠٣] عن ابن عباس قال: «كان رسول الله يُعلِّمُنا التشهد كما يُعلِّمُنا السورة من القرآن، فكان يقول: «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله». قال الترمذي [١/ ٣٧٧]: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب. وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس». فالأول موافِق بعمل جمهور الصحابة، والتابعين دون الثاني، فيُعمل بالأول دون الثاني. (عمدة الأصول، ص: ٢٤).

** قوله: «السابع» الخ. مثاله: ما أخرج مسلم [٣٩٤] عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصـاعـدا». و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا

وأما علي فهو ابن أبي طالب، القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، كناه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا تراب. وأمه: فاطمة بنت أسد. شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلا تبوك. واستشهد في ١٧ رمضان سنة ٤٠هـ، وعمره ٦٣ سنة. ومناقبه كثيرة جدا.

أو الإجماع،* أو القياس، أو عمل الخلفاء الأربعة، أو الأئمة الأربعة** أو جمهور الصحابة، أو التابعين.

قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. (الأعراف: ٢٠٤) فذلك الحديث يحتمل أن يكون خاصا (في حق المنفرد، والإمام دون المقتدي)، ويحتمل أن يكون عاما، فالاحتمال الأول موافِق للقرآن دون الثاني، فيُعمل بالأول دون الثاني. (عمدة الأصول، ص: ٣١).

* قوله: «أو الإجماع» الخ. مثاله: ما أخرج الشيخان عن أم قيس[١] أنها أتت بابن لها صغيرٍ لم يأكُل الطعامَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حِجْرِه، فبال على ثوبه، فدعا بالماء فنَضَحَه ولم يَغسله». قال النووي [شرح مسلم: ٣/ ١٩٥]: قد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري.[٢] فذلك الحديث مشتمل على النضح، والنضح قد يكون غَسلًا، وقد يكون رَشًّا، دلَّ عليه حديث أسماء بنت أبي بكر[٣] قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أصاب ثوب إحداكن الدمُ من الحيضة، فلتَقرُصْه ثم لِتَنْضَحْه بماء، ثم لِتُصَلي فيه». أخرجه الشيخان. ولا شك أن المراد من النضح هو الغسل؛ لأن الدم نجس بإجماع المسلمين، فالحديث الأول يَحتمِل الغَسل ويحتمل الرَّشَّ، فالاحتمال الأول موافق للإجماع دون الثاني، فيُعمَل بالأول دون الثاني. هذا هو مذهب الإمام أبي حنيفة، ومالك بن أنس رحمهما الله. (المؤلف عفي عنه).

** قوله: «الأئمة الأربعة». الخ. مثاله: ما أخرج الترمذي [١٨٧] عن ابن عباس قال:

---

(١) هي أم قيس بنت محصن، قيل: اسمها آمنة، أخت عكاشة بن محصن. أسلمت قديما بمكة، وهاجرت إلى المدينة.

(٢) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان، الملقب بالظاهري. تنسب إليه الطائفة الظاهرية، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب، والسنة، وإعراضها عن التأويل، والرأي، والقياس. وكان داود أول من جهر بهذا القول. قيل عنه: كان عقل داود أكبر من علمه. توفي في بغداد سنة ٢٧٠هـ.

(٣) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق، ذات النطاقين، كانت قديم الإسلام، وهاجرت إلى المدينة. توفيت سنة ٧٣هـ بمكة.

وأمَّا الترجيح باعتبار السند فهو بوجوهٍ:

الأول: ۞ ترجيح قوي السند على غيره.

«جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء بالمدينة من غير خوفٍ ولا مطَر». فذلك الحديث يحتمل الجمع الصُّوري، والجمع المعنوي، فالأول موافِق بعمل الأئمة الأربعة دون الثاني؛ لأن الإمام أبا حنيفة لم يقل بالجمع الحقيقي إلا بالمزدلفة والعرفة، والإمام مالك لم يقل به سوى مزدلفة وعرفة إلا في السفر، والإمام الشافعي لم يقل به سوى عرفة ومزدلفة إلا في السفر، والمرض، والإمام أحمد بن حنبل لم يقل به إلا في السفر والمطر والمرض، فيعمل بالأول دون الثاني. (كذا في «عمدة الأصول»، ص: ٢٤).

۞ قوله: «والأول». الخ. مثاله: ما أُخرِج عن أبي سعيد الخدري[١] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاةَ بعد الصُّبح حتى ترتفِع الشمسُ، ولا صلاةَ بعد صلاة العصر حتى تغِيب الشمسُ».متفق عليه. وأُخرِج عن محمد بن إبراهيم عن قيس بن عمرو[٢] قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأُقِيمت الصلاةُ فصَلَّينا معه الصُّبحَ، ثم انصرَف النبيُّ صلى الله عليه وسلم فوجَدَني أُصلِّي، فقال: «مهلًا يا قيسُ! أصَلاتان معًا؟»، قلت: يا رسولَ الله! إني لم أكن ركَعتُ ركْعَتي الفجرِ، قال: فلا إذن». رواه الترمذي [٤٢٢]، وقال: «هذا الحديث ليس بمتصل، محمد بن إبراهيم لم يسمع من قيس بن عمرو». انتهى. فيُعمَل بالأوَّلِ لكونه قوي السَّنَد، ويُترَك الثاني لكونه مُنقطِعَ السند. وأمثلة هذا كثيرة مذكورة في «عمدة الأصول»، ص: ٣١. إن شئتَ فارجع إليه. (مولانا عبد الرحمن المينوي).

(١) هو سعد بن مالك بن سنان، الخزرجي الأنصاري، أبو سعيد الخدري، أول مشاهده الخندق، وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة، وكان ممن حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سننا كثيرة وعلما جما، وكان من نجباء الصحابة، وعلمائهم، وفضلائهم. توفي سنة ٧٤هـ بالمدينة على اختلاف الأقوال.

(٢) قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري، هو جد يحيى بن سعيد الأنصاري، له صحبة، توفي بعد ٥١هـ. وأما محمد بن إبراهيم هو ابن الحارث التيمي، المدني، وكان جده الحارث بن خالد من المهاجرين الأولين، وهو ابن عم أبي بكر الصديق. توفي سنة ١٢٠هـ.

والثاني: * ترجيح علو الإسناد على النازل بشرط تساويهما في الضبط.

* قوله: «والثاني» الخ. مثاله: ما قال مالك [٥]، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة:[١] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركْعةً من الصبح قبل أن تَطلُع الشمسُ، فقد أدرك الصبحَ، ومن أدرك ركعةً من العصرِ قبل أن تَغرُب الشمسُ، فقد أدرك العصْرَ». وقال البخاري في «صحيحه» [٥٥٦]: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا شيبان، عن يحيى، عن أبي سلمة،[٢] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أدرك أحدكم سجدةً من صلاة العصر قبلَ أن تغرُب الشمسُ، فليُتِمَّ صلاتَه، وإذا أدرك سجدةً من صلاة الفجر قبلَ أن تَطلُع الشمسُ، فليُتِمَّ صلاتَه». فالأوَّلُ يدُلُّ على أن من أدرَك ممَّنْ لا تجِب عليه الصلاة من وقتها، لزمتْ على ذِمَّتِه تلك الصلاةُ، وذلك كالصبي إذا بلغ، والكافرِ إذا أسلَم، والمجنونِ إذا يُفِيق، والحائضِ إذا تَطْهُرُ، كما حقَّقه الإمام الطحاوي.[٣] والثاني يدلُّ على أن من أدرك ركْعةً من الصلاة قبل خروج الوقت، ثم خرَج الوقت فليُصَلِّ ما بقِيَ بعد خروج الوقت. فالأوَّل عالٍ والثاني نازِل، فيُعمَل بالأول دون الثاني مع أنه مخالف بحديث النهي عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا طلع حاجِبُ الشمس فدَعُوا الصلاةَ حتى تبرُز، وإذا غاب حاجِب الشمس فدعوا الصلاة حتى تَغِيبَ». متفق عليه.

(١) أما ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه فقد مرت آنفا في هذه الجوهرة. وأما ترجمة مالك فسيأتي في الجوهرة الأخيرة من هذا الكتاب، إن شاء الله. أما عطاء فهو ابن يسار الهلالي، مولى ميمونة، من كبار التابعين، توفي بالإسكندرية سنة ٩٤هـ. وأما زيد بن أسلم فهو القرشي، مولى عمر بن الخطاب، كان فقيها كبيرا، توفي سنة ١٣٦هـ.

(٢) أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل. وهو ثقة إمام، توفي سنة ٩٤هـ بالمدينة.

وأما يحيى فهو ابن كثير الطائي. من صغار التابعين، كان من العباد العلماء الأثبات، توفي سنة ١٣٢هـ.

وأما شيبان فهو ابن عبد الرحمن النحوي البصري، وهو ثقة صاحب كتاب، توفي سنة ١٦٤هـ.

وأما أبو نعيم فهو الفضل بن دكين الكوفي، ثقة ثبت، توفي سنة ٢١٩هـ بالكوفة.

(٣) شرح مشكل الآثار (٢٣٢١) ٦/ ٩٣.

والثالث: ۞ ترجيح الأفقه على علو الإسناد، بشرط تساويهما في الضبط.

۞ قوله: «والثالث». الخ. مثاله: ما ذكره في «فتح القدير»[(١)] [١/ ٣٧٠]، والعيني[(٢)] في «شرح الهداية» [٢/ ٢٦١]،[(٣)] أنه اجتمع أبو حنيفة، والأوزاعي بمكة في دار الحَنَّاطِين، كما حكى ابنُ عُيَينَةَ،[(٤)] فقال الأوزاعي لأبي حنيفة: «ما بالُكم لا ترفعون (أي: أيديكم) عند الركوع، والرفعِ منه»؟ فقال (أبو حنيفة): «لأنه لم يصِحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيءٌ». فقال الأوزاعي: «كيفَ لم يصِحَّ، وقد حدثني الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه». فقال أبو حنيفة: «حدثنا حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود،[(٥)] عن عبد الله بن

(١) هذا اسم شرح «الهداية»، مصنفه: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي الإسكندري، المعروف بـ ابن الهمام، إمام من علماء الحنفية. أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة. وأقام بحلب مدة. وجاور بالحرمين. ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر. وكان معظما عند الملوك وأرباب الدولة. توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ. ومن تصانيفه سوى «فتح القدير»: «التحرير» في أصول الفقه، و«المسايرة» في العقائد، و«زاد الفقير». (الأعلام للزركلي ٦/ ٢٥٥).

(٢) هو محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، الحنفي، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. أصله من حلب ومولده في عينتاب (وإليها نسبته) أقام مدة في حلب، ومصر، ودمشق، والقدس. وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، وتقرَّب من الملك المؤيد حتى عدَّ من أخصائه. ولما ولي الأشرف سامره ولزمه، وكان يكرمه، ويقدمه. ثم صرف عن وظائفه، وعكف على التدريس، والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ. من تصانيفه: «عمدة القاري في شرح البخاري»، و«مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار»، و«عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان»، و«نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار»، و«البناية شرح الهداية»، و«رمز الحقائق شرح كنز الدقائق»، و«شرح سنن أبي داؤد»، وغيرها من الكتب الكثيرة. (الأعلام للزركلي ٧/ ١٦٣).

(٣) وراجع: «المبسوط» للسرخسي ١/ ١٤.

(٤) أما ترجمة الإمام أبي حنيفة، والأوزاعي فستأتي في الجوهرة الأخيرة، إن شاء الله. وأما ابن عيينة فاسمه سفيان ابن عيينة الهلالي الكوفي، وهو أحد الأعلام، توفي سنة ١٩٨هـ بمكة.

(٥) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، من كبار التابعين، من أصحاب ابن مسعود، توفي سنة ٧٤هـ بالكوفة. وعلقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، من كبار التابعين أيضًا، ثقة ثبت، توفي بعد ٦٤هـ، أو

والرابع: * ترجيح المتعدِّد على الواحد.

مسعود: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، ثم لا يعود لشيء من ذلك». فقال الأوزاعي: «أُحدِّثك عن الزهري عن سالم عن أبيه، وتقول: حدثني حماد عن إبراهيم»؟ فقال أبو حنيفة: «حمادٌ كان أفقهَ من الزهريِّ، وكان إبراهيمُ أفقهَ من سالم، وعلقمةُ ليس بدونٍ من ابن عمرَ في الفقه وإن كان لابن عمر صحبةٌ، وله فضلُ صحبةٍ، فالأسود له فضلٌ كثيرٌ، وعبدُ الله عبدُ الله». فرجَّح الإمام بفقه الرواة كما رجح الأوزاعي بعلو الإسناد، وهو المذهب المنصور عندنا.

* قوله: «والرابع» الخ. لأن احتمال الكذب، والوهم على الأكثر أبعد من احتماله على الأول،[1] وأمثلته مذكورة في «عمدة الأصول»، ص: ٣٢. (المؤلف عفي عنه).

قبله بالكوفة. وعلقمةُ عمُّ الأسود بن يزيد، وخالُ إبراهيم النخعي. أما إبراهيم فهو ابن يزيد النخعي الكوفي، الفقيه كان عجبا في الورع والخير، متوقيا للشهرة، رأسا في العلم. توفي سنة ٩٦هـ. وأما حماد فهو ابن أبي سليمان الكوفي الفقيه، توفي سنة ١٢٠هـ.

(١) هذا مذهب الجمهور، والإمام محمد، وعيسى بن أبان من فقهائنا، وأما جمهور فقهائنا الأحناف؛ فإن عندهم لا يقع الترجيح بكثرة عدد الرواة فقط، كما أن رواة «إنما الماء من الماء» كانت أكثر، وقد رجح أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة خبر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وحدها [مسلم: ٧٨٣]، فلم يعتبروا التقوي بكثرة الرواة. (راجع: نور الأنوار مع قمر الأقمار وحاشية السنبلي ١/ ٥٦٩، والفصول في الأصول للرازي ٣/ ١٧٢-١٧٤، وأصول السرخسي ٢/ ٢٤، شرح النخبة للملا علي القاري، ص: ٣٨٤).

ومثاله: إن الأحناف قائلون بترجيح القِران على الإفراد، والتمتع في باب الحج، ومن وجوه ترجيحهم أنه مروي عن أكثر من ١٧ صحابيًّا، منهم الخلفاء الراشدون، وبينما رواة التمتع خمسة، ورواة الإفراد أربعة. فمن يرجح بكثرة الرواة ويعتبرها يترجح القِران على التمتع، والإفراد. (راجع للتفصيل: معارف السنن، للعلامة محمد يوسف البنوري ٦/ ٤٢. ومنهاج السنن، للشيخ المفتي محمد فريد ٤/ ٩٣)

ويمكن أن يذكر في مثال ما ذكره المصنف ما قال الإمام أحمد: «حديث سليمان بن بلال: حديث أبي وجزة، عن رجل من بني مزينة، عن عمر بن أبي سلمة، دعاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «كل مما يليك»، ليس هو عن رجل، إنما هو عن أبي وجزة، عن عمر، حدثني به ثلاثة لا يقولون فيه: عن رجل». (موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٤/ ٣٥٠، ط:عالم الكتب)

ردَّ الإمام أحمد على رواية من قال «عن رجل من بني مزينة» بأن جماعة رووه عن سليمان بن بلال، ليس فيه «عن رجل». وهؤلاء الثلاثة هم: أبو سعيد مولى بني هاشم، وموسى بن داود، ومنصور بن سلمة

والخامس: ❁ ترجيح المسنَد المتفَق عليه على المختلَف فيه.

❁ قوله: « والخامس ». الخ. قال في « مسلم الثبوت » و«مختصر الأصول»:(١) وما اتفِق على رفعه واتصاله رُجِّحَ على ما اختُلِف في رفعه، واتصاله عند التعارض.(٢)

الخزاعي. (منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث ٢/ ٩٠٥)

(١) «مسلم الثبوت» صنفه محب الله البهاري الهندي، ولي قضاء لكنو، ثم قضاء حيدر آباد الدكن، ثم ولي صدارة ممالك الهند، ولقب بفاضل خان، ولم يلبث أن توفي سنة ١١١٩هـ.

و«مختصر الأصول» صنفه عثمان بن عمر ابن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ. وكان أبوه حاجبا فعرف به. من تصانيفه: «الكافية» و«الشافية» في النحو، و«مختصر الفقه»، و«منتهى السول» وغيرها. (الأعلام للزركلي ٤/ ٢١١).

(٢) راجع: «فواتح الرحموت» شرح مسلم الثبوت ٢/ ٢٦٤، و«الردود والنقود» شرح مختصر ابن الحاجب ٢/ ٧٤٢.

قال الشيخ تقي الدين السبكي من الشافعية في مثاله: أن عبادة بن الصامت روى أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».(صحيح البخاري: ٧٥٦)، وهو مدون في الصحاح، متفق على رفعه، دال على المأموم يقرأ خلف الإمام. فإن احتج الخصم بما روى يحيى بن سلام قال: ثنا مالك بن أنس، ثنا وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج إلا أن تكون وراء الإمام».(سنن الترمذي: ٣١٣ باختلاف اللفظ). قلنا: لم يرفعه عن مالك غير يحيى بن سلام وهو في «الموطأ» موقوف. وقد قيل: وهم يحيى بن سلام عن مالك في رفعه ولم يتابع عليه، ويحيى كثير الوهم. (الإبهاج في شرح المنهاج ٣/ ٢٢٥).

ويقول الأحناف: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب عام مخصوص منه البعض، يخص منه المقتدي، فهذا للإمام، والمنفرد بالدلائل الآتية:

١- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأعراف: ٢٠٤)

٢- وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «وإذا قرأ فانصتوا». (صحيح مسلم، رقم:٤٠٤)

٣- وروى أبوحنيفة عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر مرفوعًا: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة».(مسند أبي حنيفة برواية الحصكفي، رقم:٢٥)

وبغضِّ النظر عن رواية أبي حنيفة رواه أحمد بن منيع عن إسحاق الأزرق عن سفيان وشريك، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كان له

والسادس: * ترجيح عبارة النبي على عبارة فهم الراوي.

* قوله: «والسادس». الخ. الظاهر إدخال هذا الوجه في الترجيح باعتبار المتْن. وحاصله أن صيغة النبي صلى الله عليه وسلم رُجِّح على ما فهمه الراوي، فرواه بعبارة نفسه. مثاله: ما أُخرِج عن أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما إنه ليس في النوم تفريطٌ،

إمام فقراءة الإمام له قراءة».(إتحاف الخيرة المهرة، رقم:١٠٧٥) وإسناده صحيح.

٤- قال النبي صلى الله عليه وسلم للمنفرد الذي أساء الصلاة: «ثُمَّ اقرأ ما تيسَّر معك من القرآن».(صحيح البخاري، رقم:٧٥٧) لم يقله للمقتدي، بل للمنفرد.

٥- قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا قال الإمام ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين».(القراءة خلف الإمام، للبخاري، رقم:١٤٥) لم يقل إذا قرأ المقتدي.

٦- مدرِك الركوع مدرِكُ الركعة مع أنه لم يقرأ الفاتحة، ولا يجوز له أن يقرأ في الركوع.

٧- انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة جهَر فيها بالقراءة فقال: «هل قرأ معي أحد منكم آنفًا»؟ فقال رجل: نعم يا رسول الله، فقال: «إني أقول ما لي أُنازَعُ القرآنَ»، قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهَر فيه. (سنن الترمذي، رقم:٣١٢)

٨- وأمَّ النبي صلى الله عليه وسلم العصرَ فجعل رجل يقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم، فغمزه الذي يليه، فلما صلى قال: يا رسول الله أنا أقرأ وهذا ينهاني، فقال: «من كان له إمام فإن قراءته له قراءة ». كذا في «الموطا» للإمام محمد، رقم:١٢٤.

٩- وقال جابر: «كل صلاة لا يُقرَأ فيها بأم الكتاب فهي خِداج إلا وراء الإمام». (القراءة خلف الإمام، للبيهقي، رقم:٣٥٠).

١٠- قول ابن عمر: «إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبُه قِراءةُ الإمام، وإذا صلى وحده فليقرأ». (القراءة خلف الإمام، للبيهقي، رقم:٣٥٠).

وإن قال قائل: كلمة «مَن» في حديث «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» للعموم، فقلنا: قد تأتي للجنس من غير العموم، مثل: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥). أي يخص منه المريض والمسافر. وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (الشورى: ٥) أي للمسلمين فقط.

وإن سلمنا كونها للشمول، فالمقتدي قرأ حكمًا، لأن قراءة الإمام له قراءة، كما أن سترة الإمام سترة المقتدي، وكما أن خطبة الإمام في الجمعة للمقتدي.

وفي هذه المسئلة تفصيلات، وتحقيقات، ومنازعات، وفيما ذكرنا كفاية، وكل حزب بما لديهم فرحون.

والسابع: ترجيح رواية أكابر الصحابة في الفقاهة كالخلفاء الأربعة والعبادلة الأربعة[1] على رواية الأصاغر.

وللترجيح*وجوه متعددة سوى ما ذكرتُ، من شاء فليراجع إلى «شرح التقريب» لجلال السيوطي.

إنما التفريطُ على من لم يُصَلِّ الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأُخرَى». رواه مسلم [٦٨١].

وأُخرِج عن سالم قال: «كنت مع عبد الله بن عمرَ بطريق مكةَ، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيدٍ[2] شِدَّة وجَعٍ، فأسرع السيرَ حتى كان بعدَ غروبِ الشفق، ثم نَزَلَ، فصلَّى المغربَ والعتمةَ يجمع بينهما، وقال: «إني رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم إذا جَدَّ به السيرُ أَخَّرَ المغربَ، وجمَع بينهما». رواه البخاري [٣٠٠٠]. فالأول صيغة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني عبارة فهم الراوي، فرُجِّح الأول.(عمدة الأصول، ص:٣٥).

* قوله: «وللترجيح وجوه متعددة». الخ. قال الحافظ السيوطي رحمه الله في «شرحه للتقريب» [٥/ ١٢٣-١٣٣]: «أوصلها بعضهم إلى أكثر من مئة، كما استوفى ذلك العراقي في «نُكَتِه»، وقد رأيتُها منقسمة إلى سبعة أقسام:

الأول: الترجيح بحال الراوي، وذلك بوجوهٍ:

أحدها: كثرة الرواة؛ لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر أبعد من احتماله على الأقل.

ثانيها: قلة الوسائط، أي: علو الإسناد حيثُ الرجالُ ثِقاتٌ؛ لأن احتمال الكَذِب والوهْم فيه أقل.

ثالثُها: فقه الراوي؛ لأن الفقيه إذا سمع ما يَمتنِع حملُه على ظاهره بَحَثَ عنه، حتى يَطَّلِع

---

(١) والعبادلة الأربعة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم. وقيل: عبد الله بن مسعود بدلا من ابن الزبير رضي الله عنهم أجمعين. (راجع: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص: ٥١٧).

(٢) هي صفية بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية المدنية، امرأة عبد الله بن عمر بن الخطاب، أخت المختار بن أبي عبيد الكذاب. تابعية ثقة، توفيت بعد ٨١هـ.

على ما يزول به الإشكال بخلاف العامِّيِّ.

رابعُها: علمه بالنحو؛ لأن العالِم به يتمكن من التحفُّظ عن مواقع الزَّلَل ممَّا لا يتمكن منه غيره.

خامسُها: عِلمُه باللغة.

سادسُها: حِفظُه، بخلاف من يَعتَمِد على كِتابه.

سابعُها: أفضليَّتُه في أحد الثلاثة، بأن يكونا فقيهَين، أو نحوِيَّين، أو حافِظَين، وأحدُهما في ذلك أفضل من الآخر.

ثامنُها: زِيادةُ ضبْطه، أي: اعتِناؤه بالحديث، واهتِمامُه به.

تاسعُها: شُهرَتُه؛ لأن الشهرة تمنَع الشَّخصَ من الكَذِب، كما تَمنعُه من ذلك التقوَى.

عاشرُها إلى العِشرينَ: كونه وَرِعًا، أو حَسَنَ الاعتقاد، أي: غير مُبتَدِع، أو جليسًا لأهل الحديث، أو غيرهم من العلماء، أو أكثر مجالَسةٍ لهم، أو ذَكَرًا، أو حُرًّا، أو مشهورَ النَّسب، أو لا لَبْسَ في اسمِه بحيثُ يُشارِكُه فيه ضعيفٌ، وصَعُب التمييزُ بينهما، أو له اسم واحد، ولذلك أكثَرَ ولم يختلطْ (اسمُه بواحدٍ لغيره)، أو له كتابٌ يَرجِع إليه.

حادي عِشريها: أن تثبُت عدالَتُه بالاختبار (أي: الممارسة، ومعرفة أحواله بالمخالطة) بخِلاف من تثبُت بالتَّزْكِية (أي: بالتنصيص على العدالة. فخبر العدل الذي عرفت عدالته بالممارسة، والاختبار راجحٌ على خبر الذي عرفت عدالته بالتزكية).

ثاني عِشريها إلى سابعِ عِشريها: أن يعمل بخبَرِه من زكَّاه، ومعارَضَةُ لم يَعمَل به مَن زكَّاه، (أي: الخبر الذي عمل به من زكَّاه مقدمٌ على الخبر الذي لم يَعمل به من زكَّاه)، أو يُتَّفق على عدالته، أو يُذكَرُ سببُ تعديله، أو يَكثُر مُزَكُّوه، أو يكونوا علماءَ، أو كثيري الفحصِ عن أحوال الناس.

ثامنُ عِشريها: أن يكون صاحبَ القِصَّة، كتقديم خبَرِ أم سلمة[1] زوج النبي صلى الله

(١) اسمها: هند بنت أبي أمية، القرشية المخزومية، أم سلمة، أم المؤمنين، توفيت سنة ٦٢هـ على الأصح.

عليه وسلم في الصوم لمن أصبح جُنُبًا على خبرِ الفضلِ بنِ عباسٍ[(١)] في مَنْعِه؛ لأنها أعلم منه.

تاسِعُ عِشريها: أن يباشِر ما رواه.

الثَّلاثون: تأَخُّرُ إسلامه (لكون خبره ناسخًا لخبر المتقدم). وقيل: عكسُه لقوَّة إصالة المتقدَّمِ ومعرِفتِه.

الحادي والثلاثونَ إلى الأربعينَ: كونُه أحسَنَ سِياقًا واستِقصاءً لحديثه، أو أقرَب مكانًا، أو أكثر ملازَمةٍ لشيخِه، أو سمِع من مشايخِ بلَدِه (مع مساواته لهم في غيرهم من العلماء)، أو مشافِهًا مشاهِدًا لشيخِه حالَ الأخْذ، أو لا يُجِيز الروايةَ بالمعنى، أو الصحابيُّ من أكابرِهم، أو عليٌّ رضي الله عنه وهو في الأقضية، أو معاذٌ وهو في الحلال والحرام، أو زيدٌ[(٢)] وهو في الفرائض، أو الإسناد حجازيٌّ، أو رُواتُه مِن بلَدٍ لا يَرضَون التَّدلِيس.

الثاني: الترجيحُ بالتحمُّل، وذلك بوجوه:

أحدها: الوقت، فيُرَجَّح منهم من لم يتحمَّل الحديث إلا بعد البلوغ على من كان بعضُ تحمُّلِه قبله، وبعضُه بعده، لاحتمال أن يكون هذا مما قبله، والمتحمَّل بعده أقوى، لتأهُّله للضبط.

ثانيها وثالثُها: أن يتحمل تحديثًا والآخَر عرضًا، أو عرضًا والآخر كتابةً، أو مناولةً، أو وِجادة.

القسم الثالث: الترجيح بكيفية الرواية، وذلك بوجوه:

أحدها: تقديم المَحكِيِّ بلفظه على المحكي بمعناه، والمشكوك فيه على ما عُرِف أنه مرويٌّ بالمعنى.

---

(١) هو الفضل بن العباس بن عبد المطلب، القرشي الهاشمي، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وردیفه بعرفة. وكان ممن غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي دفنه، ثم خرج بعد ذلك إلى الشام مجاهدا فمات بناحية الأردن في طاعون عمواس في سنة ١٨ من الهجرة، وذلك في خلافة عمر.

(٢) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري النجاري. كاتب الوحي، وقدوة الفرضيين، قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن ١١ سنة. ومناقبه وفضائله كثيرة جدا. توفي سنة ٤٥هـ، وقيل: ٥٦هـ وغيرها من الأقوال.

وثانيها: ما ذُكر فيه سبب وُروده على ما لم يُذكر فيه؛ لدلالته على اهتمام الراوي به حيث عرَفَ سببَه.

ثالثها: أن لا يُنكِره راويه، ولا يتردَّد فيه.

رابعها إلى عاشرها: أن تكون ألفاظه دالَّةً على الاتصال، كحدثنا، وسمعتُ، أو اتُّفِق على رفعه، أو وصله، أو لم يُختلَف في إسناده، أو لم يضطرِب لفظُه، أو رُوي بالإسناد وعُزِي ذلك لكتاب معروفٍ، أو عزيزٌ والآخَر مشهورٌ.

الرابع: الترجيح بوقت الوُرود، وذلك بوجوه:

أحدها وثانيها: تقديم المدَني على المكيِّ، والدال على عُلُوِّ شأن المصطفى صلى الله عليه وسلم على الدَّال على الضعف؛ كـ «بدأ الإسلام غريبًا»، ثم شُهرتُه، فيكون الدالُّ على العلو متأخِّرًا.[١]

ثالثها: ترجيح المتضمِّن للتخفيف، لدلالته على التأخُّر؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يُغلِظ في أول أمرِه زجرًا عن عادات الجاهلية، ورجح بعضهم عكسه، وهو تقديم المتضمن للتغليظ، وهو الحق؛ لأنه صلى الله عليه السلام جاء أولا بالإسلام فقط، ثم شُرِعتْ العبادات شيئًا فشيئًا.

رابعها: ترجيح ما تُحُمِّل بعد الإسلام على ما تُحُمِّل قبله.

وخامسها وسادسها: ترجيح غير المؤرَّخ على المؤرَّخ بتاريخ متقدِّم، وترجيح المؤرخ بقرب وفاته صلى الله عليه وسلم على غير المؤرخ.

القسم الخامس: الترجيح بلفظ الخبر، وذلك بوجوه:

أحدها إلى الخامس والثلاثين: ترجيح الخاص على العـام، والعـام الذي لم يخصَّص على المخصَّص؛ لضعف دلالته بعد التخصيص على باقي أفراده، والمطلقِ على ما ورد على سبب، والحقيقةِ على المجاز، والمجازِ المُشبِه للحقيقة على غيره، و (الحقيقة) الشَّرعِيَّةِ على غيرها، والعُرفيَّة على اللُّغويَّة، والمستغني عن الإضمار. وما يقلُّ فيه اللَّبس، وما اتفق على وضعه

(١) أي: يرجح رواية الدال على العلو؛ لكونها ناسخة ومتأخرة في ضوء الحديث «بدأ الإسلام غريبًا».

لمسَّاه، والمؤمى للعِلة، والمنطوقِ، ومفهومِ الموافَقة على المخالَفة، والمنصوصِ على حكمه مع تشبيهِه بمحلٍّ آخرَ، والمستفادِ عمومِه من الشرط والجزاء على النَّكِرة المنفِيَّةِ، أو من الجمع المعرَّف على «من» و«ما»، أو من الكل؛ وذلك من الجنس المعرَّف، وما خطابُه تكليفيٌّ على الوضْعيِّ، وما حكمُه معقولُ المعنى، وما قُدِّم فيه ذكرُ العلة، أو دلَّ الاشتقاق على حُكمِه، والمقارِنِ للتهديد، وما تهديدُه أشدُّ، والمؤكَّد بالتكرارِ، والفصيح، وما بلُغة قريشٍ، وما دلَّ على المعنى المراد بوجهين فأكثر، وبغير واسطة، وما ذكر معه معـارِضُه، كـ «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»، والنصِّ والقولِ (أي: أن يكون أحد الحديثين منسوبًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصًّا وقولًا، والآخر ينسب إليه استدلالًا واجتهادًا)، وقولٍ قارَنَه العملُ، أو تفسيرُ الراوي، وما قُرِن حكمُه بصِفةٍ على ما قُرِن باسم، وما فيه زيادةٌ.

القسم السادس: الترجيح بالحكم وذلك بوجوه:

أحدها: تقديم الناقِل عن البراءةِ الأصليَّةِ[1] على المُقَرِّرِ لها. وقيل: عكسُه.

ثانيها: تقديمُ الدالِّ على التحريم على الدالِّ على الإباحة، والوُجوب.

ثالثها: تقديم الأحوطِ.

رابعها: تقديم الدالِّ على نفي الحدِّ.

القسم السابع: الترجيح بأمر خارجي، كتقديم ما وافقه ظاهرُ القرآن، أو سنةٌ أُخرَى، أو ما قبلَ الشرعِ، أو القياسُ، أو عملُ الأمة، أو الخلفاء الراشدين، أو معه مرسَلٌ آخرُ، أو منقطِعٌ، أو لم يُشعِر بنوع قَدْحٍ في الصحابة، أو له نظيرٌ متفَقٌ على حكمه، أو اتفق على إخراجه الشيخان.

فهذه أكثر من مائة مرجِّحٍ، وثَمَّ مُرجِّحاتٌ أُخَرُ لا تنحصِر، ومثارُها غلَبة الظَّنِّ. (تدريب الراوي، ص١٩٩-٢٠٠، بتغير يسير).

ونظمت هذه الأقسام السبعة في هذه الأشعار مجملة فاحفظها زادك الله علمًا:

---

(١) المقصود بالبراءة الأصلية هي أن الأصل في الأشياء التي لم يرد فيها نص بالتحريم أنها مباحة شرعًا، حتى تثبت حرمتها، وتعرف أيضًا بالبراءة العقلية.

وأما الجمع بين الأحاديث المتعارضةِ فذلك أيضا بوجوهٍ:

الأول* أن يكون بالتنويع، كما بين العامَين بأن يُخَصَّ كل واحد منهما بمِصداق آخرَ.

والثاني: ** أن يكون بالتبعيض، كما بين الخاصَّين بأن يُحمَل أحدُهما بحال والآخر على حال آخرَ، أو يُحمَل أحدهما على المعنى الحقيقي، والآخر على المعنى المجازي.

أقسامُ ترجيحِهم عندَ التَّعارُضِ في ❁ الأخبار سبعٌ أتتْ كالدُّرِّ مُنتظِما
حال الرُّواة وكذا حال الرِّواية في ❁ تَحمُّلٍ وأداءٍ والوقتِ إذْ عُلِما
واللَّفظُ والحُكْمُ أمرٌ خارجٌ كإذا ❁ كان البخاريُّ روَى فاحفَظْ وكُنْ فَهِما

❁ قوله: «الأول». الخ. مثاله: ما أخرج مسلم [١١٣٦] عن الرُّبَيع بنت مُعوِّذِ بن عَفْراء[١] قالت: «أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداةَ عاشوراء إلى قُرَى الأنصار حول المدينة: «من كان أصبح صائمًا فليُتِمَّ صومَه، ومن كان مُفطِرًا فيُتِمَّ بقيَّةَ يومِه». الحديث.

وأخرج النسائي [٢٣٣١] عن حفصة[٢] قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لم يُبَيِّت الصيامَ قبلَ الفجْرِ فلا صيام له». فلفظ «من» في كلا الحديثَين عامٌّ، فالجمع أن يُحمَل الأولُ على الجوازِ، أي: من أجمع قبل نصف النهارِ فهو صائم، والثاني على الكمال. (عمدة الأصول، ص: ٣٥).

❁❁ قوله: «والثاني». الخ. مثاله: ما أخرج أبو داود [١٨٢] عن قَيس بن طَلْق عن أبيه[٣] قال: قدِمنا المدينةَ على نبي الله صلى الله عليه وسلم، فجاء رجلٌ كأنه بدَويٌّ، فقال: يا نبي الله،

---

(١) هي الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية النجارية، وعفراء أم معوذ، قيل: كانت من المبايعات تحت الشجرة. توفيت بعد ٧١هـ.

(٢) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين، توفيت سنة ٤١هـ، وقيل: ٤٥هـ.

(٣) قيس بن طلق هو تابعي صدوق، توفي بعد ١٢١هـ. وأبوه طلق بن علي صحابي أحد الوفد الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعمل معه في بناء المسجد.

والثالث:❁ أن يكون بالتقييد، كما بين المطلقَين بأن يُقَيَّد كلٌّ واحد منهما بما يُفيد مغايرةَ الآخر.

ما تَرَى في مسِّ الرَّجل ذَكَرَه بعد ما يتوضَّأُ؟ فقال: «هل هو إلا مُضغَةٌ منه». وأخرج مالك [٥٨] عن عروة[١] قال: «دخلت على مروان بن الحكم[٢] فتذاكرنا ما يكون منه الوُضوءُ، فقال مروان: ومِن مسِّ الذَّكَرِ الوُضوءُ، فقال عروة: ما علِمتُ هذا. فقال مروان: أخبرتْني بُسْرَةُ بنتُ صَفوان[٣] أنها سمعتْ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا مَسَّ أحدُكم ذكَره فليتوضَّأ». فالأول يُحمَل على حال أنه إذا كان متوضِّئًا لا يجب عليه الوُضوء لمسِّ الذكَر، والثاني يُحمَل على حال أنه يُستحَبُّ له الوُضوء وإن كان مُتوضِّئًا. وأيضًا لا شكَّ أن الوُضوءَ خاص يُحمَل على المعنى الحقيقي أعني الشرعي في الحديث الأول، وعلى المعنى المجازي أعني المعنى اللُّغَويَّ في الحديث الثاني. (عمدة الأصول، ص: ٥٠، بزيادة منه).

❁ قوله: «والثالث». الخ. مثاله: ما أخرج الدارقطني [٤٢٦٤] عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المدبَّر لا يُباع ولا يُوهَب وهو حُرٌّ من الثُلُثِ». وأخرج الشيخان عن جابر بن عبد الله:[٤] « أن رجلًا من الأنصار دَبَّر مملوكًا ولم يكن له مالٌ غيرُه، فبلغ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فقال: من يشتريه مني، فاشتراه نُعَيم النَّحَّام[٥] بثمان مئة

---

(١) هو عروة ابن الزبير بن العوام المدني، ولد في أوائل خلافة عثمان رضي الله عنه، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، كان فقيها عالما كثير الحديث ثبتا مأمونا، توفي سنة ٩٤هـ.

(٢) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي، ولد سنة ٢هـ، واختلف في صحبته، والأصح أنه صحابي رؤيةً لا روايةً. توفي سنة ٦٥هـ بدمشق.

(٣) هي بسرة بنت صفوان بن نوفل، القرشية الأسدية، لها سابقة، وهجرة قديمة، عاشت إلى ولاية معاوية رضي الله عنه.

(٤) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة، وشهد المشاهد كلها، إلا بدرا وأحدا. توفي سنة ٧٤هـ على اختلاف الأقوال.

(٥) هو نعيم بن عبد الله النحام، القرشي العدوي، أسلم قبل عمر، ولم يتهيأ له هجرة إلى زمن الحديبية. استشهد يوم أجنادين، وقيل: يوم يرموك سنة ١٣هـ.

والرابع:* أن يكون بالتخصيص، كما بين العامِّ والخاصِّ بأن يُخَصَّص العامُّ بأن يُعمَل به فيما وراء الخاص مع احتمال الغلط.

درهم». فالمدبر في كلا الحديثين مطلَق غير مقيَّد بقيد، فالجمع أن يُحمَل الأولُ على المطلق، والثاني على المقيَّد.(١)

* قوله: «والرابع». الخ. مثاله: ما أخرجه مسلم [١٦٣١] وغيره عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمَلُه إلا مِن ثلاثة: صدَقةٍ جاريةٍ، أو عِلمٍ يُنتَفع به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له». وأخرج مسلم [١٢٠٦] عن ابن عباس أن رجلًا أَوقَصَتْه راحِلتُه وهو مُحرِمٌ فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اغْسِلوه بماءٍ وسِدرٍ وكَفِّنوه في ثوبَيه، ولا تُخَمِّروا وجهَه ولا رأسَه؛ فإنه يُبعَث يومَ القيامة مُلَبِّيًا». فالإنسانُ المذكور في الحديث الأول عامٌّ، والرجل المذكور في الحديث الثاني خاصٌّ، فالجمع أن يُحمَل الأولُ على ما وراء ذلك، والثاني على ذلك الشخص، فكان من خصائصه كما دلَّ عليه قولُه:

---

(١) نقول: هذا مشكل؛ لأنه ورد في الرواية: «فجعل له العتق بعد موته». (شرح مشكل الآثار: ٤٩٢٢)، فالأصح أنها محمولة على قضاء القاضي، فبيع النبي صلى الله عليه وسلم كان على طريق قضاء القاضي.

وله مثال آخر: روي عن أنس رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يخالطنا حتى يقول لأخ لي صغير: يا أبا عمير! ما فعل النغير».(صحيح البخاري: ٦١٢٩). يعني طيرًا كان يلعب به، فمات.

وروي عن أنس رضي الله عنه قال: «قدِم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينةَ، وأمَر ببناء المسجد،... فأمَر بقبور المشركين فنُبِشَت، ثم بالخَرِبِ فسُوِّيت، وبالنَّخْل فقُطِع، فصَفُّوا النخلَ قِبلةَ المسجد». (صحيح البخاري: ١٨٦٨). عُلِم من هاتين الروايتين أن المدينة ليست بحرم.

وروي عن عبد الله بن زيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنَّ إبراهيمَ حرَّم مكةَ، ودعا لأهلها، وإني حرَّمتُ المدينةَ كما حرَّم إبراهيمُ مكةَ، وإني دعوتُ في صاعها ومُدِّها بمثلَي ما دعا به إبراهيم لأهل مكة». (صحيح مسلم:١٣٦٠) عُلِم من هذه الرواية أن المدينة أيضًا حرم.

فالجمع بينهما أن يُحمَل الأول على نفي الضمان، أي: لا يضمن من يقطع الشجرة في المدينة ويصطاد صيدَها، ويُحمَل الثاني على حرمة التعظيم، أي: ينبغي تعظيم المدينة كتعظيم مكة.

وعند الإمام أبي حنيفة رحمه الله المدينةُ حرَم بمعنى الاحترام، وعند الأئمة الثلاثة رحمهم الله حرَم كحرم مكة في منع الصيد، ومنع قطع الشجر. ولكن لا يجب الجزاء عند جميع الأئمة رحمهم الله تعالى.

والخامس:* أن يكون بالحمْل**، كما بين المطلق، والمقيَّد عند اتحاد الحكم والسبب.

«فإنه يُبعَث يومَ القِيامة مُلَبِّيًا».

* قوله: «والخامس». الخ. مثاله: ما أخرجه الإمام الشافعي [الأم٤/ ٤٦] عن طاووس[1] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أحيا مواتًا من الأرض فهي له، وعادِيُّ الأرضِ لله، ولرسوله، ثم هي لكم مني». وأخرج البخاري [٢٣٣٥] عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أعمر أرضًا ليست لأحدٍ فهو أحقُّ». فالأول مقيَّد بالإذن، والثاني مطلق، والحكم هو ملك الموات، والسبب هو إحياء الموات متحد، فالجمع أن يحمل الثاني على الأول، فكانت الأحاديث كلُّها معمولًا بها عند الإمام أبي حنيفة.

واعلم! أن جملة ما ذكرت في هذه الجوهرة مأخوذةٌ من الكتاب المسمَّى بـ «عمدة الأصول» وحاشيته المسماة بـ«نبذة الأصول» على وجه الاختصار، وإن شئتَ فارجع إليهما، يرحمك الله، وتفضَّل عليَّ بالدعاء، وفَّقك الله وإيايَ لما يُحِبُّ ويرضَى. واجعَلْ آخِرتنا خيرًا من الأُولى. آمين يا رب العالمين.

** قوله: «بالحمل». الخ. أي: بأن يحمل المطلق على المقيد.

---

(١) هو طاووس بن كيسان اليماني، الفارسي، يقال: اسمه ذكوان. ثقة فقيه فاضل، توفي سنة ١٠٦هـ بمكة.

الجوهرةُ الخامسةَ عَشْرةَ

في تَحمُّل الحديثِ، وأدائه[1]. ۞

يصِحُّ التحمُّل قبلَ الإسلام[2] وكذا قبل البُلوغ، ويصِحُّ السَّماعُ مِن الصبيِّ إذا بلَغ سِنَّ التَّمييز، أو خمس سنين، وقيل: سبع، والحق أنه إذا فَهِم الخطابَ ورَدَّ الجوابَ صحَّ سَماعُه وإنْ كان دُون خمس.[3]

ولتحمُّل الحديثِ طُرُقٌ تسعة: السَّماع، والقِراءة، والكِتاب، والرِّسالة، والمُشافَهة، والمُناوَلة، والوِجادةُ، والوصيَّة، والإعلام.

فالسَّماع: أن يقرأ الشيخُ مِن الحِفْظِ أو الكتابِ على الطالب، فإن كان السَّامِع وحدَه فيقول: حدَّثني، وأخبرَني، وأنبأني، وسمعت، وقال، وذكر لي، وروَى لي؛

۞ قوله: «في تحمُّل الحديث وأدائه». الخ. واعلم! أن في كل واحد من التحمُّل، والأداء عزيمةً ورخصةً، فالعزيمة في التحمُّلِ القراءةُ والسَّماع، وفي الأداء صِيانة اللفظ المسموع. والرخصة في التحمُّلِ الإجازةُ من الكتابة، والمُناولة، والوِجادة، والوَصية، والإعلام، وفي الأداء جواز النقل بالمعنى لمن كان عارِفًا بالألفاظ اللُّغَوية، والمعاني الشرعِيَّةِ، ومواضِع الاستعمال، ومجال الاختلاف. (عمدة الأصول، ص: ٨٣).

(١) التحمل: هو تلَقِّي الحديثِ وأخذُه عن الشيوخ. والأداء: رواية الحديث، وإعطاؤه للطالب.

(٢) ومن أمثلة ما تحمل في حالة الكفر ما رواه البخاري (٤٠٢٣): عن جبير بن مطعم، قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطُّور، وذلك أول ما وقَر الإيمان في قلبي». وكان جاء في فداء أُسارَى بَدْرٍ قبل أن يُسلِم. (فتح الباري ٢/ ٢٤٨).

(٣) هذا هو مذهب الجمهور، كما ذكره الحافظ في «فتح الباري» ١/ ١٧٣، وكذا في «تدريب الراوي على تقريب النواوي» ٤/ ٢٠٧. وفي «التقرير والتحبير شرح التحرير» ٢/ ٢٣٦: «من شرائط الراوي: كونه بالغًا حين الأداء، وإن كان غير بالغٍ وقتَ التحمُّل».

وإن كان مع الغير فيقول: حدَّثنا، وأخبرَنا، وأنبأَنا، وأسمعَنا، وقال، وقال لنا، وذكر لنا، وروَى لنا.

والقراءةُ: أن يقرأ الطالبُ من الحِفْظ، أو الكتاب على الشيخ،[١] فيُقِرُّ الشيخُ بأن يقولَ: نعم، حقيقةً أو حكمًا، وهو العَرْض في الاصطلاح.[٢] وهو جائز عند الجمهور، غير جائز عند أبي عاصم النبيل، والوكيع،[٣] وهو أعلى المراتب عند

(١) مثاله: ما ذكره البخاري رحمه الله تعالى حديث ضمام بن ثعلبة أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: «آلله أمرك أن نصلي الصلاة»؟ قال: «نعم»، قال: «فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم». (صحيح البخاري، كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث).

(٢) قوله: «وهو العرض في الاصطلاح» يشعر أن العرض، والقراءة مترادفان، ففي هذه الصورة: تكون القراءة بالعرْض، والعرْض بالقراءة. وقال الحافظ: «بينهما عموم وخصوص مطلق»، واستدل بصنيع البخاري بالفرق بينهما. ففي هذه الصورة: لا يقع العرض إلا بالكتابة، والقراءة أعم من العرض وغيره. (فتح الباري ١/ ١٤٩). وقيل: بينهما عموم وخصوص من وجه، ففي هذه الصورة: يكون عرض المكتوب بالقراءة وغيرها، وتكون القراءة بالعرض وغيره. وقيل: بينهما تباين، إن كان المراد من العرض، عرض ما سوى القارئ، ومن القراءة مجردها بدون العرض.

(٣) حكي عنهما عدم الجواز، والكراهة أيضًا. راجع: «تدريب الراوي» مع تعليقات الشيخ محمد عوامة ٤/ ٢٢٤.

أما أبو عاصم فهو الضحاك بن مخلد الشيباني البصري، الإمام، الحافظ، شيخ المحدثين الأثبات، ولد سنة ١٢٢هـ. قال عمر بن شبة: والله ما رأيت مثله. وقال البخاري: سمعت أبا عاصم يقول: منذ عقلت أن الغيبة حرام، ما اغتبت أحدا قط. ويقال: إنما قيل له: النبيل؛ لأن فيلا قدِم البصرة، فذهب الناس ينظرون إليه، فقال له ابن جريج: ما لك لا تنظر؟ قال: لا أجد منك عوضا. قال: أنت نبيل. توفي في ذي الحجة، سنة ٢١٢هـ. (سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٨١-٤٨٤).

أما الوكيع فهو: أبو سفيان، وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي الكوفي، الإمام، الحافظ، محدث العراق، أحد الأعلام. ولد: سنة ١٢٩هـ. وتوفي: سنة ١٩٧هـ. وكان من بحور العلم، وأئمة الحفظ. قال يحيى بن أكثم: صحبت وكيعا في الحضر والسفر، وكان يصوم الدهر، ويختم القرآن كل ليلة. وقال أحمد بن حنبل: ما رأيت أحدًا أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع. وقال محمد بن سعد: كان وكيع ثقة، مأمونا، عاليا، رفيعا، كثير الحديث، حجة. وكان وكيع يقول: من طلب الحديث كما جاء، فهو صاحب سنة، ومن طلبه

الإمامين أبي حنيفة ومالك،[١] والأولُ[٢] أعلى المراتب عند جمهور المحدثين، وسَوَّى بينهما البخاريُّ والثوريُّ.[٣] فإن كان القاري وحدَه فيقول: قرأتُ على فلان، أو حدَّثني، أو أخبرني، أو أنبأني، وإنْ كان مع الغير فيقول: حدَّثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، أو قُرِئَ على فلان وأنا أسمع، إذا كان القارئُ على الشيخ غيرُه، وهو سامع.

والكتابة: أن يكتُب الشيخ أحاديثَه كُلًّا أو بعضًا للطَّالب الغائبِ، أو الحاضرِ، ويكتُب في أوله، أو آخره: أجزتُ لك أن تَروِيَه عني بإسنادي، فيقول الطالبُ: كتَب إليَّ فلانٌ، أو كتَب لي فلان، أو يقول: حدَّثنا، أو أخبرَنا مُكاتَبةً.[٤]

ليقوي به رأيه، فهو صاحب بدعة. (سير أعلام النبلاء ٩/ ١٤٠).

(١) أما قول أبي حنيفة رحمه الله فمذكور في «التقرير والتحبير شرح التحرير» ٢/ ٢٧٩: رجح القراءةَ على الشيخ أبو حنيفة على قراءة الشيخ من كتاب، خلافا للأكثر، لزيادة عناية القارئ بنفسه، فيزداد ضبط المتن والسند؛ لأنه عامل لنفسه، والشيخ لغيره، والإنسان في أمر نفسه أحوط منه في أمر غيره. وكذا في «أصول السرخسي» ١/ ٣٧٥. وقال ابن أمير حاج: «ثم على هذا حكاية ترجيح القراءة على الشيخ عن أبي حنيفة بلا هذا التفصيل كما وقع لغير واحد ليس على ما ينبغي».

وأما قول مالك رحمه الله فحكاه عنه الدارقطني، وابن فارس، والخطيب، كما في «تدريب الراوي» ٤/ ٢٣١. ولكن حكي عنهما (أبي حنيفة ومالك) أن القراءة، والسماع متساويان، كما في «التقرير والتحبير» ٢/ ٢٧٩، و«الكفاية»، ص: ٣٠٨، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: ٣٢١. فالأفضل عندهما ما فيه زيادة المنفعة للطلاب. وكان الإمام مالك رحمه الله لا يقرأ على تلاميذه الأحاديث، ولكن قرأ للإمام محمد سبع مائة حديث، كما في «تاريخ بغداد» ٢/ ٥٦١. وقيل: ثلاث مائة.

(٢) أي: السَّماع.

(٣) هذا ملخص ما قاله السيوطي في «تدريب الراوي» ٤/ ٢٢٤-٢٣٣، ت: محمد عوامة.

(٤) وللمكاتبة قسم آخر، وهو: تَجَرُّد المكاتبةِ عن الإجازة، كأن يكتُب له بعض الأحاديث، ويُرسِلها له ولا يُجيزُها بروايتها. منع الرواية بها قوم، وأجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين. (تدريب الراوي، القسم الخامس: المكاتبة، ٤/ ٣٢٨-٣٢٩). وعند المصنف أيضا: والإجازة ليست بشرط لصحة الرواية بالكتابة، كما ذكر بعد ثلاثة أسطر في بحث الرسالة.

والرسالة: أن يقول الشيخ للرسول: بَلِّغْ عني فلانًا أنه قد حدَّثني بذلك الحديث فُلانٌ عن فُلانٍ عن فلانٍ بإسناده، فَارْوِهِ عني، فيقول الطالب: أخبَرَني، لا حدَّثني.(١)

والرواية بالكتابةِ، والرسالةِ جائزة عند الجمهور بشرط معرِفة الخطِّ في الكتاب، وصِدق الرَّسول في الإرسال(٢)، وعند الإمام أبي حنيفة بشرط البَيِّنةِ.(٣)

والمُشافَهة(٤): الإجازة الملفُوظة بالمُشافهة بأن يقول الشيخ للطالب الحاضر: أن تُحدِّثَ عني مروياتي بإسنادي. والرواية بها جائزة عند الجمهور بشرط الإجازة المعيَّنَة،* وهي عندهم عبارة مِن أن يكون المُجازُ له معيَّنًا لا عامًّا، والمُجازُ به

* قوله: «بشرط الإجازة المعينة». الخ. اعلم أن الإجازةَ على سبعة أقسام:
فالأول: أن يكون الإجازة معيَّنةً بأن يكون المُجازُ له معيَّنًا لا عامًّا، كقوله: أجزتُك،

مثال المكاتبة: ما روى البخاري في باب إذا حنث ناسيا في الأيمان والنذور: كتب إليَّ محمد بن بشار (٦٦٧٣). وراجع للمزيد من الأمثلة: «مبادئ علم الحديث وأصوله»، ص: ٥٠٥.

(١) كذا قال عامة العلماء، وقال قوام الدين الإتقاني: «يجوز في المكاتبة، والرسالة أن يقول: حدثني بالاتفاق، وإن كان المختار أخبرني؛ لأن الكتاب، والرسالة من الغائب كالخطاب من الحاضر». (مبادئ علم الحديث وأصوله، ص: ٥٠٥).

(٢) قال ابن الهمام: عليه عامة أهل الحديث. (التحرير ٢/ ٢٨٠).

(٣) قال ابن أمير حاج شرحًا: والرسالة أن يرسل الشيخ رسولا إلى آخر ويقول للرسول: بلغه عني أنه حدثني فلان بن فلان عن فلان بن فلان، إلى أن يأتي على تمام الإسناد بكذا، فإذا بَلَغَتْ رسالتي إليك فاروِه عني، أو فحدثْ به عني بهذا الإسناد، فشهد الشهود عند المرسَل إليه على رسالة المرسِل، حَلَّت للمرسَل إليه الرواية عنه. (التقرير والتحبير ٢/ ٢٧٩).

(٤) المشافهة أحد أقسام الإجازة. قال الحاظ ابن حجر: «وأَطْلَقوا المشافهةَ في الإجازةِ المتلفَّظ بها تجوُّزًا، وَكذا المكاتَبَةُ في الإِجازَةِ المكتوبِ بِها، وهُو موجودٌ في عبارةِ كثيرٍ مِن المُتَأَخِّرينَ». وقال الشمني في «نتيجة النظر شرح نخبة الفكر»، ص: ٢٣٦-٢٣٩: «الإجازة في الاصطلاح: إذن في الرواية لفظا أو خطا، يفيد الإخبار الإجمالي عرفا. وأركانها أربعة: المجيز، والمجاز له، والمجاز به، ولفظ الإجازة».

معلومًا لا مجهولًا، كما هو مذهب الإمام أبي حنيفة، فيقول الطالب: شافَهَني، وأجازني، وأنبأَني بالاتفاق، وأخبرَني وحدَّثني على المذهب الصحيح.

والمُناولة: وهي أن يَدفَع أصْلَه، أوالمنقولَ من أصْلِه للطالب ويقول له: هذه روايتي عن فلان فَارْوِهِ عني، أو يُعرِض الطالبُ مروِيَّ شيخِه عليه فيتأمله ثم

وأجزتُ زيدًا، وأن يكون المُجازُ به معلومًا لا مجهولًا، كقوله: أجَزتُ بكتاب البخاريِّ، أو أجَزتُ بمروِيَّاتي هذه، أو قال: أجَزتُ بمروِيَّاتي، ومروياتُه معلومةٌ للمُجاز له، فتلك الإجازة جائزةٌ؛ لأن كل واحد من المُجاز له، والمجاز به معلومٌ لا مجهولٌ.

والثاني: أن يكون الإجازة للمجاز له العام، وهو الإجازة التي لم تكن فيه المجاز له معيَّنًا كقوله: أجَزتُ للمسلمين أو نحوه، فتلك الإجازة غيرُ جائزةٍ؛ لأن فيها جهالة المجاز له، وهو فتح باب الفساد، وتأسيس باب التقصير في الحديث النبوي صلى الله عليه وسلم، الذي عليه أمر الدين قصْدًا وعمْدًا.

والثالث: أن يكون الإجازة بالمجاز به العام، وهو أن يكون مجاز به مجهولًا، كقوله: أجَزتُ بجميع مرويَّاتي، ومرويَّاته مجهولةٌ غير معلومةٍ للمجاز له، وتلك الإجازة غير جائزة، لأن فيها جهالة المجاز به، هل يكون من مرويات المجيز أم لا؟ فلا يعلم أنها من مرويات المجيز، فلا يكون سند تلك المرويات متصلًا.

والرابع: أن تكون الإجازة للمجاز له المجهول، كقوله: أجزت لمن هو موجود في حياتي.

والخامس: أن تكون الإجازة بالمجاز به المجهول، كقوله: أجزت بما أخبرني.

والسادس: أن تكون الإجازة للمجاز له المعدوم، كقوله: أجزت لمن سيولد.

والسابع: أن تكون الإجازة بالمجاز به المعدوم، كقوله: أجزت بما أسمع، فالإجازة في هذه الأقسام الأربعة غير جائزة؛ لوجود الجهالة فيها، لأن المعدوم مجهول، فكان سند الحديث منقطعًا لا متصلًا.

ثم لا يخفى أن الكلام في جواز الإجازة وعدمها إنما كان إن كانت الإجازةُ إجازةً لإثبات

يُعيدُه عليه ويقول: هو حديثي فَارْوِهِ عني، فيقول الطالب: أجازني، أو أنبأني، أو أخبرني فلانٌ إجازةً، والرواية بها جائزة بشرط الإجازة عند الجمهور.[١]

والوِجادة: أن يَجِد أحدٌ كتابَ أحدٍ بخطِّه يَعرِفُه، فيه أحاديثُ ليس له فيها سَماعُها ولا إجازتُها منه، فيقول الواجِد: وجدتُ بخطِّ فلانٍ، أو قرأتُ بخطِّ فلانٍ، أو وجدتُ في كتابٍ بخط فلانٍ، ويسوق الإسناد والمتْن.[٢] والرواية بها جائزةٌ عند الجمهور بشرط الإجازة.[٣]❁

والوصية: أن يُوصي الشيخُ عند موتِه، أو عند سفَره لشخصٍ معيَّنٍ بكتابٍ معيَّنٍ من التصانيف المشهورة، أو بالأحاديث المشهورة. والرواية بها جائزة عند الجمهور بشرط الإجازة.

والإعلام: أن يُعلِم الشيخُ أحَدَ الطلبةِ بأنَّ ذلك الكتاب، وذلك الحديث روايتي هذا عن فلان. والروايةُ بها بذلك الإعلام جائزةٌ عند الجمهور بشرط الإجازة.

سند الحديث وصِحته، لا فيما كانت لإبقاء سلسلة سند الحديث وحصول بركته، فإنها جائزة بالاتفاق. (عمدة الأصول، ص: ٨٠).

❁ قوله: «بشرط الإجازة». الخ. قال ابن حجر رحمه الله: «ولا يسوغ في الوجادة إطلاقُ أخبرَني بمجرَّدِ ذلك، إلا إن كان له منه إذْنٌ بالرواية عنه». (شرح النخبة، ص: ١٠٠).

---

(١) ذكر البخاري أمثلة في «صحيحه» في كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة، منها: نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق.

(٢) في «مسند أحمد» كثير من رواية ابنه عنه بالوِجادة. (تدريب الراوي ٤/ ٣٣٨).

(٣) قال ابن الصلاح في «المقدمة» ص: ١٨١ ما معناه: وذهب بعض المحققين إلى وجوب العمل بها (الوجادة) عند حصول الثقة بما وجده، وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيها.

والإجازةُ كلُّها غير جائزة عند أهل الحديث إلا لحُصول البرَكة، وبقاءِ السِّلسِلة، فإنها جائزةٌ بالاتفاق، إلا الإجازة المُعيَّنَة فإنها جائزةٌ عند الجمهور؛ لكنَّها دونَ السَّماعِ بالاتفاق.



الجوهرةُ السَّادِسةَ عَشْرة

جرَت العادةُ بالاقتصار على الرَّمْزِ في «حدثنا» و«أخبرنا»، فيكتُبون مِن حدثنا «ثنا»، وهي الثاء والنون والألف، وربَّما حُذِف الثَّاءُ، فيكتبون «نا»، ويكتبون من أخبرَنا «أنا».[١] وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، يكتُبون عند الانتقال مِن الإسناد إلى إسنادٍ آخرَ «ح»، وهي حاء مهملة مفرَدةٌ،[٢] والمختار أنها مأخوذة من التحوُّل، لتحوُّلِه من إسناد إلى إسناد، وأنه يقول القاري إذا انتهى إليها: «حا»، ويستمِرُّ في قراءة ما بعدها. وقيل: إنها من «حالَ بين شيئَين» إذا حجز، لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يُلفَظ عند الانتهاء إليه بشيء، وليست من الرواية. وقيل: إنها رمْزٌ إلى قوله: «الحديث»، وإنَّ أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: «الحديث». وقد كتب جماعة من الحفاظ[٣] موضعها «صَحَّ»، فيُشعِر أنها رمْز «صَحَّ*».

* قوله: «صَحَّ». قال الإمام النووي في «مقدمة مسلم» [١/ ٣٨]: «وحسنت ههنا كتابة «صح» لئلا يتوهم أنه سقط من الإسناد الأول». (عبد الرحمن - كان الله له - المينوي).

(١) قال الشيخ محمد عوامة حفظه الله: وقد كان لهم رحمهم الله تعالى أعذار، وأعذار حملتْهم على هذا الاختصار، أما الآن فلا ينبغي في طباعة كتبنا مثل هذه الرموز والاختصارات؛ لزوال الأعذار. (تعليقات الشيخ على تدريب الراوي ٤/ ٣٩٩).

(٢) وقيل: أصلها خاء، وهي مأخوذة من: ١- إلى آخر الحديث، فهو مخفف من الخ. ٢- إسناد آخر. (فتح المغيث ٣/ ١١٣).

(٣) كأبي مسلم الليثي (م: ٤٦٦هـ)، وأبي عثمان الصابوني (م: ٤٤٦هـ). راجع: تدريب الراوي مع تعليقات الشيخ محمد عوامة ٤/ ٤٠١-٤٠٢.



تنبيهٌ[1]

في حدَّثنا وأخبرَنا وأنبأَنا

قال القاري: اعلم! أنه لا فرقَ بين التحديث، والإخبار، والإنباء، والسَّماع عند المتقدمين، كالزُّهْري، ومالك بن أنس، وابن عُيَينة، والقَطَّان،[2] وأكثر الحِجازيِّين، والكوفيِّين، وهو قول أبي حنيفة، وصاحبيه. ورأى بعض المتأخرين

(١) تنبيه آخر في قول المحدث: «وبه قال حدثنا»:

قال القسطلاني: «وإذا قرأ إسناد شيخه المحدِّث أوَّل الشروع وانتهى عطف عليه بقوله في أوَّل الذي يليه «وبه قال: حدثنا» ليكون كأنه أسنده إلى صاحبه في كل حديث».(إرشاد الساري ١/ ١٧، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر) أي لعود ضمير: «وبه» على السند المذكور كأنه يقول: وبالسند المذكور، قال: أي صاحب السند لنا، فهذا معنى قولهم: «وبه قال».(قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ٢٠٨، ط: دار إحياء الكتب).

وفي «اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر» (٢/ ٢٩٦): «إذا قرأ الطالب إسناد شيخه بالكتاب أو الجزء فقال في أول كل حديث إذا انتهى ما قبله: «وبه قال حدثنا» ليكون كأنه أسنده لصاحبه في كل حديث. وقال في كل مجلس لشيخه: «وبسندكم الماضي إلى فلان -أي صاحب الكتاب- قال حدثنا».

وقال السخاوي: «إذا قرأ الطالب إسناد شيخه المحدث بالكتاب، أو الجزء أول الشروع في قراءته فكل ما انتهى من حديث عطف عليه له في أول الذى بعده «وبه قال: ثنا»، ليكون كأنه قد أسنده إلى صاحب كل حديث، ثم في المجلس الثاني يقول لشيخه: «وبسندك الماضي إلى فلان»، ويشير إلى صاحب الكتاب «قال: ثنا» إلى آخره. وأما ما جرت العادة به من إعادة السند يوم ختم الكتاب فذلك لأجل من يتجدَّد». (الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ص٩٥، ت:أبو عائش عبد المنعم)

(٢) أما ترجمة الملا علي بن سلطان محمد القاري، والزهري، وابن عيينة فقد مرت، وأما ترجمة الإمام مالك فستأتي في الجوهرة الأخيرة إن شاء الله تعالى. وأما القطان: فهو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، هو إمام بلا مدافعة، وهو أجل أصحاب مالك بالبصرة، وكان الثوري يتعجب من حفظه، واحتج به الأئمة كلهم، وقالوا: من تركه يحيى تركناه. حكي أنه رأى رجل ليحيى بن سعيد قبل موته بعشرين سنة: بَشِّر يحيى بن سعيد بأمان الله يوم القيامة. توفي سنة ١٩٨هـ بالبصرة.

التَّفْرِقةَ بين صِيَغ الأداء بحسب افتراق التَّحَمُّل، فيخُصُّون الحديثَ، والسَّماع بما يلفَظ به الشيخ وسمِع الراوي عنه، فمن سمع وحدَه أفرد فقال: حدَّثني، ومن سمع مع غيره فقال: حدثنا، ويُخُصُّون الإخبار بما يَقرأ التلميذُ على الشيخ، فمن قرأ وحدَه على الشيخ أفرد، فقال: أخبرني، ومن قرأ مع غيره جمع، فقال: أخبرنا. وكذلك أنبأني، وأنبأنا. هذا مذهب ابن جريج، والأوزاعي، والشافعي[(١)] وجمهور أهل الشرق، ثم اختلفوا أيضًا في القراءة على الشيخ هل تساوي السَّماع من لفظه، أو هي دونه على ثلاثة أقوال. (مقدمة)[(٢)]

قال النووي:جرتْ عادة أهل الحديث بحَذْف «قال» ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخَطِّ، وينبغي للقارئ أن يَلفِظ بها، وإذا كان في الكتاب: «قُرِئَ على فلان: أخبرَكَ فلانٌ» فليقُل القارئ: «قُرِئَ على فلان، قيل له: أخبرك فلان»، وإذا كان فيه: «قُرِئَ على فلانٍ: أخبرنا فلانٌ» فليقُلْ: «قُرِئ على فلانٍ، قيل له: قلتَ أخبرَنا فلانٌ»، وإذا تكررتْ كلمة «قال» كقوله: «حدثنا صالح، قال: قال الشعبي»، فإنهم يحذفون إحداهُما في الخطِّ، فلْيَلفَظْ بهما القارئُ، فلو ترَك القارئُ لفظَ «قال» في هذا كله، فقد أخطَأ،[(٣)] والسَّماع صحيحٌ للعلم بالمقصود، ويكون

---

(١) أما ترجمة الأوزاعي، والشافعي فستأتي في الجوهرة الأخيرة، إن شاء الله تعالى، وأما ابن جريج فهو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج، المكي، ثقة فقيه فاضل، أحد الأعلام، وكان ممن جمع الحديث في بداية الأمر، وكان حسن الصلاة، وكان من العباد، وكان يصوم الدهر إلا ثلاثة أيام من الشهر، توفي سنة ١٥٠هـ بمكة.

(٢) ذكرها الملا علي القاري في مقدمة «جمع الوسائل في شرح الشمائل» ١/ ٩-١٠.

(٣) هذا رأي ابن الصلاح كما في «مقدمته»، ص: ٢٢٧، و«فتاواه» ١/ ١٧٦، رقم المسألة (٢٦)، وتبعه النووي مباشرة كما في المتن، ثم تبعهما كثير من المحدثين. ولكن رده برهان الدين البقاعي في «النكت الوفية»

هذا من الحذْفِ لدلالة الحال عليه.[1]



٢/ ١٨١-١٨٢، وقال: «والذي يقتضيه الذوق، والصناعة عدم ذكر «قيل له»». ثم قال: «وكان شيخنا (ابن حجر) ينصر هذا القول ويرجحه». وهذا القول راجح عند السيوطي أيضًا كما في «تدريب الراوي» ٤/ ٤٧٨، وراجع: تعليقات الشيخ محمد عوامة عليه. وقد كتب عدة من المشايخ حول هذا الموضوع برسالة مفردة، منهم محمد بن أحمد بنيس الفاسي (م: ١٢١٣هـ)، باسم «رسالة في جواز حذف قال عند قولهم حدثنا»، واعتنى بها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وهي مطبوعة ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث».

(١) قاله النووي في شرحه على صحيح مسلم ١/ ٣٦.

الجوهرةُ السَّابعةَ عشْرةَ

في أقسام كتُب الحديث من حيثُ اشتِمالها على الأمور الثَّمانية، وعدَمِها

واعلم! أنَّ كتبَ الحديث على خمسةَ عشَرَ نوعًا:

الأول: الصحيحُ: وهو ما التُزِم فيه أن يُورَد الأحاديثُ الصِّحاح، كالصَّحيحَين للبخاريِّ، ومسلمٍ، وصحيحَي ابنِ حِبَّانٍ[١] وابنِ خُزَيمةَ[٢]، والمنتقَى[٣]، وغيرها.

والثاني: الجامعُ: وهو ما يحتوي على ثمانية أشياءَ:[٤] شعر فارسي:

سیر، آداب، تفسیر و عقائد ۞ فتن، اشراط، احکام و مناقب

---

(١) هو محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، الإمام، العلامة، شيخ خراسان، صاحب الكتب المشهورة، كان على قضاء سمرقند زمانا، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالما بالطب، وبالنجوم، وفنون العلم. صنَّف «المسند الصحيح»، و«كتاب الثقات»، و«كتاب المجروحين»، و«مشاهير علماء الأمصار»، وله مصنفات كثيرة سواها. توفي بسجستان بمدينة بُستٍ في شوال سنة ٣٥٤هـ.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة، الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام، النيسابوري الشافعي، ولد سنة ٢٢٣هـ، إمام نيسابور في عصره، رحل إلى العراق، والشام، والجزيرة، ومصر، ولقبه السبكي بإمام الأئمة. تزيد مصنفاته على ١٤٠، منها كتاب «التوحيد وإثبات صفة الرب»، و«مختصر المختصر»، المسمى «صحيح ابن خزيمة»، حققها الدكتور مصطفى الأعظمي، توفي بنيسابور سنة ٣١١هـ.

(٣) «المنتقى من السنن المسندة» لعبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، ولد سنة ٢٣٠هـ، كان من أئمة الأثر، المجاور بمكة، وتوفي بها سنة ٣٠٧هـ، قد طُبع كتاب «المنتقى» بتعليق وتحقيق لجنة من العلماء من مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت.

(٤) رده الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقات «مبادئ علم الحديث وأصوله»، ص: ٦٦٣، وقال: «لم أر من عرف الجامع بهذا قبل الشاه عبد العزيز الدهلوي رحمه الله تعالى، وهذا الاصطلاح في لفظ «الجامع» لم يكن معروفا في المتقدمين، ولا جرى ذلك في المتأخرين ... والصواب أن الجامع كل مجموع حديثي يشتمل على طائفة من الأحاديث، والآثار، والمقاطيع، أو على الأحاديث المرفوعة فحسب، ... سواء أكان جامعا لأحاديث الأبواب الثمانية أم لا. والله تعالى أعلم».

والجامع: هو «صحيحُ البخاريِّ» و«سننُ الترمذي»،[١] أمَّا «صحيح مسلمٍ» فليس بجامع لقلة التفسير فيه.[٢]

والثالث: السنن: وهي التي فيها أحاديثُ الأحكام فَقَطْ، على ترتيب أبواب الفقه من كتاب الطهارة إلى كتاب الوصايا، كسُنَنِ أبي داودَ، والنَّسائِيِّ.

والرابع: المسنَدُ: وهو الذي يُذكَر فيه الأحاديث على ترتيب الصَّحابة بدون ترتيب أبواب الفقه، كـ«مسند الإمام أحمدَ».[٣]

والخامس: المُعجَم: وهو الذي يُذكَر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، كـ«معجم الطَّبَرانيِّ».[٤]

---

(١) وأول الجامع: «جامع معمر بن راشد» قد صنف في القرن الأول، مطبوع على آخر «مصنف عبدالرزاق»، مشتمل على ١٦١٤ حديثا.

(٢) ذكر الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله: وأما صحيح مسلم فإنه وإن كانت فيه أحاديث أكثر هذه الفنون، لكن ليس فيه ما يتعلق بفن التفسير، والقراءة، ولذا لا يقال له الجامع، كما يقال لأختيه، كذا أفاده شيخ المشايخ (الشاه عبد العزيز رحمه الله). والمعروف عند المحدثين إطلاق الجامع عليه، وأحاديث التفسير وإن كانت قليلة، لكنها موجودة في آخر الكتاب، وقد أطلق عليه اسم الجامع الشيخ مجد الدين الشيرازي صاحب «القاموس» حيث قال عند ختمه: «ختمت بحمد الله جامع مسلم». [كما في أزهار الرياض للمقري ٣/ ٤٨] وعده صاحب «كشف الظنون» [١/ ٥٥٥] في الجوامع إذ قال: «الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري الشافعي». قلت: «وأكثر المتأخرون إطلاق الجامع عليه، وأكثر المتقدمون إطلاق لفظ الصحيح فقط بدون التقييد بلفظ الجامع أو غيره». (مقدمة لامع الدراري ١/ ٤٤).

(٣) هذا معنى واحد للمسند، والمسند يطلق على معنيين أخريين أيضا: ١- هو كتاب تذكر فيه الأحاديث بالسند المتصل، كصحيح البخاري، وسنن الدارمي، ومسند الإمام الأعظم. ٢- هو كتاب تذكر فيه أسانيد الأحاديث من الكتب التي لم يلتزم بذكر أسانيدها، كمسند الفردوس للديلمي، ومسند الشهاب للقضاعي.

(٤) للطبراني ثلاثة معاجم، وهي: المعجم الكبير، والأوسط، والصغير. أما المعجم الكبير فرتبه على أسماء الصحابة بعد أن قدم العشرة المبشرين بالجنة منهم، ثم رتب من بعدهم على الأسماء حسب ترتيب المعجم، وقد يبلغ حدد أحاديثه نحو ٢٥ألفا. وأما المعجم الأوسط فرتبه على أسماء شيوخه حسب ترتيب حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه أحمد لشرف الاسم، وقد أورد لكل شيخ من شيوخه كل ما له من رواية عنه، ونبَّه على ما تفردوا به وأغربوا فيه من الحديث في الإسناد والمتن، وعدد أحاديثه نحو ١٠ آلاف حديث. وأما

والسادس: المستخرج: وهو ما استُخرِج لإثبات أحاديث كتابٍ آخرَ مع رعاية ترتيبه، ومتونه، وطرُق إسناده إلى شيخ ذلك المصنِّف، أو شيخ شيخه، كـ «المستخرَج» لأبي نعيم على البخاري.

والسابع: المستدرَك: وهو ما زِيد على كتابٍ من الأشياء التي لم يُذكَر فيه، وكانت جديرةً أن تُذكَر.[١]

والثامن: الجزء: وهو الذي يحتوي على أحاديث مسئلةٍ واحدةٍ، كجزء «القراءة» للبخاري.

والتاسع: المفرد: وهو ما يحتوي على أحاديث شخصٍ واحدٍ، مِثل أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والعاشر: الرسالة: وهي ما يُذكَر فيه أحدُ الأمور الثمانية المذكورة في «الجامع».[٢]

والحادي عشر: الغرابة: وهي ما فيها تفردات تلميذٍ واحدٍ من شيوخه ولم

المعجم الصغير فرتبه على ترتيب الأوسط أيضًا إلا أنه أورد فوائده عن شيوخه وأوردلكل شيخ حديثًا واحدًا فقط، ونبَّه على تفردهم، وعدد أحاديثه نحو ١٢٠٠ حديث.

(١) كالمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري (م: ٤٠٥هـ).

(٢) قد صنف علماء الحديث في كل فن من هذه الفنون الثمانية تصانيف مفردة: ١- أحاديث العقائد منها تسمى بالتوحيد، وفيه «كتاب الأسماء والصفات» للبيهقي. ٢- أحاديث الأحكام منها تسمى بالسنن، كسنن الترمذي، وأبي داؤد. ٣- أحاديث الرقاق تسمى علم السلوك والزهد، وفيه «كتاب الزهد» لعبد الله بن المبارك. ٤- أحاديث الآداب تسمى بعلم الأدب، وفيه «الأدب المفرد» للإمام البخاري. ٥- أحاديث التفسير تسمى بعلم التفسير، ومن الكتب المشتهرة في هذا الفن: «تفسير ابن مردويه»، و«تفسير الديلمي»، و«تفسير ابن جرير»، وكتاب «الدر المنثور» لجلال الدين السيوطي يجمعها كلها. ٦- أحاديث التاريخ والسير، فيه «سيرة ابن إسحاق»، و«سيرة ابن هشام». ٧- أحاديث الفتن، فيه «كتاب الفتن» لنعيم بن حماد. ٨- أحاديث المناقب، فيه «الرياض النضرة في مناقب العشرة» للمحب الطبري. (راجع: العجالة النافعة (المترجمة ص: ٢٣).

تكن مرويَّةً عن غيره من تلامذة ذلك الشيخ.[1]

والثاني عشر: الأربعين: وهو ما يُجمَع فيه أربعون حديثًا من باب واحدٍ، أو من أبواب شتَّى بسندٍ واحدٍ، أو بأسانيدَ متنوِّعةٍ، والأربعينات كثيرة.[2]

---

(١) ومن أشهر المصنفات فيه: «غرائب مالك»، لعلي بن عمرو الدارقطني، المتوفى سنة:٣٨٥هـ. و«الأفراد» للدارقطني أيضًا.

(٢) ومن أشهرها «الأربعين» للنووي. والحديث الوارد في فضيلة جمع الأربعين ضعيف عند المحدثين مِن لفظه: «من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينه بعثه الله فقيها، وكنت له يوم القيامة شافِعًا وشهيدا». وأكثر ما روي هذا الحديث عن خمسة طرق:

الأول: من طريق إسحاق بن نجيح، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس.(جامع بيان العلم وفضله، رقم:١٩١، وفوائد تمام، رقم: ١٣٦٨).

وفيه إسحاق بن نجيح، قال ابن حجر: كذبوه. (تقريب التهذيب).

والثاني: من طريق يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حجر العسقلاني بِعَسْقَلَانَ قال: حدَّثنا أبو أحمد حميد بن مخلد بن زنجويه، ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر. وفيه يعقوب بن إسحاق العسقلاني، قال ابن حجر: كذاب. (لسان الميزان ٨/ ٥٢٥).

قال أبو عمر (ابن عبد البر): هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك، ومَن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه وأضاف ما ليس من روايته إليه. (جامع بيان العلم وفضله، رقم:١٨٨).

والثالث: من طريق أبي يعلى، ثنا عمرو بن حصين، ثنا ابن علاثة، ثنا خصيف، عن مجاهد، عن أبي هريرة. (شعب الإيمان للبيهقي، رقم:١٥٩٦)، وجامع بيان العلم وفضله، رقم:١٨٩).

وفيه عمرو بن حصين، قال ابن حجر: متروك. (تقريب التهذيب) ومحمد بن عبد الله العلاثة، قال ابن حجر: صدوق يخطيء.(تقريب التهذيب) وخصيف، قال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء. (تقريب التهذيب)

والرابع: من طريق سعد ابن محمد بن ابراهيم الناقل، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا محمد بن جعفر الحزامي الكرخي، ثنا دحيم بن محمد القيرواني النحاس، ثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر عن عبدالله بن مسعود. قال أبو نعيم: غريب من حديث أبي بكر عن عاصم، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد بفائدة أبي الحسين بن المظفر.(حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٤/ ١٨٩).

والخامس: من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن أبي الدرداء... قال البيهقي رحمه الله: «هذا متن مشهور فيما بين الناس وليس له إسناد صحيح».(شعب الإيمان للبيهقي، رقم:١٥٩٧-١٥٩٨).

والثالث عشر: المراسيل: وهو ما يذكر فيها المراسيل من الأحاديث، كـ «مراسيل أبي داود».

والرابع عشر: الأمالي: وهو أن يَقعُدَ العالِم وحولَه تلامِذتُه بالمحابِرِ والقَراطِيس، فيتكلَّم العالمُ بما فتح الله عليه مِن المطالب الحدِيثِيَّة من ظهْر قَلْبِه، وتَكتُبُه التَّلامِذَةُ كـ«أمالي محمد»، و«أمالي الحافظ ابن حجر».[1]

والخامس عشر: الأطراف: وهو ما جُمِعَ فيه أطرافُ الأحاديثِ المُخَرَّجَة في كتاب معيَّنٍ مع ذِكر من روى عنه ذلك المخرَّج، كـ «الأطراف» للمزي، وابن عساكر.[2]

وفيه عبد الملك بن هارون بن عنترة، قال ابن حبان البستي: كان ممن يضع الحديث، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار. (المجروحين ٢/ ١٣٣).

وقال ابن حجر عن هذا الحديث: رُوي من رواية ثلاثة عشر من الصحابة، أخرجها ابن الجوزي في «العلل المتناهية» وبيَّن ضعفها كلَّها، وأفرد ابن المنذر الكلام عليه في جزء مفرد. وقد لخصت القول فيه في المجلس السادس عشر من «الإملاء»، ثم جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة. (التلخيص الحبير ٤/ ٢٠٧١).

وقال المناوي: قالوا: وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه، ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث «من حفظ على أمتي أربعين حديثا» مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر، بخلاف ما خف ضعفه ولم يقصر الجابر عن جبره؛ فإنه ينجبر ويعتضد. (فيض القدير ١/ ٤١)

(١) وقد وفَّق الله تعالى مشايخنا الديوبندية لتكثير أماليهم على كتب الحديث، وكثير منها مطبوعة كـ «لامع الدراري على جامع البخاري» و«الكواكب الدري على جامع الترمذي»، كلاهما من إملاءات الشيخ العلامة الكنكوهي، وعليهما تعليقات نفيسة للعلامة الشيخ محمد زكريا رحمه الله تعالى. و«فيض الباري على صحيح البخاري» من تقريرات العلامة محمد أنور شاه الكشميري، وعليه تعليقات جيدة للشيخ بدر عالم رحمه الله تعالى. و«العرف الشذي» إملاء الشيخ الكشميري، و«تقرير شيخ الهند محمود حسن الديوبندي». وأما تقريرات مشايخنا ومعاصرينا في اللغة الأردية على كتب الحديث فيضيق نطاق تحريرنا من إحاطتها.

(٢) أما كتاب المزي فاسمه: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، واسم كتاب ابن عساكر: «الأشراف على معرفة الأطراف».

أما المزي فهو يوسف بن عبد الرحمن، جمال الدين المزي، محدث الديار الشامية في عصره، ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمزة (من ضواحي دمشق) وتوفي في دمشق. مَهَرَ في اللغة، ثم في الحديث، ومعرفة رجاله.

وصنف كتبا، منها «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف». قال ابن طولون: ومن المعلوم أن المحدِّثين بعده عيال على هذين الكتابين. توفي سنة ٧٤٢هـ.

وأما ابن عساكر فهو علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ابن عساكر الدمشقي، المؤرخ الحافظ الرحالة، كان محدث الديار الشامية، ورفيق السمعاني في رحلاته، مولده ووفاته بدمشق، له «تاريخ دمشق الكبير»، في ثمانين مجلدا، يُعرَف بـ«تاريخ ابن عساكر»، اختصره الشيخ عبد القادر بدران بحذف الأسانيد والمكررات وسمى المختصر «تهذيب تاريخ ابن عساكر». و«الإشراف على معرفة الأطراف»، و«تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى أبي الحسن الأشعري»، و«كشف المغطى في فضل الموطأ»، وغيرها من الكتب الكثيرة. توفي سنة ٥٧١هـ.

ولكتبِ الحديث أقسام أخر لم يذكرها مؤلف «جواهر الأصول»، نذكرها إتمامًا للفائدة، منها:

١٦- الموطأ، والمصنف: هو ما يشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة على ترتيب الأبواب الفقهية. فالموطأ، والمصنف اسمان مختلفان لمعنى واحد. وليس الفرق بينهما إلا بتقدم زمنه. فالكتب التي صنفت في زمن أتباع التابعين سميت بالموطأ، والكتب التي صنفت بعد زمنهم سميت بالمصنف، كـ «الموطأ» للإمام مالك، و«المصنف» لعبد الرزاق، وابن أبي شيبة.

١٧- الزوائد: هي كتاب زيدت فيه أحاديث من كتاب، أو كتب مختلفة على أحاديث كتاب، أو كتب معينة كـ «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري، زيدت فيه أحاديث زائدة على الصحاح الستة من عشرة مسانيد. و«زوائد ابن حبان» على الصحيحين للهيثمي، قد زاد فيه أحاديث «صحيح ابن حبان» التي لم يذكر في الصحيحين. و«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصيري، أفرد فيه أحاديث «ابن ماجه» التي لم تُذكر في الكتب الخمسة.

١٨- كتاب الجمع: هو ما يجمع فيه الأحاديث من الكتب الحديثية بحذف التكرار لتعم الفائدة في وقت واحد. وأول ما صُنف في هذا الباب هو «الجمع بين الصحيحين» لأبي عبد الله الحميدي (م: ٤٨٨هـ). ثم جمع الشيخ رزين بن معاوية (م:٥٣٥هـ) أحاديث الصحاح الستة بعده وسماه «تجريد الصحاح الستة». وقد استدرك ابن الأثير (م: ٦٠٦هـ) ما فات من رزين في «تجريد الصحاح الستة» وسمى كتابه «جامع الأصول». وجمع الشيخ الهيثمي (م: ٨٠٧هـ) الصحاح الستة و«مسند أحمد» و«مسند البزار» و«مسند أبي يعلى الموصلي» والكتب الثلاثة للطبراني وسماه «مجمع الزوائد»، إلا أنهم وضعوا «الموطأ» للإمام مالك في الصحاح الستة بدلا من «ابن ماجه». وزاد الشيخ محمد بن سليمان المغربي (م: ١٠٩٤هـ) «الدارمي» و«ابن ماجه» على ما جمع الهيثمي وسماه «جمع الفوائد» فصار كتابه جامعا لأربعة عشر كتابا.

وقد جمع الإمام السيوطي (م: ٩١١هـ) جميع الأحاديث المنتشرة في الكتب على ظنه وسماه بـ «جامع

الأحاديث» أو «الجامع الكبير» أو «جمع الجوامع». ثم لخّصه وسماه «الجامع الصغير». وقد جعل في «الجامع الكبير» الأحاديث القولية على حروف التهجي، والفعلية على ترتيب الصحابة. لكن الاستفادة منه كانت صعبا؛ لأن من أراد أن يستخرج الحديث القولي، فعليه معرفة الجزء الأول من الحديث، ومن أراد أن يستخرج الحديث الفعلي، فعليه معرفة اسم الصحابي. فرتبه علي المتقي برهان فوري (وكان برهان فور إذ ذاك معدودة في ولاية كجرات من الهند، والآن هي معدودة في ولاية مهاراشترا التي عاصمتها مومبئي) على الترتيب الفقهي وسماه «كنز العمال» واستدرك ما فات من السيوطي. فسهل استخراج الحديث منه. فلذا قال العلماء: قد أحسن السيوطي على الأمة بجمع الأحاديث، ومنَّ عليه علي المتقي بترتيب كتابه.

١٩- المعجم في ألفاظ الحديث: هو ما تجمع فيه الأحاديث على ترتيب الحروف التهجي كـ «الجامع الصغير» للسيوطي، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي.

٢٠- كتاب الترتيب: هو ما رتبت فيه أحاديث كتاب آخر غير مرتب، بترتيب مخصوص كـ «ترتيب أطراف المزي على الألفاظ» و«ترتيب المبهمات على الأبواب» للمغلطائي، و«ترتيب بيان الوهم والإيهام» لابن القطان، و«ترتيب المعجم الأوسط» و«ترتيب صحيح ابن حبان» لابن زريق، و«ترتيب الأحاديث المسندة في حلية الأولياء» للهيثمي، و«ترتيب مسند أحمد على الحروف» لابن كثير، وابن المحب، وغيرهم.

٢١- الفهارس: هي كتاب يذكر فيه فهارس أحاديث كتاب، أو مجموع من الكتب ليسهل تخريج الأحاديث كـ «دليل فهارس البخاري» لمصطفى بن علي بن بيومي، و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» الذي ألفه جماعة من المستشرقين تحت إشراف الدكتور وِينسينك ولخصَّه بـ «مفتاح كنوز السنة».

٢٢ - التخريج: هو كتاب يدل على مصادر الأحاديث التي ذكرت في مصادر مختلفة وكتب شتى، كـ «نصب الراية» للإمام الزيلعي، و«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملقن، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر.

٢٣- غريب الحديث: هو كتاب يوضح مشكل ألفاظ الحديث وغريبه، إما لقلة استعمالها، أو لكثرة احتمالها، كـ «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، و«مجمع بحار الأنوار» للشيخ محمد طاهر الفتني.

٢٤- كتاب مشكل الحديث: هو ما يحل ما تعارض من الأحاديث ظاهرًا ويفسر مشكلها، مثل حديث: «لا عدوى ولا طيرة» مع أن المرض ربما يتعدى. كـ «شرح مشكل الآثار» للطحاوي، وكتاب «مشكل الحديث وبيانه» لأبي بكر ابن الفورك.

٢٥ - كتاب العلل: وهو كتاب يبحث عن مختلف أسانيد الحديث، وطرقه، ورواته، والأثر المرتب عليه. كـ «كتاب العلل» لعلي بن المديني، وابن أبي حاتم، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، والترمذي،

وأبي زرعة الرازي، والدارقطني. وأجمع كتاب فيه كتابُ الدارقطني.

٢٦- كتاب المنتقاة والتعليقات: هو كتاب يجمع فيه الأحاديث المنتخبة من الكتب المتعددة بغير إسناد. وهو قسم قلَّما يوجد في عهد المتقدمين، وتروج تصنيفه في عهد المتأخرين كـ «الأحكام الشرعية الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي، و«مصابيح السنة» للبغوي، و«مشكاة المصابيح» لخطيب التبريزي، و«مجمع الزوائد» للهيثمي، و«جمع الفوائد» للعلامة المغربي، و«جمع الجوامع» للسيوطي، وغيرها من الكتب.

٢٧- المشيخة: هي كتاب يُجمع فيه أحاديثُ شيخ واحد، أو شيوخ متعددة كـ «مشيخة ابن طهمان» (م: ١٦٨هـ)، و«مشيخة يعقوب بن يوسف الفسوي» (م: ٢٧٧هـ)، و«مشيخة النسائي» (م: ٣٠٣هـ).

٢٨- كتاب الترغيب والترهيب: هو كتاب يشتمل على أحاديث الترغيب والترهيب، كـ «الترغيب والترهيب» للمنذري، ولإسماعيل بن محمد الأصبهاني.

٢٩- كتاب الفضائل: وهو كتاب ذكرت فيه الأحاديث التي تدلُّ على فضيلة العمل كـ «الترغيب في فضائل الأعمال» لابن شاهين، و«الترغيب في الدعاء» لعبد الغني المقدسي، و«فضائل القرآن» لقاسم بن سلام، والفريابي، ومحمد بن الضريس، وغيرهم.

٣٠- كتاب السنة: هو كتاب يحرض على اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحذِّر عن البدع الرائجة بعد عهد الخلفاء الراشدين، كـ «السنة» لابن أبي عاصم، وابن حبان، والطبراني، وابن مندة، وغيرهم.

٣١- كتاب الذكر والدعاء: هو كتاب تذكر فيه الأدعية المأثورة، والأذكار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كـ «عمل اليوم والليلة» لابن السني، والنسائي، و«الأذكار» للنووي.

٣٢- كتاب الناسخ والمنسوخ: هو كتاب يدل على منسوخ الحديث وناسخه. كـ «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي.

٣٣- كتاب المصاحف: هو كتاب يذكر فيه الأحاديث عن مسائل القرآن والقراءات المختلفة. ككتاب «المصاحف» لابن أبي داود.

٣٤ – كتاب الأحاديث القدسية: هو كتاب يذكر فيه الأحاديث القولية المرفوعة التي نسبها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى. وتكون المعاني في الأحاديث القدسية من الله تعالى، وألفاظها من رسول الله صلى الله عليه وسلم. كـ «مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار» لابن العربي الطائي، و«الإتحاف السنية بالأحاديث القدسية» للمناوي.

٣٥- المسلسلات: هي ما اتفقت رواته على كلمة في رواية الحديث، مثل الحديث المسلسل بالمصافحة، يحدث فيه كل واحد من الرواة، المصافحةَ مع شيخه. يقول فيه الصحابي: قال لي رسول الله صلى

الله عليه وسلم هذا وصافحني، ويقول التابعي: قال لي الصحابي هذا وصافحني، وهلم جرا.

٣٦ – الثلاثيات: هي الكتب التي جمعت فيها الأحاديث، ويكون في إسنادها ثلاثة رواة بين المصنف وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن ميزاتها أنها تشتمل على عهد خير القرون (الصحابي، والتابعي، وتبع التابعي غالبًا). فلذا اشتهرت ثلاثيات البخاري، وهي مطبوعة بانفرادها أيضا. وفيها اثنان وعشرون ثلاثيًّا؛ ٢٠ منها رويت عن طريق الأحناف؛ ١١ من مكي بن إبراهيم، و٦ من أبي عاصم النبيل وهما من تلاميذ أبي حنيفة رحمه الله. و٣ من محمد بن عبد الله الأنصاري وهو من تلاميذ أبي يوسف وزفر رحمهما الله. والباقيتان من طريق خلاد بن يحيى الكوفي وعصام بن خالد الحمصي ولا علم بمذهبهما. فهذا يكون اثنين وعشرين من حيث السند وهو سبعة عشر من حيث المتن. ولابن ماجه خمس ثلاثيات، وللترمذي واحد، ولم توجد الثلاثيات في «صحيح مسلم» و«سنن النسائي» و«سنن أبي داود».

وقد ذكر الشيخ الملا علي القاري في مقدمة «مرقاة المفاتيح» (١/ ٢٣) عن ثلاثية الترمذي أنها ثنائية. ولكن ذكرها من الثلاثيات في مقام آخر (١٠/ ٩٨)، وهو الأصح. وأشار إلى أن الثلاثيات توجد في صحيح مسلم وسنن أبي داود أيضًا، والأصح أنه لم يوجد فيهما الثلاثيات. ولأبي داود حديث رباعي في حكم الثلاثي وهو الحديث رقمه (٤٧٤٧). والمعنى أنَّ بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة رواة ولكن الراويان فيه من طبقة واحدة وهي طبقة أتباع التابعين، فيقال لها الرباعي في حكم الثلاثي اصطلاحًا. وقد ذكر مسلم الثلاثيات في كتبه الأخرى. وللدارمي ١٥ ثلاثيات في «سننه»، وللإمام أحمد ٣٣٦ أو ٣٣٧ ثلاثيات في «مسنده». وللبخاري ٥ ثلاثيات في كتابه «الأدب المفرد».

والأحاديث التي روى الإمام أبو حنيفة في «مسنده» أو «كتاب الآثار» هي من قسم الوحدانيات، أو الثنائيات، أو الثلاثيات. والحديث الذي سمع أبو حنيفة من أنس بن مالك رضي الله عنه فهي من الوحدانيات؛ لأن سماعه من أنس بن مالك رضي الله عنه ثابت في رواية وغير ثابت في أخرى. والحديث الذي يكون بين أبي حنيفة وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم راويان يسمى بالثنائيات، وثلاثياته كثيرة لا تحصى كما هو مذكور في «مسنده» و«كتاب الآثار».

٣٧ – كتاب الوحدان: هو كتاب يذكر فيه الحديث الذي لم يسمع من الأستاذ إلا تلميذ واحد. كـ «كتاب الوحدان» للإمام البخاري، والإمام مسلم.

٣٨ – كتاب التراجم: تطلق كلمة التراجم على معنيين:

١. هو كتاب يذكر فيه كل حديث روي عن طريق مخصوص، كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وسهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
٢. هو كتاب تذكر فيه ترجمة الراوي، ومروياته، أو ترجمته فقط كـ «تهذيب الكمال» للمزي، و«تاريخ

بغداد» للخطيب البغدادي، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

٣٩- المختصر: هو كتاب اختصر من كتاب مطول. كـ «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، و«مختصر صحيح مسلم» للقرطبي.

٤٠- تجريد الحديث: هو كتاب حذفت منه المكررات، والأسانيد، وينبه إلى زيادة ألفاظ في حديث آخر، كتجريد البخاري.

٤١- كتاب أسباب ورود الحديث: هو كتاب يبين أسباب ورود الحديث مع ذكر مكانه وزمانه كـ «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» لابن حمزة، و«اللمع في أسباب ورود الحديث» للسيوطي.

٤٢- كتاب الموضوعات: هو كتاب يذكر فيه الأحاديث الموضوعة التي وضعها صاحبها. وقد صنف العلماء المحققون تأليفات كثيرة في هذا الموضوع كـ «كتاب الموضوعات»، و«العلل المتناهية»، و«كتاب القصاص والمذكرين»، ثلاثتها لابن الجوزي، و«الموضوعات الكبرى» و«المصنوع» كلاهما لملا علي القاري، و«أحاديث القصاص» لابن تيمية، و«المنار المنيف» لابن القيم الجوزية، و«التذكرة في الأحاديث المشتهرة» لبدر الدين الزركشي، و«الموضوعات» لحسن بن محمد الصاغاني، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني، و«المقاصد الحسنة» للعلامة السخاوي، و«مختصر المقاصد الحسنة» للزرقاني، و«كشف الخفاء» للعجلوني، و«تذكرة الموضوعات» للشيخ محمد طاهر الفتني، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للشيخ الألباني، و«أسنى المطالب» لمحمد الدرويش، وهو من أجمع الكتب في هذا الباب.

ويلاحظ أن في كتب الموضوعات قد يذكر الأحاديث الضعيفة، والصحيحة أيضًا. فإن ابن الجوزي قد حكم بوضع بعض الأحاديث الضعيفة، والصحيحة في كتابه حتى حكم بالوضع على بعض أحاديث «مسند أحمد». وتعقبه الحافظ ابن حجر، وصنف فيه كتابا وسماه «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد». وكذلك تعقبه السيوطي في كتابه «النكت البديعات على الموضوعات». ثم لخصه وزاد فيه وسماه «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة». واستدرك فيه السيوطي ما فات من ابن الجوزي من الأحاديث الموضوعة. ولخص ابن العراق ما صنف ابن الجوزي، والسيوطي في الموضوعات، وأجاد فيه، وسمى كتابه «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة».

٤٣- كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة: هو كتاب يبين ما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس كـ «التذكرة» لبدر الدين الزركشي، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي، و«الدرر المنتثرة» للسيوطي وغيرها من الكتب.(راجع للتفصيل في أقسام الكتب: مقدمة اللامع الدراري ١/ ٤٣-٦٤).

الجوهرةُ الثَّامنةَ عشْرةَ

في الإسناد العالي، والنازِل

واعلم! أنه إنْ قَلَّ عددُ رجال سندِ الحديث بالنِّسبة إلى عدد رجال سندٍ آخرَ لذلك الحديث، فإمَّا أن يَنتهي السندُ القليلُ العددُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو يَنتَهي إلى إمام مِن أئمة الحديث ذي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ، كالحِفْظِ، والفقه، والضَّبْطِ، كشُعبةَ، ومالكٍ، والثوريِّ،[١] فالأولُ، أي: انتهاؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: هو **العُلُوُّ المطلَق**، أي الكامِلُ؛ لأنه بالنسبة إلى صاحب الشَّريعةِ الذي هو عالٍ وكاملٌ.

والثاني: أي: انتهاؤه إلى إمام من الأئمة، هو **النِّسْبِيُّ**، أي: يكون السند عالِيًا لأنه مشتمل على ذلك الإمام، فيكون عُلُوُّه بالنسبة إليه، ويُعتَدُّ بهذا العُلُوِّ إنْ كان السندُ قوِيًّا، وصحيحًا، وإلا فإن كان للنُّزول فضيلةٌ كأن يكون رجالُه أوثَقَ، أو أحفظَ، أو أفقهَ فلا شكَّ أن النزولَ حينئذ أولى،[٢] وللمتأخرين أشدُّ رغبةٍ في تحصيل هذا العُلُوِّ حتى تركوا ما هو أهمُّ منه. ۞

ومن العلو النِّسْبِيِّ: الموافقةُ، والبَدَل، والمساواة، والمصافحةُ.

۞ قوله: ما هو أهم منه الخ: من الحفظ، والإتقان، وتفتيش أحوال الرواة، وغيرها.

---

(١) أما ترجمة الثوري، ومالك فستأتي في الجوهرة الأخيرة، وأما شعبة فهو ابن الحجاج الأزدي البصري، ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث، قال الإمام أحمد: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في علم الحديث، وأحوال الرواة. توفي سنة ١٦٠هـ بالبصرة.

(٢) قال الذهبي رحمه الله بعد ذكر ترجمة أبي الدنيا الأشج: وما يعني برواية هذا الضرب، ويفرح بعلوها إلا الجهلة. (ميزان الاعتدال ٤/ ٥٢٢).

الموافقة: أن يقَع لك حديثٌ عن شيخ مسلمٍ مثلًا من غير جهتِه بعددٍ أقلَّ من عددك إذا رويتَه بإسنادك عن مسلم عنه، فقد حصَلت الموافقة لك في هذا الحديث مع مسلمٍ.

والبَدَلُ: أن يقع لك حديثٌ عن شيخ شيخ مسلم من غير طريقه بعدد أقل من عددك إذا رويتَه بإسنادٍ عن مسلم عنه، (وعنه، أي: عن شيخه وعن شيخ شيخه). وإنما سُمِّيَ بالبدَل؛ لأن لك في بدَلِ شيخ مسلمٍ مثلًا راوٍ آخرُ.

والمُساواة: هو أن يساوي عددُ رُواةِ إسنادِك مع عدد رواة إسناد أحد المصنِّفِين من المحدِّثين، كالبخاريِّ، ومسلمٍ، وهذا قد كان فيما سلف، وانعدم في هذا الوقت. وسُمِّيَ بالمساواة؛ لأنه قد حصل لك المساواة مع الإمام مسلمٍ، مثلًا.

والمصافحة: أن يُوجَد لك مِثلُ هذه المساواة مع تلميذ المسلِم، مثلًا. وسُمِّيت المصافحةُ؛ لأن العادةَ قد جرت في الغالب بالمصافحة بين مَن تلاقَيا، فكأنك لاقيتَ مع تلميذ المسلم وصافحتَ معه.[(١)]

والحق أن المساواةَ، والمصافحةَ قد تُوجَدان في العُلُو المطلق أيضًا مُطلقًا.[(٢)]

---

(١) ولتقريب الأذهان وتسهيل الفهم، نلخص الكلام:

١- الموافقة: اتفاقك مع شيخ المصنف، في الحديث ذاته.

٢- البدل: اتفاقك مع شيخ شيخ المصنف، في الحديث ذاته.

٣- المساواة: مساواتك في عدد الرجال، مع مصنف ما، في حديث ما، من غير طريقه.

٤- المصافحة: مساواة شيخك في عدد الرجال، مع مصنف ما، في حديث ما، من غير طريقه. (راجع: تعليقات الشيخ محمد عوامة على تدريب الراوي ٤/ ٦٠١).

(٢) انظر: «نزهةالنظر في توضيح نخبة الفكر»، ص: ١١٥-١١٨، ت: نور الدين عتر.

الجوهرةُ التَّاسِعةَ عشْرةَ

في المُدَبَّج، وروايةِ القرين، والأكابرِ عن الأصاغر

القرِينان: هما المتقارِبان في الإسناد، والأخْذِ عن المشايخ، فإنْ روى كلُّ واحد منهما عن صاحبِه كعائشة، وأبي هريرة رضي الله عنهما في الصحابة، والزُّهْريِّ وأبي الزُّبير في الأتباع،(١) ومالكٍ والأوزاعيِّ في أتباعِ الأتباع، فهو المُدَبَّجُ،* وإلا فهو رواية الأقرانِ، والقرينِ.(٢) والمدبَّجُ أخصُّ من الأقران، فكلُّ مدبجٍ أقرانٌ، وليس كلُّ أقرانٍ مدبجٌ.

ورواية الشيخ عن تلميذه لا يُسمَّى مدبَّجًا، بل هو من روايةِ الأكابر عن الأصاغر.(٣) وإذا روى الراوي عمن دونه في السِّنِّ، أو المقدار(٤) (أي: في المرتبة والفضيلة) على سبيل مَنْعِ الخُلُوِّ دون الجمع،(٥) فهي رواية الأكابر عن الأصاغر.

* قوله: «مدبج» (بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة، آخره جيم) اسم

(١) أي: التابعين. أما الزهري فقد مرت ترجمته في الجوهرة الأولى، وأما أبو الزبير فهو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي المكي، صدوق إلا أنه يدلس، توفي سنة ١٢٦هـ. وفي تدليسه كلام طويل وبحث مديد، تكلمنا عليه في حديث التوسعة يوم عاشوراء في «فتاوى دار العلوم زكريا» ٨/ ٧١٧-٧٢٠.

(٢) وهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم. مثاله: رواية سليمان التيمي عن مسعر، وهما قرينان، ولا نعلم لمسعر رواية عن التيمي. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ٣٠٩).

(٣) والأصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري حديث الجساسة، وهي عند مسلم (٢٩٤٢).

(٤) كرواية الزهري عن مالك، ذكره المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة الإمام مالك (٥٧٢٨) ٢٧/ ١٠٣.

(٥) أي: يجوز أن يجمع كلاهما من فضيلة السن، والمقدار، ولا يجوز أن لا يوجد كلاهما.

منها: رواية الآباء عن الأبناء،[١] والصحابة عن التابعين،[٢] والشيخ عن تلميذه. وفي عكس رواية الآباء عن الأبناء كثيرة، كرواية عبد الله بن عمرَ عن أبيه، ومنه من روى عن أبيه عن جده، وسَواء عاد ضميرُ «جدِّه» إلى الراوي وهو الأكثر، أو إلى أبيه وهو الأقل، كما قيل في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ۞.

مفعول من التدبيج، مأخوذ من ديباجتي الوجه، وهما الخدان؛ لتساويهما وتقابلهما.[٣]

۞ قوله: «عن جده». الخ. أي: جدُّ شعيبٍ وهو عبدُ الله بن عمرو بن العاص الصحابي، وقد ثبت لقاء شعيب معه عند بعض المحدثين،[٤] فحينئذ يكون الحديث محفوظًا عن الانقطاع، وقيل: ضمير «جده» يرجع إلى عمرو، وجدُّه هو محمد بن عبد الله التابعيُّ، فحينئذ يكون الحديث مرسلًا غيرَ مقبولٍ عند الشافعي وأتباعه، ومقبولًا عند الحنفية والمالكية. والله أعلم.[٥]

---

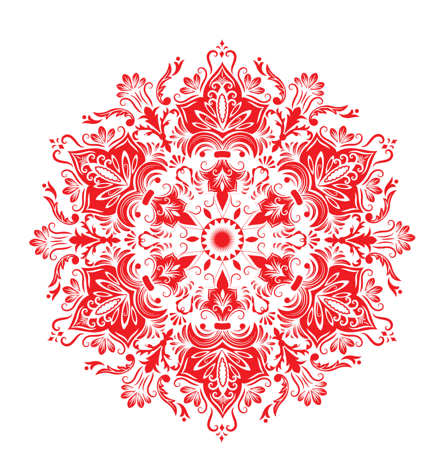
(١) كما في الترمذي (١٠٩٥): عن وائل بن داود، عن ابنه، عن الزهري، عن أنس بن مالك، «أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بنت حيي بسويق وتمر». وللخطيب فيه كتاب، اسمه: «رواية الآباء عن الأبناء».

(٢) كما في مسلم (٧٤٧): عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله، أخبراه عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من نام عن حزبه، أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر، وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل». ورواية بعض الصحابة عن كعب الأحبار. (تدريب الراوي ٥/ ٢٧١).

(٣) كذا في «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» ٢/ ١٤٩٩.

(٤) كالدارقطني. ولم يثبت سماعه عند ابن حبان. قال النووي في «التقريب»، ص: ٩٨: واحتج به هكذا أكثر المحدثين، حملا لجده على عبد الله، دون محمد التابعي. وقال في «المجموع» ١/ ٦٥: ذهب أكثر المحدثين إلى صحة الاحتجاج به وهو الصحيح المختار. (راجع للتفصيل فيه: «الكاشف» مع تعليقات الشيخ محمد عوامة ٣/ ٥١٧ (٤١٧٣)، و«تدريب الراوي» مع تعليقات الشيخ أيضا ٥/ ٣٠٠، وتعليق الشيخ أحمد الشاكر على سنن الترمذي ٢/ ١٤٠).

(٥) قال الشيخ بشار عواد في تعليقات «سنن ابن ماجه»، ما حاصله: إن ضمير جده لو عاد إلى عمرو



فالجدُّ محمدٌ فالحديث مرسل، ولو عاد إلى شعيب فالجد عبد الله بن عمرو بن العاص، وشعيب أدرك جدَّه وصحِبه، ولذلك يحتج الإمام البخاريُّ، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولكن لم يسمع شعيب عن جده جميع ما روى، بل يروي أكثره عن «الصحيفة الصادقة» ولم يسمع منه إلا أحاديث يسيرة.

وانتقد كثير من المحدثين على حديث عمرو بن شعيب، وعللوا سوى الانقطاع الذي ذكرنا حقيقته آنفا، بأن رواية عمرو كانت بالصحيفة وجادةً، وهي غير مقبولة عند أهل العلم؛ لأن الصحف يحتمل الدس، ثم نجد كثيرا من المناكير في روايته. وأجاب عليه الذهبي: أما كونها وجادة، أو بعضها سماع، وبعضها وجادة، فهذا محل نظر. ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن.(ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٨). قال ابن الصلاح في «المقدمة»، ص:١٨١ ما معناه: وذهب بعض المحققين إلى وجوب العمل بها (الوجادة) عند حصول الثقة بما وجده، وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيها.

وأما المناكير، فقال الذهبي: ينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكرا، ويروى ما عدا ذلك في السنن، والأحكام، محسنين إسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلا، وما علمت أن أحدا تركه. (سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧٥).



الجوهرةُ العِشرون

في السَّابِق، واللاحِق، والمُهمَلِ، والمُسلسَلِ

إنْ اشتَرَك اثنان في الرواية عن شيخٍ وتقدَّم موتُ أحدِهما على موتِ الآخَر* بحيثُ يكون بين وفاتيهما أَمَدٌ بعيدٌ فهو النَّوعُ المُسمَّى بـ «السابق واللاحق».[١] وقد عَدَّ العِراقي هذا التقدمَ من أقسام العُلوِّ المطلق.[٢]

* قوله: على موت الآخر الخ. بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد، فهو المقول له: السابق

(١) مثلًا: روى بكرٌ، وخالدٌ عن زيدٍ فروى عنه بكرٌ سابقًا وروى عنه خالدٌ لاحقًا، وبين وفاة التلميذين ٩٠ سنة، فبكر هو السابق، وخالد هو اللاحقُ، ومثاله: ما رواه أبو داود بإسناده عن محمد بن سيرين، عن خالد يعني: الحَذَّاء، عن أبي قِلابَةَ، عن أبي المُهَلَّب، عن عمران بن حصين: «أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم صلَّى بهم فسَهَا، فسجَد سجدتَين، ثم تشهَّد، ثم سَلَّمَ». (سنن أبي داود، رقم: ١٠٣٩).

قال ابن حبان: «ما روى ابنُ سيرين، عن خالدٍ غيرَ هذا الحديث، وخالدٌ تلميذُه». (صحيح ابن حبان، رقم: ٢٦٧٠).

ومحمد بن سيرين مات سنة (١١٠هـ)، وبقي بعدَه شيخُه في هذا الحديث خالد الحَذَّاء إلى أن مات سنة (١٤١هـ)، فكان ممن أدركه وحدَّث عنه: عبدُ الوهاب بن عطاء الخَفَّاف، ومات سنة (٢٠٤هـ).

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الوهاب الخَفَّاف، حدثنا خالد، عن أبي قِلابَةَ، عن أبي أسماءَ، عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن المسلم إذا عاد أخاه لم يزلْ في خُرْفَةِ الجنة حتى يَرجِع». (مسند أحمد، رقم: ٢٢٤٤٧).

فهذان راويان اتفقا في الحديث عن خالد الحَذَّاء، وبين وفاتَيهما (٩٤) سنة.

ومثال آخر: محمد بن إسحاق السَرَّاج روى عنه البخاري، والخفاف، وبين وفاتيهما ١٣٧ سنة؛ فإن البخاري توفي سنة ٢٥٦هـ، والخفاف توفي ٣٩٣هـ. (تدريب الراوي على تقريب النواوي ٥/ ٣١٦).

وللخطيب فيه كتاب اسمه: «السابق واللاحق».

(٢) كذا في قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، لابن الحنبلي، ص:١٠٤، واليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، للمناوي ٢/ ٢٦٣.

وإنْ روى الراوي حديثًا عن أحد اثنين متفِقَين في الاسم فقط من كُنْيَةٍ وغيرها، أو فيه وفي اسم الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النسبة مُعَبِّرًا عنه بما فيه الاتفاق من غير أن يتميَّز عن الآخر فهو النوع المسمى بـ «المهمل»، وقد مرَّ بيانه من قبلُ[1].

وإن اتفق الرواةُ في إسناد من الأسانيد في صِيَغ الأداء، كـ «سمعتُ فلانا» أو «حدَّثنا فلان قال: حدثنا فلان» وغير ذلك من الصِّيَغ أو غيرها من الحالات القولية والفِعلِيَّة، فهو المسلسل، وقد مَرَّ من قبلُ[2].

واللاحق. ولا يزيد ذلك الأمد باعتبار التتبع، والاستقراء على مئة وخمسين سنة. وفائدة ضبط هذا النوع: الأمن من ظن سقوط الراوي في إسناد المتأخر. (التعليق على النخبة، ص:٩٢).



(١) في الجوهرة الثامنة.
(٢) في الجوهرة العاشرة.



تذييلٌ

إنْ جَحَد الشيخُ مرويَّه، فإنْ كان جَحَدَه جزمًا، كأن يقول: «كذَبَ عليَّ»، أو «ما رويتُ لك هذا»، رُدَّ ذلك الخبرُ[1]، وإنْ كان جَحَدَه احتمالًا، كأن يقول: «ما أذكُرُ هذا»، أو «لا أعرِفُ أني رويتُ هذا»، قُبِلَ * على الأصحِّ[2]، لما أنه قول أكثر الأئمة رضوان الله عليهم أجمعين.[3]

* قوله: «قُبِل على الأصح». الخ. هذا إنْ كان الراوي عن ذلك الشيخ ثقةً قُبِلَ؛ لأن الجَزْمَ مقدَّمٌ على التردُّدِ، والمُحَقَّق مقدَّمٌ على المظنونِ منه.

(١) لأنَّ الراوي عنه فرعُه، ولكن لا يَثْبُتُ كذبُ الفَرْعِ بتكذيبِ الأصلِ له في غيرِ هذا الذي نفاه، بحيثُ يكون ذلك جرحًا للفرعِ؛ لأنه أيضًا مُكَذِّبٌ لشيخِهِ في نَفْيه لذلك، وليس قَبولُ جَرْحِ كلٍّ منهما بأوْلى من الآخرِ فتَساقَطا. (شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٢).

(٢) أي: قُبِلَ ذلك الحديثُ في الأصَحِّ؛ لأَنَّ ذلك يُحْمَل على نِسيانِ الشَّيخِ. (نزهة النظر، إنكار الراوي لحديثه، ص: ١٢١).

(٣) كما ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٢/ ٣٢٦: «إن الراجح عندهم (المحدثين) قبولُه». وتمسك بصنيع مسلم، حيث أخرج حديث عمرو بن دينار، عن أبي معبد، عن ابن عباس: «ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالتكبير»، مع قول أبي معبد لعمرو: «لم أحدثك به»، فإنه دل على أن مسلما كان يرى صِحةَ الحديث ولو أنكره راوِيه، إذا كان الناقلُ عنه عدلًا، وكذا صحح الحديثَ البخاريُّ وغيره.

وقال الشيخ شبير أحمد العثماني رحمه الله: «وقد صنف الدارقطني ثم الخطيب «من حدث ثم نسي»، وفيه ما يدل على تقوية المذهب الأول الصحيح، لكون كثير منهم حدث بأحاديث، ثم لما عرضت عليه لم يتذكرها، لكن لاعتمادهم على الرواة عنهم، صاروا يروونها عن الذي رواها عنهم من أنفسهم، ولذلك أمثلة كثيرة، فتأمل». (مبادئ علم الحديث وأصوله، ص: ٥٢٦).



الجوهرةُ الحاديةُ والعِشرون

في جواز نقْلِ الحديث بالمعنى، وعدَمِه[١]

الأصحُّ أن الحديثَ إنْ كان مشترَكًا، أو مُجمَلًا، أو مُتشابهًا، أو من جوامِع الكَلِمِ لم يجُزْ نقْلُه بالمعنى لأحد، وإنْ كان مُحكمًا جاز نقلُه للعالِمِ باللُّغة، وإن كان ظاهِرًا يَحتَمِلُ الغيرَ كعامٍّ يحتمل الخُصوصَ، أو حقيقةً يحتَمِل المجازَ جاز نقْلُه بالمعنى للمجتهد فقط.[٢]

ثم متى خَفِيَ معناه احْتِيجَ في معرفة المعاني الأفرادية إلى الكُتُب المصنَّفةِ في

---

(١) ذكر الزركشي ستة شرائط لنقل الرواية بالمعنى:

١- أن يكون الراوي عارفا بدلالات الألفاظ، واختلاف مواقعها، فإن كان جاهلا بمواقع الكلام امتنع بالإجماع.

٢- أن يبدل اللفظ بما يرادفه كالجلوس بالقعود، والاستطاعة بالقدرة، والعلم بالمعرفة.

٣- أن تكون الترجمة مساوية للأصل في الجلاء، والخفاء، فيبدل اللفظ بمثله في الاحتمال، وعدمه، ولا يبدل الأجلى بالجلي وعكسه، ولا العام بالخاص، ولا المطلق بالمقيد، ولا الأمر بالخبر، ولا العكس.

٤- أن لا يكون مما تعبد بلفظه، فأما ما تعبدنا به، فلا بد من نقله باللفظ قطعا، كألفاظ التشهد.

٥- أن لا يكون من باب المتشابه، كأحاديث الصفات.

٦- أن لا يكون من جوامع الكلم. (البحر المحيط ٦/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) وقال الجزائري: «وأشار بعض من أمعن النظر في هذه المسألة، إلى أن الأدلة التي يوردها المجيزون للرواية بالمعنى إنما تدل على جواز ذلك للضرورة. وذلك إذا لم يستحضر الراوي لفظ الحديث، وإنما بقي في ذهنه معناه، ومع ذلك فقد كان المحتاطون في الأمر يشيرون إلى أن الرواية إنما كانت بالمعنى». (توجيه النظر ٢/ ٦٩٢).

كذا يجوز اختصار الحديث للعالم بالمعنى فقط عند الجمهور، وهو: ذكر بعض الحديث دون البعض، كما فعل البخاري رحمه الله في «صحيحه»، وكما ذكر مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه» ١/ ٤٨.

شرح الغريبِ،[١] ونعني به مفرَدًا يكون استعماله بقلةٍ في زماننا، وفي معرِفَة المعاني التركيبيَّةِ المُشكِلةِ إلى الكتب المصنَّفةِ في شرح معاني الأخبار، ونعني بها: المعاني التركيبيَّة المشكِلةِ. وقد صنَّفَ فيه الإمام الطحاويُّ كتابَيه: «مشكل الآثار» و«شرح معاني الآثار»[٢]، من شاء فليراجع إليهما.[٣]

---

(١) كـ «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (م: ٥٣٨هـ)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» للجزري (م: ٦٠٦هـ)، و«مجمع بحار الأنوار» للشيخ محمد طاهر الفتني (م: ٩٨٦هـ).

(٢) والفرق بين كتابي الطحاوي: «شرح مشكل الآثار» و«شرح معاني الآثار»: أن الطريقة التي اتبعها الطحاوي في كتابه «شرح مشكل الآثار» هي أنه يُدرِج تحت كل باب حديثين - سواء أكانت تلك الأحاديث في العقيدة، أو في التفسير، أو الفقه، أو اللغة، أو الفضائل- ظاهرُهما التعارُض مما يتضمَّنُهما العنوانُ الذي وضعَه لهما، فيورِد أسانيدَهما، ويسرُد طُرَقهما ورواياتِهما، ثم يبسُط القولَ في مواضع الخلاف فيهما، ثم يتناولُهما بالشرح، والبَيان، والتَّحليل حتى تأتَلِف معانيهما، وينتفي عنهما الاختلاف، ويزول التعارض.

وقد اشترَط في التوفيق بين الحديثين المتعارضين أن يكون كلٌّ منهما في مرتبة واحدة من الصحة والسلامة، فإذا كان أحدُهما ضعيفًا اطَّرحه، وأخذ بالقوي، لأن القوي لا تؤثِّرُ فيه معارضةُ الضعيف.

أما إذا كانا في مرتبة واحدةٍ من الصحة، والسلامة، فهو لا يألو جُهْدًا في البحث عن معنى يُوفِّق بينهما، ويُزيل تعارُضَهما، وإذا تضادًّا ولا سبيل إلى الجمع بينهما، فإن عَلِم تاريخَ كل واحد منهما حكَم على المتقدِّم بالنسخ، وصار إلى الناسخ المتأخر، وإذا جَهِل تاريخَهما فإنه يلجأ إلى ترجيح أحدهما بما يَعْتَدُّ به من وجوه الترجيح، وهي كثيرة بسَطها في أكثرَ مِن موضع من كتابه هذا، وهُنَا تَظهَر براعَتُه الفائقةُ، وطريقتُه الفَذَّةُ، وغوصُه على المعاني الدقيقة التي قَلَّما تَتَّفِقُ لغيره. (مقدمة شرح مشكل الآثار، للشيخ شعيب الأرنؤوط، ص: ٧-٨).

وأما طريقة الطحاوي ومنهجه في «شرح معاني الآثار» فإنه يورد أحاديث وآثارًا تفيد حكمًا معينًا، ذهب إليه بعض العلماء مستندين إلى هذه الأحاديث، والآثار، ثم يأتي بأحاديث، وآثار أخرَى تفيد نقيضَ الحكم الأول، ثم يُرجِّح بعضَ الآثار على بعضٍ، وما يأتي بالرأي المخالف في الأول غالبًا. وقلَّما يصرح باسم مخالفِه من غير مذهب الأحناف، وإنما شأنه أن يقول: «فذهب قوم إلى هذه الآثار، وخالفهم في ذلك آخرون»، ثم لا يذكر من الأسماء الموافقة، أو المخالفة إلا أسماء أئمة الأحناف، وإلا أسماء الصحابة والتابعين، أما أصحاب المذاهب الأخرى، أو تلامذتهم فقلما يصرح باسم واحدٍ منهم. ولهذا الكتاب مكانة عظيمة، وقد نال به الطحاوي شهرة واسعة. وذكر العينيُّ أنه أحسن مصنفاته، وأنفع مؤلفاته، وأنه فائق على غيره من الأمثال والأنظار. (مقدمة الحاوي في بيان آثار الطحاوي، للحافظ محي الدين القرشي، ص: ٦-٧).

(٣) كذا في «قفو الأثر في صفوة علوم الأثر»، ص: ٨٣.



الجوهرةُ الثانيةُ والعِشرون

في طبَقات العلَماء والرُّواة[(١)]

الطبَقةُ في اللغة: القوم المُتشابِهونَ. وفي الاصطلاح: قومٌ تقارَبوا في السِّنِّ والإسناد، أو في الإسناد فَقَطْ بأن يكون شُيُوخ هذا هُم شُيوخ الآخَر، أو يُقارِبُوا شُيوخَه. وقد يكون الرَّاوِيان من طبَقةٍ باعتبارٍ ومِن طبَقتَين باعتبارٍ، كأنسٍ وشِبْهِه من أصاغِر الصَّحابةِ، هُم مع العَشْرَةِ في طبَقة الصحابة، وعلى هذا الصحابةُ كلهم طبَقةٌ واحدةٌ باعتبار اشتراكهم في الصُّحبةِ، والتابعونَ طبَقةٌ ثانيةٌ، وأتباعُهم طبقةٌ ثالثةٌ باعتبار شَرِكَتِهم في التَّبَعِيَّة للصَّحابة وشَرِكَتِهم للتابِعِين.

وباعتبارٍ آخَرَ وهو السَّبْقُ بالإسلام والهِجرةِ وشُهودِ المَشاهِدِ الفاضِلة تكون الصحابةُ اثنَي عشرةَ طبَقةً❁، والتابعون خمْسَ عشْرةَ طبقةً عند البعض، ويحتاج الناظِرُ فيه إلى معرِفة المواليد للرُّواة، والوَفَيات، ومَن رَوَوا عنه، ورَوَى عنهم.[(٢)]

❁ قوله: «تكون الصحابة اثني عشرة». الخ. قال في «تدريب الراوي»، ص: ٢٠٧: «واختلف في عدد طبقاتهم باعتبار السبق إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شُهودِ المشاهدِ الفاضلة؛ فجعلهم ابن سعد خمس طبقات[(٣)]، ....

---

(١) كتب فيه محمد بن سعد (م:٢٣٠هـ) «الطبقات الكبرى»، و«الطبقات الصغير». وهو ثقة، لكنه كثير الرواية عن الضعفاء كمحمد بن عمر الواقدي، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي. فأما الكلبي، فهو متروك كما في «لسان الميزان» (٨٢٦٨) ٨/ ٣٣٨. وأما الواقدي وإن كان ذا شأن في السيرة، والمغازى ولكنه مع ذلك متروك كما في «ميزان الاعتدال» (٧٩٣٣) ٥/ ١٠٨.

(٢) كذا في تدريب الراوي ٥/ ٥٨٢-٥٨٤، ت: محمد عوامة.

(٣) لم نجد هذا، ولكن قسّمهم ابن سعد في «الطبقات الصغير» إلى ثماني طبقات. وابن سعد هو محمد بن

وجعلهم الحاكمُ اثنتي عشرة طبقة:[١]

الأولى: قوم أسلموا بمكة كالخلفاء الأربعة.

الثانية: أصحاب دار الندوة.[٢]

الثالثة: مهاجرة الحبشة.[٣]

الرابعة: أصحاب العقبة الأولى.[٤]

سعد بن منيع الزهري، أبو عبد الله، الحافظ الثقة، ولد في البصرة، وسكن بغداد، فتوفي فيها. وصحب الواقدي المؤرخ، زمانا، فكتب له وروى عنه، وعرف بكاتب الواقدي. أشهر كتبه «طبقات الصحابة»، يعرف بـ «طبقات ابن سعد». توفي سنة ٢٣٠هـ.

(١) في معرفة علوم الحديث، ص: ٢٩-٣١. والحاكم هو محمد بن عبد الله النيسابوري، أبو عبد الله، المعروف بالحاكم، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. مولده ووفاته في نيسابور. رحل إلى العراق سنة ٣٤١هـ وحج، وجال في بلاد خراسان، وما وراء النهر، وأخذ عن نحو ألفي شيخ. وولي قضاء نيسابور سنة ٣٥٩هـ ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع. صنف كتبا كثيرة جدا، منها: «المستدرك على الصحيحين»، و«الإكليل»، و«المدخل» في أصول الحديث، و«تراجم الشيوخ»، و«الصحيح» في الحديث، و«فضائل الشافعيّ»، و«تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم»، و«معرفة أصول الحديث وعلومه وكتبه»، المطبوع باسم «معرفة علوم الحديث». توفي سنة ٤٠٥هـ. واتهم أبو عبد الله الحاكم النيسابوري بالتشيع، وسيأتي تفصيله في الجوهرة الثامنة والثلاثون تحت ترجمة الإمام أبو أحمد الحاكم النيسابوري. إن شاء الله تعالى.

(٢) «دار الندوة» دار قصي بن كلاب. والمراد من أصحاب دار الندوة: الذين أسلموا بعد إسلام عمر بن الخطاب. كذا في فتح المغيث ٤/ ١١٢. وقيل: الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة للمكر بالنبي صلى الله عليه وسلم. كما في «الوسيط»، للدكتور محمد أبي شهبة، ص:٥٣٤.

(٣) منهم جعفر بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وأبو سلمة بن عبد الأسد، وحاطب بن عمر بن عبد شمس، وسهيل بن بيضاء. ووقعت هجرتان نحو الحبشة، أولًا ذهب إليها المسلمون، ثم سمعوا عن إسلام أهل مكة، فرجعوا، فعلموا كذب الخبر، ثم هاجروا إليها مرة أخرى.

(٤) وكانوا اثني عشر رجلًا، قدموا مكة سنة ١٢ بعد النبوة، وبايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة النساء التي ذكرها الله تعالى في القرآن، منهم: أسعد بن زرارة، وعوف ومعوذ ابنا الحارث، ورافع بن مالك بن العجلان، وذكوان بن عبد القيس، وعبادة بن الصامت، ويزيد بن ثعلبة، والعباس بن عبادة بن نضلة، وعقبة بن عامر، وقطبة بن عامر، وشهدها من الأوس حليفان لهم، أبو الهيثم بن التيهان، وعويم بن ساعدة،

الخامسة: أصحاب العقَبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار.(١)

السادسة: أوَّل المهاجرين الذين وصَلوا إليه بقباء قبل أن يدخل المدينة.(٢)

السابعة: أهل بدر.(٣)

الثامنة: الذين هاجروا بين بدر، والحديبية.(٤)

التاسعة: أهل بيعة الرضوان.(٥)

العاشرة: من هاجر بين الحديبية، وفتح مكة؛ كخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص.(٦)

وبعض هؤلاء الاثني عشر كانوا من النقباء. (جامع الأصول ١٢/ ١١٨).

(١) كانوا اثنين وسبعين من الأنصار، سبعون منهم رجلا، وفيهم امرأتان، قدموا سنة ١٣ بعد النبوة، منهم: البراء بن معرور، وعبد الله بن عمرو بن حزام، وسعد بن عبادة، وسعد بن الربيع، وعبد الله بن رواحة. (جامع الأصول ١٢/ ١١٨). وقوله: «وأكثرهم من الأنصار» وهذه العبارة فيها نظر؛ لأنه من المعلوم، والثابت أنه لم يشترك مع أصحاب العقبة الأولى، والثانية أحد من غير الأنصار، اللهم إلا العباس فقد حضر ليستوثق للنبي صلى الله عليه وسلم. (مفهوم عدالة الصحابة، ص: ١٦).

(٢) منهم مصعب بن عمير، وعبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنهما.

(٣) ذكر البخاري رحمه الله في «صحيحه» أسماء أهل بدر في كتاب المغازي، في باب تسمية من سمي من أهل بدر، وكانوا ٣١٣ على أصح الأقوال.

(٤) منهم: المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٥) وقصتها أن النبي صلى الله عليه وسلم حين نزل بالحديبية بعث خراش بن أمية الخزاعي رسولًا إلى مكة فهموا به فمنعه الأحابيش، فلما رجع دعا بعمر ليبعثه فقال: إني أخافهم على نفسي لما عرف من عداوتي إياهم، فبعث عثمان بن عفان فأخبرهم أنه لم يأت لحرب، وإنما جاء زائرًا للبيت، فوقروه، واحتبس عندهم فأرجف بأنهم قتلوه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نبرح حتى نناجز القوم»، ودعا الناس إلى البيعة فبايعوه على أن يناجزوا قريشًا ولا يفروا تحت الشجرة، وكانت سمرة، وكان عدد المبايعين ألفًا وأربع مئة على المعتمد. وصح أنه صلى الله عليه وسلم ضرب بيده اليمنى على يده الأخرى وقال: هذه بيعة عثمان، ولما سمع المشركون بالبيعة خافوا وبعثوا عثمان رضي الله تعالى عنه. وكان ذلك سنة ٦هـ.

(٦) أما خالد بن الوليد فهو ابن المغيرة القرشي المخزومي، سيف الله، أمه لبابة الصغرى بنت الحارث، اسمها: عصماء. أسلم بعد الحديبية وقبل الفتح أول يوم من صفر سنة ٨هـ فيما قاله الواقدي. وشهد مؤتة، ويومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيف الله، وشهد الفتح وحنينًا، واختلف في شهود خيبر.

الحادية عشرة: مسلمة الفتح.[(١)]

الثانية عشرة: صبيان، وأطفال رأوه يومَ الفتح وحجَّة الوَداع وغيرهما.[(٢)]

واستعمله أبو بكر الصديق على قتال مسيلمة الكذاب، وأهل الردة من الأعراب بنجد، ثم وجهه إلى العراق ثم إلى الشام، و أمره على أمراء الشام، وهو أحد أمراء الأجناد الذين ولوا فتح دمشق. وفضائله، ومناقبه كثيرة جدا. توفي بحمص سنة ٢١هـ، ولما حضرته الوفاة بكى، وقال: لقيت كذا وكذا زحفًا، وما في جسدي شبر إلا وفيه ضربة بسيف، أو طعنة برمح، وها أنا أموت على فراشي حتف أنفي كما يموت البعير، فلا نامت أعين الجبناء.

وأما عمرو بن العاص، فهو ابن وائل القرشي، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم مسلما سنة ٨هـ قبل الفتح بأشهر مع خالد بن الوليد، وعثمان بن طلحة. ولاه النبي صلى الله عليه وسلم على جيش ذات السلاسل. أصله مكي، نزل المدينة، ثم سكن مصر، ومات بها. وقال طلحة: لا أحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء إلا أني سمعته يقول: «عمرو بن العاص من صالحي قريش»، وسمعته يقول: «نعم أهل البيت أبو عبد الله، وأم عبد الله، وعبد الله». ومناقبه، وفضائله كثيرة جدا. توفي سنة ٤٣هـ بمصر على اختلاف الأقوال.

وكذلك سيدنا معاوية رضي الله تعالى عنه آمن قبل فتح مكة سنة ٧هـ بعد عمرة القضاء؛ قال الذهبي: كان معاوية يقول: أسلمت عام القضية.(سير أعلام النبلاء ٣/ ١٢٢). وقال ابن كثير حاكيًا عنه: أسلمتُ يوم القضية ولكن كتمت إسلامي من أبي، ثم علم فقال لي: هذا أخوك يزيد وهو خير منك على دين قومه. (البداية والنهاية ٨/ ١١٧). قال معاوية: ولقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في عمرة القضاء وإني لمصدِّقٌ به.(البداية والنهاية ٨/ ١١٧). وقال الشيخ محمد علي الهاشمي المعاصر: إن ابن سعد، والإمام الذهبي، وابن حجر العسقلاني، وابن الأثير الجزري، وإمام أهل السنة عبد الشكور اللكنوي كلهم يرجِّحون إسلامَه في سنة ٧هـ في عمرة القضاء. (سیدنامعاویہ رضی اللہ عنہ پر اعتراضات کا علمی جائزہ، ص ٧٥)

(١) كأبي سفيان، وعكرمة بن أبي جهل، وعتاب بن أسيد، وحكيم بن حزام، وبديل بن ورقاء رضي الله عنهم.

نقول: أبو سفيان رضي الله عنه آمَن قبل فتح مكة خارج مكة في مرِّ الظهران، وأعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة إكرامًا له: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن».(صحيح البخاري، رقم:٤٢٨٠. صحيح مسلم، رقم:١٧٨٠)

(٢) منهم السائب بن يزيد، وعبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، وأبو جحيفة وهب بن عبد الله. (معرفة علوم الحديث، ص: ٣١).



الجوهرةُ الثالثةُ والعِشْرون

في حُجِّيَّةِ المرسَل، وعَدَمِه

واعلم! أنَّ مرسَل الصحابيِّ مقبولٌ بالإجماع. وأما مرسَلُ القَرْنِ الثاني والثالثِ فهو عندنا (أصحابنا الحنفيَّة) وعند مالك مقبولٌ مطلقًا، وأما عند الشافعيِّ فمقبولٌ بأحَدِ خمسةِ أمورٍ: أن يُسنِدَه غيرُه، أو يُرسِلَه آخَرُ وشيوخُهما مختلِفةٌ، أو أن يَعضُدَه قولُ الصحابيِّ، أو أن يَعضُدَه قولُ أكثرِ العلَماء، أو أن يُعرَف أنه لا يُرسِل إلا عن عَدْلٍ.

وأما مرسَل مَن دُونَ هؤلاء الثقاتِ فمقبولٌ عند بعضِ أصحابِنا (الحنفيَّة) مردودٌ عندَ آخَرين، إلا أن يَروِيَ الثقاتُ مرسَلَه كما رووا مُسنَدَه، فإن كان الراوي يُرسِلُ عن الثقات وغيرهم فعن أبي بكر الرازي مِن أصحابِنا[1]،

(١) هو الإمام الكبير الشأن الفقيهُ الأصوليُّ البارع المحدِّث، أبو بكر أحمد بن علي الرازيُّ، ويقال له أيضا: الجَصَّاصُ، يُعرَف بهذا وبهذا، ولد سنة ٣٠٥هـ في الرَّيّ، ورحل إلى بغداد سنة ٣٢٥هـ، وسكنها إلى آخر حياته ومات فيها سنة ٣٤٠هـ، رحمه الله تعالى. وذكر هذا القول في «الفصول في الأصول» ٣/ ١٤٦.

إلا أن له كلامًا شنيعًا في شأن معاوية بن أبي سفيان، وأبيه رضي الله عنهما، لا يقبله من يحب الصحابة رضي الله عنهم، حيث قال: «وهم (أي: خيار التابعين، وفقهاؤهم) خالعون لعبد الملك بن مروان لاعنون لهم متبرئون منهم، وكذلك كان سبيل من قبلهم مع معاوية حين تغلب على الأمر بعد قتل علي عليه السلام، وقد كان الحسن، والحسين يأخذان العطاء وكذلك من كان في ذلك العصر من الصحابة وهم غير متولين له بل متبرؤون منه على السبيل التي كان عليها علي عليه السلام إلى أن توفاه الله تعالى إلى جنته ورضوانه».
(أحكام القرآن للجصاص ١/ ٧١، ط: سهيل اكيدمي، لاهور، باكستان)

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ (التوبة: ١٢): «رواية من روى ذلك في رؤساء قريش وهم اللهم إلا أن يكون المراد قومًا من قريش قد كانوا أظهروا الإسلام وهم الطلقاء من نحو أبي سفيان وأحزابه ممن لم ينق قلبه من الكفر».

والباجي[(١)] من المالكيَّة عدمُ قَبولِ مرسَلِه اتفاقًا.[(٢)]



وكذا أنكر الجصاصُ رؤيةَ الله تبارك وتعالى، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾: «يقال: إن الإدراك أصله اللحوق، نحو قولك: أدرَك زمانَ المنصور...، وإدراك البصر للشيء لحوقه له برؤيته إياه،... فقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ معناه: لا تراه الأبصار...، ولا يجوز أن يكون مخصوصًا بقوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾؛ لأن النظر محتمل لمعانٍ منه انتظار الثواب». (أحكام القرآن، للجصاص ٣/ ٤-٥)

(١) هو الإمام العلامة ذو الفنون: الفقيه الأصولي، الحافظ المحدِّث، المفسِّر المتكلِّم، المالكي، ولد سنة ٤٠٣هـ في مدينة بَاجَة بالأندلس، وتوفي بالمَرِيَّة من الأندلس سنة ٤٧٤هـ، رحمه الله تعالى. وذكر هذا القول في «الإشارة في أصول الفقه»، ص: ٢١٥.

(٢) كذا في قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، ص: ٦٧-٦٨، ت: عبد الفتاح أبو غدة.

وقد تقدَّم في الجوهرة الخامسة ذكر حكم المرسل عند الفقهاء، والمحدثين رحمهم الله تعالى بذكر القيود، وتقدَّم في الجوهرة التاسعة ذكر القيود التي احتج بها المحققون من الحنفية في الحديث المرسل. فراجعه فإنه مفيد.

الجوهرةُ الرابعةُ والعِشْرون

في أنه إذا قال الصحابيُّ، أو التابعيُّ: «كُنَّا نفعَل»، أو «من السنة كذا»

فإذا قال الصحابيُّ: كنا نفعل، أو نقول، أو يقولون، أو يَفعلون كذا، فأكثرُ المحدِّثين، والفقهاءِ على أنه إذا لم يُضِفْه إلى زمَن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بمرفوعٍ، بل موقوفٌ.

وإن أضافَه، فقال: كنا نفعل في حياة رسول الله، أو في زمنه، أو هو فينا، أو بينَ أظهُرِنا، فهو مرفوعٌ. هذا هو المذهب الصحيح الظاهرُ، فإنه إذا فُعِل في زمنه صلى الله عليه وسلم فالظاهرُ اطِّلاعه عليه، وتقريرُه إيَّاه.

وأما إذا قال الصحابيُّ: أُمِرنا كذا، أو نُهِينا عن كذا، أو من السنة كذا، فكلُّه مرفوعٌ على المذهب الصحيح الذي قاله الجمهور.[1]

وأما إذا قال التابعيُّ: من السنة كذا، فالصحيح أنه موقوفٌ، وقيل: مرفوعٌ مرسَلٌ.[2]



(١) قد مضى تفصيله في الجوهرة السابعة. فراجعه.

(٢) مثاله: قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: «السُّنةُ تكبير الإمام يومَ الفطر، ويومَ الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسعَ تكبيرات، وسبعًا حين يقوم، ثم يدعو، ويكبِّر بعد ما بدا له». رواه البيهقي في «سننه» (٣/ ٢٩٩).

الجوهرةُ الخامسةُ والعِشْرون

في معرفة كُنَى المعروفِين بالأسماء، وبالعكس[١]

واعلم! أنه لا بد في علم الحديث:

مِن معرِفةِ كُنَى ذوِي الأسماء المشتهرِين بها، وأسماءِ ذوي الكُنَى المشتهِرين بها، فإنَّ الراوي يُورَدُ مرَّةً بكُنْيَتِه، ومرةً باسمه، ومرةً بهما، فيظُنُّه مَن لا معرِفةَ له متعدِّدًا، فيقَع في الغَلَط.[٢]

ومعرِفة مَن اسمُه كُنْيَتُه، وهم قليلٌ.[٣]

ومعرفة من اختُلِف في كُنْيَتِه، وهم كثيرٌ، كأسامة ابن زيد، قيل: كنيتُه: أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو خارجة.

ومعرفة مَن كثُرَتْ كُناه، كابن جُرَيجٍ، له كُنْيَتان: أبو الوليد، وأبو خالد.

ومعرفةِ مَن كَثُرتْ نُعوتُه، وألقابُه.[٤]

---

(١) صنَّف فيه علي ابن المديني، والبخاري، ومسلم، والنسائي، والحاكم الكبير أبو أحمد شيخ صاحب «المستدرك»، وابن منده، وابن عبد البر، وأبو بشر الدولابي، وكتابه أول ما طبع من كتب هذا النوع باسم «الكنى والأسماء». (راجع: تدريب الراوي مع تعليقات الشيخ محمد عوامة ٥/ ٣٥٦).

(٢) كالحديث الذي رواه الحاكم من رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر مرفوعا: «من صلى خلف الإمام؛ فإن قراءته له قراءة». قال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد، بيَّنه البخاري. ومن تهاون بمعرفة الأسامي أورَثه مثلَ هذا الوهم. (معرفة علوم الحديث، ص: ٢٢٠).

(٣) كأبي بلال عن شريك، وكأبي حصين عنه أبو حاتم الرازي. قال كل منهما: اسمي، وكنيتي واحد. (تدريب الراوي ٥/ ٣٥٨).

(٤) كما أن عليا رضي الله عنه لقب بأبي تراب، وأبي الحسن، وأبي الحسين. (شرح شرح النخبة لعلي القاري، ص:٧٤٨).

ومعرفة مَن وافقتْ كُنْيَتُه اسمَ أبيه، كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المَدَني.(١)

وفائدةُ معرفتِه نفيُ الغَلَطِ عمَّنْ نسَبَه إلى أبيه، فقال: حدثنا ابن إسحاق، فنُسِبَ إلى التصحيف، وأن الصواب: حدثنا أبو إسحاق.(٢)

وبالعكس كإسحاق بن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ.(٣)

ومعرفة مَن وافقت كُنْيَتُه كُنيةَ زوجتِه، كأبي أيوب الأنصاري وأم أيوب الأنصاري.(٤)

ومعرِفة مَن وافق اسمُ أبيه اسمَ شيخِه، كالربيع بن أنس، عن أنس بن مالك.(٥)

ومعرفة مَن نُسِبَ إلى غير أبيه،(٦) كمِقداد بن الأسود نُسِبَ إلى الأسود

(١) من أتباع التابعين، وقيل: اسمه: إبراهيم بن الفضل المخزومي، أبو إسحاق المدني، وهو متروك.

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة»، ص: ١٤٠. مع أنَّ إبراهيمَ أبو إسحاق، وهو ابن إسحاق أيضا؛ لأنه أبوه.

(٣) هو من أهل الكوفة من أتباع التابعين، يروي عن أبيه، روى عنه عقبة بن المغيرة الشيباني. ذكره ابن حبان في «الثقات» ٦/ ٤٩.

(٤) اسم أبي أيوب: خالد بن زيد، وأم أيوب هي: بنت قيس بن سعد الأنصارية.

(٥) أما ترجمة أنس بن مالك رضي الله عنه فقد مر في الجوهرة الرابعة عشرة. وأما الربيع بن أنس فهو البكري، ويقال: الحنفي، البصري ثم الخراساني. من صغار التابعين، متكلم فيه، توفي سنة ١٤٠هـ.

(٦) وإن قيل: لا تجوز النسبة إلى غير الأب، لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ (الأحزاب: ٥) وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ادعى إلى غير أبيه، وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام». (البخاري: ٦٧٦٦).

فأجيب عليه بأن النهي يتعلق بقطع النسب الحقيقي رغبةً عنه، وأما ما كان لقصد التعريف فلا حرج فيه. (شرح ابن بطال: ٨/ ٣٨٣). فلا يجوز قطع النسب بأن يخفي أباه ويذكر غيره، وأما للمصالح الأخرى فيجوز، كالتعريف، كما في مقداد بن الأسود، وللشرف كما في زينب بنت أم سلمة، وللرد على الروافض كما في محمد بن الحنفية أبوه علي بن أبي طالب، واسم أمه: خولة الحنفية؛ لأنها من قبيلة بني حنيفة. ولعله نسب

الزُّهري؛ لأنه تبَنَّاه، وإنَّما هو مقداد بن عمرو.[١]

ومعرفة مَن نُسِبَ إلى أمِّه، كابن عُلَيَّةَ،[٢] وهو إسماعيل بن إبراهيم، وعُلَيَّةُ اسم أمِّه، اشتهر بها، وكان لا يُحِبُّ.[٣] أو نُسِبَ إلى غير ما يَسبِق إلى الفهم، كخالد الحَذَّاء.[٤]۞

۞ قوله: كخالد الحذاء، الخ. ظاهر أنه منسوب إلى صناعة النعل، أو بيعها وليس كذلك، وإنما كان يجالس مع الحذائين فنسب إليهم. قال الإمام الترمذي في جامعه [٢٢٨]: إن خالد الحذاءَ ما حذا نعلا قطُّ، إنما كان يجلس إلى حذاء فنُسِب إليه.

إلى أمه؛ للرد على الروافض، حيث يقولون: كل جهاد سوى المعارك الخمسة باطل. أما خمسة مواقع عندهم، فهي: الجهاد مع النبي صلى الله عليه وسلم، ومع علي رضي الله عنه ضد من خالفه، ومع الحسن رضي الله عنه قبل صلح معاوية رضي الله عنه، ومع الحسين رضي الله عنه في مقابلة يزيد، ومع المهدي المنتظر المختفَى عندهم في الغار. ففيه إفحامهم بأن علي بن أبي طالب شارك الجهاد في زمن أبي بكر رضي الله عنهما، وحصل على غنيمة امرأة اسمها خولة، وولد منها محمد بن الحنفية، فإن كان الجهاد مع أبي بكر باطلا، فماذا يقولون في نسب إمامهم؟

وكذلك قال النبيﷺ: «ولولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار». وقال الحافظ: ونسبة الإنسان تقع على وجوه، منها: الولادة، والبلادية، والاعتقادية، والصناعية، ولا شك أنه لم يرد الانتقال عن نسب آبائه؛ لأنه ممتنع قطعًا... ومعناه: لولا أن النسبة الهجرية لا يسعني تركها لانتسبت إلى داركم. (فتح الباري ٨/ ٥١).

(١) وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الزهري، المعروف بـ المقداد بن الأسود. وكان الأسود قد تبناه، فلذلك قيل له: ابن الأسود. وقيل: كان سادس الإسلام. وكان فيمن هاجر الهجرتين إلى الحبشة. شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان رجلا طوالا، آدم ذا بطن، كثير شعر الرأس، يصفر لحيته وهي حسنة ليست بالعظيمة، ولا الخفيفة، أعين، مقرون الحاجبين، أقنى. توفي سنة ٣٣هـ بالجرف قريبا من المدينة.

(٢) وهو إسماعيل بن إبراهيم البصري، المعروف بـ ابن علية. أصله من الكوفة، من أتباع التابعين، وهو ثقة حافظ، ولد سنة ١١٠هـ، وتوفي ببغداد سنة ١٩٣هـ.

(٣) وكان يقول: من قال: ابن علية، فقد اغتابني. (سير أعلام النبلاء ٩/ ١٠٨).

(٤) هو خالد بن مهران الحذاء، البصري، من صغار التابعين، وهو ثقة إمام، وأشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، توفي سنة ١٤١هـ.

وأيضا لا بدَّ من معرفةِ الأسماء المجرَّدة مِن ذِكْر الكنى، والألقاب.

و معرِفة الأسماء المفرَدة التي لا يُوجَد مسمًّى آخر به، بل هو منفرد، وهي تارةً يكون بلفظ الاسم، كسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم،(١) وتارة بلفظ الكُنْيةِ، كأبي تُرابٍ،(٢) وتقَع بسبب آفةٍ، كالأعمَش، والأعرج، والأعشى(٣)

(١) هو أبو عبد الرحمن، يقال: كان اسمه مهران، أو غير ذلك. ذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٣: ١١١ واحد وعشرون قولا في اسمه. كان أصله من فارس، فاشتراه أم سلمة، ثم أعتقته، واشترطت عليه أن يخدم النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي تسميته قصة رواها أحمد في «مسنده» (٢١٩٢٨): أن سعيد بن جهمان قال: لقيتُ سفينة، فقلتُ له: ما اسمك؟ قال: ما أنا بمخبرك، سماني رسول الله صلى الله عليه وسلم سفينة. قلت: ولم سماك سفينة؟ قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه أصحابه، فثَقُل عليهم متاعُهم، فقال لي: «ابسُط كساءَك» فبسطتُه، فجعلوا فيه متاعَهم، ثم حملوه عليَّ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «احمِل، فإنما أنتَ سفينةٌ»، فلو حملتُ يومئذ، وِقرَ بعيرٍ، أو بعيرينِ، أو ثلاثةٍ، أو أربعةٍ، أو خمسةٍ، أو ستةٍ، أو سبعةٍ ما ثقُل عليَّ إلا أن تَجفُو. (قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن).

(٢) هي كنية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفي تسميته بها قصة رواها البخاري في «صحيحه» (٤٤١): جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يجد عليا في البيت، فقال: «أين ابن عمك؟» قالت: كان بيني وبينه شيء، فغاضبني، فخرج، فلم يقِل عندي. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لإنسان: «انظر أين هو؟» فجاء فقال: يا رسول الله، هو في المسجد راقد، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع، قد سقط رداؤه عن شقه، وأصابه تراب، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسحه عنه، ويقول: «قم أبا تراب، قم أبا تراب».

(٣) اسم الأعمش: سليمان بن مهران الكوفي، وهو ثقة حافظ، توفي سنة ١٤٨هـ. والأعمش: من كان ضعيف البصر مع سيلان دمع عينه في أكثر الأوقات.

والأعرج كثيرون، وأشهرهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وهو ثقة ثبت عالم، توفي سنة ١١٧هـ. والأعرج: الذي يغمبر برجليه بخلقة، أو من شيء أصابه، فهو يمشي ويميل جسده من جهة أكثر من الأخرى.

والأعشى أيضا كثيرون، منهم: عثمان بن المغيرة الثقفي الأعشى، وقيل له: عثمان الأعشى أيضًا، وهو من الذين عاصروا صغار التابعين، وهو ثقة. والأعشى: الذي لا يبصر بالليل، وهو بالنهار بصير.

وحرفةٍ كالبزَّار، والعطَّار،[1] فيكون اللَّقَبُ: ما دلَّ على حِرفةٍ، أو صفةٍ، وإنْ صدر صدر بأب وأم، والكُنيَةُ ما صدر بأحدهما من غير دلالة على حِرفةٍ، وصفةٍ، والاسم غيرهما.

ولا بد مِن معرفة الأنساب، وهي تارةً تقع إلى القبائل كالقُرَشيِّ، وإلى الأوطان، وإلى الصنائع، كالبَزَّار، والعطار. ومعرفة أسباب ذلك الألقاب والنسَب أيضًا ضروري في هذا العلم.



(١) البزار صاحب المسند، اسمه: أبو بكر أحمد بن عمرو، حافظ من العلماء بالحديث، من أهل البصرة، توفي في الرملة سنة ٢٩٢هـ. واشتهر كثيرون بلقب العطار، منهم: مسلم بن صبيح الكوفي العطار من التابعين، ثقة، توفي سنة ١٠٠هـ.

الجوهرةُ السَّادِسةُ والعِشْرون

في بَيان المُتَّفِق والمُؤتَلِف، والمُختَلِف والمُتشابِه

واعلم! أنه إن اتَّفقَت الرُّواةُ في أسمائهم فَقَطْ، واختلَفتْ أشخاصُهم وذواتُهم، أو مع أسماء آبائِهم، كالخليل بن أحمدَ سِتةٌ[١]، أو مع الجد، كأحمد بن جعفر بن حَمدان أربعةٌ[٢]، أو مع الكُنْيَةِ، كأبي بَكْر بن عَيَّاشٍ ثلاثةٌ[٣]، أو مع

(١) أوَّلهم: النحويُّ البصريُّ صاحب العَروض، حدث عن عاصم الأَحولِ وغيره.

والثاني: أبو بِشْر المُزَنيُّ بصريٌّ أيضا، حدث عن المستنير بن أخضر، روى عنه العباس العنبري وجماعة.

والثالث: أصبهانيٌّ، روى عن روح بن عبادة وغيره.

والرابع: أبو سعيد السِّجْزِيُّ القاضي، الفقيه الحنفي المشهور بخراسان، حدث عن ابن خزيمة، وابن صاعد، والبغوي، وغيرهم من الحفاظ المسندين.

والخامس: أبو سعيد البُسْتِيُّ، القاضي المُهَلَّبِي، روى عن الخليل السجزي المذكور، وحدث عن أحمد بن المظفر البكري. حدث عنه البيهقي الحافظ.

والسادس: أبو سعيد البُسْتِيُّ أيضًا، الشافعي، روى عن أبي حامد الإسفرائيني وغيره، حدث عنه أبو العباس العذري وغيره. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ٣٥٨).

(٢) كلهم في عصر واحد. أحدهم: القَطِيعِيُّ البَغدادي أبو بكر، الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: السَّقَطِيُّ البَصَري أبو بكر، يروي أيضا عن عبد الله بن أحمد، ولكنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي.

الثالث: دِينَوَرِيٌّ، روى عن عبد الله بن محمد بن سِنان.

والرابع: طَرَسُوسِيٌّ، روى عن عبد الله بن جابر الطَّرَسُوسِي تاريخَ محمد بن عيسى الطَّبَّاع. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ٣٦٠).

(٣) أولهم: القارئُ المحدِّثُ.

والثاني: أبو بكْر بن عَيَّاش الحِمصِيُّ الذي حدَّث عنه جعفرُ بن عبد الواحد الهاشمي، وهو مجهول، وجعفر غير ثقة.

والثالث: أبو بكر بن عياش السُّلَمِيُّ الباجُدَّائيُّ، صاحب كتاب «غريب الحديث»، واسمه حسين بن عياش مات سنة أربع ومائتين بباجُدَّا، روى عنه علي بن جميل الرَّقِّيُّ وغيره. (مقدمة ابن الصلاح، ص: ٣٦١).

النسبة كالحَنَفِيِّ إلى المذهب وإلى القبيلة، فمتَّفِقٌ من وجهٍ، ومفترِقٌ من وجهٍ.[١]

وإن اتفَقَتْ أسماؤهم في الخَطِّ لا في التلفُّظ فمُؤتلِفٌ ومختلِفٌ،[٢] كسَلَّام بالتشديد، وسلَام بالتخفيف[٣].

وإنْ اتفقتْ آباؤهم في الخَطِّ مع اتفاق أسماء الرُّواة كموسى بن عَلِيٍّ بفتح العين، وموسى بن عُلَيٍّ بضم العين[٤]، أو عكسه[٥]، كشُرَيْح بن النُّعمان، وسُرَيْج بن النُّعمان[٦]، فمُتشابه،[٧] ويتبيَّن باختصاص من الرَّاوي، وإلا يُرجَع إلى القرائن والظَّن الغالب.[٨]

---

(١) للخطيب فيه كتاب نفيس اسمه: «المتفق والمفترق».

(٢) صنف فيه ابن ماكولا (م: ٤٧٥هـ) «الإكمال»، وأتمه ابن نقطة (م: ٦٢٩هـ) بذيل مفيد، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظُ جمال الدين بن الصابوني (م: ٦٨٠هـ)، والحافظ منصور بن سُليم (م: ٦٧٣هـ)، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين بن مغلطاي (م: ٧٦٢هـ)، بذيل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبي (٧٤٨هـ) مجلدا، سماه: «مشتبه النسبة»، فأجحف في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر (م:٨٥٢هـ) فألف «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، فضمَّنه، وحرَّره، وضبَطه بالحروف، واستدرك ما فاته في مجلد ضخم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها، ويضاهيه، ويزيد عليه كتاب الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (م: ٨٤٢هـ) «توضيح المشتبه». (تدريب الراوي مع التعليقات ٥/ ٣٩٢).

(٣) قال المبرد: «ليس في كلام العرب سلام مخفف إلا والد عبد الله الصحابي، وسلام بن أبي الحقيق». وزاد آخرون محمد بن سلام شيخ البخاري، وقيل: مشدد، والصحيح تخفيفه، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلي الجبائي، وسلام بن مشكم خمَّار في الجاهلية، والمعروف تشديده. (راجع: التقريب والتيسير للنووي، ص:١٠٦). وزاد عليه العراقي الآخرين في «النكت» ٢/ ١١٧٥-١١٧٦.

(٤) موسى بن عَلِي جماعة، وموسى بن عُلَيٍّ هو: موسى بن عُلَيّ بن رَباح اللَّخْمِيُّ من أهل مصر، سمِع أباه، روى عنه: محمد بن إسحاق بن يسار، والليث بن سعد، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم. (تلخيص المشتابه في الرسم، للخطيب ١/ ٥٢).

(٥) أي: اتفقت أسماء آبائهم مع اختلاف أسماء الرواة.

(٦) الأوَّلُ بالشِّينِ المُعجمةِ والحاءِ المُهملةِ وهو تابعيٌّ يروي عن علي رضي الله عنهُ، والثَّاني بالسِّينِ المُهمَلَةِ والجيمِ وهو مِن شُيوخِ البُخَارِيِّ. (نزهة النظر، المتشابه من الرواة، ص: ١٣١).

(٧) للخطيب فيه كتاب اسمه: «تلخيص المتشابه في الرسم».

(٨) كذا في «بُلغة الأَريب في مصطلح آثار الحبيب»، ص: ٢٠١، لمحمد مرتضى الزَّبيدي.



الجوهرةُ السَّابعةُ والعِشْرون

في معرِفة ألفاظ الجرْح، والتَّعْديل

ومِن المُهِمِّ معرفة أحوالِ الرواة تعديلًا وتجرِيحًا، وجَهالةً ومعرفةً، فأسوء ألفاظِ التجرِيح ما دلَّ على المبالغة فيه، وهي أن يقال: فلانٌ أكذَب الناس، أوكذَّابٌ، أو دجالٌ، أو وضاع. وأسهَلُها: فلانٌ لَيِّنٌ، وسيئ الحِفظ، أو فيه أدنى مقال. وبينهما مراتِبُ.[١]

(١) قال الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي في «الرفع والتكميل»: «مراتِب الجَرحِ سِتٌّ:

الأولى منها: ما يدُلُّ على المبالغة، كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذِب، أو هو ركنُ الكذب، أو منبَعُه، أو مَعْدِنُه، ونحو ذلك.

الثانية: ما هو دون ذلك، كالدجَّال، والكذَّاب، والوضَّاع فإنها وإن اشتملت على المبالَغة، لكنها دون الأولى، وكذا يضع، أو يكذب.

الثالثة: ما يليها، كقولهم: فلان يسرق الحديث، وفلان متَّهم بالكذب، أو الوضعِ، أو ساقطٌ، أو متروك، أو هالك، أو ذاهبُ الحديث، أو تركوه، أو لا يُعتَبر به، أو بحديثِه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة.

الرابعة: ما يليها، كقولهم: فلانٌ رُدَّ حديثُه، أو مردودُ الحديث، أو ضعيف جدًّا، أو واهٍ بمرَّةٍ، أو طرَحوه، أو مطروح الحديث، أو مطروح، أو لا يُكتَب حديثُه، أو لا تحل كتابةُ حديثِه، أو لا تحل الرواية عنه، وليس بشيء، أو لا شيء، خلافًا لابن معين.

الخامسة: ما دونها، وهي فلان لا يُحتَج به، أو ضعَّفوه، أو مضطرب الحديث، أو له ما يُنكَر، أو له مناكير، أو منكر الحديث، أو ضعيفٌ.

السادسة: وهي أسهلُها، قولُهم: فيه مقالٌ، أو أدنى مقال، أو ضُعِّفَ، أو يُنكَر مرَّةً، ويُعرَف أُخرَى، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحُجَّة، أو ليس بعُمدة، أو ليس بمأمونٍ، أو ليس بثقةٍ، أو ليس بالمرضيِّ، أو ليس يَحمَدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو فيه شيءٌ، أو فيه جَهالة، أو لا أدري ما هو، أو ضعَّفوه، أو فيه ضَعْف، أو سيِّءُ الحفظ، أو لَيِّن الحديث، أو فيه لِيْن، عند غير الدارقطني، فإنه قال: إذا قلتُ: لَيِّنٌ لا يكون ساقِطًا متروكَ الاعتبار، ولكن مجروحًا بشيءٍ لا يَسقُط به عن العدالة.

وأرفعُ ألفاظِ التَّعديل ما دلَّ على المبالغة فيه، كأن يقال: هو أوثق الناس، أو أثبت الناس. وأدناها ما أشعَر بالقُرْبِ من أسهَلِ التَّجريح، كشيخ، ويُروَى حديثُه، ويُعتبَر به. وبينهما مراتِبُ.[1]

ومنه: قولهم: تكلموا فيه، أو سكتوا عنه، أو فيه نظر، عند غير البخاري.

هذا، وليُطلَب تفصيلُ أحكام هذه المراتب وما يتعلق بها مِن الكتُب المبسوطة في أصول الحديث. (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص: ١٦٧-١٨٦، راجعه مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، فإنه مفيد جدا).

(١) ألفاظ التعديل على سِتِّ مراتبَ:

١- أرفعُها عند المحدثين: الوصف بما دلَّ على المبالغة، أو عُبِّرَ عنه بأفعل، كأوثقِ الناس، وأضبط الناس، وإليه المنتهى في التثبت، ويُلحَق به: لا أعرِف له نظيرًا في الدنيا.

٢- ثم ما يليه، كقولهم فلانٌ لا يُسأَل عنه.

٣- ثُمَّ ما تأكَّد بصفة من الصفات الدالَّة على التوثيق، كثقةٍ ثقة، وثَبْتٍ ثَبْت، وأكثرُ ما وُجِد فيه قول ابن عُيَينة: حدثنا عَمْرو بن دينار- وكان ثقةً ثقةً... إلى أن قاله تسع مرات. ومِن هذه المرتبة قول ابن سعد في شُعبَة: ثقةٌ مأمونٌ ثبْتٌ حُجَّةٌ صاحب حديثٍ.

٤- ثم ما انفرَدَ فيه بصيغة دالَّة على التوثيق، كثقة، أو ثبْت، أو كأنه مُصْحَفٌ، أو حُجَّةٌ، أو إمام، أو ضابط، أو حافظ، والحجةُ أقوى من الثقةِ.

٥- ثم قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، عند غير ابن معين، أو صدوقٌ أو مأمون، أو خيارُ الخلق.

٦- ثم ما أشعر بالقرب من التجريح، وهو أدنى المراتب، كقولهم: ليس ببعيد من الصواب، أو شيخ، أو يُروَى حديثُه، أو يُعتبَر به، أو صالح الحديث، أو يُكتَب حديثُه، أو مقارِبُ الحديث (بفتح الراء وكسرها)، أو صُوَيلَح، أو صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، ونحوُ ذلك. هذه مراتب التعديل. (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص: ١٥٥-١٦٤، راجعه مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، فإنه مفيد جدا).

فإن قيل: لفظ «صدوق» صيغة مبالغة، فلماذا ذكره المحدثون في المرتبة الخامسة، أو السادسة؟

قلنا: ذكر المحدثون لفظ «صدوق» في المرتبة الخامسة، ولفظ «صدوق إن شاء الله» في المرتبة السادسة، لأنه وإن دلَّ على إثبات صفة العدالة للراوي إثباتًا مؤكدًا، لكنه ساكت عن صفة الضبط، والضبط شرطٌ أساسيٌّ، لا بد منه لكي يحتج بحديث الراوي.



الجوهرةُ الثامنةُ والعِشْرون

في مقبولِيَّة الجرْح والتعديل، وعدْمِها

التعديلُ يُقبَل مُبهمًا بدون بَيان السَّبَبِ؛ لأنَّ أسبابَه كثيرةٌ فيثقُل ذكرُه. وأما الجرْحُ فلا يُقبَل إلا مُفَسَّرًا مُبيَّنًا بسبب الجرح؛[1] لأنَّ الجرح يَحصُل بأمرٍ واحدٍ فلا يشُقُّ ذِكرُه؛ ولأنَّ الناسَ مُختلِفون في أسباب الجرْح، فرُبَّ شيءٍ يكون جرحًا عند عالِـم، ولا يكون جرحًا عند آخرَ.[2]

---

(١) قال النووي رحمه الله: «هذا القول الصحيح والمشهور. وأما كتب الجرح والتعديل التي لا يذكر فيها سبب الجرح، ففائدتها التوقف فيمن جرحوه، فإن بحثنا عن حاله، وانزاحت عنه الريبة، وحصلت الثقة به، قبلنا حديثه، كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة».

ثم يقابل هذا القول ثلاثة أقوال:

١- يقبل الجرح غير مفسر، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه، نقله إمام الحرمين، والغزالي، والرازي.

٢ - لا يقبلان إلا مفسرين، حكاه الخطيب، والأصوليون.

٣ - لا يجب ذكر السبب في واحد منهما، إذا كان الجارحُ، والمعدِّلُ عالمًا بأسبابِ الجرح، والتعديل، والخلافِ في ذلك، بصيرًا مرضيًّا في اعتقادِه، وأفعالِه. وهذا اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور، واختاره إمام الحرمين، والغزالي، والرازي، والخطيب، وصححه الحافظ أبو الفضل العراقي، والبلقيني في «محاسن الاصطلاح». (تقريب النواوي مع شرحه تدريب الراوي ٤/ ٣٢-٤٧).

(٢) فيُطلِق أحدُهم الجرحَ بناءً على ما اعتقده جرحًا، وليس بجَرح في نفس الأمر، فلا بدَّ من بَيان سببه ليظهر أهو قادِحٌ أم لا، وأمثلتُه كثيرةٌ ذكَرها الخطيب البغدادي في «الكفاية»، فمنها: أنه قيل لشعبة: لِـمَ تركتَ حديثَ فلان؟ قال: رأيتُه يَركُض على بِرْذَونٍ فتركتُه. ومن المعلوم أن هذا ليس بجرحٍ موجِبٍ لتركه... ومنها: أن كثيرًا منهم يطلِق على أبي حنيفة وغيرهم من أهل الكوفة أصحابَ الرأي، ولا يَلتفِتون إلى رواياتهم وهو أمرٌ باطلٌ عند غيرهم، ونظائرُه كثيرة. (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص: ٨٠-٨٣).

الجوهرةُ التاسعةُ والعِشرون

في أنهما إذا اجتمعا[(١)] أيُّهما يُقَدَّم

إذا اجتمع في الراوي جَرْحٌ وتعديلٌ، فإن كانا مبهمَين يُقَدَّم التعديلُ،[(٢)] وإن كان الجرح مُفَسَّرًا، والتعديلُ مبهمًا قُدِّم الجرحُ،[(٣)] هذا هو الأصحُّ عند الفقهاء والأصولِيِّين،[(٤)] وإن كان التعديلُ مُفَسَّرًا أيضًا بأن يقول المُعَدِّلُ: «عرَفتُ سببَ الذي ذكَره الجارِحُ ولكنه تاب، وحسُنَتْ حالتُه»، فإنه حينئذٍ يُقَدَّم التعديلُ، وكذا لو قال المُعَدِّلُ: «إنَّ فلانا ثقةٌ، وقد ظلَم من تكلَّم فيه»، أو قال: «تكلَّم فيه بعضُهم بلا حجَّةٍ»، ونحو ذلك، يُقدَّم التعديل[(٥)].

---

(١) أي: الجرح، والتعديل.

(٢) كذلك يقدم التعديل إن كان مفسرا، والجرح مبهما، كما علم من الجوهرة السابقة.

(٣) فيه ثلاثة أقوال أخرى: ١- إن زاد المعدِّلون، قدِّم التعديلُ. ٢- يُرَجَّح بالأحفَظِ. ٣- يتعارضان فلا يرجَّح أحدهما إلا بمرجِّح.

واعلم! أن هذا كله إذا استقل كل عالم بقوله غير آخذ لذلك من غيرهم. (راجع: تدريب الراوي مع تعليقات الشيخ محمد عوامة ٤/ ٤٩-٥٥).

(٤) قال اللكنوي رحمه الله: «نقله الخطيب عن جمهور العلماء (الكفاية، ص: ١٠٥)، وصححه ابن الصلاح (المقدمة، ص: ١١٩)، والإمام فخر الدين الرازي (المحصول ٤/ ٤١١)، والآمدي (الإحكام ٢/ ١٢٤)، وغيرهما من الأصوليين» (كابن حاجب في مختصر الأصول ٢/ ٦٤). (راجع: الرفع التكميل في الجرح والتعديل مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ١١٦).

(٥) هذا الذي تقدَّم الكلام فيه، إنما هو فيما إذا جاء التعديل للراوي من عالم، وجاء الجرح من عالم آخر. أما إذا جاء الجرح والتعديل من عالم واحد، فإن العمل على آخِر القولَين إنْ علِم المتأخر منهما، وإن لم يُعلَم فالواجب التوقفُ. ذكره الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» ٣/ ٣٦١.

وقال الشيخ ظفر أحمد التهانوي: «إذا اختلف قول الناقد في رجل فضعَّفه مرَّةً وقوَّاه أُخرَى، فالذي يدلُّ عليه صنيع الحافظ أن الترجيح للتعديل، ويُحمَل الجرح على شيء بعينه».

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «ولعل هذا (أي: ما قاله التهانوي) أوجه مما ذكره الزركشي رحمه الله تعالى». (راجع: تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل، ص: ١٢١. وقواعد في علوم الحديث، ص: ٢٦٥).



الجوهرةُ الثَّلاثون

في شروط التعديل والجرْح

لا تحِلُّ لك أن تأخذ بقول كل جارِحٍ في أي راوٍ كان، وإن كان ذلك الجارِحُ من الأئمةِ، ومن مشاهير علماء الأمَّةِ، بل لا بُدَّ فيه من شروطٍ:

الأول: أن يكون عادلًا.

والثاني: أن يكون ضابِطًا.

والثالث: أن يكون عارِفًا بأسباب الجرْحِ والتعديلِ.

والرابع: أن لا يكون متعصِّبًا، ومُعجِبًا بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصِّبِ، كما قدَح الدارَقُطنيُّ في الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيفٌ.[1]

---

(١) زعم ذلك الدارقطني في «سننه» (١٢٣٣) حيث روى عن جابر رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». ثم قال: لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان.

أما أبو حنيفة رحمه الله فقد نقل المزي في «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٤٢٤ توثيقه عن يحيى بن معين. ونقل عن عبدالله بن داود الخريبي أنه قال: الناس في أبي حنيفة رجلان: جاهل به، وحاسد له.

وقال عبد العزيز الفنجابي في «بغية الألمعي في تخريج الزيلعي» ٢/ ٧-٨: ما قال الدارقطني مردود بكلا جزئيه، أما قوله: لم يسنده غير أبي حنيفة، فبما رواه أحمد بن منيع في «مسنده»: أخبرنا إسحاق الأزرق، حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». وسفيان هو سفيان، وشريك القاضي أيضا من رجال الصحيحين، تابعا أبا حنيفة في ذكر جابر رضي الله عنه.

وأما قوله في أبي حنيفة: «إنه ضعيف»، فهو مردود بما قال ابن معين عن أبي حنيفة: إنه ثقة، ما سمعت أحدا ضعَّفه. وقال علي بن المديني: أبو حنيفة روى عنه الثوري، وابن المبارك، وحماد بن زيد، وهشيم، ووكيع بن الجراح، وعباد بن العوام، وجعفر بن عون، وهو ثقة لا بأس به.

والخامس: أن لا يكون هو مِن المجروحين، فحينئذ لا يُبادَر إلى قبول جرْحه، وكذا تعديلِه مالم يُوافِقه غيرُه ممن لم يكن هو مجروحًا.

والسادِسُ: أن لا يكون هو من المتشدِّدِين، فمِثْلُ هذا توثيقُه معتبَرٌ، وجرحُه لا يُعتبَر ما لم يُوافِقْه غيرُه مِمَّن يُنصِف، كأبي حاتم الرازي، والنسائي، ويحيى بن مَعين.

قال تاج الدين السُّبكيّ[1] في «طبقات الشافعية»: الحَذَرَ كلَّ الحَذَرِ أن تَفهَم

فقول الدارقطني في أبي حنيفة مسبوق بقول هؤلاء الأعلام، وما منهم إلا وهو أجلُّ، وأوثق من الدارقطني، ومَن وافقه على تضعيف أبي حنيفة. قال العيني (البناية ٢/ ٣٧٢): من أين له تضعيف أبي حنيفة، وقد روى في مسنده أحاديث سقيمة، ومعلولة، ومنكرة، وغريبة، وموضوعة.

وقال الشيخ عبد الرشيد النعماني في تعليقاته على «ذب الذبابات» ٢/ ٢٩٣ بعد استيفاء النقد على ذلك القول: فثبت من هؤلاء الأجلة الثقات الأئمة الأثبات، وفيهم الحفاظ من أئمة الحديث الكبار: كالسروجي، والزيلعي، والعيني، والسندي من الحنفية، وأبي الفرج ابن الجوزي، والجمال عبد الهادي من الحنابلة أن الحافظ الدارقطني بلغ به التعصب إلى حد يعجب منه الناظر، حيث ضعف إمام الأئمة أبا حنيفة وهو أجل من أن يتكلم فيه مثل الدارقطني، ويسوق في سننه وغيرها من تصانيفه كل رطب ويابس من ضعيف، ومعلول، ومنكر، وموضوع، ويحتج به نصرةً لمذهبه غير محذر منه. وهذا إثم، وجناية على السنن، فالله يعفو عنا وعنه. (راجع للتفصيل: الرفع والتكميل مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٧٠، وتعليق عبد الرشيد النعماني على ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات للعلامة عبد اللطيف السندي ٢/ ٢٨٤-٢٩٧، وتعليق العلامة عبد العزيز الفنجابي على نصب الراية للزيلعي ٢/ ٧-٩، والبناية للعلامة العيني ٢/ ٣٧٠-٣٧٢، وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢/ ١٩٦-١٩٧، والمواهب اللطيفة للشيخ محمد عابد السندي (١٠٤) ٢/ ٣٧٢، ومقدمة التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد لعبد الحي اللكنوي، ص: ٣٣).

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث. ولد في القاهرة، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها. نسبته إلى سبك (من قرى مصر). وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء في الشام، وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيدا مغلولا من الشام إلى مصر. ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالطاعون. قال ابن كثير: جرى عليه من المحن، والشدائد ما لم يجر على قاض مثله. من تصانيفه: «طبقات الشافعية الكبرى»، و«جمع الجوامع»، و«الأشباه والنظائر»، وغيرها من الكتب الكثيرة. توفي سنة ٧٧١هـ بدمشق.

أن قاعدتَهم «أنَّ الجرْحَ مُقدَّم على التعديل» على إطلاقها، بل الصوابُ أنَّ مَن ثبتتْ إمامتُه، وعدالتُه، وكَثُرَ مادِحوه، ونَدَرَ جارِحوه، وكانت هناك قرينةٌ دالَّةٌ على سببِ جَرْحِه مِن تعصُّبٍ مذهبِيٍّ أو غيره: لم يُلتَفَتْ إلى جَرْحِه.[١]



(١) راجع لكلام السبكي: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٩). وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «وكل رجل ثبتت عدالته لم يُقبَل فيه تجريحُ أحدٍ حتى يُبيِّن ذلك عليه بأمر لا يحتمل غيرَ جرحِه». (تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٣).

الجوهرةُ الحادِيَةُ والثَّلاثون

في مراتِب الجارِحِين، والمُعدِّلِين في الشِّدَّة، والاعتدالِ

فمن المتشدِّدِين في الجرْح:[1] أبو حاتم، والنَّسَائي، ويحيَى بنُ سعيدٍ القطَّانُ،[2] وشُعبةُ البصريُّ.

ومن المُتعَنِّتِين في الجرْح: ابنُ حَزْم الظاهري، والشيخ ابنُ تيمية الحَرَّاني مؤلِّف «منهاج السُّنة»،[3] ....

(١) قال الحافظ ابن حجر: كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد، ومتوسط:

فمن الأولى: شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري. (النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٨٢).

(٢) ذكر الذهبي تشدده في «ميزان الاعتدال» ٢/ ١٧١، ٢٥٥.

(٣) هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، أما تصانيفه فقيل: إنها ربما تزيد على أربعة آلاف كراسة، وقيل: أنها تبلغ ثلاث مئة مجلد. منها: «الفتاوى الكبرى»، و«الجمع بين العقل والنقل»، و«منهاج السنة»، و«الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان»، و«الصارم المسلول على شاتم الرسول»، و«رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وغيرها من الكتب الكثيرة. توفي بدمشق سنة ٧٢٨هـ.

والشيخ العلامة ابن تيمية شخصيته مشهورة بين المادحين الكثيرين، والجارحين، وقد كتبنا أحواله بالتفصيل في الكتابين المؤلفين في علم الكلام «بدر الليالي شرح بدء الأمالي» و«العصيدة السماوية شرح العقيدة الطحاوية»، وننقل ههنا لضيافة القارئين ما نمقه العلامة محمد يوسف البنوري في «معارف السنن»: «قال الراقم عفا الله عنه: شذوذ ابن تيمية في مسائل الطلاق نظير شذوذه في مسائل أخرى أصولًا وفروعًا، وهي كثيرة جدًّا، ومشايخنا مع الاعتراف بسعة علمه واستبحاره المدهش يردون عليه في شواذه ولا يسايرون معه في شيء، وقد قام عصبة من أهل عصره ومن بعده بالرد عليه في هذه المسائل وغيرها، كالحافظ تقي الدين أبي الحسن السبكي، والكمال الزملكاني، وابن جهبل، وابن الفركاح، والعز بن جماعة، والصلاح العلائي، والتقي الحصني، وغيرهم من الأعلام».(معارف السنن ٥/ ٤٧٢-٤٧٣)

وعُمَر بن بَدْر الموصليُّ،(١) والجَوزَقانيُّ مؤلِّف كتاب «الأباطيل»،(٢) والمَجْدُ اللغوي مؤلِّف «القاموس»، و«سِفر السَّعادة»،(٣) والخطيب البَغدادي، وابن الجوزي البَغدادي.(٤)

ومن النُّقَّاد مَن له تعنتٌ في جرح بعض أهل البلاد، أو بعض المذاهب كالجوزقاني، فإنَّ له تعنتًا في جرح الكوفيِّين خاصةً،(٥) وكالذهبي فإنه له تعنتًا في

وقال العلامة الذهبي: «وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة في بحر علمه، فالله تعالى يسامحه، ويرضى عنه، فما رأيت مثله، وكل أحد من الأمة فيؤخذ من قوله، ويترك فكان ماذا؟».(تذكرة الحفاظ ٤/ ١٩٢)

(١) هو الإمام ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر الكردي الموصلي الحنفي المحدث الفقيه، ولد سنة ٥٥٧هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٢٢هـ. من تصانيفه: «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب» في الحديث، و«العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة»، و«معرفة الموقوف على الموقوف في الحديث»، و«استنباط المعين في العلل والتاريخ لابن معين»، و«الجمع بين الصحيحين».

(٢) هو الإمام أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني، توفي سنة ٥٤٣هـ. هكذا ضبطه البعض بالزاء، كما في «معجم البلدان» ٢/ ١٨٤، وضبط البعض بالراء: الجورقاني، كما في «الأنساب» ٢/ ١١٤، ورجحه الأكثر. (راجع: تعليقات الشيخ شعيب الأرنؤوط على «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٧٧). له تصانيف، منها كتاب «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات»، ويقال له: «كتاب الأباطيل».

(٣) هو الإمام المحدث اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، توفي سنة ٨١٧هـ. من أئمة اللغة والأدب. تصانيفه كثيرة، أشهرها: «القاموس المحيط». ومن تصانيفه: «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» في التفسير، و«سفر السعادة» في الحديث، والسيرة النبوية.

(٤) راجع لأمثلة تشددهم، وتعنتهم في الجرح: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٢٨٢-٣٣٢، كذلك «الأجوبة الفاضلة مع التعليقات الحافلة»، ص: ١٦٠-١٨١.

(٥) ولعله إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (م: ٢٥٩هـ)، نسبته إلى جوزجان من كور بلخ خراسان. وكان فيه انحراف عن علي رضي الله عنه، فلذا يشدد على أهل الكوفة. له كتاب في الجرح والتعديل، وكتاب في الضعفاء. وأما الجوزقاني (م: ٥٤٣هـ) فصاحب «كتاب الأباطيل» وهو غيره، كما مرَّ من قبل.

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١/ ٩٣: وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين. (وللمزيد راجع: الرفع والتكميل مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٣٠٨-٣٠٩).

جرح الصُّوفيَّةِ، والأشاعرة جدًّا،[١] وكالدارقطني والخطيب البغدادي[٢] فإن لهما

(١) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ٤٣١ في ترجمة الحارث بن أسد المحاسبي بعد ذكر ردِّ أبي زرعة على كتبه: وأين مثل الحارث، فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين كـ «القوت» لأبي طالب، وأين مثل القوت! كيف لو رأى «بهجة الأسرار» لابن جهضم، و«حقائق التفسير» للسلمي لطار لبُّه. كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي في ذلك على كثرة ما في «الإحياء» من الموضوعات. كيف لو رأى «الغُنية» للشيخ عبد القادر! كيف لو رأى «فصوص الحكم» و«الفتوحات المكية»! بلى لما كان الحارث لسان القوم في ذاك العصر، كان معاصره ألف إمام في الحديث، فيهم مثل أحمد بن حنبل، وابن راهويه، ولما صار أئمة الحديث مثل ابن الدخميسي، وابن شحانة كان قطب العارفين كصاحب «الفصوص»، وابن سفيان. نسأل الله العفو، والمسامحة، آمين.

حققَّ العلامةُ عبد الحي اللكنوي الموضوعَ في «الرفع والتكميل»، ص: ٣١٠-٣٢٠، وملخص ما ذكره: ردَّ عليه اليافعي في «مرآة الجنان» في كثير من المواضع، منها: في ترجمة حسين بن منصور الحلاج ٢/ ١٩٥، وعبد الوهاب الشعراني في «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر» ١/ ٨، وتاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» ١/ ٢٥١، وقال السيوطي في «قمع المعارض بنصرة ابن الفارض»: إنْ غرَّك دندنة الذهبي، فقد دندن على الإمام فخر الدين بن الخطيب ذي الخطوب، وعلى أكبر من الإمام وهو أبو طالب المكي صاحب «قوت القلوب»، وعلى أكبر من أبي طالب، وهو الشيخ أبو الحسن الأشعري الذي ذكرُه يجول في الآفاق، ويجوب، وكتبه مشحونة بذلك: «الميزان»، و«التاريخ»، و«سير النبلاء». أفقابلٌ أنت كلامه في هؤلاء؟ كلا والله، لا يقبل كلامه فيهم، بل نوصلهم حقهم، ونوفيهم.

ومال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله إلى أن ردَّ الذهبي كان على الروايات الموضوعة التي أورد بعض الصوفية في كتبهم، وعلى شطحاتهم، ومخالفتهم لأصول دين الله عز وجل. وكان يحب الصوفية؛ لأنه ذكر مدحهم في كثير من المواضع. (راجع: الرفع والتكميل مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٣١٠-٣٢٠).

(٢) أما الدارقطني فذكرنا أمره في الجوهرة السابقة مفصلا، وأما الخطيب، فقد ذكر بعض الأخبار في ترجمة أبي حنيفة رحمه الله في «تاريخ بغداد» ١٣/ ٣٢٣-٤٥٤. وقال ابن عبد الهادي الحنبلي (م: ٩٠٩هـ) في «تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة»: لا تغتر بكلام الخطيب؛ فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة، وأحمد، وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه. (هذا الكتاب ما يزال مخطوطًا، كذا في «الرفع والتكميل» مع التعليقات، ص: ٧٧).

وقال ابن حجر الهيتمي في «الخيرات الحسان»، ص: ١٦٢: اعلم! أنه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرخين، ولم يقصد بذلك انتقاصه، ولا الحط عن مرتبته بدليل أنه قدَّم كلام المادحين وأكثر منه...، ثم عقَّبه بذكر كلام القادحين؛ ليتبيَّن أنه من جملة الأكابر الذين لم يسلموا من خوض الحساد

تعنُّتًا في أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وأصحابِه، ولا يَنطِفي نورُ الله بأفواههم.

ومِن المعتَدِلِين فيه: الإمام أحمد بن حنبل البغدادي، والإمام الترمذي، والإمام أبو داود السجستاني، وأمثالهم.



والجاهلين فيهم. ومما يدل على ذلك أيضًا أن الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من متكلم فيه، أو مجهول. ولا يجوز إجماعًا ثَلْمُ عِرضِ مسلمٍ بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين. وراجع: تعليقات الشيخ محمد عاشق إلهي البرني عليه.

وقال الشيخ عبد اللطيف السندي في «ذب الذبابات»: أما جرح مثل الدارقطني، والخطيب في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، فهو من باب جرح الرجل المتعصب في رجل من رجال الله تعالى، الممدوح على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وقول المتهم ليس بمقبول في حق من يتهم فيه، فكيف قول من كان تعصبه ظاهرا لا يحتاج إلى البيان في حق من كان يتعصب معه، فهو كجرح بعض الناس في البخاري، ومسلم. (ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات مع تعليقات الشيخ عبد الرشيد النعماني ٢/ ٢٩٨-٣٠١).

الجوهرةُ الثانيةُ والثَّلاثون

في مراتِب الأُمَّهات السِّتِّ

واعلم! أنه انعقَد الإجماعُ على صِحَّة صحيحَي البخاري، ومسلمٍ، إلَّا أن الصحيح لمسلمٍ يشتمِل على الحِسان أيضًا، وذلك لأنه جرى على اصطلاح القُدَماء ولم يُفَرِّق بين الحسَن، والصحيح، بخِلاف البخاريِّ، وبالجملة فالمُتقَدِّمُ صحيحُ البخاري، ثم الصحيح لمسلمٍ.(١)

(١) كون صحيح البخاري، وصحيح مسلم أصح بالنظر إلى جميع أحاديثهما فيه نظر عند المحققين والمتخصصين في هذا الفن. إنما تفضيل حديث البخاري على غيره تفضيل باعتبار أكثر أحاديثه، وليس معناه أن كل حديث في صحيح البخاري أصح، وأقوى من غيره، قال الزركشي: «ومن رجح كتاب البخاري على مسلم، إنما أراد ترجيح الجملة على الجملة، لا كل واحد واحد من أحاديثه على كل واحد من أحاديث الآخر». (النكت على ابن الصلاح ٢/ ٢٦٠، وتدريب الراوي ٢/ ٤٥٤-٤٥٥).

وقال السيوطي: «قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا، كأن يتفقا على إخراج حديث غريب، ويخرج مسلم أو غيره حديثا مشهورا، أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد، ولا يقدح ذلك فيما تقدم؛ لأن ذلك باعتبار الإجمال». (تدريب الراوي ٢/ ٤٦٣).

وقال الشيخ ظفر أحمد التهانوي: «على أن دعوى أصحية ما في الكتابين، أو أصحية البخاري على صحيح مسلم وغيره، إنما تصح باعتبار الإجمال ومن حيث المجموع، دون التفصيل باعتبار حديث حديث». وقال أيضا: «فيجوز معارضة حديثٍ أخرجاه، أو واحد منهما بحديث صحيح أخرجه غيرهما». (قواعد في علوم الحديث، ص: ٦٣-٦٥).

وقال الشيخ عبد الرشيد النعماني: «ولا شك أن البخاري، ومسلما، أو أحدهما لم يدعيا قط الأصحية في أحاديث كتابيهما، وإنما دعواهما الصحة فقط، والفرق بين الصحة، والأصحية ظاهر بين». ثم قال: «ولا ريب أن وجوه الترجيح، والجمع مما اختلفت فيه آراء فقهاء الأمصار، واعتركت فيه أنظار النظار، فدعوى أصحية ما في الصحيحين غير مستقيمة عند ذوي العقل السليم. وأما إطلاق بعض الحفاظ على واحد من الصحيحين أو غيرهما: بأنه أصح كتب الحديث، فهو من باب إطلاق أصح الأسانيد على بعض الأسانيد، أو يصح ذلك من حيث المجموعة، دون كل فرد فرد من الأحاديث، فافهم فإنه مهم».(الإمام ابن ماجه وكتابه

السنن، ص: ١١٠-١١١).

وقال الشيخ نور الدين عتر: «لكنا ننبه إلى أن هذه المفاضلة لا تعني أن كل حديث في صحيح البخاري أصح من كل حديث في صحيح مسلم، بل قد يوجد أحاديث في مسلم أصح من أحاديث في البخاري. لكن الأصح في كتاب البخاري أكثر منه في كتاب مسلم، فترجح بجملته على كتاب مسلم». (تعليق الشيخ على علوم الحديث لابن الصلاح، ص: ١٩. راجع للمزيد: كشف الباري ١/ ١٧٦).

قال الشيخ عبد الله المعروفي مشرف التخصص في الحديث في دار العلوم ديوبند: «يوجد في صحيح البخاري أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم، ويمكن أن الإمام البخاري أدرجها لتعلقها بفضائل الأعمال. يذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري»، ص: ٦١٥: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، فيقول فيه: قال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث. قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث، ليس فيها شيء مما استنكره ابن عدي ... ثالثها في الرقاق: «كن في الدنيا كأنك غريب». وهذا تفرد به الطفاوي، وهو من غرائب الصحيح. وكأن البخاري لم يشدد فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب.

ثم ذكر الشيخ عبد الله الحديث الثاني عن أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حائطنا فرس، يقال له اللحيف. (صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب الفرس، والحمار). وفي إسناده: أبي بن عباس بن سهل ضعفه الإمام أحمد، والنسائي، وابن معين، والإمام البخاري، ثم ذكر الحافظ أن أبيا تابعه أخوه عبد المهيمن، وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف فاعتضد، وانضاف إلى ذلك إنه ليس من أحاديث الأحكام؛ فلهذه الصورة المجموعة حكم البخاريُ بصحته.

ثم ذكر الحديث الثالث: عن محمد بن طلحة عن طلحة عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد أن له فضلا على من دونه. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هل تنصرون، وترزقون إلا بضعفائكم». (صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب من استعان بالضعفاء، والصالحين في الحرب) ثم قال في محمد بن طلحة بن مصرف: صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره.(مقدمة فتح الباري، ص: ٦١٣). وله ثلاثة أحاديث في «صحيح البخاري». (حديث اور فهم حديث، ص: ٤٣٥-٤٣٧).

وحكى الشيخ العلامة أحمد علي السهارنفوري في حاشية «صحيح البخاري» (١/ ١٥٨) تحت باب الصلاة قبل المغرب في ذيل قول النبي «كراهة أن يتخذها الناس سنة» عن «فتح القدير» للحافظ ابن الهمام رحمه الله تعالى وحرَّر حاشية طويلة جديرة بالمطالعة، والحفظ. ينبغي أن ننقل بعض عباراتها:

وقول من قال أصح الأحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما، تحكم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتها على الشروط التي اعتبراها، فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم، ثم حكمهما، أو أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه. وقد أخرج مسلم عن كثير

في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم إلى أخر ما كتب. (فتح القدير ١/ ٣٨٨). ووافق ابنَ الهمام تلميذه قاسم بن قطلوبغا، وابن أمير الحاج. (قفو الأثر، ص: ٥٧، والتقرير والتحبير ٣/ ٣٠).

رواة الصحيحين المنسوبون إلى الفرق الباطلة:

ننقل أولا حكم رواية المبتدعة، ثم نذكر رواة الصحيحين ممن نسب إلى الفرق الباطلة بالتفصيل إن شاء الله.

اعلم! أن الموصوف بالبدعة إما أن يكون ممن يكفر بها، أو يفسق. فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الألوهية في علي رضي الله عنه أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو وقوع التحريف في القرآن، أو نسبة التهمة إلى السيدة عائشة الصديقة رضي الله عنها، فرواية مثل هؤلاء مردودة قطعا.

والمفسق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة. ففيه خمسة أقوال:

١ – يقبل مطلقا. ٢ – يرد مطلقا. ٣ – التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته، أو غير داعية. ٤ – إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه قبلت روايته، وإن استحله كالخطابية من الروافض لم تقبل. ٥ – تقبل روايته إن كانت بدعته صغرى، ولا تقبل إن كانت كبرى، فتقبل رواية أرباب التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتقدمين، وهو اعتقاد تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما، وبهذا المعنى نسب جمع من أهل الكوفة المتقدمين إلى التشيع، ولا تقبل رواية التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتأخرين، وهو التبري من الشيخين أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، وتكفير أكثر الصحابة، وسبهم، ولعنهم. (راجع: قواعد في علوم الحديث، ص: ٢٢٧–٢٣١، ومنحة المغيث، ص: ٣٦٧–٣٨٧، ومبادئ علم الحديث وأصوله، ص: ٤٢٥–٤٣٨).

قال الشيخ محمد عوامة: وخلاصة ما في المتن من الأقوال – وهو ما استقر عليه العمل – أن البدعة مكفرة، وغير مكفرة، وغير المكفرة: صاحبها يستحل الكذب، أو لا يستحله، والذي لا يستحله: إما إنه داعية لبدعته أو لا، وغير الداعية: إما أن يكون حديثه هذا مما يؤيد بدعته، أو لا.

فالمقبول من هذه الاحتمالات الثمانية: صاحب أربعة، منها: بدعته غير مكفرة، ولا يستحل الكذب، وغير داعية، ومرويه لا يؤيد بدعته.

وهذه الضوابط الأربعة تحقق قبول أكبر قدر ممكن من السنة النبوية، مع تحقيق نقائها، وسلامتها من زغل البدع، وأهلها، (أقول: الزغل: الغِش)، ويدل هذا القبول لرواية المبتدعة دلالة واضحة جدا على سعة صدور أئمتنا مع المخالفين، كما يدل دلالة واضحة على ضيق صدور المعاندين. (تعليق الشيخ محمد عوامة على

تدريب الراوي ٤/ ١٢٢-١٢٣).

وقد سرد السيوطي رحمه الله أسماء من رمي ببدعة ممن أخرج لهم البخاري، ومسلم، أو أحدهما، وعددهم ٧٩ رجلا من ثماني فرق: ١٣ مرجئا، ٧ ناصبة، ٢٤ شيعيا، ٣٠ قدريا، ١ جهمي، ٢ من الحرورية، ١ من الواقفة (فرقة مبطلة من الصوفية)، ١ من القَعَدية، وهم الذين يرون الخروج على السلطان، لكنهم يقعدون عنه ولا يخرجون ولا يباشرون ذلك، فسموا قعدة، أو قعدية.

ومما ينبغي أن يلاحظ: ١- ضرورة البحث عن صحة التهمة بهذه البدعة. ٢- وعن الاستمرار، واستقرار الرجل عليها حتى موته. ٣- وعن مدى غلوِّه فيها، أو عدم غلوه. ٤- وهل روايته هذه تؤيد بدعته أو لا. ٥- ثم كيف كانت رواية الإمام صاحب الصحيح له: احتجاجا، أو استشهادا، أو مقرونا، أو تعليقا، وما إلى ذلك من ملابسات. (تدريب الراوي مع تعليقات الشيخ محمد عوامة ٤/ ١٣٩-١٤٣).

ذكر الشيخ محمد محمود عالم صفدر أُكاروي في «قطرات العطر شرح نخبة الفكر» (ص١١٤-١١٨) منها ٥٦، مع ذكر المصادر لإثبات بدعتهم، وقد راجعنا المصادر المذكورة، فوجدناها كما ذكر في الكتاب. نتكلم عليهم الآن فردًا فردًا مع ذكر الدلائل المثبتة لبدعتهم:

الرواة المرجئة:

١ — إبراهيم بن طهمان. (تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٣).

٢ — شبابة بن سوار. يدعو إلى الرجاء. (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٢).

٣ — عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني. داعية للإرجاء. (تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٠).

٤ — عثمان غياث البصري. (تهذيب التهذيب ٧/ ١٤٧).

٥ — عمر بن ذر الهمداني. كان رأسا في الإرجاء. (تهذيب التهذيب ٧/ ٤٤٤).

٦ — محمد بن حازم أبو معاوية الضرير. رئيس المرجئة، كان مرجئا خبيثا يدعو إلى الإرجاء. (تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٩).

٧ — ورقاء بن عمر اليشكري. (تهذيب التهذيب ١١/ ١١٤).

٨ — يونس بن بكير. قال الساجي: كان مرجئا. (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٦).

٩ — إبراهيم التيمي. قال أبو زرعة: ثقة مرجئ. (تهذيب التهذيب ١/ ١٧٦).

١٠ — عبد العزيز بن أبي رواد. قال الجوزجاني: كان غاليا في الإرجاء. (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٨).

١١ — خلاد بن يحيى بن صفوان. يرى شيئا من الإرجاء. (تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٤).

١٢ — بشر بن محمد السختياني. كان مرجئا. (تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٧).

١٣ — شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن. مرجئ. (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٨).

الرواة الناصبية:

١ — إسحاق بن سويد العدوي. كان يحمل على علي تحاملا شديدا، وقال: لا أحب عليا. (تهذيب التهذيب

١/ ٢٣٦).

٢ – حريز بن عثمان. قال عمرو بن علي: كان ينتقص عليا. وقال في موضع آخر: ثبت شديد التحامل على علي. قال أحمد بن سليمان الرهاوي: سمعت يزيد بن هارون يقول، وقيل له: كان حريز يقول: لا أحب عليا، قتل آبائي. فقال: لم أسمع هذا منه، كان يقول: لنا إمامنا، ولكم إمامكم. قال إسماعيل بن عياش: عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة، فجعل يسب عليا، ويلعنه. قال عمران بن إياس: سمعت حريز بن عثمان يقول: لا أحبه قتل آبائي، يعني: عليا. قال غنجار: قيل ليحيى بن صالح: لِمَ لم تكتب عن حريز؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين، فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليا سبعين مرة. (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٠).

٣ – حصين بن نمر الواسطي. وهو يحمل على علي. (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٩٢).

٤ – قيس بن أبي حازم. كان يحمل على علي. (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٨).

الرواة الشيعة:

١ – إسماعيل بن أبان. إنما كان عيبه شدة تشيعه. (تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٠).

٢ – جرير بن عبد الحميد. يشتم معاوية علانية. (تهذيب التهذيب ٢/ ٧٧).

٣ – خالد بن مخلد القطواني. قال الجوزجاني: شتاما ملعنا لسوء مذهبه. (تهذيب التهذيب ٣/ ١١٨).

٤ – سعيد بن فيروز. فيه تشيع. (تهذيب التهذيب ٤/ ٧٣).

٥ – سعيد بن عمرو أشوع. غالٍ زائغ يعني في التشيع. (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٧).

٦ – عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني الكوفي. فيه غلو في التشيع، كان يشتم عثمان. (تهذيب التهذيب ٥/ ١٠٩).

٧ – بهز بن أسد. كان يتحامل على عثمان، سيء المذهب. (تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٨).

٨ – عبد الملك بن أعين. قال حامد عن سفيان: هم ثلاثة إخوة: عبد الملك، زرارة، حمران، روافض كلهم، أخبثهم قولا عبد الملك. (تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨٥).

٩ – عبيد الله بن موسى العبسي. أغلى، وأسوأ مذهبا، كان يفرط في التشيع. (تهذيب التهذيب ٧/ ٥٢).

١٠ – ابن الجعد. إنه يتناول الصحابة. (تهذيب التهذيب ٧/ ٢٩١).

١١ – عوف ابن أبي جميلة سهيل البصري. كان قدريا رافضيا شيطانا. (تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٧).

الرواة القدرية:

(والقدرية: قوم ينكرون التقدير، أي: سبق القدر.(فتح الباري ١١/ ٥١٢)، يقولون: إن كل إنسان خالق لأفعاله. سموا بالقدرية إما لقولهم: الإنسان قادر على خلق أفعاله، وإما لإنكارهم التقدير. (شرح النووي على مسلم ١/ ١٥٤) فهذه تسمية بالضد، ويقابلهم الجبرية).

١ – ثور بن يزيد الحمصي، قدري. (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٥).

٢ – حسان بن عطية المحاربي. (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥١، وميزان الاعتدال ١/ ٤٧٦).

٣ – حسن بن ذكوان. قدري. (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٧).

٤ – زكريا بن إسحاق. كان يرى القدر. (تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٩).

٥ – شبل بن عباد المكي. (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٦).

٦ – شريك بن عبد الله بن أبي أغر. (تهذيب التهذيب ٥/ ٣٣٨).

٧ – عبد الله بن عمرو أبو معمر. (تهذيب التهذيب ٥/ ٣٣٦).

٨ – عبد الله بن أبي لبيد المدني. (تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٢).

٩ – عبد الله بن أبي نجيح. (تهذيب التهذيب ٦/ ٥٤).

١٠ – عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد. (تهذيب التهذيب ٦/ ٩٦).

١١ – عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث. (تهذيب التهذيب ٦/ ١٣٨).

١٢ – عبد الوارث بن سعيد التنوري. (تهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٣).

١٣ – عطاء بن أبي ميمونة. (تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٦).

١٤ – عمر بن أبي زائدة. (ميزان الاعتدال ٣/ ١٩١).

١٥ – عمران بن مسلم القيصر. (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٣٧).

١٦ – عمير بن هانئ العنسي. (تهذيب التهذيب ٨/ ١٥٠).

١٧ – كهمس بن المنهال. (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٥١).

١٨ – محمد بن سواء العنبري. (تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠٨).

١٩ – هارون بن موسى الأعور. (تهذيب التهذيب ١١/ ١٤).

٢٠ – هشام بن أبي عبد الله الدستوائي. (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤).

٢١ – يحيى بن حمزة الحضرمي. (تهذيب التهذيب ١١/ ٢٠٠).

٢٢ – معاذ بن هشام الدستوائي. (ميزان الاعتدال ٤/ ١٢٣).

الرواة الخوارج:

١ – عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه. (تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٧).

٢ – عمران بن حطان. (تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٧).

٣ – داؤد بن الحصين. (تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٢).

الرواة الجهمية: (فرقة من الخوارج المرجئة منسوبة إلى جهم بن صفوان)

١ – بشر بن السري البصري. (ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٠).

وبعدهما «المُجتَبى» للنَّسَائي؛ لأنه قال: «كل ما أخرجتُ في «الصغرى»، أي:

---

٢ – فطر بن خليفة القرشي المخزومي. (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٢).

٣ – يحيى بن صالح الوحاظي. (تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٠).

وذكر الدكتور سراج الإسلام حنيف في كتابه مع التعليق: أن عدد الرواة المبتدعة المذكورة في الصحيحين ١٤٤، ثم ذكر تفصيلهم. (معرفة علوم الحديث، للدكتور سراج الإسلام حنيف، ص٣٤٧-٣٥٧)

المقارنة بين صحيح البخاري، وصحيح مسلم:

قال العلماء: إن كتاب البخاري أصح من كتاب مسلم، وذلك لستة وجوه:

١ – اشترط البخاري اللقاء مع المعاصرة في صحيح البخاري، واكتفى مسلم على ثبوت المعاصرة فقط.

٢ – وضع البخاري تراجم أبوابه بكمال المهارة، والدقة، وأودع فيها لطائف، وجمعَ العلوم المفيدة فيها. وليس في مسلم التراجم، بل جرد الكتاب عن الأبواب. ووضع تراجمه الإمام النووي وغيره.

٣ – المتكلم فيه من الرواة أقل فيه من مسلم.

٤ – الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا. والمتكلم فيهم بالضعف ثمانون رجلا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا، والمتكلم فيهم بالضعف مائة وستون رجلا.

وفي الألفاظ السهلة أن الرواة المتكلم فيهم بالضُّعف في البخاري ١٨٪، وفي مسلم ٢٦٪، وأيضا أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم، وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، وميز جيدها من موهومها.

٥ – يخرج البخاري من الطبقة الأولى استيعابا، ومن الثانية انتخابا. ويخرج مسلم من الطبقة الثانية استيعابا، ومن الثالثة انتخابا، كما سيأتي في الجوهرة الآتية.

٦ – انتخب البخاري من روايات المتكلم فيهم، ولم يأخذ جميع مروياتهم خلافا لمسلم.

ولمسلم فضل من حيث الصناعة؛ لأنه جمع الطرق كلها في مكان واحد، وأيضا أن الأحاديث في صحيح مسلم غير ممزوجة بغيرها؛ فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري، وهذا مما لا بأس به.

وأنصف الحافظ عبد الرحمن بن علي الديبع، ففضل كل واحد منهما من جهة، فقال:

تنازع قومٌ في البخاري، ومسلم ❁ لديَّ وقالوا: أيُّ ذَين مقَدَّم

فقلت: لقد فاق البخاري صحةً ❁ كما فاق في حسن الصِّناعة مسلمُ

(الفوائد الدراري، ص: ١٨٦. شذرات الذهب ٨/ ٣٠٥ بفرق يسير).

«المجتبى» فهو صحيح عندي».[1] بخلاف أبي داود، فإنه لم يشترِط في «سُننه»

---

(١) لم نجد قول النسائي بهذا اللفظ. بل ذكره الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٤٨٤، ونقل منه السيوطي في «زهر الربى» ١/ ٣: قال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي (م: ٣٦٥هـ)، ما معناه: قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله.

نعم ذكره ابن الأثير بقوله: «وسأل بعض الأمَراء، أبا عبد الرحمن عن كتابه «السنن» : أكُلُّه صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجرَّدًا، فصنع المجْتَبى، فهو «المجتبى من السنن»، ترَك كلَّ حديث أورده في «السنن». مما تُكُلِّم في إسناده بالتعليل». (جامع الأصول ١/ ١٩٧).

وردَّ الذهبيُّ على ابن الأثير بقوله: «قلت: هذا لم يصح، بل المجتبى اختيار ابن السُّنِّي». (سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١).

وقال الشيخ بشار عواد معروف في تعليقاته على «تهذيب الكمال» ١/ ٣٢٨: «مما يؤسَف عليه أن كتاب «السنن الكبرى» لم يصل إلينا، ويظهر أنه كان عزيزا في فترات طويلة. قلت (القائل شعيب): والمطبوع المتداول بين طلبة العلم هو المجتبى منه، وهو اختيار تلميذه أبي بكر أحمد بن محمد بن السُّنِّي صاحب كتاب «عمل اليوم والليلة» نصَّ على ذلك الإمام الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٤٠، وقد أخطأ ابنُ الأثير صاحب «جامع الاصول» خطأً فاحشًا، فزعم وهو يترجم للنسائي أن المجتبى من تأليف النَّسَائي، وانتقائه، وأنه تحرى فيه الصحة، استجابة لرغبة بعض الأمراء، فانخدع بمقالته تلك غير واحد من أهل العلم، فقالوا: يجوز العمل بما جاء من الأحاديث في المجتبى من غير نظر في أسانيدها، ولا بحث في عللها، وما جاء في السنن من الأحاديث التي لم ترد في المجتبى فلا يجوز العمل بها إلا بعد البحث عن أسانيدها، وكشف حالها، وهذه دعوى مردودة على قائلها، لأنه ليس عليها أثارة من علم، ففي «المجتبى» عدد غير قليل من الأحاديث قد حكم بضعفها النَّسَائي نفسه وغيره من الأئمة الذين هم القدوة في هذا الفن، والمعول عليهم فيه، وفي «السنن» أحاديث كثيرة صحيحة، وردت في مواضع متعددة في تفسير القرآن، وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، والآداب، والفضائل، والأذكار، والموت، والحشر، والبعث، والشفاعة، والجنة، والنار، وهي مما لم يرد في «المجتبى»، يستطيع العالم المتمكن أن يظفر ببعضها من الأجزاء المتبقية من هذا الكتاب، ومما تناثر في كتب التخريج، والشروح».

قلت: وقد طُبع كتاب «السنن الكبرى» للنسائي في الرسالة العالمية، بيروت، بتحقيق، وتخريج الشيخ حسن عبد المنعم شلبي، تحت إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، سنة ١٤٣٢هـ، في اثني عشر مجلدًا. وطُبع أيضًا بتحقيق، ودراسة من مركز البحوث، وتقنية المعلومات، دار التأصيل، سنة ١٤٣٣هـ في عشرين مجلدا.

قال الحافظ ابن كثير: «وقول الحافظ أبي علي بن السكن، وكذا الخطيب البغداديّ في كتاب «السنن»

الصِّحَّةَ، بل قال: «كل ما أخرجتُ في كتابي فهو صالح للعمل عندي»[(١)]، فيعُمُّ

للنسائي: إنه صحيح، فيه نظر. وإن له شرطًا في كتاب «السنن» للنسائي: إنه صحيح، فيه نظر. وإن شرطًا في الرجال أشد من شرط مسلم غير مسلَّم. فإن فيه رجالاً مجهولين: إما عينًا، أو حالًا، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة، ومعلَّلة، ومنكرة، كما نبهنا عليه في «الأحكام الكبير». (الباعث الحثيث، ص: ٣١).

وقال الشيخ محمد عوامة ردًّا على الذهبي، ومن تبعه في قوله «المجتبى اختيار ابن السُّنِّي»: «بل نَسب السنن الصغرى إلى النسائي مَن كان قبل ابن الأثير مثل أبي علي الغساني الجياني (م: ٤٩٨هـ)، فنقل عنه ابن خير الإشبيلي إمام أصحاب الفهارس في «فهرسته»، ص: ١١٦، قال: قال أبو محمد ابن يربوع رحمه الله – ومن خطه نقلته–: قال لي أبو علي الغساني رحمه الله: كتاب الإيمان، والصلح ليسا من المصنف – يريد السنن الكبرى للنسائي – إنما هو من كتاب المجتبى له في السنن المسندة، لأبي عبد الرحمن النسائي، اختصره من كتابه الكبير المصنَّف، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في السنن: أكله صحيح؟ فقال: لا. قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجودا، فصنع المجتبى من السنن، ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلم في إسناده بالتعليل.

وروى هذا الكتاب عن أبي عبد الرحمن النسائي: ابنه عبد الكريم بن أحمد، ووليد بن القاسم الصوفي، ورواه عن [ابنِه] أبي موسى عبدِ الكريم من أهل الأندلس: أيوب ابن الحسن قاضي الثغر، وغيره. وهذه زيادة فائدة فيها سياق إسناد برواية الصغرى إلى الإمام النسائي من رواية ابنه عنه. وأبو موسى: كنية ابنه عبد الكريم».

وقال: «هذا هو المشهور بين أهل العلم من قديم، ولا يقال في مثله: إنه يخفى على كثير من طلبة العلم! بل الذي ينبغي: أن يُتأول كلام الحافظ الذهبي إن كان له وجه مقبول، ليتساوق كلامه مع كلام غيره من الأئمة، أو يُستدرك عليه». (تعليقات الشيخ محمد عوامة على تدريب الراوي ٢/ ٣٦٠-٣٦٢).

وكذا رُدَّ هذا القول في «اليانع الجني»، ص: ١٠٧، وقال: أما حكاية الذهبي ومن وافقه، فقد يمكن حملها أن يكون ابن السني باشر اختصارها بأمر النسائي، أو أعانه في ذلك، أو ما أشبه هذا، فلتحمل عليه. ولا يجترئ على شق عصا الجماعة بقول محتمل.

(١) قال أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» وغيرهم في وصف سننه: «إنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن» أهي أصح ما عرفت في الباب؟ ووقفتُ على جميع ما ذكرتم، فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين فأحدهما أقوم إسنادا والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث...، وليس في كتاب «السنن» الذي صنفتُه عن رجل متروك الحديث شيءٌ، وإذا كان فيه حديث منكر بينتُ أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره...، وما كان في كتابي من حديث فيه وهْنٌ شديدٌ فقد بينتُه، ومنه مالا يصِحُّ سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح،

الحَسَن.

وبعد «سننِ النسائي» «سننُ أبي داود»، فإنه وإن اشتَمَل على أحاديث ضِعافٍ إلا أن ضَعْفَها يسيرٌ، وهو أجمعُ كتابٍ في السنن، ويَقرُبُه كتاب «شرح معاني الآثار» للإمام الطحاوي.

ثم «الجامع» للترمذي[1]، وكتابه وإن اشتمل على غرائبَ، وضِعاف، لكنه يُنبِّه عليه في كل موضع.[2]

وبعده «سنن ابن ماجه»[3]، وفيه نحو من عشرين حديثا ممن هو متهَم

وبعضها أصح من بعض». (رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، ت: محمد الصباغ، ص٢٣-٢٧)

(١) قال الشيخ صديق حسن خان القنوجي: «هو ثالث الكتب السِّتة». (الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص: ٣٧١).

وقال أبو عيسى الترمذي: «صنفتُ هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب -يعني الجامع- فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم». (تذكرة الحفاظ ٢/ ١٥٤، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦١٧، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص: ٩٨).

وقال الترمذي: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر، والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف، ولا سفر، ولا مطر. وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه». وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب». (العلل الصغير للترمذي ١/ ٧٣٦، ت: أحمد محمد شاكر).

(٢) قال ابن الأثير: «كتابه هذا أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح ،وتعديل». (جامع الأصول ١/ ١٩٣).

وللمزيد عن «سنن الترمذي» راجع: «الحطة في ذكر الصحاح الستة»، ص: ٣٧٠-٣٧٨.

(٣) أوَّل من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل ابن طاهر حيث أدرجه في «أطرافه»، وكذا في «شروط الأئمة الستة»، ثم الحافظ عبد الغني في كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي هذَّبه الحافظ أبو الحجاج المزي. وقدموه على الموطأ لكثرة زوائده. قاله الحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٤٨٧.

بالوضع.(١)

قلت: وهذه هي الأمهات السِّتُّ، وعد القاضي العياض، والشاه ولي الله موضع سنن ابن ماجه «المؤطا» للإمام مالك بن أنس.(٢)

وقال الشيخ طاهر الجزائري: «ولما كان ابن ماجه قد أخرج أحاديث عن رجال متهَمِين بالكذب، وسرقةِ الأحاديث، قال بعضُهم: ينبغي أن يُجعَل السادسُ كتابَ الدارمي، فإنه قليلُ الرجالِ الضعفاءِ، نادِرُ الأحاديث المنكرة، والشاذَّة، وإن كانت فيه أحاديثُ مرسلةً، وموقوفةً، فهو مع ذلك أولى منه. وقد جعل بعض العلماء كرَزِين السَّرَقُسْطِي السادسَ «الموطأ»، وتبعَه على ذلك المَجْدُ ابنُ الأثير في كتاب «جامع الأصول» وكذا غيرُه. (توجيه النظر ١/ ٣٧٢، ت: عبد الفتاح أبو غدة).

(١) وما أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من أحاديث «ابن ماجه» فنحو أربعة وثلاثين حديثًا. وقد تكلَّم عليها الشيخ محمد عبد الرشيد النعمانيُّ حديثًا حديثًا، وزاد عليها سبعة أحاديث آخر، قد حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع، أو البطلان. (للتفصيل راجع: الإمام ابن ماجه، وكتابه السنن، ص: ١٩٢-٢٢٨).

(٢) لم أجد هذا عن القاضي عياض، بل وجدته أنه عدَّ الموطأ من الأمهات الثلاثة بعد البخاري ومسلم في مقدمة «مشارق الأنوار» ١/ ٥. وكذا ذكره الشاه ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة» ١/ ٢٣١.

والقاضي عياض هو عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ولي قضاء في سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، وتوفي مسموما بمراكش سنة ٥٤٤هـ، قيل: سمه يهودي. من تصانيفه: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك»، و«شرح صحيح مسلم» باسم «إكمال المعلم»، و«مشارق الأنوار» في الحديث، و«الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» في علم مصطلح الحديث، وغيرها من كتب كثيرة.

والشاه ولي الله هو: أحمد بن عبد الرحيم الشاه ولي الله الدهلوي، توفي سنة ١١٧٦هـ. وستأتي ترجمته عند ذكر الإسناد مفصلةً إن شاء الله تعالى.

ملاحظة:

الترتيب المذكور في الكتب الستة من حيث الصحة، أما **ترتيب الكتب الستة من حيث التدريس وبيان أغراض المحدثين** فهو كما يلي:

ترتيب كتب الستة من حيث التدريس:

أول هذه الكتب من حيث التدريس هو «سنن الترمذي»؛ لأنه ينبه على المذاهب الفقهية، ويبينها.

ويليه «سنن أبي داؤد»، لأنه يبين دلائل المذاهب، ومستدلاتها.

ويليه «صحيح البخاري»؛ لأن فيه طريق معرفة المذاهب من الدلائل، وهو يعلِّمنا طريق استخراج

المسائل، واستنباطها.

ويليه رابعًا «صحيح مسلم» الذي جمع الدلائل في مكان واحد، ولهذا يجد المرء فيه اختلاف الإسناد والألفاظ في مكان واحد، وبعكسه يجد المرء قطعة حديث البخاري في كتاب الوضوء، وقطعته في كتاب البيوع، وقطعته في كتاب الإجارة.

ويليه خامسًا «سنن النسائي»، لأن الإمام النسائي أشار إلى اختلاف الإسناد، وبيّن السند الأقوى من غيره.

ويليه آخرًا «سنن ابن ماجه»، لأن فيه من الزوائد على الكتب الخمسة، والزوائد فيه قد جاوزت الألف. لذلك يقال لـ «ابن ماجه»: كتاب نافع جدًّا. وهذا كقولنا لـ «الدر المختار» كتاب نافع في كتب الفقه، لأنه توجد فيها المسائل الجديدة، والزائدة على «القدوري»، و«الكنز»، والمتون المشهورة. (راجع: مقدمة بذل المجهود، ص: ٦١، مطبوع مفردا).

بيان أغراض المحدثين:

قصدُ الإمام البخاري: تراجمُ الأبواب، وبيان طريق الاستدلال مع تخريج الدلائل.

وغرض المسلم: جمعُ الأحاديث المختلفة، وأسانيدها في صعيد واحد.

وغرض النسائي: جمع طرق البخاري، ومسلم، ففيه تراجم الأبواب، ودقة الاستنباط، وجمع من الأحاديث في موضع واحد.

وغرض أبي داود: جمع الدلائل لأحكام المذاهب.

وغرض الترمذي: بيان المذاهب، والإشارة إلى الدلائل مع بيان ضعف الأحاديث، وتوضيح الاسم واللقب، والإشارة إلى ما في الباب. وأيضًا بيان الأحاديث المتعلقة بالباب.

وغرض ابن ماجه: بيان الزوائد التي لم تخرج في بقية الكتب الستة. (راجع: تعليقات الشيخ محمد زاهد الكوثري على «شروط الأئمة الخمسة»، ص: ٥٧).



الجوهرةُ الثالثةُ والثَّلاثون

في شرائط الأئمة السِّتة

واعلم! أنَّ شروطَ الأئمة، فقد قال الحازِمِيُّ:(١) إنه لم يثبُتْ شرطٌ عن إمامٍ على لسانه، وإنما استُفِيد من صَنِيعِهم في مُصنَّفاتهم. وذلك أنَّ الرُّواة على خمسة أنحاء:

الأول: كثيرُ الضَّبْطِ، والإتقان، وكثير المُلازمة لشيوخهم، كيونس بن يزيد الأَيْلي(٢) من أصحاب محمد بن مسلم الزهريِّ.

والثاني: كثير الضَّبط، وقليل الملازمة، كالأوزاعِي مِن تلاميذه(٣).

والثالث: قليل الضبط، وكثير الملازمة، كجعفر بن برقان، وإسحاق بن

---

(١) لخص المصنف رحمه الله قوله بألفاظ من نفسه، وراجع: شروط الأئمة الخمسة، ص: ٤٢-٤٦. والحازمي هو محمد بن موسى بن عثمان ابن حازم، المعروف بـ الحازمي. أصله من همذان، وتوفي ببغداد سنة ٥٨٤هـ. تصانيفه كثيرة، منها: «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار» في الحديث، و«عجالة المبتدي وفضالة المنتهي» في النسب، و«شروط الأئمة الخمسة» في مصطلح الحديث، وغير ذلك.

(٢) هو من كبار أتباع التابعين، أحد الأثبات، صحب الزهري ١٢ سنة، وقيل: ١٤سنة. توفي سنة ١٥٩هـ بمصر. وقيل: كان في روايته عن الزهري شيء من الوهم، ورُدَّ عليه في «تحرير تقريب التهذيب»، وفيه: «بل ثقة، إمام في الزهري وغيره، فقد أطلق الأئمة توثيقه، واحتج به الجماعة، وهو في الطبقة العليا من أصحاب الزهري. قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة. وذكر أحمد في رواية أنه أكثر حديثا عن الزهري من عقيل». (٤/١٤٢). وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سمعت أحمد بن صالح يقول: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحدا. (تاريخ عثمان بن سعيد، ص: ٤٦). وقال الذهبي: ثقة حجة، شذ ابن سعد في قوله: ليس بحجة. وشذ وكيع فقال: سيء الحفظ. وكذا استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث، وقال الأثرم: ضعف أحمد أمر يونس. (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٤: ٩٩٢٤).

(٣) أي: من تلاميذ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

يحيَى الكَلْبِي[1] من أصحابه.

والرابع: قليل الضبط وقليل الملازمة، كربِيعة بن صالح، والْمُثَنَّى بن الصَّبَّاح من تلامذته[2].

والخامس: قليل الضبط وقليل الملازمة مع غوائل الجرح، كعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب من تلاميذه[3].

فالبخاريُّ يستوعِب الأولَ، وينتخب الثانيَ، ويترُك البواقي بالكُلِّيَّة.

ومسلمٌ يستوعِب الأوَّلَ، والثانيَ، ويَنتخِب الثالثَ، ويترُك البَواقي.

---

(١) وعدَّه أبو زهرة في كتابه «الحديث والمحدثون»، ص: ٣٨٧ من القسم الرابع، أي: قليل الضبط، وقليل الملازمة. وجعفر بن برقان هو أبو عبد الله الجزري الرِّقِّي، من كبار أتباع التابعين، صدوق يهم في حديث الزهري، توفي سنة ١٥٠هـ، وقيل بعدها.

وإسحاق بن يحيى الكلبي هو معروف بالعوصي، من أتباع التابعين، وهو صدوق. ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وقال: مجهول لم أعلم له راوية غير يحيى بن صالح الوحاظي فإنه أخرج إلي له أجزاء من حديث الزهري فوجدتها مقاربة فلم أكتب منها إلا شيئا يسيرا. (تهذيب الكمال ٢/ ٤٩٣: ٣٩٠).

(٢) أي من تلاميذ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. أما ربيعة بن صالح فلعله محرف من زمعة بن صالح كما ذكر في «شروط الأئمة الخمسة»، ص: ٤٢-٤٦. فهو الجندي اليماني، نزيل مكة، ضعفه أحمد، من صغار التابعين.

والمثنى بن الصباح هو أيضا اليماني، نزل مكة، من كبار أتباع التابعين، ضعيف اختلط بأخرة، توفي سنة ١٤٩هـ.

لعله وقع من المصنف خطأ، وسهو في ذكر زمعة بن صالح في الطبقة الرابعة، وإسحاق بن يحيى الكلبي في الطبقة الثالثة، مع أنه بالعكس بأن الحازمي ذكر زمعة بن صالح في الطبقة الثالثة، وإسحاق بن يحيى الكلبي في الطبقة الرابعة. (شروط الأئمة الخمسة، ص: ٤٢-٤٦).

(٣) أي من تلاميذ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. وعبد القدوس بن حبيب فهو الوحاظي الشامي، متروك الحديث، توفي سنة ١٧٠هـ، ذكره الإمام مسلم في مقدمة كتابه.

ومحمد بن سعيد المصلوب أبو قيس الشامي، من الذين عاصروا صغار التابعين، كذاب هالك، قتله منصور على الزندقة، وصلبه، فسمي مصلوبا، وكان ذلك سنة ١٥٠هـ.

والرابع يأخذ عنهم أبو داود، ولا يعرُج إلى الخامس.

والترمذيُّ، وابنُ ماجه يأخذان عن الخامس أيضًا.

والمراد منه التنزُّل إلى هؤلاء عند الإعواز[1] في الباب، فالبخاريُّ لا يتنزَّل عن الثاني، ومسلمٌ عن الثالث، وأبو داود عن الرابع، والترمذي يَتنزَّل للخامس أيضًا، لا أنهم يأخذون عنهم فقط ولا يُخَرِّجون عن غيرهم.



(١) الإعْواز: الفَقْرُ. والمُعْوِزُ: الفقِير. وعَوِزَ الشيء: إذا لم يُوجَد.

الجوهرةُ الرابعةُ والثَّلاثون

في مذهب الأئمة السِّتة

فالبخاريُّ مجتهدٌ غيرُ منتسبٍ إلى أحدٍ.[١] أمَّا مسلمٌ فعدَّه في «الحطة» و«اليانع الجني»[٢] من الشافعية، والنسائيُّ، وأبو داود حنبليَّان، صرَّح به ابن تيمية،[٣] وذكر الشيخ ولي الله الدهلوي: أنهما شافعِيَّان.[٤] وكذا الترمذي شافعيٌّ، أو حنبليٌّ، وأما ابن ماجه فلعلَّه شافعيٌّ، إلا أن تقليدَهم لم يكن كتقليدِنا، بل كتقليد المجتهد المنتسب. والله أعلم.

قلت: قال بعض البارِعين في علم الأثر: أما البخاريُّ، وأبو داود فإمامان

---

(١) وهو الأصح، وعده السبكي من الشافعية حيث ذكره في «طبقات الشافعية الكبرى» (٥٠) ١/ ٤٢١، وكذا صديق حسن خان في «أبجد العلوم» ٣/ ١٢٧. وعده ابن أبي يعلى من الحنابلة حيث ذكره في «طبقات الحنابلة» (٣٨٧) ١/ ٢٧١، وكذا عده من الحنابلة ابن القيم في «إعلام الموقعين» ٢/ ١٧٤.

(٢) راجع: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص: ٣٥٢، ولم أجده في اليانع الجني.

أما صاحب «الحطة»، فهو أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي القنوجي الهندي البوفالي، له نيف وستون مصنفا بالعربية، والفارسية، والأردية، توفي سنة ١٣٠٧هـ.

وأما «اليانع الجني في أسانيد الشيخ عبد الغني» فهو تصنيف محمد بن يحيى البكري الترهتي القريني، توفي بعد ١٢٨٠هـ بالمدينة المنورة. (معجم المؤلفين ١٢/ ١٠١).

والشيخ عبد الغني هو ابن أبي سعيد العمري، المجددي الدهلوي، توفي سنة ١٢٩٦هـ. وستأتي ترجمته عند ذكر الإسناد إن شاء الله تعالى.

(٣) وجدت خلافه، فإنه نسب أبا داؤد إلى الاجتهاد، وقال: ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة، كاختصاص أبي داؤد، ونحوه بأحمد بن حنبل. ونسب النسائي إلى مذهب أهل الحديث. (مجموع الفتاوى ٢٠/ ٤٠).

(٤) وجدت خلافه، فإنه قال: وأما أبو داؤد، والترمذي فهما مجتهدان منتسبان إلى أحمد، وإسحاق. ولم يذكر النسائي. (الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص: ٨٠).

في الفقه، وكانا من أهل الاجتهاد. وأما مسلم فشافعيٌّ، وأبو داود فحنبليٌّ، وقيل: شافعيٌّ. وأما النسائي فشافعيٌّ، وأما الترمذي، وابن ماجه فشافعِيَّان. «العرف الشذي» بزيادة.(١)



(١) وإليك عبارة «العرف الشذي»: «الحق أن البخاري مجتهد، وكثيراً ما يكون اجتهاده موافق الأحناف إلا أنه وافق في المسائل المشهورة بين أهل العصر الإمامَ الشافعي، مثل: القراءة خلف الإمام، ورفع اليدين، والجهر بآمين. ويظهر هذا لمن يتتبع صحيحه،... وأما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق، وأما ابن ماجه فلعله شافعي، والترمذي شافعي، وأما أبو داود والنسائي والمشهور أنهما شافعيان، ولكن الحق أنهما حنبليان، وقد شحنت كتب الحنابلة بروايات أبي داود عن أحمد، والله سبحانه وتعالى أعلم».(العرف الشذي ١/ ٣٣).



الجوهرةُ الخامسةُ والثَّلاثون

في بيان حُجِّيَّة الحديث

واعلم! أنه لا شكَّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بُعِث مبلِّغًا عن الله تعالى. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (المائدة: ٦٧).

ومُبَيِّنًا عن الله مراده، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ (النحل: ٤٤).

ومُعَلِّمًا للكتاب، والحِكمةِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ (آل عمران: ١٦٤).

ومُحَلِّلًا لهم الطيبات، ومحرِّمًا [عليهم الخبائث][(١)]، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

وقاضِيًا في أمورهم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

وحَكَمًا فيما شجَر بينهم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ (النساء: ٦٥).

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ (النساء: ١٠٥).

وأُسوَةً حسَنةً لمن كان يرجو اللهَ، واليومَ الآخر، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ (الأحزاب: ٢١).

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من المحقِّق.

وأمَر اللهُ باتِّباعِه عليه السلام، قال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٨).

والأخذِ بما آتى والانتهاءِ عمَّا نهى، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ (الحشر: ٧).

وأوجَب علينا في غير آيةٍ إطاعتَه عليه السلام، قال تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩). وقال تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ (الأنفال: ٢٠). وقال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ (النور: ٥٤). وقال تعالى: ﴿وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ (الأحزاب: ٣٣).

حتى جعَل طاعتَه كطاعتِه، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠).

فكان رسول الله يُبَيِّن شرائعَ الإسلام أحيانًا بالقول وحدَه، وأحيانًا بالفعل وحدَه، وأحيانا بهما معا، فكل ما قال عليه السلام، أو فعله، أو حدَث أمامَه وقرَّره حيث سكَت عليه سكوت رِضاءٍ ولم ينكره، كان تشريعًا.

ومتى ثبَت ذلك كان في العمل بمنزلة القرآن، فالسُّنَّةُ إذًا شارِحةٌ للكتاب، مُوَضِّحَةٌ لمراد ربِّ الأرباب، كيف لا، والقرآنُ ذو وُجوهٍ، وكثيرٌ من آياته مشكِلةٌ أو مجمَلةٌ، أو مطلَقةٌ، أو عامَّةٌ، والسُّنةُ هي التي تؤوِّل مُشكِلَه، وتُبَيِّنُ مُجمَله، وتُقيِّد مطلَقَه، وتُخَصِّص عامَّه.(١)

(١) ولا تكفي ممارسة اللغة العربية لفهم القرآن الكريم فحسب، بل لا بد أن يُفهم في ضوء السنة المطهرة؛ لأن الله تعالى أنزل كل كتاب مع شارحه، فنبينا صلى الله عليه وسلم كشارح القرآن الكريم، كما ذكر من قبل في الآيات، فلو ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم شرح إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وغيرهما من الأركان، لما صلينا صلواتنا، ولم نزك زكاة أموالنا، وما أدينا الحج، والصوم.

وفي كثير من المواضع بيَّن رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى القرآن لأصحابه، مع أنهم كانوا ماهرين في اللغة العربية، ونذكر له مثالا، ونترك البقية خشية لإطالة البحث، ونحوِّل القارئ إلى كتب الفنِّ: لما

ألا ترى أن القرآن لم يُبَيِّنْ هَيْئات الصلاةِ، ولا أوقاتِها، ولم يَفتَح عن المقادير الواجِبة في الزَّكاة، ولا شروطَها، وكذا سائرَ ما أُجمِل ذِكرُه من الأحكام إمَّا بحسب كيفِيَّة العمَل، أو أسبابِه، أو شُروطِه، أو مَوانِعه، أو لواحِقه، أو ما أشبهَ ذلك. وإنما بَيَّنَ ذلك النبيُّ صلى الله عليه وسلم بقوله، أو فعلِه، أو تقريرِه.[1]

وكذلك حدَثتْ حوادثُ، أو خصوماتٌ في القضايا، والمُعامَلات، ووقع مبادَلات في الأخذ، والعطايا، وعرَضتْ تصرُّفاتٌ في الشُّؤون السَّلَمِيَّةِ، والحرْبية، فقضَى فيها النبيُّ عليه السلام، وأمَر ونهَى، فكلُّ ذلك من التَّشرِيع الذي أوجَب اللهُ تعالى اتِّباعَه على العِباد في كتابه، كما تلونا آنِفًا.

فالذين يَدَّعون العمَلَ بالقرآن، ويترُكون السُّنةَ السَّنِيَّةَ، ويُنكِرُونها ويقولون: كفانا كتابُ الله، ويتمسكون في هذا بأوهامٍ باطلةٍ، وشُبَهٍ واهيةٍ مستغنية عن الجواب عند أولي الألباب، هُم الذين في قلوبهم شِقاقٌ، وخِلافٌ سَمَّاهم الله تعالى في كتابه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥).

وهؤلاء في الحقيقة يُنكِرون القرآنَ، لكنَّهم لا يفصَحون بهذا، إلا أنهم

نزلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ (البقرة: ١٨٧) وقع بعض الصحابة في الشبهة، وعمدوا إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض، ووضعوهما تحت الوسادة، فشرح لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية وقال: «إنما ذلك سواد الليل، وبياض النهار». (صحيح البخاري: ١٩١٦).

(١) روي عن عمران بن حصين أنهم تذاكروا عنده الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رجل عند عمران بن حصين: دعونا من الحديث، وهاتوا كتاب الله تعالى. فقال عمران بن حصين: «إنك لأحمق، أتجد في كتاب الله الصلاةَ مفسَّرةً؟ في كتاب الله الصيامُ مفسرٌّ؟! الكتابُ أحكمَه، والسنةُ فسَّرَتْه». (الفقيه والمتفقه ١/ ٢٣٦).

يريدون أن يُضِلّوا الناسَ بغير عِلم،[١] ويهديهم[٢] إلى عذاب السعير، وهؤلاء شياطينُ الإنس يُوحي بعضُهم إلى بعضٍ زُخرُف القولِ، فلا تتَّبعْ أهواءَهم فيُضِلُّوك عن سواءَ السبيل.[٣] أعاذنا اللهُ من شرِّهم وشرِّ كل زائغٍ مُتَّبعٍ لهواه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يُؤمِن أحدُكم حتى يكون هَواه تبَعًا لما جئتُ به».[٤]

---

(١) لأن قصدهم بذلك محو الشريعة الإسلامية، وفتح باب الإلحاد فيها، كي يشرحوا القرآن بما تحن إليه نفوسهم، وبما تركن إليه قلوبهم، ويغيروا ما أنزل الله، والعياذ بالله.

(٢) ينبغي أن تكون العبارة: «ويهدونهم».

(٣) روي عن المقدام بن معدي كرب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالًا استحللناه، وما وجدنا فيه حرامًا حرمناه، وإنَّ ما حرم رسول الله كما حرم الله». (الترمذي: ٢٦٦٤).

وحذَّرنا نبينا صلى الله عليه وسلم بأن الأمة ستهلك عندما قال كل رجل في القرآن برأيه، ويتأوله على غير ما بيَّنَتْه السنة، روي أن عقبة بن عامر الجهني، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «هلاك أمتي في الكتاب، واللبن» فقيل: يا رسول الله، ما الكتاب واللبن؟ قال: «يتعلمون القرآن، ويتأولونه على غير ما أنزله الله عز وجل، ويحبون اللبن فيدعون الجماعات والجمع ويبدون». (جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ١١٩٩).

(٤) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» رقم: ١٥. والبيهقي في «المدخل»، رقم: ٢٠٩. وإسناده ضعيف؛ لضعف نُعَيم بن حماد، وهو وإن كان أستاذ البخاري وأخرج له في صحيحه، ومع ذلك كان متكلما فيه، وكان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة مزورة كذب. ولكن قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: أرجو أن يكون باقي حديثه مستقيما». نقول: ولم يذكر ابن عدي فيه الحديثَ المذكور. (راجع: الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٦-١٩).

وقال الشيخ شعيب، والشيخ بشار: «بل ضعيف ضعَّفه غير واحد من الأئمة، لكن بعضهم قوى أمره وأحسن الثناء عليه بسبب نصرته للسنة...وإنما أخرج له البخاري مقرونًا بغيره».(تحرير تقريب التهذيب ٤/ ٢١).

ومن صحح الحديث: النووي في «الأربعين» في الحديث رقم: ٤١، وابن الملقن في «المعين في تفهم

وقال عليه السلام: «الكَيِّسُ من دان نفسَه، وعمِل لما بعد الموت، والعاجزُ مَن أَتْبَعَ نفسَه هواها، وتمنَّى على الله». رواه الترمذي [رقم: ٢٤٥٩] بسند جيد، وقال: حسَنٌ.(١)



الأربعين» ١/ ٤٣٤، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١٣/ ٢٨٩، وابن حجر الهيثمي في «فتح المبين بشرح الأربعين»، ص: ٦٢١.

وممن تكلم على الحديث الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم».

(١) راجع للتفصيل حول الموضوع، وأجوبة الشبهات الواردة من منكري الحديثِ: الكتبَ المصنفة حول هذا الموضوع. ففي العربية: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، و«دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، والكتاب المعاصرين» للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، و«المدخل لدراسة السنة النبوية» للدكتور يوسف القرضاوي، و«السنة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب، و«تدوين الحديث» للسيد مناظر أحسن الكيلاني، وعرَّبه الشيخ عبد الرزاق اسكندر مدير الجامعة الإسلامية علامة بنوري تاون كراتشي، وعليه تعليقات جيدة للدكتور بشار عواد. و«دراسات في الحديث النبوي» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. وفي الأردية: «نصرة الحديث» لمولانا حبيب الرحمن الأعظمي، و«حجية الحديث» للشيخ مولانا محمد تقي العثماني. وبيَّنا الإشكالات، والإجابات في ابتداء درس «صحيح البخاري»، وألحقناها بـ«جواهر الأصول» تحت عنوان: «شبهات منكري الحديث، وأجوبتها»، فراجعها.



[في أن الأئمة رضي الله عنهم في الحقيقة هم الشارِحون للسُّنَّة]

وليُعلَمْ أنه ليس أحدٌ مِن الأئمة المقبولِين عندَ الأمة قَبولًا تامًّا عامًّا يَتَعَمَّدُ مخالفةَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في شيءٍ من سُنَنِه دقيقٍ ولا جليلٍ، فإنهم مُتَّفِقون اتفاقًا يقينًا على وُجوب اتِّباع الرسول صلى الله عليه وسلم.

وعلى أن كلَّ أحدٍ من الناس يُؤخَذ من قوله، ويُترَك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم،[1] فإذا وُجِد لواحدٍ منهم قولٌ قد جاء الحديث الصحيح بخلافه فلا بُدَّ له من عُذْرٍ في ترْكِه،[2] فالأئمة رضي الله عنهم في الحقيقة هم الشارِحون

(١) هذا القول عزي إلى الإمام مالك رحمه الله في «البداية والنهاية» ١٤/ ١٤٠. وحكى البخاري في «القراءة خلف الإمام»، ص: ١٤ هذا القول عن ابن عباس، ومجاهد. وقال العراقي: وقد اشتهر عند المتأخرين قول الإمام مالك ليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ويؤخذ من قوله، ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم. وقد صحح هذا القول عنه ابن عبد الهادي في «إرشاد السالك»، ورواه ابن عبد البر في «الجامع»، وابن حزم في «أصول الأحكام» من قول الحكم بن عتيبة، ومجاهد، وأورده السبكي في «الفتاوي» من قول ابن عباس متعجبا من حسنه، ثم قال: وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد، وأخذها منهما مالك، واشتهرت عنه. (المستخرج على المستدرك للحاكم، ص: ١٦).

(٢) نقول أولًا: إن صحة الحديث أمر اجتهادي، فيختلف المحدثون فيما بينهم في تصحيح الحديث وتضعيفه. وثانيًا ليس كل حديث صحيح محمولًا على ظاهره، بل يمكن أن يكون له تأويل من حديث غيره، فلا يُتعجل باتهام الأئمة بمخالفة الحديث وترك السنة. هذا ما عني ببيانه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الوجيز القيم «رفع الملام عن الأئمة الأعلام». وتكلم عليه الدكتور يوسف القرضاوي في «المدخل لدراسة السنة النبوية» في بحث أعذار أئمة الفقه في عدم العمل بسنة معينة، ص: ٥٦.

وقال ابن تيمية أيضًا: «وما رواه (الإمام أحمد) من سنة، أو أثر، وصحَّحه، أو حسَّنه، أو رضي بسنده، أو دوَّنه في كتبه، ولم يردَّه، ولم يفتِ بخلافه: فهو مذهبه، وقيل: لا».(المستدرك على مجموع الفتاوى ٢/ ٢٤٤) قال الشيخ محمد عوامة: «والشاهد من هذا النص قوله: لم يردَّه، ولم يفت بخلافه؛ فإنه صريح في أن الإمام أحمد – ومثله سائر الأئمة – قد يعدلون عن حديث صحيح إلى حديث سواه؛ لما يقوم عندهم من مسوِّغَات

لسُنَنِه، المُحيُون لِما مات من سُنَنِه، بهم قامت السُّنَّةُ، وبها قاموا، وبهم نطق السنة، وبها نطقوا، فهؤلاء خلفاء الرسول في أمته، والسُّنَّةُ شارِحةٌ للكتاب، فهذه الثلاثة: (الكتاب، والسنة، وأقوال الأئمة الفقهاء) متلازمة فيما بينها، فالإنكار عن أحدها يُفضي إلى الإنكار عن الآخر، وهذا من شُرُور النفس، أعاذنا اللهُ منها. آمين يا ربَّ العالمين.[1]

لذلك، وأن صحة الحديث وحدها لا توجب الأخذ به». (أثر الحديث الشريف، ص: ٩٤).

ثم كانت الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين أكثر حرصًا منا على اتباع السنة، ولم يتركوا السنة ولم يشرعوا الأمور من عند أنفسهم، بل كلما قالوا شيئا ففي ضوء فهم الكتاب، وجميع السنن المطهرة، فنحن نتبعهم في فهم السنة المطهرة من الأدلة، وليس معناه أنَّ عملَ الإمام حَكَمٌ على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نقول: إن الحديث ليس حجةً إلا إذا قُرن بعمل الإمام، حاشا وكلا. ويُفهم هذا أكثر بالحديث الذي نذكره:

قال عروة لابن عباس: حتى متى تضل الناس يا ابن عباس؟ قال: ما ذاك يا عُرَيَّةُ؟ قال: تأمرنا بالعمرة في أشهر الحج، وقد نهى أبو بكر، وعمر. فقال ابن عباس: «قد فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم». فقال عروة: «هما كانا أتبع لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعلم به منك». (مسند أحمد: ٢٢٧٧، وإسناده صحيح). فانظر أن عروة أخذ بفهم الشيخين، ورجحه على حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنهما كانا أعلم بالكتاب والسنة، فكذلك نحن نرجح فهم الإمام للنصوص على فهم غيره.

ثم بحثُ أحوالِ السنن، وتتبع أحكامها، واستنباطها، والاجتهاد فيها ليس من اختصاص العامي، فله التقليد عند جميع العلماء، في ضوء قول الله تعالى:﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣). وَكذلك الاجتهاد ليس من اختصاص من لا يستوعب جميع السنة المطهرة، نعم إذا كان الباحثُ أهلا لهذا المقام مقام الترجيح بين أدلة الأئمة المجتهدين، متحليا بالإنصاف، فلا بأس به، ولكن يكون قوله حجة له لا لغيره.

(١) راجع لمزيد التفصيل، وشبهات منكري التقليد، وأهميةِ الفقه كتبَ الفنِّ. ففي العربية: «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء» للشيخ محمد عوامة، و«عقد الجيد في أحكام الاجتهاد، والتقليد» للشاه ولي الله الدهلوي، و«العقد الفريد في أحكام التقليد» لنور الدين السمهودي، و«خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق» لعبد الغني النابلسي، و«التقليد الشرعي في الأمور الفقهية وأهميته في الإسلام» للمفتي عبد الرحيم اللاجفوري، و«وقفة مع اللامذهبية في شبه القارة الهندية» لمحمد أبي بكر الغازيفوري. وفي الأردية: «غير مقلديت» للمفتي محمود الحسن الكنكوهي، و«الاقتصاد في التقليد والاجتهاد» للشيخ أشرف علي التهانوي، و«تقليد كي شرعي حيثيت» للمفتي محمد تقي العثماني.

الجوهرةُ السَّادِسةُ والثَّلاثون

في بيان تدوين الحديث

واعلم! أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قد كان على ثِقةٍ بما فطَر عليه قومُه من قُوة الحافظة على الرجوع إليها، فلم يأذَن لهم أن يَكتبوا عنه غيرَ القرآن، فقال صلى الله عليه وسلم: «لا تَكتُبوا عنِّي، ومن كتَب عني غيرَ القرآن فَليَمْحُهُ، وحَدِّثوا عنِّي ولا حرَجَ، ومن كَذَبَ عليَّ فلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه مِن النار». رواه مسلم [٧٤٣٥] برواية أبي سعيد الخدري.

ولعلَّ ذلك النهي؛ لأنه عليه السلام خاف على قومِه الأُمِّيِّيْنَ أن يَخلِطوا بين القرآن، والحديث، فيُدخِلون في القرآن ما ليس منه، أو يَنقُصُون منه شيئًا هو منه، وأن يَفهَموا أن كلًّا من بابٍ واحدٍ، وهم إذ ذاك بَدْوٌ في الأغلب الأعمِّ.

ولعلَّ آخِرَ الأمرَين كان زمَنَ رسول الله صلى الله عيه وسلم الإذنُ بكتابة الأحاديث؛ لأن القرآنَ الكريمَ قد حفِظه كثيرٌ من الصحابة، وأمِن النبيُّ صلى الله عليه وسلم من الاختلاط بغيره، وقد جاءت أحاديثٌ تدلُّ على أنه قد كُتِبَ صُحُفٌ من الأحاديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

أوَّلها: صحيفة عليٍّ، فقد روَى البخاريُّ في «صحيحه» [رقم: ١١١] عن أبي جُحَيفةَ قال: قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم كتابٌ؟ قال: «لا، إلَّا كتابُ الله، أو فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رجلٌ مسلمٌ، أو ما في هذه الصحيفة»، قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: «العَقْلُ، وفَكاكُ الأسيرِ، ولا يُقتَل مسلمٌ بكافرٍ».

ثانيتها: صحيفة أبي شاه اليماني،[١] فقد روى البخاريُّ [رقم: ٢٤٣٤] أيضًا عن أبي هريرة حديثًا طويلًا اشتمل على خُطبة رسولِ الله، جاء فيها بيان الحرَم، وفي آخر هذا الحديثِ قولُ أبي هريرة: «فقام رجلٌ من أهل اليمَن يُقال له أبو شاهٍ، فقال: اكتُب لي يا رسول الله، فقال: «اكتبوا لأبي شاهٍ».

ثالثتها: صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، جمَع فيها كل حديث سمِعَه من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وصحيفتُه هي المُسَمَّاة بـ «الصادقة»، وهي التي تُروَى مِن عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٢]، كما روى البخاريُّ [رقم: ١١٣] أيضًا عن أبي هريرة قال: «ما من أصحاب النبيِّ الله صلى الله عليه أحَدٌ أكثرَ حديثًا عنه منِّي إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يَكتُب، ولا أَكتُب».[٣]

وقد روى أبو داود في «سننه» [٣٦٤٦] عن عبد الله بن عمرو قال: «كنت أكتُب كلَّ شيءٍ أسمعُه مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرِيد حِفظَه، فنهتْني قريشٌ، وقالوا: أتكتبُ كلَّ شيءٍ تسمعُه ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم بَشَرٌ يتكلَّم في الغَضَب، والرِّضَى، فأمسَكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله

(١) هو صحابي من أهل اليمن، حضر خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح، روى عنه أبو هريرة رضي الله عنه. ويقال: إنه كلبي، ويقال: إنه فارسي من الأبناء الذين قدموا اليمن في نصرة سيف بن ذي يزن. (الإصابة في تمييز الصحابة ٧/ ١٧١)

(٢) إن ضمير «جده» لو عاد إلى عمرو فالجدُّ محمدٌ فالحديث مرسل، ولو عاد إلى شعيب فالجد عبد الله بن عمرو بن العاص، وشعيب أدرك جدَّه وصحِبه. للتفصيل راجع: تعليقاتنا على الجوهرة التاسعة العشرة.

(٣) ثم كان عند أبي هريرة رضي الله عنه صحيفةُ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إما أنه كتب بنفسه، أو أعان عليه غيره، كما روي أن حسن بن عمرو بن أمية الضمري قال: تحدثتُ عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني قد سمعته منك، قال: «إن كنت سمعته مني، فهو مكتوب عندي»، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتبا كثيرة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد ذلك الحديث فقال: «قد أخبرتك أني إن كنت قد حدثتك به فهو مكتوب عندي». (جامع بيان العلم وفضله (٣٣٢)، ص: ١٠٥).

صلى الله عليه وسلم، فأَوْمَأَ بأُصْبُعِه إلى فِيه، فقال: «اكتُبْ فَوَالذي نفسي بيده ما يَخرُج منه إلا حَقٌّ».

ورابعتها: صحيفة عَمرِو بن حزْمٍ،[1] الذي أمَرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن يُكتَب له أنصِبَةُ الزَّكاة، ومقاديرُ الدِّيات، وهذا الكتاب مُتداوِل بين أئمة الإسلام قديمًا، وحديثًا، يَعتمِدون عليه، ويُفرِّعون[2] في مهمات هذا الباب إليه، كما قال يعقوب بن سفيان: «لا أعلم في جميع الكتب كتابًا أصحَّ من كتاب عمرو بن حزْمٍ، كان أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابِعون يَرجِعون إليه، ويَدعُون آراءَهم».[3]

والآثار في هذا الباب كثيرةٌ، أخرجه الدارمي في «سننه»، وابن عبد البر في «جامع العلوم»[4]، وعلى كل حالٍ فلم يكن تدوين الحديث شائعًا في عصْره عليه السلام، وجُلُّ اعتمادِهم على حِفظِهم في الصدور، وضَبْطِهم في القلوب، وذلك لسُرْعَةِ حِفظهم، وسيَلان أذهانهم، ونشْرِهم بطريق الرِّواية، وهي التي أمَرَ بها النبيُّ صلى الله عليه وسلم حيثُ يقول: «حدثوا عني ولا حرج».[5] وقال لوفْد

(١) هو عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري، الخزرجي، شهد الخندق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض، والسنن، والديات. توفي بعد ٥٠هـ.

(٢) أي: يلجئون.

(٣) المعرفة والتاريخ ٢/٢١٦، وكذا في «التلخيص الحبير» ٤/٥٨، ط: دار الكتب العلمية، بيروت. ويعقوب بن سفيان: هو الفسوي، صاحب التصانيف المشهورة، وهو ثقة حافظ، عاش بعيدا عن وطنه في طلب الحديث، نحو ثلاثين سنة. وروى عن أكثر من ألف شيخ. وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٧هـ. من تصانيفه: «التاريخ الكبير»، و«المعرفة والتاريخ»، و«المشيخة».

(٤) كتاب ابن عبد البر هذا، اسمه: «جامع بيان العلم وفضله».

(٥) صحيح مسلم (٣٠٠٤).

عبد القيس: «احفَظُوه، وأَخبِروا به مَن وراءَكم».[١] وقال: «نضَّر اللهُ عبدًا سمِع مقالتي فوَعاها، ثم أَدَّاها إلى مَن لم يَسمَعها، فرُبَّ حاملِ فِقْهٍ لا فِقْهَ له، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه». أخرجه أبو داود، وأحمد[٢].

فلما مضَى القَرْنُ الأولُ وشأنُ الحديث كما ذكرنا، وانتشر الإسلامُ، وكثُرت الفُتوحُ، وتفرَّقت الصحابة في الأقطار، ومات مُعظَمُهم، وتفرَّق أصحابُهم، وقلَّ الضَّبْطُ شيئًا فشيئًا، ودخَل في الإسلام طوائفُ من العجَم لا يُحصِيها إلا اللهُ، ولم يكن دَأْبُهم الحِفظَ في الصَّدْرِ، والضَّبطَ في القلوب، بل كانوا يَحمِلون من العلم في الصحف يقرؤونها، والكتُب يدرُسونَها، احتاج العلماءُ إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة.

فكان أَوَّلُ مَن تنبَّه لذلك الإمام العادل أميرِ المؤمنين أبو حفْصٍ عمرُ بن عبدِ العزيزِ بنِ مروانِ بنِ الحكم الأمويُّ القُرَشِيُّ، وخشِيَ دُرُوسَ العلمِ، وذَهابَ العُلَماء، كيف لا، وهو أوَّلُ مجدِّدٍ في الأمة على رأس المِئَة الأولى، فكتَب إلى الآفاق يأمُرُهم بجمْع السُّننِ، فقد أخرج الإمام الربانِيُّ محمدُ بنُ الحسنِ الشيبانيُّ في «موطئه»: أخبرَنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد:[٣] أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر عمرو بن حزم:[٤] انظُرْ ما كان من حديثِ رسولِ الله، أو سُننِه، أو حديثِ عمرَ، أو نحوَ هذا، فاكتُب لي، فإني قد خِفْتُ دُرُوسَ العِلم، وذَهابَ

(١) صحيح مسلم (١٧).

(٢) سنن أبي داود (٣٦٦٠)، ومسند أحمد (١٦٧٥٤)، واللفظ لأحمد.

(٣) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، من صغار التابعين، ثقة حجة إمام، توفي سنة ١٤٤هـ.

(٤) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وكان جده صحابيا، كما مر ذكره آنفا. وهو من صغار التابعين، ثقة عابد، توفي سنة ١٢٠هـ.

العُلَماء».[١] وأخرج الدارِميُّ [٥٠٤] في «سننه» عن عبد الله بن دينار[٢] مثله.

ولم يكن أمْر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز مختصًّا بأبي بكر عمرو بن حزْمٍ، بل كتب إلى غيره من علماء الآفاق، فقد أخرج ابن عبد البر في «جامع العلوم»[٣] عن سعيد بن زياد مولى الزُّبَيرِيِّين[٤] قال: سمعتُ ابنَ شِهابٍ يُحدِّثُ سعدَ بنَ إبراهيمَ[٥] قال: «أمَرنا عمرُ بنُ عبدِ العزيز بجمْع السُّننِ، فكتبناها دَفْتَرًا دفترًا، فبعَث إلى كل أرضٍ له عليها سلطانٌ دفترًا».

وقد ذكر الحافظ ابن حجر: أن عامرَ الشعْبيَّ[٦] أيضًا جمَع الأحاديثَ الواردةَ في بابٍ واحدٍ، فإنه رُوِيَ عنه أنه قال: «هذا بابٌ من الطلاق جسيمٌ»، وساق فيه أحاديثَ، كما ذكره السيوطيُّ في «تدريب الراوي»[٧]، وفي «الخلاصة» للخزرجي: «قال ابنُ مَعين: قضَى لعمر بن عبد العزيز».[٨] وقال الذهبيُّ في «التذكرة»: «وُلِّيَ قضاءَ الكوفة».[٩]

---

(١) موطأ مالك، برواية محمد بن الحسن الشيباني، باب اكتتاب العلم (٩٣٦).

(٢) هو عبد الله بن دينار القرشي المدني، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، من الوسطى من التابعين، ثقة صالح، توفي سنة ١٢٧هـ.

(٣) كتاب ابن عبد البر هذا، اسمه: «جامع بيان العلم وفضله»، وهذه الرواية تحت رقم: ٤٣٨.

(٤) لم نقف على ترجمته، ولكن وجدنا في تلاميذ ابن شهاب، وأساتذة معن بن عيسى رجلا باسم سعيد بن بشير، مع أنه متكلم فيه. والله أعلم.

(٥) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، من صغار التابعين، ثقة إمام، توفي سنة ١٢٥هـ.

(٦) هو عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، من الوسطى من التابعين، أحد الأعلام، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب على المشهور، توفي سنة ١٠٦هـ على الأصح.

(٧) تدريب الراوي ١/ ٩٤، ت: أبو قتيبة الفاريابي، ط: دار طيبة.

(٨) لم نجد قول ابن معين هذا في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، لأحمد بن عبد الله الخزرجي. نعم وجدناه في «تهذيب الكمال» للمزي ١٤/ ٣٦. وتوفي الخزرجي بعد ٩٢٣هـ.

(٩) تذكرة الحفاظ ١/ ٦٣.

ونُقِل عن منصور بن عبد الرحمن،[١] عن الشعبي قال: «أدركتُ خمس مئة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم».[٢] قال الذهبي: «وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة».[٣] فعُلِم من هذا أنَّ أولَ من جمَع في عهد التابعين الشعْبيُّ المتوفى سنة ١١٣هـ، والزهْريُ المتوفَّى سنة ١٢٠ هـ.[٤]

وقال ابن عبد البر في «جامعه»: «أول من دوَّن العلمَ ابنُ شِهاب»[٥]، ثم تلاهم الإمامُ الأعظم أبو حنيفة، فألَّف كتابَه في الآثار الذي يروي عنه الأئمةُ الكبارُ مثل الزُّفَر،[٦] ومحمدُ بن الحسن، والقاضي أبو يوسف، انتخبه من أربعين ألف حديثٍ.[٧] وهو أول كتاب دُوِّنت فيه الأحاديث على الترتيب الفقهي المعروف، وقد تبِعه الإمامُ مالكٌ في «موطئه»، وسفيان الثوري في «جامعه»[٨].

ثم شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث، والتفسير، والفقه، فصنَّف ابن

(١) هو منصور بن عبد الرحمن البصري، من الذين عاصروا صغار التابعين، صدوق يهم، روى عن الشعبي والحسن البصري، وروى عنه شعبة.

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ص١٨٤، لأحمد بن عبد الله الخزرجي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط: دار البشائر.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٦٣.

(٤) في كتب الرجال توفي الشعبي من بين ١٠٠هـ إلى ١١٠هـ، ورجح الأكثر ١٠٦هـ. وتوفي الزهري سنة ١٢٤هـ على الأصح.

(٥) جامع بيان العلم وفضله، رقم:٤٣٧.

(٦) هو زفر بن الهذيل العنبري، فقيه كبير، من أصحاب الإمام أبي حنيفة. أصله من أصبهان. أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها سنة ١٥٨هـ.

(٧) كذا في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى، للإمام الموفق بن أحمد المكي ١/ ٩٥.

(٨) لسفيان الثوري كتب، منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، كلاهما في الحديث. (الأعلام للزركلي ٣/ ١٠٤).

جُرَيجٍ (م: ١٥٠هـ) بمكةَ، ومالكٌ (م: ١٧٩هـ) «الموطأَ» بالمدينة، والأوزاعيُّ (م:١٥٧هـ) بالشام، وابن أبي عروبة[١] (م: ١٥٦هـ) وحماد بن سلمة[٢] (م:١٦٧هـ) وغيرهما بالبصرة، ومعمرٌ (م: ١٥٤هـ) باليمن، وسفيان الثوري (م:١٦١هـ) بالكوفة، وصنَّف ابن إسحاق[٣] (١٥٠هـ) المغازي، وصنَّف أبو حنيفة (م: ١٥٠هـ) الفقهَ والرأيَ، ثم بعد يسيرٍ صنَّف هُشَيمٌ[٤] (م: ١٨٣هـ) بواسطَ، وصنَّف الليثُ[٥] (م: ١٧٥هـ) وابنُ لهيعةَ[٦] (م: ١٧٤هـ) وغيرُهما

---

(١) هو سعيد بن أبي عروبة مهران العدوي، البصري، من الذين عاصروا صغار التابعين، أحد الأعلام، توفي سنة ١٥٦هـ.

(٢) حماد بن سلمة بن دينار البصري، من أتباع التابعين، الإمام أحد الأعلام.

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، من صغار التابعين، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر. قال ابن معين: كان يحيى القطان لا يرضى ابن إسحاق ولا يروي عنه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: لا يحتج به. وقال ابن أبي فديك: رأيت ابن إسحاق كثير التدليس، فإذا قال حدثني وأخبرني فهو ثقة .وجعله شعبة أمير المؤمنين في الحديث. (تاريخ الإسلام للذهبي ٩/ ٥٨٨-٥٨٩)

وقال الشيخ بشار عواد، والشيخ شعيب: ثقة مدلِّس، وإنما تكلم فيه بعض من تكلم بسبب العقائد، أو ما يجري بين الأقران، كما هو في كلام مالك رحمه الله فيه، وكلامه هو في مالك، فهذا مما لا ينبغي الالتفات إليه،... قال الخطيب: قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب، منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه. قلنا: أما التشيع والقدر فلا يؤثر في عدالته، وأما التدليس فيؤثر، فما رواه بالعنعنة ضعيف، وما صرَّح فيه بالتحديث فقوي.(تحرير تقريب التهذيب ٣/ ٢١٢)

(٤) هو هشيم بن بشير الواسطي، من كبار أتباع التابعين، ولد سنة ١٠٤هـ، وهو حافظ بغداد، إمام ثقة، مدلس، توفي ببغداد.

(٥) هو الليث بن سعد المصري، من كبار أتباع التابعين، ولد سنة ٩٤هـ بقرقشندة. ثقة ثبت فقيه إمام.

(٦) هو عبد الله بن لهيعة المصري، من كبار أتباع التابعين، صدوق خلط بعد احتراق كتبه. وحديثه صحيح إذا روى عنه العبادلة: ابن المبارك، وابن الوهب، وابن يزيد المقرئ، وابن مسلمة القعنبي.

بمصر، ثم ابن المبارك[1] (م: ١٨١هـ) وأبو يوسف القاضي (م: ١٨٢هـ) وابن وهب[2] (م: ١٩٧هـ)،[3] وكَثُر تدوينُ العلم وتبويبُه، ودُوِّنت كتبُ العربيةِ والتاريخ، وأيَّام الناس.[4]

قال الذهبي: «وفي هذا الزمان ظهَر بالبصرة عمرو بن عبيد العابدُ[5] (م:١٤٤هـ)، وواصل بن عطاء الغزال[6] (م: ١٣١هـ)، ودعوا الناسَ إلى

(١) هو عبد الله بن المبارك المروزي، ولد سنة ١١٨هـ، أحد الأعلام، وحفاظ الإسلام، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، ومناقبه، وفضائله كثيرة.

(٢) هو عبد الله بن وهب القرشي المصري، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٢٥هـ، ثقة حافظ عابد.

(٣) تواريخ الوفيات كلها من «تقريب التهذيب».

(٤) يمكن لنا أن نقول تلخيصا لما مضى: تنقسم الكتابة إلى ستة أقسام: الكتابة الاتفاقية، والكتابة التدوينية، التدوينية، والكتابة التبويبية، والكتابة التنقيحية، والكتابة التخريجية، أو الإضافية، والكتابة التشريحية.

١ – الكتابة الاتفاقية: أن يكتب كل واحد كيف ما اتفق، فيكون الحديث الواحد عند رجل، والآخر عند آخر. وكانت كتابة الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك، كجابر، وعمرو بن حزم، وأنس بن مالك، وسعد بن عبادة، وعبد الله بن عمرو، وعلي، وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم.

٢ – الكتابة التدوينية أن تجمع الأحاديث مجموعة في صحيفة، كما أمر عمر بن عبد العزيز عمرو بن حزم، والشعبي، والزهري رحمهم الله بكتابة الأحاديث وجمعها.

٣ – الكتابة التبويبية: أن تكتب الأحاديث على ترتيب الأبواب، كما كتب الإمام أبو حنيفة، ومالك رحمهما الله على ترتيب الأبواب الفقهية.

٤ – الكتابة التنقيحية: أن تكتب الأحاديث الصحيحة مميزة من الضعيفة، كـ«صحيح البخاري» و«مسلم».

٥ – الكتابة التخريجية، أو الإضافية: أن تضاف الأحاديث على أصل الكتاب، كالفصل الثالث في «مشكاة المصابيح»؛ فإنه إضافة صاحب المشكاة على أحاديث «المصابيح».

٦ – الكتابة التشريحية: أن تشرح فيه الأحاديث.

(٥) هو عمرو بن عبيد البصري، الزاهد العابد، رأس المعتزلة. وكان عمرو بالبصرة يجالس الحسن مدة، ثم أزاله واصل عن مذهب السنة، فقال بالقدر، ودعا إليه واعتزل أصحاب الحسن.

(٦) هو واصل بن عطاء البصري الغزال، ولد سنة ٨٠ بالمدينة، وكان أحد البلغاء المفوِّهين، لكنه يلثغ بالراء بالراء يُبدلها غَيْنًا، فكان لاقتداره على العربية، وتوسعه في الكلام يتجنب الراء في خطابه. وهو من رؤوس

الاعتزال، والقولِ بالقدر، وظهَر بخراسان الجهم بن صفوان[١] (م: ١٢٨هـ) ودعا إلى تعطيل الربِّ عز وجلَّ وخلْقِ القرآنِ، وظهر بخراسان في قبالتِه مقاتِلُ بن سليمان المُفسِّرُ[٢] (م:١٥٠هـ) وبالغ في إثبات الصِّفات، حتى جسَّم. وقام على هؤلاء علماءُ التابعين، وأئمة السلف، وحذَّروا من بِدَعِهم، وشرَع الكبار في تدوين السنن، وتأليف الفروع، وتصنيف العربية، ثم كثُر ذلك في أيام الرشيد، وكثُرت التصانيف، وألفوا في اللغات، وأخذ حِفظ العلماء ينقُص، ودُوِّنتِ الكُتُبُ واتَّكلوا عليها، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة، والتابعين في الصدور، فهي كانت خزائن العلم لهم رضي الله عنهم».[٣] (مقدمة ابن ماجه).[٤]

المعتزلة بل معلمهم الأول، والخوارج لما كفرت بالكبائر، قال واصل: بل الفاسق لا مؤمن، ولا كافر، بل هُوَ منزلة بين المنزلتين، فطرده لذلك الحَسَن، فمن ثَمَّ قيل لهم المعتزلة لذلك. توفي سنة ١٣١هـ.

وقيل: هم سموا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسن بن علي رضي الله عنهما معاوية رضي الله عنه وسلم إليه الأمر اعتزلوا الحسن، ومعاوية، وجميع الناس، وذلك أنهم كانوا من أصحاب علي، ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا: نشتغل بالعلم، والعبادة، فسموا بذلك معتزلة. (التنبيه والرد للملطي، ص٣٦. والفرق الكلامية، ص ١٩٨).

(١) هو الجهم بن صفوان السمرقندي، المتكلم الضال رأس الجهمية، وأساس البدعة. كان ذا أدب، ونظر، وذكاء، وفكر، وجدال، ومراء، وكان كاتبا للأمير الحارث بن سريج التميمي الذي توثَّبَ على عامل خراسان نصر بن سيار، وكان الجهم ينكر صفات الرب عز وجل، وينزِّهُه بزعمه عن الصفات كلها ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان، فقيل: كان يبطن الزندقة، والله أعلم بحقيقته. كان سلم بن أحوز على شرطة نصر بن سيار فقتل جهم بن صفوان لأنه أنكر أن الله كلم موسى، وكان ذلك سنة ١٢٨هـ.

(٢) هو مقاتل بن سليمان الخراساني، ونزل بمرو، صاحب التفسير، كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ١١٩-١٢٠.

(٤) وهذه المقدمة مطبوعة مع «سنن ابن ماجه»، المطبوع من قديمي كتب خانه، كراتشي، باكستان. واسم هذه المقدمة «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني رحمه الله تعالى.

الجوهرةُ السَّابعةُ والثَّلاثون

في آداب الشيخ، والطالب

فعلى المحدِّث تصحيحُ النية، وإخلاصُها، وتطهير قلبِه مِن أغراض الدُّنيا، وأن يُسمِع إذا احتِيجَ إليه، وتأهَّل، وأن يُمسِك عن التحديث إذا خشِي التَّخليطَ بِهَرَمٍ، أو خَرَفٍ، أو عَمًى، وأن لا يُحدِّث بحضْرةِ مَن هو أولى منه لِسِنِّه، أو عِلمه، أو غيره. وقيل*: يُكرَه أن يُحدِّث في بلَدٍ فيه أولى منه. ولا يَمتَنِع مِن تحديث أحدٍ لكونه غيرَ صحيحِ النية؛ فإنه يُرجَى له صِحَّتُها بعد ذلك.[1]

* قوله: «قيل: يكره أن يُحدِّث». الخ. قال الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي في «تدريب الراوي»، ص: ١٧٢: «قلت: الصواب إطلاق أن التحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه، ولا خِلاف الأولى، فقد استنبط العلماء من حديث [البخاري: ٢٦٩٥]: «إن ابني كان عَسِيفًا» الحديث، وقوله: «سألتُ أهلَ العلم فأخبروني»، أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلده. وقد عقد محمد بن سعد في «الطبقات» [٢/ ٣٥٠] بابًا لذلك، وأخرج بأسانيد فيها الواقديُّ[2] أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًّا،

(١) قال معمر: إن الرجل ليطلب العلم لغير الله، فيأبى عليه العلمُ حتى يكون لله. (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٧٧٥). وقال الثوري: ما كان في الناس أفضل من طلبة الحديث، فقيل: يطلبونه بغير نية! فقال: طلبهم إياه نية. (المحدث الفاصل: ٤٠، والجامع لأخلاق الراوي والسامع: ٧٧١).
وحكي أن الإمام الغزالي قال: مات أبي، وخلف لي ولأخي مقدارا يسيرا ففني بحيث تعذر علينا القوت، فصرنا إلى مدرسة نطلب الفقه، ليس المراد سوى تحصيل القوت، فكان تعلمنا لذلك، لا لله، فأبى أن يكون إلا لله. (سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٣٥).

(٢) هو محمد بن عمر الواقدي، المدني، نزيل بغداد، ولد سنة ١٣٠هـ، وهو متروك مع سعة علمه، وكان إماما في المغازي، توفي سنة ٢٠٧هـ ببغداد.

وإذا أراد حُضورَ التَّحديث فعليه أن يتطهَّر، ويتطيَّب، ويَجلِس بوَقارٍ، وهيئةٍ،(١) فإنْ رفَع أحدٌ صوتَه انتَهَره،(٢) ويُقبِلَ على الحاضرين كلِّهم،(٣) ويَفتَتِح مجلسَه، ويَختَتِمه بتحميد الله تعالى، والصلاة على النبيِّ، ودُعاءٍ بما يليق بالحال بعد قراءةِ قارئٍ حسَنِ الصَّوتِ شيئًا من القرآن العظيم.

وأن لا يُحدِّث قائمًا، ولا عَجِلًا، ولا في الطريق إلا إذا اضطُرَّ إلى شيء مِن ذلك، ويتخِذ مُستمليًا مُحَصِّلًا مُتيقِّظًا يُبلِّغُ عنه إذا كثُر الجَمْعُ على عادة الحُفَّاظِ،(٤)

وعبد الرحمن بن عوف،(٥) وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، كانوا يفتون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وروى البيهقي في «المدخل» [٦٣٥] بسند صحيح، عن ابن عباس؛ أنه قال لسعيد بن جبير:(٦) حدِّثْ، قال: أُحدِّث وأنتَ شاهد، قال: «أوليس من نِعَمِ الله عليكَ أن تُحدِّث وأنا شاهد؛ فإن أخطأتَ علَّمتُك».

---

(١) وقد كان الإمام مالك رحمه الله يفعل ذلك، فقيل له؟ فقال: «أوقر به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم». (تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي: ٧٣١).

(٢) فقد كان الإمام مالك رحمه الله يفعل ذلك، ويقول: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ (الحجرات: ٢). فمن رفع صوته عند حديثه، فكأنما رفع صوته فوق صوته. (الجامع: ٩٦٨).

(٣) قال حبيب بن أبي ثابت (م: ١١٩هـ): «من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعا، ولا يخص أحدا دون أحد». (كتاب العلم لزهير بن حرب: ١٤٥).

(٤) كما روي عن مالك، وشعبة، ووكيع، وخلائق رحمهم الله. وروى أبو داؤد (١٩٥٦) من حديث رافع بن عمرو، قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء، وعلي يعبر عنه». (تدريب الراوي ٤/ ٥٢٠).

(٥) هو عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرة بالجنة، ولد بعد الفيل بعشر سنين، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا، وأحدا، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة، ويقال: عبد عمرو، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم: عبد الرحمن. وكان رجلا طويلا حسن الوجه، لا يغير شيبه. ومناقبه وفضائله كثيرة جدا. توفي سنة ٣٢هـ.

(٦) هو سعيد بن جبير الوالبي الكوفي، من الوسطى من التابعين، ثقة ثبت فقيه، كان يختم القرآن في كل ليلتين، وكان كثير الذكر لله عز وجل، توفي سنة ٩٤هـ.

ويستنصت المستملي الناس.[١] وأن يُحسِن الثَّناءَ على شيخِه بما هو أهلُه،[٢] ويَجمَع في الشيخ اسمَه، وكُنْيَته إعظامًا. ولا بأس بذِكْر مَن يُروَى عنه بلقبٍ كغُنْدُر، أو وصْفٍ كالأعمَش، أو حِرفةٍ كالخَيَّاط،[٣] أو أُمٍّ كابن عُلَيَّة، وإن كرِه ذلك إذا عُرِف بها، وقصَد تعريفَه لا عَيبَه،[٤] وليَجتنِبْ ما لا تَحتَمِلَه عقولُهم، ولا

---

(١) كما روي عن جرير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «استنصت الناس». (البخاري: ١٢١).

(٢) كقول مسروق: حدثتني الصديقة بنت الصديق، حبيبة حبيب الله المبرأة. (الجامع: ١٢٤٦).

وكقول عطاء: حدثني البحر، يعني: ابن عباس. (الجامع: ١٢٤٥).

وكقول الحسن بن الصباح البزار: حدثنا أحمد بن حنبل شيخنا، وسيدنا. (الجامع: ١٢٥١).

وكقول وكيع: حدثنا سفيان أمير المؤمنين في الحديث. (الجامع: ١٢٥٠، وتدريب الراوي ٤/ ٥٢٧).

(٣) اتصف بهذه النسبة كثيرون، من المقرئين: علي بن محمد أبو الحسن الخياط، عالم بالقراءات من أهل بغداد، له: «التبصرة في قراءات الأئمة العشرة»، توفي سنة ٤٥٠هـ.

ومحمد بن أحمد بن علي أبو منصور الخياط، عالم بالقراءات، زاهد. من أهل بغداد، انقطع لإقراء القرآن طول حياته، وصنف «المهذب في القراءات». توفي سنة ٤٩٩هـ.

من النحويين: محمد بن منصور أبو بكر ابن الخياط النحوي، أصله من سمرقند، أقام في بغداد، وتوفي بالبصرة سنة ٣٢٠هـ. من كتبه: «معاني القرآن»، و«الموجز»، و«المقنع»، و«النحو».

من الفلكيين: يحيى بن غالب أبو علي الخياط، فلكي من مشاهير المنجمين، يرد ذكره في كتب الأوربيين باسم «البوهلي». له عدة كتب، منها: «تحاويل سني العالم»، و«المدخل»، و«المسائل»، و«المعاني»، و«الدول»، و«المواليد»، ترجم إلى اللاتينية، و«سر الأعمال في الفلك»، و«فوائد فلكية». توفي سنة ٢٢٠هـ.

من المؤرخين: خليفة بن خياط العصفري البصري، محدث نسابة أخباري، صنف التاريخ عشرة أجزاء، طبع جزء منه. وكان مستقيم الحديث، من متيقظي رواته. توفي سنة ٢٤٠هـ.

من الشعراء: محمد بن يوسف الدمشقي، شمس الدين الخياط، ويقال له: الضفدع، شاعر مجيد مكثر. مولده ووفاته في دمشق (٦٩٣-٧٥٦هـ).

من الصوفية: عبد الله الخياط الحسيني الرفاعي، من مشايخ الصوفية في المغرب، توفي سنة ٩٣٩هـ. (الأعلام للزركلي).

(٤) هذا لا يعد من الغيبة؛ لأن التعيب لا يعد غيبة في ستة أشياء، وجمعهم الشاعر:

الذَّمُّ ليس بغيبةٍ في سِتَّةٍ ❁ مُتَظَلِّمٌ ومُعرِّفٌ ومُحَذِّرِ

يَفهمونه، كأحاديث الصِّفات لمن لا يُؤمَن عليهم من الخَطَأ، والوهْم، والوُقوع في التشبيه، والتجسُّم.(١)

ويَختِم إملاءَه بالحكايات في الزهد، والأدَب، ومكارم الأخلاق.

فعلى الطالب تصحيحُ النية، والإخلاصُ في طلَبه، والحَذَرُ من التوسل به إلى أغراض الدنيا،(٢) ويَسأَل اللهَ التوفيقَ، والتسديدَ، ويَستعمِل الأخلاقَ الجميلةَ، والآداب الرضية. وينبغي أن يَستعمِل ما يَسمَعُه من أحاديث العبادات، والآداب؛ فذلك زكاةُ الحديث، وسببُ حِفظِه.(٣)

ولمظهِرٍ فِسقًا ومُستَفتٍ ومَن ۞ طلَب الإعانةَ في إزالةِ مُنكَرِ

(سبل السلام ٢/ ٦٧١، وراجع لتفصيل الأقسام الستة: الرفع والتكميل، ص: ٥٢-٥٦).

(١) قال علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس، بما يعرفون، أتحبون أن يكذَّب الله ورسوله». (البخاري: ١٢٧، والجامع:١٣١٨). وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة». (مقدمة صحيح مسلم (١٤) ١/ ٣٥).

وقال الشيخ محمد عوامة حفظه الله: «ومن أوجب ما يتحلى به العالم: الحكمة، ليضع الأمور في مواضعها، فالمجلس الذي يناسبه كبار مسائل العلم لا ينبغي أن يتحدث فيه بصغار مسائله، ولا ينبغي أن يتحدث مع الخاصة بما يتحدث به مع العامة، وكذلك العكس، وأهم ذلك، وأدق إذا كان هذا العالم المتحدث في مجلس يجمع طبقات مختلفة متفاوتة من السامعين». (تعليقه على تدريب الراوي ٤/ ٥٣٠).

(٢) روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله تعالى، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة». (أبو داؤد: ٣٦٦٤). وروي أن كعب بن مالك رضي الله عنه قال: قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من طلب العلم ليجاري به العلماء، أو ليماري به السفهاء، أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار». (الترمذي: ٢٦٥٤).

(٣) قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «ما كتبتُ حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا وقد عمِلتُ به، حتى مر بي الحديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى أبا طيبة دينارًا»، فأعطيتُ الحجامَ دينارًا حتى احتجمتُ». (الجامع: ١٨٤).

نقول إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم أبا طيبة الدينارَ لم يثبت، بل ثبت إعطاء صاعَين من طعامٍ، كما رواه البخاري، رقم: ٥٦٩٦.

وأن يُعَظِّم شيخَه، ومَن يسمَع منه، وذلك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع به،[١] ويعتقد جلالةَ شيخِه، ورُجحانَه، ويَتحرَّى رِضاه، ولا يُطَوِّل عليه بحيثُ يُضجِرُه، وليَستَشِرْه في أموره، وأن يُرشِد غيرَه من الطلبة إذا سمِع من الشيخ؛ فإنَّ كِتْمانَه سبب ذَهابِ البرَكة، فإنَّ برَكةَ الحديثِ الإفادةُ. ولْيَحذَرْ كُلَّ حَذَرٍ من أن يَمنَعه الحياءُ، والكِبرُ من السَّعي التَّامِّ في التحصيل،[٢] وأخْذِ العلم ممن دُونَه في نسَبٍ، أو سِنٍّ، أو غيرِه.[٣]

ولا ينبغي له أن يَقتَصِر على سَماعه، وكَتْبِه دُونَ معرِفتِه، وفَهْمِه، ولْيُذاكِر بمحفوظاته مع أصحابه،[٤] ويَشتغِل بالتخريج، والتصنيف إذا تأهَّل له،[٥] وينبغي أن يتحرَّى في تصنيفِه العباراتِ الواضحةَ، والاصطلاحاتِ المُستعمَلةَ.[٦] والله أعلم، وعلمه أتم. (تدريب الراوي)[٧]

---

(١) قال المغيرة: «كنا نهاب إبراهيم النخعي كما يُهاب الأمير». (الجامع: ٢٩٣).

(٢) قال مجاهد: «لا ينال العلم مستحيٍ، ولا مستكبر». (البخاري، تعليقًا في كتاب العلم باب الحياء في العلم).

(٣) قال وكيع: «لا يكون الرجل عالما حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو دونه، وعمن هو مثله». (الجامع: ١٦٥٥). وكان ابن المبارك يكتب عمن هو دونه، فقيل له، فقال: «لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع لي». (الجامع ١٦٦٧).

(٤) فإن المذاكرة تعين على دوامه، قال علي رضي الله عنه: «تذاكروا هذا الحديث، وتزاوروا، فإنكم إن لا تفعلوا، يدرس». (الدارمي: ٦٥٠). وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «تذاكروا الحديث فإن ذكر الحديث حياته». (المستدرك للحاكم: ٣٢٥).

(٥) قال النووي في «المجموع» ١/ ٢٩: «بالتصنيف يطلع على حقائق العلوم، ودقائقه، ويثبت معه، لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش، والمطالعة، والتحقيق، والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة، ومتفقه وواضحه من مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض فيه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد».

(٦) قال السيوطي رحمه الله: «ولا يبالغ في الإيجاز بحيث يفضي إلى الاستغلاق، ولا في الإيضاح بحيث ينتهي إلى الركاكة، وأن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يُسبق إليه أكثرَ». (تدريب الراوي ٤/ ٥٧١).

(٧) هذه الجوهرة أكثرها مأخوذة من «تدريب الراوي»، النوع الثامن والعشرون، فراجعها مع تعليقات الشيخ محمد عوامة، وبعضُها مأخوذة من «قفو الأثر في صفوة علوم الأثر»، ص: ١١٩-١٢٠.



الجوهرةُ الثامنةُ والثَّلاثون

في التواريخ لمواليد الأعيان، ووَفياتهم، وأحوالهم من الأئمة الفُقَهاء، والمحدِّثِين، المأخوذَة من «تذكرة الحفاظ» للإمام الهمام شمس الدين الذهبيِّ، وغيره من كتب أسماء الرجال:

(١) الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي[١]

وُلِد بالكوفة سنةَ ثمانينَ من الهجرة (٨٠ هـ)، مات ببَغداد سنةَ خمسين ومئة (١٥٠هـ). من تصانيفه: «الفقه الأكبر»، وهو صاحب «المُسنَد» وغيره .

وهو المجتهد المطلق، والإمام الكامل، اتفقوا على جلالة شأنه، قال الإمام الشافعي: «الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة». وقال عبد الله بن المبارك: «أبو حنيفة أفقه الناس، ما رأيت مثله في الفقه». قال يحيى بن معين: سمعت يحيى القطان: «ما سمعنا أحسن رأيا من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله».[٢] وأثنى عليه جماعةٌ من الأئمة الكبار، مثلُ سفيان بن عُيَينة، والأعمش، وسفيان الثوري، وعبد الرزاق،[٣] ....

(١) الكوفي: نسبة إلى الكوفة، وهي إلى اليوم مدينة مشهورة في العراق، وتقع في وسط العراق في جنوب بغداد، غرب نهر الفرات، سميت به؛ لاستدارتها، ومصَّرها عمر رضي الله عنه سنة ١٧هـ في السنة التي مصَّرها البصرة، وقيل: سنة ١٩هـ.

(٢) النقول الثلاثة من «تاريخ بغداد» ١٣/ ٣٤٢-٣٤٥.

(٣) هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٢٦هـ، ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، رمي بالتشيع، وإن قال الشيخ شعيب، وبشار عواد في «تحرير تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٠): «لم يثبت تشيعه»؛ لكن قول الذين رموه بالتشيع مبني على النقول، والدلائل، ونقل الحافظ ابن حجر تشيعه عن عدة من العلماء؛ وقال ابن حبان: «كان ممن يخطىء إذا حدث من حفظه على تشيع فيه». (الثقات٨/ ٤١٢) وقال الذهبي: «نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل كان يحب عليا رضي الله عنه ويبغض من قاتله». (تذكرة الحفاظ١/ ٢٦٦) وقال العجلي: «ثقة، وكان يتشيع».(الثقات للعجلي ١/ ٣٠٢) ونقل

وحماد بن زيد،[١] ووكيع بن الجراح. وكان يُفتي برأيه الأئمةُ الثلاثة: مالكٌ، والشافعيُّ، وأحمدُ، وآخرون كثيرون. (إنهاء السكن).[٢]

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: أبو حنيفة، الإمام الأعظم، فقيه العراق[٣]. حدَّث

علاء الدين المغلطاي عن الإمام أبي داود: «كان عبد الرزاق يعرض بمعاوية، أخذ التشيع من جعفر». (إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٢٦٦) ونقل الحافظ ابن حجر عن محمد بن أبي بكر المقدمي: «وجدت عبد الرزاق ما أفسد جعفر غيره يعني في التشيع». (تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٣) وروى ابن عدي في ترجمة عبد الرزاق عدة روايات يظهر منها تشيعه، وقال في آخر ترجمته: «ولعبد الرزاق بن همام أصناف، وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين، وأئمتهم، وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأسا إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير». (الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٥٤٥) وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «حديثه محتج به في الصحاح. ولكن ما هو ممن إذا تفرد بشيء عُد صحيحا غريبا؛ بل إذا تفرد بشيء عد منكرا». (تاريخ الإسلام ٥/ ٣٧٤)

من أشهر تصانيفه: «المصنف». توفي سنة ٢١١هـ.

(١) هو حماد بن زيد بن درهم البصري، من الوسطى من التابعين، ولد سنة ٩٨هـ، الإمام، أحد الأعلام، أضر، وكان يحفظ حديثه كالماء. قال ابن مهدي: ما رأيت أحدا لم يكن يكتب أحفظ منه. توفي سنة ١٧٩هـ.

(٢) عمل الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي رحمه الله تعالى مقدمة في الحديث لكتابه «إعلاء السنن»، جاءت تسميته في الطبعات القديمة «إنهاء السَّكَن إلى من يطالع إعلاءَ السُّنن»، فكانت مقدمة لكتابه «إعلاء السنن» تشتمل على أبحاثِ أصول الحديث الموافقة لمذهب الأحناف، وهو الجزء الأول، ثم ألحقت هذه المقدمة بآخر الكتاب في الطبعة الجديدة لـ «إعلاء السنن» مع تعليقات الشيخ المفتي محمد تقي العثماني، قام بطباعته إدارة القرآن الكريم.

ثم طبع باسم «قواعد في علوم الحديث» بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، من دار البشائر الإسلامية. راجع: صفحة ٣٠٨-٣٣٨ مع التعليقات المفيدة للشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) العراق: وهي إلى اليوم بلدة معروفة تقع في شمال السعودية، وغرب الإيران، وشرق الشام. عاصمتها: بغداد، ومن مدائنه المشهورة: البصرة، والكوفة، والحيرة، والموصل، والواسط. وفيه نهران مشهوران: الدجلة، والفرات. قيل: سميت العراق بها لقربها من البحر. وفي القديم كانت العراق تقسم إلى عراق العرب، وهو: ما غرب دجلة، والشط، وعراق العجم، وهو: ما شرق دجلة، والشط.

عن: عطاء،[1] ونافع، وعبد الرحمن بن هرمز، وسلمة بن كهيل،[2] وأبي جعفر محمد بن علي،[3] وقتادة،[4] وعمرو بن دينار،[5] وأبي إسحاق،[6] وخلق كثير. تفقَّه به زُفَرُ بن الهذيل، والقاضي أبو يوسف، وداود الطائي،[7] ومحمد بن الحسن، والحسن بن زياد،[8] وأبو مطيع البلخي،[9] وعِدَّةٌ. وكان قد تفقَّه على حماد بن سليمان وغيره، وحدَّث عنه: وكيعٌ، ويزيدُ بن هارون،[10] وسعد بن الصلت،[11] وأبو عاصم النبيل، وعبد الرزاق، ....

---

(١) هو عطاء بن أبي رباح القرشي المكي، من الوسطى من التابعين، أحد الأعلام، وانتهت فتوى أهل مكة إليه، وإلى مجاهد في زمانها. كان عطاء أسود أعور أفطس أشل أعرج ثم عمي بعد ذلك. وكان ثقة فقيها عالما كثير الحديث، توفي سنة ١١٤هـ، وقيل: بعدها.

(٢) سلمة بن كهيل الكوفي، من الوسطى من التابعين، ثقة من علماء الكوفة، توفي سنة ١٢١هـ.

(٣) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب الهاشمي المدني، أبو جعفر الباقر، ثقة، توفي سنة ١١٨هـ.

(٤) هو قتادة بن دعامة البصري، ولد سنة ٦٠هـ، فهو من الوسطى من التابعين، ثقة حافظ، توفي بواسط سنة ١١٧هـ.

(٥) هو عمرو بن دينار المكي، من الوسطى من التابعين، ثقة ثبت، توفي سنة ١٢٦هـ.

(٦) هو عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي الكوفي، من الوسطى من التابعين، ثقة مكثر عابد، اختلط بآخره، توفي سنة ١٢٩هـ بالكوفة.

(٧) هو داود بن نصير الطائي الكوفي، الفقيه الزاهد، من الوسطى من أتباع التابعين، ثقة أحد الأولياء، توفي سنة ١٦٠هـ. والطائي: نسبة إلى طيء، وهي قبيلة عربية قحطانية، منازلها في الجبلين (أجا وسلمى). وتقع سلسلة جبال أجا في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، وسلسلة جبال سلمى في الجهة الشرقية الجنوبية.

(٨) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي الفقيه، وكان له كتب في مذهب أبي حنيفة، ضعيف، توفي سنة ٢٠٤هـ. (ميزان الاعتدال ١/ ٤٩١: ١٨٤٩).

(٩) هو الحكم بن عبد الله البلخي، صاحب كتاب «الفقه الأكبر»، ضعيف، توفي سنة ١٩٩هـ. (ميزان الاعتدال ١/ ٥٧٤: ٢١٨١).

وبلخ: مدينة خراسان العظمى، افتتحها عبد الله بن سمرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. واليوم هي في شمال أفغانستان.

(١٠) هو يزيد بن هارون الواسطي، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١١٧هـ، ثقة متقن عابد، توفي سنة ٢٠٦هـ.

(١١) هو سعد بن الصلت الكوفي، قاضي شيراز، محله الصدق، توفي سنة ١٩٦هـ.

وعبيد الله بن موسى،[١] وأبو نعيم، وأبو عبد الرحمن المقري،[٢] وبشَرٌ كثيرٌ. وكان إمامًا ورعًا عالما عامِلًا متعبِّدًا كبير الشأن. (تذكرة الحفاظ ١/ ١٥١).[٣]

(٢) الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأَصبَحي[٤] المدَنيُّ[٥]

وُلِد بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثلاثَ وتِسعِين (٩٣هـ)، وقيل غير ذلك. وتُوُفِّيَ بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة (١٧٩هـ). من تصانيفه: «الموطأ».

قال الذهبي: مالك بن أنس إمام دار الهجرة، حدَّث عن: نافع، والزهري، وعامِر بن عبد الله بن الزبير،[٦] وابن المنكدر،[٧] وعبد الله بن دينار، وخلق كثير. حدَّث عنه أممٌ لا يكادون يُحصَون، منهم: ابن المبارك، والقطان، وعبد الرحمن بن مهدي،[٨] وابن وهب، وابن القاسم،[٩] ....

(١) هو عبيد الله بن موسى الكوفي، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٢٨هـ، ثقة كان يتشيع، توفي سنة ٢١٣هـ.

(٢) هو عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ، من صغار أتباع التابعين، ثقة فاضل، توفي سنة ٢١٣هـ.

(٣) سنذكر أحواله بالتفصيل في نهاية هذه الجوهرة مع الشبهات حوله وأجوبتها لزيادة الفائدة، إن شاء الله تعالى.

(٤) يقال له: الأصبَحي، لأن في أجداده ذي أصبح، واسمه: الحارث بن حمير بن سبأ.

(٥) المدني: نسبة إلى المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وهي اسم لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة. لها تسع وتسعون اسما كما في «وفاء الوفاء» ١/ ١٣-٣٠. وهي في شمال مكة المكرمة في جزيرة العرب، وهي أشهر من أن تعرف هنا، ولها من التاريخ ما ملأ عشرات الكتب الضخام.

(٦) هو عامر بن عبد الله بن الزبير القرشي المدني، من الوسطى من التابعين، ثقة عابد، توفي سنة ١٢١هـ.

(٧) هو محمد بن المنكدر المدني، من الوسطى من التابعين، ثقة، توفي سنة ١٣١هـ.

(٨) هو عبد الرحمن بن مهدي البصري، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٣٥هـ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال، والحديث. قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. توفي سنة ١٩٨هـ بالبصرة.

(٩) هو عبد الرحمن بن القاسم المصري الفقيه، هو من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة، توفي سنة ١٩١هـ.

والقَعنَبي،[١] ويحيى بن يحيى النيسابوري،[٢] ويحيى بن يحيى الأندلسي،[٣] ويحيى بن بكير،[٤] وقتيبة،[٥] وغيرهم. وأثنَى عليه جماعةٌ من الأئمة، منهم: الإمام الشافعيُّ، وعبدُ الرحمن بن مَهدي، وابن عُيَينةُ، وابنُ المبارك، ويحيى بن سعيد القطان. وهو إمام كبير الشأن، اتفقوا على جلالة شأنه. (١/ ١٥٤).

(٣) الإمام أبو عبد الله محمدُ بن إدريس الشافعيُّ المكِّيُّ[٦]

وُلِد بعَسقلان من الشام سنة خمسين ومائة (١٥٠هـ). ومات بمصر سنة أربع ومئتين (٢٠٤هـ). من تصانيفه: «المسند»، وكتاب «الأم»، وغيرهما.

قال الذهبي: الشافعي، الإمام، العلَم، حِبر الأمة، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي المطلبي، حدَّث عن: عمه محمد بن علي،[٧] وعبد العزيز

---

(١) هو عبد الله بن مسلمة القعنبي المدني، نزيل البصرة، من صغار أتباع التابعين، ثقة عابد أحد الأعلام، كان ابن معين، وابن المديني لا يقدمان عليه في «الموطأ» أحدا. توفي سنة ٢٢١هـ بمكة.

(٢) يحيى بن يحيى النيسابوري أبو زكريا، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٤٢هـ، ثقة ثبت إمام، توفي سنة ٢٢٦هـ.

(٣) يحيى بن يحيى الأندلسي القرطبي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، صدوق فقيه قليل الحديث، وله أوهام، توفي سنة ٢٣٤هـ.

(٤) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٥٤هـ، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، توفي سنة ٢٣١هـ.

(٥) هو قتيبة بن سعيد البلخي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٥٠هـ، ثقة ثبت، توفي سنة ٢٤٠هـ.

(٦) المكي: نسبة إلى مكة المكرمة، البلد الحرام، سميت مكة المكرمة بها وببكة؛ لازدحام الناس بها. ويقال لها: أم القرى، والبلد الأمين. ومن جبالها المحيطة بها: أبو قبيس، وقعيقعان. وتاريخ مكة يملأ عشرات المجلدات، مثل: «أخبار مكة» للأزرقي، و«تاريخ مكة» للفاكهي، و«شفاء الغرام» و«العقد الثمين» كلاهما للفاسي.

(٧) هو محمد بن علي بن شافع القرشي، من كبار أتباع التابعين، وثقه الإمام الشافعي.

بن الماجشون،[١] ومالك الإمام، وخلق. وعنه: أحمد بن حنبل، والحميدي،[٢] وأبو ثور،[٣] والربيع المرادي،[٤] والزعفراني،[٥] وأمم سواهم. وأثنى عليه كثيرٌ من الأئمـة، منهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو داود، وغيرهم، وهو إمامٌ كبيرُ الشأن، اتفقوا على جلالة شأنِه. وكتب عن محمد بن الحسن الشيباني الفقيه وِقْرَ بُخْتِيٍّ.[٦] روى ذلك ابن أبي حاتم[٧] عن الربيع عنه. (١/ ٢٦٥).[٨]

(٤) الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيبانيُّ البغداديُّ

وُلِد سنة أربع وستين ومائة (١٦٤هـ)، ومات ببَغداد سنةَ إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١هـ)، من تصانيفه: «المسند»، و«كتاب الرد على الجهمية»، و«كتاب الصلاة»، وغيرها.

قال الذهبي في «التذكرة»: أحمد بن حنبل، شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، الحافظُ، الحُجَّةُ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذُّهَلي الشيبانيُّ[٩]......................

---

(١) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني، من كبـار أتبـاع التـابعين، ثقة، توفي سنة ١٦٤هـ ببغداد.

(٢) هو عبد الله بن الزبير الحميدي المكي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة حافظ فقيه، توفي سنة ٢١٩هـ بمكة.

(٣) هو إبراهيم بن خالد الكلبي أبو ثور البغدادي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة، توفي سنة ٢٤٠هـ.

(٤) هو الربيع بن سليمان المرادي المصري المؤذن، من الآخـذين عن تبـع الأتبـاع، ولـد سنة ١٧٤هـ، وكان ثقة، وتوفي سنة ٢٧٠هـ.

(٥) هو الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني البغدادي، من الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة، توفي سنة ٢٦٠هـ ببغداد.

(٦) أي: حمل إبل. والبختي: الإبل الخراساني. (المعجم الوسيط، ص: ٤١).

(٧) هو عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي، الحنظلي، وهو الإمام ابن الإمام، وحافظ الريِّ، وابن حافظها. توفي سنة ٣٢٧هـ. والربيع هو المرادي كما مر.

(٨) وفي مسند الإمام الشافعي أحاديث متعددة يرويها الإمام الشافعي عن الإمام محمد.

(٩) يقال له: الشيباني الذهلي، نسبةً إلى بعض أجداده، اسمه: شَيبان بن ذهل بن ثعلبة.

المَروَزي[١]، ثم البَغداديُّ. سمع: هُشَيمًا، وسفيانَ بن عيينة، وعَبَّادَ بن عَبَّاد،[٢] ويحيى بن أبي زائدةَ،[٣] وطبقتهم. وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وأبو زرعة، وخلق عظيم. أثنى عليه جماعة من الأئمة، منهم: شيخُه الإمام الشافعيُّ، وعلي بن عبد الله المدينيُّ،[٤] ويحيى بن مَعين، وغيرهم. وكان إمامًا كبيرَ الشأن، اتفقوا على جلالة قدره. (٢/ ١٥-١٦).

(٥) الإمام أبو عبدالله سُفيان بن سَعيد بن مسروق الثوريُّ[٥]

وُلِد بالكوفة سنةَ سبع وتسعين (٩٧هـ)، ومات بالبَصْرة[٦] سنةَ إحدى وسِتِّين ومئة (١٦١هـ).

---

(١) المَروَزي: هذه النسبة إلى مدينة مرو، خرج منها جماعة كثيرة قديمًا، وحديثًا من أهل العلم، والحديث. وكان فتح مرو سنة ثلاثين من الهجرة على يدي حاتم بن النعمان الباهلي نفذه عبد الله بن عامر بن كريز رضي الله عنه من نيسابور إلى مرو حتى فتحها، وهو كان أمير خراسان، وصاحب الجيوش بها زمن عثمان رضي الله عنه. هذه المدينة تعرف قديمًا بمرو الكبرى، أو مرو الشاهجان تمييزًا لها عن مرو الروذ، وهي الآن عاصمة منطقة ماري في تركمانستان ، وماري تحريف لمرو. تقع مدينة مرو على ضفاف نهر المرغاب، ينبع هذا النهر في شمال غرب أفغانستان ثم يتجه إلى الشمال الغربي، وصب في صحراء قاراقم في تركمانستان. تعد مدينة مرو حاليًا من مواقع التراث العالمي، ويقال: إنها كانت أكبر مدن العالم في القرن الثاني عشر الميلادي.

(٢) هو عباد بن عباد بن حبيب البصري، من كبار أتباع التابعين، ثقة ربما وهم، توفي سنة ١٧٩هـ.

(٣) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي، من صغار أتباع التابعين، ثقة متقن، توفي سنة ١٨٣هـ بالمدائن.

(٤) هو علي بن عبد الله بن جعفر المديني البصري، من الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث، وعلله، توفي سنة ٢٣٤هـ بـ سامراء.

(٥) يقال له الثوري؛ لأن في آبائه ثور بن عبد مَناةَ بن أُدٍّ.

(٦) البصرة: بلدة على شط العرب قريبة من مصبه في الخليج العربي بعد التقاء دجلة، والفرات. ويقال في النسبة إليها: البصريُّ. بُنِيت بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اختطَّها عتبة بن غزوان بعد فتح الأبلة. وهي ثالث أكبر مدن جمهورية العراق، تقع في أقصى جنوب العراق على الضَّفَّة الغربية لشط العرب، وهو المعبر المائي الأول في العراق، كما تعتبر البصرة العاصمة الإقتصادية للعراق، يبلغ عدد سكانها نحو ١.٥ مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠١٤م.

قال الذهبي في «التذكرة»: سفيان بن سعيد بن مسروق، الإمام، شيخ الإسلام، سيِّد الحفَّاظ، أبو عبد الله الثوريُّ الهمدانيُّ[١] الكوفيُّ الفقيه. حدَّث عن: أبيه[٢] وزبيد بن الحارث،[٣] وحبيب بن أبي ثابت،[٤] والأسود بن قيس،[٥] ومُحارِب بن دِثار،[٦] وطبقتهم. وعنه: ابنُ المبارك، ويحيى القطان، وابن وهب، ووكيع، والفِريابيُّ،[٧] وقَبِيصَة،[٨] وأبو نُعَيم، وغيرهم. وقال شعبةُ، ويحيىُ بن مَعين، وجماعةٌ: سفيانُ أميرُ المؤمنين في الحديث.[٩] وأثنى عليه كثير من الأئمة، وهو إمام كبير الشأن، اتفقوا على جلالة قدره. (١/ ١٥١-١٥٢).

---

(١) الهمداني: نسبة إلى ثور همدان. وثور بطن من همدان، وهو: ثور بن مالك بن معاوية بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان بن مالك من أولاد سبأ. وهمدان اسم قبيل سبئية قديم يعود ذكرها للقرن العاشر ق.م. و«همد» الاسم، و«ان» أداة تعريف باللغة السبئية، معناه: «الرجل الرشيق»، وهو من الأسماء السبئية القديمة مثل: خولان، نجران، لحيان.

(٢) هو سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة، توفي سنة ١٢٦هـ.

(٣) هو زبيد بن الحارث اليامي الكوفي، من الذين عاصروا صغار التابعين، ثقة ثبت عابد، توفي سنة ١٢٢هـ.

(٤) هو حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الكوفي، من الوسطى من التابعين، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال، والتدليس، توفي سنة ١١٩هـ.

(٥) الأسود بن قيس العبدي الكوفي، من طبقة تلي الوسطى من التابعين، ثقة. توفي بعد ١٣١هـ.

(٦) هو محارب بن دثار الكوفي القاضي، من طبقة تلي الوسطى من التابعين، ثقة إمام، توفي سنة ١١٦هـ.

(٧) هو محمد بن يوسف الفريابي، نزيل قيسارية من ساحل الشام، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٢٠هـ، ثقة فاضل، توفي سنة ٢١٢هـ.

(٨) هو قبيصة بن عقبة أبو عامر الكوفي، من صغار أتباع التابعين، صدوق ربما خالف، توفي سنة ٢١٥هـ.

(٩) راجع: مسند ابن الجعد (١٧٧٦، ١٨٦٣).

(٦) الإمام أبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعيُّ[١] الشاميُّ[٢]

وُلِد سنة ثمان وثمانين (٨٨هـ)، ومات سنة سبع وخمسين ومائة (١٥٧هـ).

قال الذهبي في «التذكرة»: الأوزاعيُّ، شيخ الإسلام، أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي[٣]. حدث عن: عطاء بن أبي رباح، والقاسم بن مُخَيمِرَة،[٤] وشدَّاد أبي عمار،[٥] والزهري، ومحمد بن إبراهيم التيمي[٦]، ويحيى بن أبي كثير، وخَلْقٍ. ورأى محمد بن سيرين[٧] مريضًا، ويقال: إنه سمع منه. حدَّثَ عنه: شعبةُ، وابن المبارك، ويحيى القطان،

---

(١) الأوزاعى: نسبة إلى الأوزاع، وهي من قبائل شتى. قال ابن الأثير: الأوزاعي منسوب إلى الأوزاع بطن من ذى الكَلاع من اليمن. وقيل: أوزاع اسمه: مرثد بن زيد، بطن من حمير، والأوزاعي الإمام عبد الرحمن بن عمرو منهم، وقيل: ليس منهم، وإنما نزل الأوزاع فنسب إليهم. والأوزاع قرية بدمشق إذا خرجت من باب الفراديس. (معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٣/ ٣٨٣).

(٢) الشامي: نسبة إلى الشام، وهي اسم قديم لسوريا، وتقع في غرب العراق، وجنوب تركيا، وشرق البحر المتوسط، وفلسطين، ولبنان، وشمال الأردن. أما الشام تاريخيًّا فيشمل: سورية، والأردن، ولبنان، وفلسطين. كانت من مدنها: حلب وحمأة، ودمشق، وبيت المقدس، وأنطاكية. وتوجد العديد من الدول التي تحتوي على أقاليم تشكل جزءا من بلاد الشام وهي: تركيا، ومصر والسعودية، وجزيرة قبرص. وتصل المساحة الإجمالية لهذه المناطق إلى حوالي ثلاث مئة وخمسة عشر ألف كلو متر مربع، ويعيش عليها ما يزيد عن ثمانية وأربعين مليون نسمة. يشير الإخباريون إلى أن تسمية بلاد الشام مستمدة من «اليد الشومى» وهي اليد اليسرى، وفي المقابل أطلقوا على الأراضي الواقعة إلى الجنوب اسم اليمن إشارة إلى اليد اليمنى. فالشام واقعة في الجانب الأيسر من الكعبة، واليمن في الجانب الأيمن، لأن وجه الكعبة أي بابها إلى المشرق. وأشارت مجموعة أخرى من الإخباريين إلى أن اسم بلاد الشام جاء من جمع الشامات الذي يشير إلى كثرة القرى فيها وتقاربها. وقيل: سمي باسم سام بن نوح، ثم تغيَّر إلى الشام.

(٣) الدمشقي: نسبة إلى دمشق، وهي عاصمة السوريا اليوم، وهي أقدم عاصمة في العالم، تشتهر بغوطتها ومسجدها الأموي الذي بناه الوليد بن عبد الملك.

(٤) هو القاسم بن مخيمرة الكوفي، سكن دمشق، من الوسطى من التابعين، ثقة، توفي سنة ١٠٠هـ بدمشق.

(٥) هو شداد بن عبد الله القرشي الأموي، أبو عمار الدمشقي، مولى معاوية بن أبي سفيان، من طبقة تلي الوسطى من التابعين، ثقة يرسل، توفي بعد ١١١هـ.

(٦) التيمي: نسبة إلى تيم، وهو من أجداده.

(٧) هو محمد بن سيرين الأنصاري، البصري، مولى أنس بن مالك، من الوسطى من التابعين، ثقة ثبت كبير

وأبو عاصم، ومحمد بن يوسف الفِريابي، وخلائِق. وكان أصله من سبي السِّند. أثنى عليه كثيرٌ من الأئمة. وكان إمامًا، ورَعًا، تقيًّا، لا يَخاف في الله لومةَ لائمٍ، اتفقوا على جلالة قدرِه. (١/ ١٣٤).

(٧) الإمام إسحاق بن إبراهيم بن راهويه النيسابوري

وُلِد سنة ست وستين ومائة (١٦٦هـ)، ومات سنة ثمان وثلاثين ومئتين (٢٣٨هـ).

قال الذهبي في «التذكرة»: هو الإمام، الحافظ الكبير، أبو يعقوب الحنظلي المَروزي النِّيسابوري، إسحاق بن إبراهيم بن راهويه. حدَّث عنه: البخاريُّ في «صحيحه»، ومسلم في «صحيحه»، والترمذي في «جامعه»، وخَلْقٌ كثير. أثنى عليه الأئمةُ الكبار، منهم: البخاريُّ، والترمذيُّ، وأبو حاتم الرازيُّ، وغيرُهم. (٢/ ١٧).

(٨) الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريُّ[١]

وُلِد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة ١٩٤هـ. ومات بقرية خَرْتَنْك[٢] من سمرقند سنة ٢٥٦هـ. من تصانيفه: «الصحيح الجامع»، و«كتاب الضعفاء»، و«الأدب المفرد»، وغيرها.

قال الذهبي في «التذكرة»: البخاريُّ، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، أبو عبد الله محمد

القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، توفي سنة ١١٠هـ.

(١) البخاري: نسبة إلى البُخارَى، وهي مدينة في أوزبكستان، وهي بين نهري جيحون (آمو دريا)، وسيحون (سر دريا)، في جنوبها: سمرقند، وفي شرقها: طشقند. افتتحها عبيد الله بن زياد في سنة ٥٤هـ في عهد معاوية رضي الله عنه، وكانت من بلاد خراسان. تعد خامس مدن أوزبكستان سكانا، تجاور نهر زرافشان، واتسمت بأنها مركز تجاري هام بالإضافة لكونها مركزًا للدراسة، والثقافة، وعلوم الدين. الجزء القديم للمدينة يحتوي على مساجد، ومدارس عتيقة. وتصل المساحة إلى حوالي ٣٩.٤ كلو متر مربع، ويعيش عليها ما يزيد عن ٢٦٣٠٠٠ نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٠٩م.

(٢) خَرْتَنْك: قرية ما بين بخارى، وسمرقند، وبها توفي الإمام البخاري، وقبره بها. والمسافة بينها وبين سمرقند ٢٦ كلومتر تقريبًا.

بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرِدِزْبَه الجُعفِيُّ مولاهم، صاحب «الصحيح». سمع بـ«بلخ» من مكي بن إبراهيم،[١] وبـ«بَغداد» من عفان،[٢] وبـ«مكة» من المقرئ، وبـ«البصْرة» من أبي عاصم، وبـ«الكوفة» من عبيد الله بن موسى، وبـ«الشام» من الفِريابي، وبـ«عَسقلان» من آدم،[٣] وبـ«حِمص»[٤] من أبي اليمان،[٥] وبـ«دِمشق» من أبي مُسهِر.[٦] وصنَّف وحدَّث وما في وجهه شَعرَةٌ، وكان رأسًا في الذَّكاء، رأسًا في العلم، ورأسًا في الوَرَع والعِبادة. حدَّث عنه: الترمذيُّ، ومحمد بن نصر المِروزيُّ،[٧] وابن خزيمة، ومنصور بن محمد البَزْدَوِيُّ.[٨] وقد أثنى

(١) هو مكي بن إبراهيم البلخي، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٢٦هـ، ثقة ثبت، من تلاميذ الإمام أبي حنيفة، ومالك، روى عنه البخاري في «صحيحه» إحدى عشرة ثلاثية. توفي سنة ٢١٥هـ ببلخ.

(٢) هو عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، البصري، سكن بغداد، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة ثبت، وربما وهم، توفي بعد ٢١٩هـ ببغداد.

(٣) هو آدم بن أبي إياس العسقلاني، من صغار أتباع التابعين، ثقة عابد، توفي سنة ٢٢١هـ بعسقلان. وعسقلان من أكبر وأقدم مدن فلسطين على بعد ٦٥ كم غرب القدس، وأما الآن فهي واقعة في إسرائيل المحتلة المغصوبة.

(٤) حمص: هي مدينة مشهورة في الشام بين دمشق، وحلب في منتصف الطريق، وتقع على بعد ٣٠٠ كلومتر من العاصمة دمشق، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح، وخالد بن الوليد في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم.

(٥) هو الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة ثبت، توفي سنة ٢٢٢هـ.

(٦) هو عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الغساني الدمشقي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٤٠هـ، ثقة فاضل، توفي سنة ٢١٨هـ.

(٧) هو محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله الفقيه، من الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ٢٠٢هـ ببغداد، ثقة حافظ إمام جبل، توفي سنة ٢٩٤هـ.

(٨) هو منصور بن محمد البزدوي، أبو طلحة، ثقة، هو آخر من حدث بالصحيح عن البخاري، توفي سنة ٣٢٩هـ.

والبزدوي: نسبة إلى بزدة، وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف. ونسف واقعة في أزبكستان في جنوب غرب طشقند على بعد ٥٢٠ كلومتر، وتسمى بالقرشي أيضًا.

عليه جماعةٌ من الأئمة، منهم: شيخُه إسحاق بن راهـويه، وأحمـدُ بن حنبـل، ومحمد بن بشـار،[١] وهو إمام كبير الشأن، آية من آيات الله. (٢/ ١٠٤).

(٩) الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيريُّ[٢] النيسابوريُّ[٣]

وُلِد سنة أربع ومئتين (٢٠٤هـ)، ومات بنيسابور سنة إحدى وستين ومئتين (٢٦١هـ)، من تصانيفه: «المسند الصحيح».

قال الذهبي: مسلم بن الحجاج، الإمام، الحافظ، حجة الإسلام، النيسابوري، صاحب التصانيف. حدَّث عن: يحيى بن يحيى التميمي[٤]، والقعنبي، وأحمد بن يونس،[٥] وسعيد بن منصور،[٦] وعون بن سلام،[٧] وأحمد بن حنبل، وخَلْقٍ كثير. روى عنه: الترمذيُّ حديثًا واحدًا، وإبراهيمُ بن أبي طالب،[٨] وابنُ خزيمة، ....

(١) هو محمد بن بشار البصري، بندار بمعنى الحافظ، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٦٧هـ، الحافظ ثقة، توفي سنة ٢٥٢هـ بالبصرة.

(٢) القشيري: نسبة إلى بني قشير، وهو: قشير بن كعب بن ربيعة.

(٣) النيسابوري: نسبة إلى نيسابور، من مدن خراسـان، وإحدى عواصمها، افتتحه عبـد الله بن عـامـر بن كريز في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٠هـ، وهي في يومنا في إيران في مغرب مشهد. وسميت بـ«نيشابور»؛ لأن «نيء» معناه: البلدة. و«شاه بور»: اسم الملك الذي أسَّسها، ووضع حجرها الأول. ويمكن أن نقول: إن «بور» معناه: البلدة، و«شاه» معناه: الملك بالفارسية، و«نيء» معناه: المزمار. أي: بلدة مزامير الملوك. أي: بلدة الأفراح. والله أعلم.

(٤) التميمي: نسبة إلى تميم بن مرة، وهو: تميم بن مرة ابن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار.

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي، من كبـار الآخـذين عن تبع الأتبـاع، ولـد سنة ١٣٣هـ، ثقـة حافظ، توفي سنة ٢٢٧هـ بالكوفة.

(٦) هو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، المروزي، ولد بجوزجان، ونشأ ببلخ، وسكن مكة، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به. له مصنفات كثيرة، أشهرها: «سنن سعيد بن منصور». توفي سنة ٢٢٧هـ بمكة.

(٧) هو عون بن سلام القرشي، الكوفي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة، توفي سنة ٢٣٠هـ.

(٨) هو إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري، الزاهد الحافظ، إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث، والرجال. توفي سنة ٢٩٥هـ.

وأبو عوانة،[١] وعبد الرحمن ابن أبي حاتم، وخَلْقٌ سِواهم. أثنى عليه جماعة من الأئمة، منهم: أبو حاتم الرازي، وإسحاق بن راهويه، وأبو زرعة، وكان إمامًا كبير الشأن. (٢/ ١٢٥).

(١٠) الإمام أبو داود سليمان بن الأَشعَث السِّجِستانيُّ

وُلِد سنة اثنين ومئتين (٢٠٢هـ)، ومات بالبصْرة سنة خمس وسبعين ومئتين (٢٧٥هـ)، من تصانيفه: «سنن أبي داود».

قال الذهبي في «التذكرة»: أبو داود، الإمام، الثبت، سيِّد الحُفَّاظ، سليمان بن الأشعث الأَزْدِيُّ[٢] السِّجِستانيُّ[٣]، صاحب «السنن». ....

(١) هو يعقوب بن إسحاق، أبو عوانة النيسابوري ثم الإسفرائيني الحافظ، صاحب «المسند الصحيح المخرج على كتاب مسلم»، توفي سنة ٣١٦هـ بإسفرائين.

(٢) الأزدي: هذه النسبة إلى أزد شنوءة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. وأزد شنوءة وأزد عمان كلاهما من ذرية أزد بن الغوث.

(٣) السِّجِسْتاني: نسبة إلى سِجِسْتان، وتسمى بسيستان أيضا، وهو منطقة كبيرة تحتوي على أقاليم مختلفة وبلادٍ شتى، منها قندهار، ونيمروز، وزابل، وهلمند، ومناطق الولايات الشمالية في بختون خواه باكستان، وجلال آباد إلى كابل، وتشتمل على بلوجستان الباكستانية، والإيرانية إلى حدود السِنْد، والفنجاب.

وهي تقع الآن تقريبا في الجنوب الغربي لأفغانستان، ويمتد إلى بعض مناطق إيران الشرقية إلى الجنوب منها، يدخل فيه دلتا نهر هلمند وغيره من الأنهار الكثيرة المنحدرة من جبال أفغانستان الشاهقة فوق كابل وغزنة إلى الجنوب الغربي.

سميت بسجستان إما لأن «سگ» بمعني الجندي، رجالها أقوياء أشجعاء كالجنديين، وقيل: كانت في الأصل «ساقستان»، إذ كانت هي قبل الحكومة الإسلامية تحت الحكام، والأمراء الذين يسقون الماء، فتغيرت إلى سجستان. والتفصيل في «دائرة المعارف» لبطرس البستاني تحت كلمة «سجستان». (مقدمة تعليقات سنن أبي داود للشيخ شعيب الأرنووط وغيرها)

وأما كابل فاختلفت عبارات المتخصصين هل هي من خُراسان، أو سِجِستان؟ فقال أبو عبد الله محمد بن يحيى في «التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان» (١/ ٤٤): إنها من سجستان. ويترشح من «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٢/ ٣٥١) أنها من خراسان. فلعلها حد فاصل، وثغر مميز بين سجستان، وخراسان فتلحق أحيانا بهذه، وأحيانا بتلك.

وأما مناطق أفغانستان الشمالية، وكذلك هرات، وبلخ، وتاجكستان، وتركمانستان، ومنطقة بدخشان،

سمع: أبا عمر الضرير،[1] ومسلم بن إبراهيم،[2] والقعنبي، وأبا الوليد الطَّيالسي،[3] وأحمد بن يونس، وخَلْقًا كثيرًا بالحجاز،[4] والشام، ومِصْر، والعراق، ....

وكذلك دولة ازبكستان، أي ماوراء النهر، وبعض مناطق كرغستان، وبعض مناطق إيران، فهي كلها من خراسان الكبيرة.

وقد اختلف في السنة التي فتحت فيها سجستانُ، فذكر الطبري أن عمر رضي الله عنه بعث عاصم بن عمرو، وعبد الله بن عمير الأشجعي. إلى سجستان سنة سبع عشرة. (تاريخ الطبري٤/ ٩٤) وقال الشيخ طقوش: وتولى فتحها عاصم بن عمرو التيمي، وعبد الله بن عمير الأشجعي.(تاريخ الخلفاء الراشدين، لمحمد سهيل طقوش، ص٢٣٠)

أما خليفة بن خياطُ، والبلاذري، وتبعهم ابنُ حبان، وابنُ حزم، فذهبا إلى أن فتحها كان في عهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتولى فتحها الربيع بن زياد الحارثي. وعليه اقتصر الحافظ الذهبي في «دول الإسلام»، ص: ٢٢.

ويجمع بين القولين أن ابتداء فتح سجستان كان في زمن عمر بن الخطاب، واستمرت الحروب حتى استكمل فتحها سنة ثلاثين في عهد عثمان بن عفان، ذلك أن إقليم سجستان كان أعظم من خراسان، وأكبر مساحة، وأصعب الإقليمين وُعورةً. فقد أورد الذهبي في حوادث سنة ثلاث وعشرين افتتاح سجستان، ثم ذكر في سنة ثلاثين أن ابن عامر وجَّه زياد بن الربيع إلى سجستان، ففتتح زالِق، وشرواذ، وناشروذ، ثم صالح أهل مدينة زرنج. (تاريخ الإسلام للذهبي ٢/ ١٨٢)

(١) هو حفص بن عمر أبو عمر الضرير، البصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، صدوق عالم، توفي سنة ٢٢٠هـ بالبصرة.

(٢) هو مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، البصري، من صغار أتباع التابعين، ثقة مأمون، توفي سنة ٢٢٢هـ بالبصرة.

(٣) هو هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، البصري، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٣٣هـ، ثقة ثبت، توفي سنة ٢٢٧هـ.

والطيالسي: نسبة إلى الطيالس، وهي جمع طيلسان، معناها: كساءٌ أخضر يضعه بعض العلماء، والمشايخ على الكتف. ونسب إليه؛ لأنه كان يبيعها.

(٤) الحجاز: بلدة تقع بين نجد، وتهامة، ويمتد بينهما بمحاذاة الساحل. وسمي به لحجزه بينهما، فيها: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والطائف، وخيبر، وفدك، وتبوك. ضم إلى المملكة العربية السعودية ١٩٢٦م. ويقال بالنسبة إليه: الحجازي.

والجزيرة،[١] وخُراسان. حدَّث عنه: الترمذيُّ، والنَّسَائيُّ، وابنه أبو بكر بن أبي داود،[٢] وأبو عوانة، وأبو علي اللُّؤلُؤيُّ[٣] وغيرُهم. وكتب عنه شيخُه أحمدُ بن حنبل حديثَ العتيرة.[٤] وأراه كتابَه فاسْتَحْسَنه. أثنَى عليه كثيرٌ من الأئمة، وهو إمامٌ كبيرُ الشأن. (٢/ ١٢٧).

(١١) الإمام الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى

وُلِد سنة تسع ومئتين (٢٠٩هـ)، ومات بِترِمِذ سنة تسع وسبعين ومئتين (٢٧٩هـ)، من تصانيفه: «الجامع الترمذي»، و«الشمائل»، و«كتاب العلل»، وغيرها.

قال الذهبي: الترمذي[٥]، الإمام، الحافظ، ....

---

(١) الجزيرة: هي ما بين دجلة، والفرات، مجاورة الشام، يقال لها أيضا: جزيرة أقور. ومن مدنها الشهيرة: حران، وأرفا، والرقة، ورأس العين، ونصيبين، وماردين، وآمد، وميافارقين، والموصل، والتكريت. وهي تنقسم اليوم في العراق، والشام، وتركيا.

(٢) هو عبد الله بن أبي داوُد، أبو بكر الأزدي السجستاني، الحافظ. وُلِد بسِجِسْتان، ونشأ بنَيْسابور وبغداد. ولد سنة ٢٣٠هـ، توفي سنة ٣١٦هـ.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عمرو، أبو علي اللؤلؤي، بصري، مشهور ثقة، كان أبو علي اللؤلؤي قد قرأ كتاب «السُّنن» على أبي داود عشرين سنة، وكان يسمى وراقه. توفي سنة ٣٣٣هـ.

(٤) قال الذهبي: هو حديث أبي داود [٢٨٢٥]، عن محمد بن عمرو الرازي، عن عبد الرحمن بن قيس، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء: عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة، فحسنها. وهذا حديث منكر، تكلم في ابن قيس من أجله، وإنما المحفوظ عند حماد بهذا السند حديث: «أما تكون الذكاة إلا من اللبة». (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١١).

والعتيرة: الذبيحة المخصوصة بالرجب، كانت تذبح في الجاهلية لغير الله ونسخت في الإسلام، وتسمى الرجبية. في «معجم لغة الفقهاء» ص٣٠٤: «شاة كان يذبحها المشركون لآلهتهم في شهر رجب، فأبطلها الإسلام».

ولطبخ الطعام في الدعوات أقسام وأسماء، ضبطنا إشاراتها في هذه الجملة «أنعموا مخًّا». الإعذار للختان، والنقيعة للفراغ من السفر، والعتيرة ذكرناها، والعقيقة معروفة، والمائدة لجمع الأحباب، والوليمة بعد زفاف العروس، والوضيمة عند نزول المصيبة، والوكيرة عند بناء البيت، والملاك عند الزواج، والنكاح، والخرس عند ولادة الولد، وطعام ختم القرآن يسمى بالحذاق.

وللتفصيل راجع: «الدرة الفردة شرح القصيدة البردة» تحت بيت رقم: ١٧.

(٥) الترمذي: نسبة إلى ترمذ، وهي مدينة خراسان، واليوم في أزبكستان على حدود أفغانستان، تقع على

أبو عيسى[(١)] محمد بن سورة السلمي الترمذي الضرير. سمِع: قتيبةَ بن سعيد، وإبراهيم بن عبد الله الهرَوِي،[(٢)] وعلي بن حجر،[(٣)] ومحمد بن عبد الملك[(٤)] وطبَقَتَهم، وتفقَّه في الحديث بالبخاري. حدَّث عنه: مكحولُ بن الفضل،[(٥)] وحماد بن شاكِر،[(٦)] ....

الضفة الشرقية من جيحون (آمو دريا)، افتتحها موسى بن عبد الله بن خازم سنة ٧٠هـ في عهد خلافة عبدالملك بن مروان الأموي.

(١) وإن قيل: التكني بأبي عيسى ممنوع في ضوء الأحاديث، أخرج ابن أبي شيبة من طريق موسى بن علي عن أبيه أن رجلا اكتنى بأبي عيسى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن عيسى لا أب له».(مصنف ابن أبي شيبة، رقم:٢٧٢٠٦، مرسل)

وأخرج من طريق زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب ضرب ابنا له اكتنى بأبي عيسى، فقال: «إن عيسى ليس له أب». (مصنف ابن أبي شيبة، رقم:٢٧٢٠٧، موقوف على عمر).

وأجاب عنه بعض المحققين أن حديث المغيرة بن شعبة يدل على جواز هذا التكني، فإن المغيرة بن شعبة تكنى بأبي عيسى بإذن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه أبوداود في «باب فيمن يكتني بأبي عيسى»، وأما الإمام الترمذي فيذكر نفسه بأبي عيسى، فلعل النهي عن التكني بأبي عيسى لم يثبت بحديث مرفوع صريح، أو النهي فيما أخرجه ابن أبي شيبة أن رجلا اكتنى بأبي عيسى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن عيسى لا أب له». محمول على التعجب، والمزاح، أو بيان الواقع، لا على التحريم، ولعل نهي عمر (بأنه ضرب ابنًا له اكتنى بأبي عيسى، فقال: إن عيسى ليس له أب) مبني على الاحتياط. وتفصيله في شروح سنن الترمذي، راجع «معارف السنن»، و«بغية الألمعي على سنن الترمذي» للشيخ شمس الدين الأفغاني المرداني، ص٦.

(٢) هو إبراهيم بن عبد الله الهروي، نزيل بغداد، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٧٨هـ، صدوق حافظ تُكلم فيه بسبب القرآن، توفي سنة ٢٤٤هـ بـ سُرَّ مَن رَأى.

والهروي: نسبة إلى هراة، من أمهات مدن خراسان، تقع قرب بُوشَنج، وهي اليوم من مدن أفغانستان. تقع غربي أفغانستان، مساحتها حوالي ٦٢٠٠٠ كلومتر مربع. وافتتحها الأحنف بن قيس في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه. وإليها ينسب كثير من العلماء.

(٣) هو علي بن حجر بن إياس السعدي، أبو الحسن المروزي، من صغار أتباع التابعين، ثقة حافظ، توفي سنة ٢٤٤هـ.

(٤) هو محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي، من الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة، توفي سنة ٢٥٨هـ.

(٥) هو مكحول بن الفضل، أبو مطيع النسفي، عالم مصنف، توفي سنة ٣١٨هـ.

(٦) هو حماد بن شاكر الوراق، أبو محمد النسفي، ثقة مأمون، توفي سنة ٣١١هـ.

وأبو العباس المَحبُوبيُّ،[١] وخَلْقٌ سِواهم. أثنى عليه جماعةٌ من الأئمة، وكان ثقةً ثبتًا، كبيرَ الشأن. (٢/ ١٥٤).

(١٢) الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِيُّ[٢]

وُلِد بمكة سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣هـ)،[٣] ومات بمكة سنة ثلاث وثلاث مائة (٣٠٣هـ)، من تصانيفه: «المجتبى من أحاديث رسول الله»، المعروف بـ«السنن الصغرى»[٤] للنسائي، وغيرُه.

قال الذهبي: النسائي، الحافظ، الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بَحْر، الخُراسانيُّ[٥]، القاضي، صاحب «السنن». سمِع: قُتيبةَ بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار،[٦] وأمثالهم بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، وبرع في هذا الشأن، وتفرَّد بالمعرفة، والإتقان. حدَّث عنه: أبو بكر

---

(١) هو محمد بن أحمد، أبو العباس المحبوبي المروزي، محدث مرو، ولد سنة ٢٤٩هـ، وتوفي سنة ٣٤٦هـ.

(٢) النسائي: نسبة إلى نسأ، وهي مدينة في خراسان، وتقع اليوم في تركمانستان، وقيل في سبب تسميته: أنَّ المسلمين لما وردوا خراسان قصدوها، فلما أتوها لم يروا بها رجلا؛ فقالوا: هؤلاء نساء، والنساء لا يقاتلن فنسيء أمرها إلى أن تعود رجالها وتركوها، ومضوا.

(٣) والمشهور أنه ولد سنة ٢١٥هـ كما في «تهذيب التهذيب» ١/ ٣٩.

(٤) قيل: هو اختيار تلميذه أبي بكر أحمد بن محمد بن السُّنِّي صاحب كتاب «عمل اليوم والليلة» نصَّ على ذلك الإمامُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٤٠. وقد تقدَّم تفصيله في تعليقات الجوهرة الثانية والثلاثون (٣٢).

(٥) الخراساني: نسبة إلى خراسان، كلمة فارسية معناها: بلاد الشمس المشرقة. وهي اليوم ولاية في شرق إيران مركزها مدينة مشهد. وفي القديم تطلق على منطقة كبيرة، من مدنها: نيسابور، وهراة، ومرو، وبلخ، وطالقان، ونسا، وسرخس، وطوس، وبخارا، وسمرقند، وترمذ، واليوم قسم منها في شمال شرق إيران، وقسم في أفغانستان الشمالية الغربية، وتركمانستان، وتاجكستان، وازبكستان.

(٦) هو هشام بن عمار، أبو الوليد الدمشقي، خطيب المسجد الجامع، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٥٣هـ، صدوق مقرىء، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، توفي سنة ٢٤٥هـ بدمشق.

ابن السُّنِّيِّ،[١] وأبو بِشر الدُّولابي،[٢] وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري،[٣] وغيرهم. وأثنى عليه الجماعة. (٢/ ١٩٤).[٤]

(١٣) الإمام أبو عبد الله محمدُ بنُ يزيدَ بنِ ماجهْ القَزْوِينيُّ[٥]

وُلِد سنة تسع ومئتين (٢٠٩هـ)، ومات سنة ثلاث وسبعين ومئتين (٢٧٣هـ)، من تصانيفه: «السنن»، و«التفسير»، و«التاريخ»، وغيره.

قال الذهبي: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابنُ ماجه، صاحب «السنن»،

---

(١) هو أحمد بن محمد، أبو بكر ابن السني الدينوري الحافظ، كان ديِّنا خيرا، صنَّف في القناعة، وفي عمل يومٍ وليلة، توفي سنة ٣٦٤هـ.

وابن السني: قال السمعاني: هذه النسبة إلى السنة التي هي ضد البدعة، ولما كثر أهل البدع، خصوا جماعة بهذا الانتساب. (الأنساب، للسمعاني ٧/ ٢٧٨)

(٢) هو محمد بن أحمد، أبو بشر الدولابي، الحافظ الوراق، من أهل الري، صنف التصانيف، أشهرها: «الكنى والأسماء». توفي سنة ٣١٠هـ. والدولابي: نسبة إلى الدولاب، وهي من أعمال الري.

(٣) لم نجد في تلاميذ النسائي من كان اسمه: الحسين بن محمد أبو علي النيسابوري، بل وجدنا: الحسين بن علي، أبو علي النيسابوري، الحافظ، واحد عصره فِي الحفظ، والإتقان، والورع، والمذاكرة، والتَّصنيف. توفي سنة ٣٤٩هـ.

(٤) إن الإمام النسائي ضعَّف الإمام الأعظم أبا حنيفة، قال: «نعمان بن ثابت أبو حنيفة ليس بالقوي في الحديث». (الضعفاء والمتروكين للنسائي، ص: ٢٤٠).

والجواب أولًا: أن الجرح على إمام من الأئمة الأعلام غير معتبر، ومثل هذا الجرح كالبول في البحر، فهل يتنجس البحر من بول أحد؟ كذا لا ينتقص شأن الأئمة بجرح أحد.

وثانيًا: أن النسائي رجع من قوله. والدليل عليه أنه روى في كتابه «السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٣، ط: دار الكتب العلمية) من سند أبي حنيفة عن عاصم، واكتفى على تضعيف عاصم بن عمر، ولو كان أبو حنيفة ضعيفًا عنده لذكره في هذا المقام. وللتفصيل راجع: عنوان: «الشبهات الواردة حول أبي حنيفة، وأجوبتها موجزا» في آخر الكتاب.

(٥) القزويني: نسبة إلى مدينة قزوين، وهي حاليا في إيران، في شمال غرب طهران. وتنسب إليها بحيرة قزوين التي تحتويها: إيران، وآذربيجان، وروسيا، وقازاقستان، وتركمانستان. واسمها القديم: بحيرة خرز، وبحيرة طبرستان.

و«التفسير»، و«التاريخ»، ومحدِّث تلك الدِّيار. سمِع: محمد بن عبد الله بن نُمَير،[١] وإبراهيم بن المنذِر،[٢] وعبد الله بن معاوية،[٣] وهشام بن عمار، وغيرهم. وعنه: محمدُ بن عيسى الأَبْهَرِي،[٤] وأبو عمروٍ أحمدُ بن محمد،[٥] وأبو الحسن القَطَّان.[٦] أثنى عليه جماعة من الأئمة. (٢/ ١٥٥).

(١٤) الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاريُّ الكوفيُّ

وُلِد سنة ثلاث عشر ومائة (١١٣هـ) بالكوفة، ومات ببغداد سنة اثنين وثمانين بعد المائة (١٨٢هـ) ، من تصانيفه: «كتاب الخراج»، و«الأمالي» وغيرهما.

قال الذهبي: القاضي أبو يوسف، الإمام، العلامة، فقيه العراقين، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفيُّ، صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما. سمِعَ: هِشامَ بن عروة،[٧] وأبا

(١) هو محمد بن عبد الله بن نمير، الكوفي الحافظ، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة حافظ فاضل، توفي سنة ٢٣٤هـ.

(٢) هو إبراهيم بن المنذر، أبو إسحاق المدني، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، توفي سنة ٢٣٦هـ.

(٣) هو عبد الله بن معاوية، أبو جعفر البصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة، توفي سنة ٢٤٣هـ بالبصرة.

(٤) هو محمد بن عيسى الصفار القزويني، ثقة، توفي سنة ٣٠٧هـ. والأبهَري: نسبة إلى مدينة أبهر، وهما اثنان، الأول: ما بين قزوين وزنجان وهو المراد ههنا، والثاني: قريب من أصبهان. وهي توجد اليوم في شمال إيران.

(٥) هو أحمد بن محمد بن حكيم، أبو عمرو المديني الأصبهاني، المعروف بابن ممك، من أهل مدينة جي، ديِّنا فاضلا، توفي سنة ٣٣٣هـ.

(٦) هو علي بن إبراهيم، أبو الحسن القزويني الحافظ القطان، عالم بجميع العلوم، والتَّفسير، والفقه، والنَّحْو، واللُّغة. ولد سنة ٢٥٤هـ، وكان يقول بعدما عَلَتْ سنُّه: كنت حين رحلت أحفظ مائة ألف حديث، وأنا اليوم لا أقوم عَلَى حفظ مائة حديث. سمع السنن من ابن ماجه، أدام الصيام ثلاثين سنة، وكان يفطر على الخبز، والملح. وفضائله أكثر من أن تُعَدَّ، توفي سنة ٣٤٥هـ.

(٧) هو هشام بن عروة بن الزبير المدني، من صغار التابعين، ثقة فقيه، ربما دلس، توفي سنة ١٤٥هـ.

إسحاق الشيباني،[١] وعطاء بن السائب،[٢] وطبَقتَهم. وعنه: محمدُ بن الحسن الفقيه، وأحمد بن حنبل، وبِشر بن الوليد،[٣] ويحيى بن مَعين، وعمرو بن أبي عمرو،[٤] وخَلْقٌ سِواهم. نشأ في طلب العلم، وكان أبوه فقيرًا، فكان أبو حنيفة يتعاهَد يعقوبَ بمئة بعد مئة. قال المزني:[٥] «أبو يوسف أَتْبعُ القومِ للحديث». وقال يحيى بن يحيى التميمي: «سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته: كل ما أفتيتُ به فقد رجعتُ عنه إلا ما وافق الكتاب، والسنة، واجتمع عليه المسلمون». وقال علي بن الجعد:[٦] «سمعت أبا يوسف يقول: من قال: إيماني كإيمان جبريل، فهو صاحب بدعة». قال بشر بن الوليد: «سمعت أبا يوسف يقول: من طلب غرائب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكِيمِياء افتقر، ومن طلب الدين بالكلام تزندَق». وقال ابن معين: «أبو يوسف صاحب حديثٍ، وصاحب سُنَّة». وقال أحمد بن حنبل: «كان مصنفا في الحديث». وله أخبار في العلم، والسَّعادة، وقد أفردتُه وأفردتُ صاحبه محمد بن الحسن رحمهما الله في جزء.[٧] (١/ ٢١٤-٢١٥).

---

(١) هو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني الكوفي، من صغار التابعين، ثقة، توفي سنة ١٤٠هـ.

(٢) هو عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، من صغار التابعين، صدوق اختلط، توفي سنة ١٣٦هـ.

(٣) هو بشر بن الوليد الكندي الفقيه، وكان جميل المذهب، حسن الطريقة، ولي القضاء بعسكر المهدي سنة ٢٠٨. ثم ولي قضاء مدينة المنصور إلى سنة ثلاث عشرة، وكان واسع الفقه عالما دينا. كان يصلي في اليوم مائتي ركعة. وكان يصليها بعد ما فلج وشاخ. ثقة، اختلط في الأخير، توفي سنة ٢٣٨هـ.

(٤) هو زرارة بن واقد الكلابي، عمرو بن أبي عمرو النيسابوري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٦٠هـ، ثقة ثبت، توفي سنة ٢٣٨هـ.

(٥) هو إسماعيل بن يحيى أبو إبراهيم المزني المصري الفقيه، صاحب الإمام الشافعي، صنف كتبا كثيرة، قال ابن أبي حاتم: صدوق، توفي سنة ٢٦٤هـ.

(٦) هو علي بن الجعد الجوهري البغدادي، من صغار أتباع التابعين، ثقة ثبت رمي بالتشيع، توفي سنة ٢٣٠هـ ببغداد. جمع عبد الله بن محمد البَغَوي اثني عشر جزءا من حديثه سماها «الجعديات» مشتملة على تراجم شيوخه، وشيوخهم.

(٧) وكتابه «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» مطبوع ومشهور، وعلق عليه الشيخ محمد زاهد الكوثري.

(١٥) الإمام أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيبانيُّ[(١)]

وُلِد بواسط سنة خمسين وثلاثين ومائة (١٣٥هـ)، ومات بالريِّ سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩هـ)، من تصانيفه: «الجامع الصغير»، و«المبسوط»، و«الزيادات»، و«السير»، و«الموطأ» وغيرها.

قال في «إنهاء السكن»: «هو نادرة الزمان بحر العلوم، حافظ الحديث، فقيه العالَم، الإمام محمد بن الحسن الشيباني، لازَم أبا حنيفة، وحمَل عنه الفقهَ، والحديثَ، وسمِع من: سفيان الثوري، وقيس بن الربيع،[(٢)] ومِسعَر بن كِدام،[(٣)] وغيرهم، وسمع بالشام: من الأوزاعي، وبالمدينة: من مالكٍ. روى عنه: الشافعيُّ - رواياته عنه مذكورة في «مسنده»-، وأبو عبيد القاسم بن سَلَّام،[(٤)] وهشام بن عبيد الرازي،[(٥)] وأبو سليمان الجُوزجاني.[(٦)] وقال الذهبي في «الميزان» [٣/ ٥١٣]: «لَيَّنَه النسائيُّ وغيره من قِبَل حِفظِه، وكان من بحور العلوم قويًّا في مالك». انتهى.[(٧)]

---

(١) الشيباني: نسبة إلى شيبان، وهي قبيلة معروفة في بكر بن وائل، وهو شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد ابن عدنان.

(٢) هو قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، من كبار أتباع التابعين، صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، كان شعبة يثني عليه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ليس بقوي ومحله الصدق، وقال ابن عدي: عامة روايته مستقيمة. توفي سنة ١٦٦هـ، قيل: بعدها.

(٣) مسعر بن كدام الهلالي الكوفي، من كبار أتباع التابعين، ثقة ثبت، توفي سنة ١٥٣هـ.

(٤) هو القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي، صاحب التصانيف المشهورة، ولد بهراة، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة علامة، له بضعة وعشرون كتابا، منها: «كتاب الأموال»، و«كتاب غريب الحديث» وغيرها من الكتب الكثيرة. توفي سنة ٢٢٤هـ بمكة.

(٥) هو هشام بن عبيد الله الرازي الفقيه السِّني، صدوق، توفي سنة ٢٢١هـ.

(٦) هو موسى بن سليمان، أبو سليمان الفقيه الجوزجاني، صدوق، وكان فقيها بصيرا بالرأي، يذهب مذهب أهل السنة في القرآن. توفي بعد ٢١١هـ.

(٧) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «ما قصَد الذهبي هذا (أي: تضعيفه) فيما أظن، وإنما نصَّ على قوَّته في

(١٦) الإمام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارِمِيُّ(١)

وُلِد سنة إحدى وثمانين ومائة (١٨١هـ)، ومات سنة خمس وخمسين ومئتين (٢٥٥هـ)، من تصانيفه: «المسند»، و«التفسير»، و«كتاب الجامع».

قال الذهبي في «التذكرة»: الدارمي، الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام بسمرقند، أبو

مالك؛ لأن شهرته فيه ليست كشهرته في أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومشايخ الكوفة، فهو فيهم أقوى بلا ريب». (تعليقات الشيخ عبدالفتاح أبي غدة على قواعد في علوم الحديث، ص: ٣٤٤).

وقال الإمام الشافعي: «ما رأيت سمينا أخف روحًا من محمد بن الحسن، وما رأيتُ أفصح منه، كنت إذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلغته». (المنتظم لابن الجوزي ٩/ ١٧٤، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، ص: ١٢٩. والصَّيمر، كحيدر، وهو نهر بالبصرة عليه قرى).

وقال الإمام الشافعي: «ما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن، ولا أفصح منه». وقال: «ما رأيتُ رجلًا أعلم بالحلال والحرام، والعلل، والناسخ والمنسوخ من محمد بن الحسن». وقال: «لو أنصف الناسُ لعلموا أنهم لم يروا مثل محمد بن الحسن، ما جالستُ فقيها قط أفقهَ، ولا أفتق لسانه بالفقه منه، إنه كان يحسن من الفقه، وأسبابه أشياء تعجز عنها الأكابر». (شذرات الذهب ١/ ٣٢٢).

وقال ابن عماد: «كان الشافعي يثني على محمد بن الحسن، ويفضِّله، وقد تواتر عنه بألفاظ مختلفة». (شذرات الذهب ١/ ٣٢٢).

وروى الشافعي في «مسنده» عددًا من الأحاديث عن الإمام محمد، قد ذكرنا منها سبع روايات في بداية كتابنا «العصيدة السماوية في شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ١٤٢-١٤٤).

قال علي بن المديني: «محمد بن الحسن صدوق». (تاريخ بغداد ٢/ ١٧٨).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وعظَّمه أحمد، والشافعي». (الإيثار بمعرفة رواة الآثار، ص: ١٦٣).

وحكى أبو عبد الله الصيمري عن شيخه محمد بن عمران عن أحمد بن كامل القاضي: «أبو عبد الله محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة مولى لبني شيبان، وكان موصوفا بالكمال، وكانت منزلته في كثرة الرواية، والرأي، والتصنيف لفنون علوم الحلال والحرام منزلة رفيعةً يعظمه أصحابه جدا». (أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ص١٢٥).

وقال الزيلعي في تحقيق بعض الأحاديث: «حدث به عشرون نفرًا من الثقات الحفاظ، منهم محمد بن الحسن الشيباني، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن وهب، وغيرهم». (نصب الراية ١/ ٤٠٨).

(١) الدارمي: نسبة إلى بني دارم، وهو دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، وكان من سمرقند وتوفي بها.

محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهْرام بن عبد الصمد التميمي الدارمي السمرقنديُّ[١]. سمِع: النَّضْرَ بنَ شُمَيلٍ،[٢] ويزيد بن هارون، وسعيد بن عامر الضُّبَعِيِّ،[٣] وطبقتهم بالحرمين، وخراسان، والشام، والعراق، ومصر. حدَّث عنه: مسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنَّسائيُّ.[٤] كان أحد الحفاظ، والرَّحَّالِين، موصوفًا بالثقة، والورَعِ، وكان

---

(١) السمرقندي: نسبة إلى سمرقند، وهي من بُلدان ما وراء النهر المعروفة، وتقع اليوم في أزبكستان، في جنوب نهر الصغد. افتتحها قتيبة بن مسلم سنة ٩١هـ في عهد الوليد بن عبد الملك بن مروان. كانت أكبر مركز لصناعة الورق (الكاغد)، ومنها انتشر في العالم الإسلامي منذ القرن الثالث الهجري. وقد وصفها ابن بطوطة بقوله: «إنها من أكبر المدن، وأحسنها، وأتمها جمالًا، مبنية على شاطئ واد يُعرَف بوادي القصَّارين، وكانت على شاطئه قصور عظيمة، وعمارة تنبئ عن علوِّ همم أهلها». ومعنى سمرقند: قلعة الأرض. وقيل معناها: بلدة الثمار. يبلغ عدد سكانها ٥٠٤٤٢٣ حسب تقديرات عام ٢٠١٥م. وتبلغ مساحته ١٠٨ كلو متر مربع.

(٢) هو النضر بن شميل بن خرشة البصري، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٢٢هـ، ثقة ثبت، توفي سنة ٢٠٤هـ بمرو.

(٣) هو سعيد بن عامر الضبعي البصري، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٢٢هـ، ثقة صالح، توفي سنة ٢٠٨هـ.

(٤) لم يذكر الذهبي في تلامذته الإمامَ البخاريَّ مع أن الإمام الترمذي يقول في آخر «العلل الصغير»: «وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن» وهو الإمام الدارمي، أي: أبو محمد، كما هو المذكور فيما قبل، والحديث المشار إليه: «من تبع جنازة فله قيراط». (كتاب العلل في آخر جامع الترمذي ٦/ ٢٥٦) مع تعليقات الشيخ الدكتور بشار عواد).

وهو أكبر من الإمام البخاري بثلاث عشرة سنة .

وقد قرأ العبد الضعيف رضاء الحق في اللوح المرقوم عند باب مقبرة الإمام الدارمي في سمرقند: أن الإمام البخاري من تلامذته.

وكتب الشيخ فواز أحمد، وخالد في مقدمة تعليق «سنن الدارمي»: أن البخاري تلميذ الدارمي في غير صحيح البخاري. (ص٦).

ودارم اسم قبيلة، وأما بلدته فهي سمرقند.

تنبيه مهم على عدد ثلاثيات الإمام الدارمي:

المشهور عند المدرسين، والمصنفين أن عدد ثلاثيات الدارمي أزيد من ثلاثيات البخاري كما ذكره الشيخ

يُضرَب به المثلُ في الدِّيانة، والحِلْم، والاجتهاد، والعبادةِ. أثنى عليه الأئمة: أبو حاتم الرازيُّ، وأحمدُ بن حنبل، وغيرهما. (٢/ ٩٠).

(١٧) الإمام أبو حاتم الرازيُّ[1] محمدُ بن إدريس

وُلِد سنة خمس وتسعين بعد المائة (١٩٥هـ)، ومات سنة سبع وسبعين بعد المئتين.

عبد الحق المحدث الدهلوي، والكتاني، ومحمد صديق حسن خان القنوجي، قالوا: «وله (أي: للدارمي) أسانيد عالية، وثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري».(مقدمة في أصول الحديث، للشيخ عبد الحق الدهلوي، الفصل العاشر. والرسالة المستطرفة، ص٣٢، للكتاني. والحطة في ذكر الصحاح الستة، ص٤١٠، للقنوجي)

وقال الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في شرح «صحيح البخاري»: «قوله: (مكي بن إبراهيم) وهو حنفيٌ من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله. وهذا أول الثلاثيات عند البخاري، وهي أزيدُ عند الدارمي منه، فإن الدارميَّ أكبر».(فيض الباري ١/ ٢٣٩)

وهذا وهم منهم، فإن ثلاثيات البخاري اثنان وعشرون حديثا، وأما ثلاثيات الدارمي فهي خمسة عشر حديثًا. كما ذكره القزويني (م:٧٥٠) في «مشيخته»، قال: «وقرأت جميع (ثلاثيات الدارمي)... وهي خمسة عشر حديثا».(مشيخة القزويني، ص١٨٨) وقال المنلا علي القاري في مقدمة «مرقاة المفاتيح»: «وله (أي: للدارمي) خمسة عشر حديثًا، هي ثلاثيات». وقال حاجي خليفة: «ثلاثيات الدارمي وهو الإمام، الحافظ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي. المتوفى: سنة ٢٥٥. وهي: خمسة عشر حديثاً، وقعت في مسنده بسنده».(كشف الظنون ١/ ٥٢٢. ومثله في «الكنز المتواري» للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ١/ ٢٦٠).

وقال السيد أبو عاصم نبيل في «فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن» (١/ ١٠٧): «وأما الثلاثيات، وهي أعلى ما في كتاب الإمام الدارمي، وجملتها على الصواب: خمسة عشر حديثا، جمعها الإمام الفقيه علي بن عبد الكافي السبكي، ثم الشيخ ابن النور».

وقال الدكتور محمود حميد العيساوي في مقدمة رسالته: «ثلاثيات الإمام الدارمي دراسة، وتخريج»: «قمت بجمع الأحاديث الثلاثية من سنن الإمام الدارمي، وكانت خمسة عشر حديثا».

ثم قال في الخاتمة: «عدد ثلاثيات الإمام الدارمي هي خمسة عشر حديثا، وكلها صحيحة إلا حديثا واحدا حسنا في كتاب المناسك، وحديثين ضعيفين كانا في كتاب الاستئذان، وكتاب فضائل القرآن».

(١) الرازي: نسبة إلى «الري» على غير قياس، وهي كانت مدينة كبيرة في الديلم، أما في الزمن الحالي فهي تعدُّ جزءا من مدينة طهران في إيران. فتحت الري في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وذلك بقيادة نعيم بن مقرن.

قال الذهبي: أبو حاتم الرازيُّ، الإمام، الحافظ الكبير، محمد بن إدريس بن المنذِر الحنظليُّ، أحد الأعلام. سمِع: عبيدَ الله بن موسى، ومحمدَ بن عبد الله الأنصاري،(١) والأصمعي،(٢) وأبا نعيم، وأبا مُسهِر، وأُممًا سِواهم. حدَّث عنه: يونسُ بن عبد الأعلى،(٣) ومحمد بن عوف الطائيُّ،(٤) وأبو داود، والنسائي، وأبو عوانة، وغيرهم. وأثنى عليه الأئمةُ الحفاظُ، منهم: النسائيُّ، وموسى بن إسحاق الأنصاري،(٥) وغيرهما. (٢/ ١١٢).

(١٨) الإمام أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازيُّ

مات سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤هـ).

قال الذهبي: أبو زرعة، الإمام، حافظ العصر، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي، مولاهم الرازيُّ. سمِع: أبا نُعَيم، وقَبِيصَةَ، وخلَّاد بن يحيى،(٦) ومسلم بن إبراهيم، والقَعنَبي، وطبقتَهم بالحرمين، والعراق، والشام، والجزيرة، وخراسان، ومصر. وكان من أفراد الدهر حِفظًا، وذكاءً، ودِينًا، وإخلاصًا، وعِلمًا، وعَمَلًا. حدَّث عنه من شيوخه: حَرملةُ،(٧) وأبو حفص الفلاس،(٨) وجماعة، ومسلم، وابن خالته الحافظ أبو حاتم،

(١) هو محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، الأنصاري، البصري، القاضي، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١١٨هـ، ثقة، توفي سنة ٢١٥هـ بالبصرة.

(٢) هو عبد الملك بن قريب الأصمعي البصري، صاحب اللغة، والنحو، والغريب، والأخبار. من صغار أتباع التابعين، صدوق، توفي سنة ٢١٦هـ.

(٣) هو يونس بن عبد الأعلى، أبو موسى المصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٧٠هـ، ثقة فقيه محدث، توفي سنة ٢٦٤هـ.

(٤) هو محمد بن عوف الطائي الحمصي الحافظ، من الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة حافظ، توفي سنة ٢٧٢هـ بحمص.

(٥) هو موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري، الشافعي، ثقة صدوق، توفي بالأهواز سنة ٢٩٧هـ.

(٦) هو خلاد بن يحيى الكوفي، من صغار أتباع التابعين، صدوق رمي بالإرجاء، توفي سنة ٢١٣هـ.

(٧) هو حرملة بن يحيى التجيبي المصري، من الآخذين عن تبع الأتباع، صاحب الشافعي، ولد سنة ١٦٠هـ، صدوق، توفي سنة ٢٤٣هـ.

(٨) هو عمرو بن علي، أبو حفص الفلاس البصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة حافظ، توفي

والترمذيُّ، وابن ماجه، والنسائي، وابن أبي داود، وغيرهم. أثنى عليه الأئمةُ، منهم: أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة،(١) وغيرهما. (٢/ ١٠٥).

(١٩) أبو زكريا يحيى بن مَعين البغدادي

وُلِد سنة ثمان وخمسين ومائة (١٥٨هـ)، ومات بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وثلاثين ومئتين (٢٣٣هـ).

قال الذهبي: يحيى بن مَعين، الإمام، الفرد، سيد الحفاظ، أبو زكريا المُرِّيُّ مولاهم البغدادي. سمِع: هُشَيمًا، وابنَ المبارك، وإسماعيل بن مُجالد،(٢) ويحيى بن أبي زائدة، ومعتمِر بن سليمان،(٣) وهذه الطبقة. وعنه: أحمدُ، وهنادٌ،(٤) والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو يعلى،(٥) وخلائِق. أثنى عليه جماعةٌ من الأئمة، منهم: النسائيُّ، وابن المديني، وعباس الدارمي،(٦) ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. (٢/ ١٤).

(٢٠) الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَرانيُّ

وُلِد سنة ستين ومئتين (٢٦٠هـ)، [وتوفي سنة ستين وثلاث مئة (٣٦٠هـ)] من

سنة ٢٤٩هـ بالعسكر.

(١) هو عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة حافظ صاحب التصانيف، أشهرها: «المصنف». توفي سنة ٢٣٥هـ.

(٢) هو إسماعيل بن مجالد، أبو عمر الكوفي، من الوسطى من التابعين، صدوق يخطئ، توفي بعد ١٨١هـ.

(٣) هو معتمر بن سليمان بن طرخان البصري، من صغار أتباع التابعين، ولد سنة ١٠٦هـ، ثقة، توفي سنة ١٨٧هـ بالبصرة.

(٤) هو هناد بن السري الكوفي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة راهب الكوفة، توفي سنة ٢٤٣هـ.

(٥) هو أحمد بن علي بن المثنى، أبو يعلى الموصلي الحافظ، صاحب «المسند»، ولد في شوال سنة ٢١٠هـ، توفي سنة ٣٠٧هـ. كان من أهل الصدق، والأمانة، والدين، والحِلْم. غلقت أكثر الأسواق يوم موته، وحضر جنازته من الخلق ما لا يحصيهم إلا الله تعالى.

(٦) لعله عباس الدوري، كما ذكر في تلاميذ ابن معين. فهو البغدادي، ثقة حافظ، توفي سنة ٢٧١هـ.

تصانيفه: «المعجم الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير»، و«كتاب التفسير».

قال الذهبي: الطبراني[١]، الحافظ، الإمام، العلامة، الحُجَّة، بَقِيَّةُ الحفاظ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطَير اللَّخْمي الطبراني، مسند الدنيا. سمِع عن: مشايخ الشام، والحرمين، واليمن، ومصر، وبغداد، والكوفة، والبصرة، وأصبهان، والجزيرة، وغير ذلك، وحدَّث عن ألف شيخ أو يزيدون. وصنَّف «المعجم الكبير»، وهو المسندُ سِوى مسند أبي هريرة، فكأنه أفرده في مصنَّف، و«المعجم الأوسط» في سِتِّ مجلَّدات كِبار على معجم شيوخه، يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب، والعجائب. سمِع: هاشم بن مَرْثَدٍ الطبَراني،[٢] وأبا زرعة الثقفي،[٣] وغيرهما. حدَّث عنه: أبو بكر بن مَردَوَيه،[٤] وأبو نُعَيم الحافظ، وعبد الرحمن بن أحمد الصَّفَّار،[٥] وأبو بكر بن رِيذَة،[٦] وغيرهم. (٣/ ٨٥).

(٢١) الإمام أبو جعفر أحمد بن سَلامة الطحاويُّ

وُلِد سنة تسع وعشرين ومئتين (٢٢٩هـ)، ومات سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة (٣٢١هـ)، من تصانيفه: «شرح معاني الآثار»، و«شرح مشكل الآثار» و«المختصر في الفقه»،

(١) الطبراني: نسبة إلى طبرية الشام، وهي مدينة، وبحيرة في شمال فلسطين، فتحت على يد شرحبيل بن حسنة رضي الله عنه سنة ١٤هـ. وهي من أقدم مدن فلسطين التاريخية، تقع اليوم في لواء الشمال الإسرائيلي في منطقة الجليل الشرقي تحديدا، على الشاطئ الجنوبي الغربي من البحيرة التي تحمل اسمها. تبعد عن القدس حوالي ١٩٨ كم إلى الشمال الشرقي يسكنها اليوم حوالي ٤٦ ألف نسمة. معظمهم من اليهود بعد تهجير أهلها العرب بفعل حرب ١٩٤٨م.

(٢) هو هاشم بن مرثد، أبو سعيد الطبراني، من قدماء شيوخ الطبراني، ضعيف، توفي سنة ٢٧٨هـ.

(٣) هو محمد بن عثمان، أبو زرعة الثقفي الدمشقي، القاضي، كان حسن المذهب عفيفا متثبتا، توفي بدمشق سنة ٣٠٢هـ.

(٤) هو أحمد بن موسى، أبو بكر الأصبهاني، ابن مردويه، الحافظ المجود العلامة، محدث أصبهان، له كتاب «التاريخ» وكتاب في «تفسير القرآن» و«مسند» و«مستخرج في الحديث»، وله «أمال». توفي سنة ٤١٠هـ.

(٥) هو عبد الرحمن بن أحمد الأصبهاني الصفار، المسند، توفي ليلة عرفة سنة ٤٣٦هـ.

(٦) هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الأصبهاني، المعروف بابن ريذة. ولد سنة ٣٤٦هـ، ثقة أمين، توفي في رمضان سنة ٤٤٠هـ.

وغيرها.

قال الذهبي: الطحاوي[١]، الإمام، العلامة، الحافظ، صاحب التصانيف البديعة، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأَزْدي الحَجْري المصْري الطَّحاوي الحَنَفيُّ. وطَحا من قُرى مصْر. سمِع: هارونَ بن سعيد الأَيْلي،[٢] وعبد الغني بن رِفاعة،[٣] وبَحْر بن نَصْر،[٤] وطبقتهم. حدَّث عنه: أبو بكر بن المقرئ،[٥] والطَبَرانيُّ، وأحمد بن عبد الوارث،[٦] وخلقٌ كثير. كان ثقةً ثبتًا فقيهًا عاقلًا لم يُخَلِّفْ مِثلَه. (٣/ ٢١).

(٢٢) الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزْم الظاهريُّ الأَندَلُسي[٧]

وُلِد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاث مائة (٣٨٤هـ)، ومات سنة ست وخمسين وأربع

(١) الطحاوي: نسبة إلى طحا، وهي كورة بمصر، في غرب النيل. وذكرنا أحوال الإمام الطحاوي في بدء شرحنا للعقيدة الطحاوية المسمى بـ«العصيدة السماوية»، فمن أراد التفصيل فعليه بالمراجعة إلى هذا الشرح، فإنه نافع جدا إن شاء الله تعالى.

(٢) هو هارون بن سعيد الأيلي، نزيل مصر، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٧٠هـ، ثقة فاضل، توفي سنة ٢٥٣هـ. والأيلي: نسبة إلى أيلة، وهي بلدة على ساحل بحر قلزم مما يلي ديار مصر، وتقابل مدينة العقبة في أعلى الخليج. وسميت بأيلة بنت مدين، قالوا: وهي القرية التي كانت حاضرة البحر المذكورة في القرآن.

(٣) هو عبد الغني بن رفاعة، أبو جعفر المصري، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٦٣هـ، ثقة، توفي سنة ٢٥٥هـ.

(٤) هو بحر بن نصر، أبو عبد الله المصري، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٨٠هـ، ثقة، توفي سنة ٢٦٧هـ بمصر.

(٥) هو محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن المقرئ الحافظ، مسند أصبهان، ثقة مأمون، توفي سنة ٣٨١هـ.

(٦) هو أحمد بن عبد الوارث العسال، هو من موالي عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثقة، توفي سنة ٣٢١هـ.

(٧) الأندلسي: نسبة إلى الأندلس، يقال لها أيضا: هسبانية، وأسبانيا. وقد أطلق هذا الاسم في بادئ الأمر على شبه جزيرة (إيبريا) كلها على اعتبار أنها كانت في أيدي المسلمين، ويطلق الآن على المنطقة الجنوبية في أسبانيا باسم أندلوسيا، وانقسمت شبه جزيرة إيبريا على دولتين: إسبانيا وهي في الشرق، وبرتغال في الغرب. من مدائنها: القرطبة، والغرناطة، والإشبيلية، والمالقة، والبلنسية، وبرشلونة، ومجريط التي يقال لها: مدريد، وطُليطلة.

مائة (٤٥٦هـ)، من تصانيفه: كتاب «الأحكام»، وكتاب «المُحَلَّى»، وكتاب «المِلَل والنِّحَل» وغيرها.

قال الذهبي في «التذكرة»: ابن حزم، الإمام، العلامة، الحافظ، الفقيه، المجتهد، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارِسي الأصل، الظاهرِيُّ، صاحب التصانيف. كان جدهم خلف أول من دخل إلى الأندلس. سمِع من: أبي عمر أحمد بن الحسور،(١) ويحيى بن مسعود،(٢) وعبد الله بن محمد بن عثمان،(٣) وأبي عمر الطَّلَمَنْكِي،(٤) وعبد الرحمن بن عبد الله،(٥) وخلق سواهم. سمِع منه: أبو عبد الله الحميدي،(٦) وابنه أبو رافع الفضل،(٧) وطائفة. وكان شافعيًّا ثم انتقل إلى القول بالظاهر، ونفى القول بالقياس، وتمسك بالعموم، والبراءة الأصلية، وكان صاحب فنون، فيه دين، وتورُّعٌ، وتزهد، وتحرٍّ للصدق. وكان أبوه وزيرًا جليلًا محتشمًا كبير الشأن. (٣/ ٢٢٧).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحباب بن الجسور، أبو عمر القرطبي، وهو أكبر شيخ لابن حزم، وكان خيِّرًا، فاضلًا، شاعرًا، عالي الإسناد مُكثرا. توفي سنة ٤٠١هـ.

(٢) هو يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود، أبو بكر ابن وجه الجنة، القرطبي، وكان رجلا صالحا، توفي سنة ٤٠٢هـ.

(٣) لعله محمد بن عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي، أبو جعفر القرطبي، ثقة، توفي سنة ٤٠٣هـ. وأما عبدالله بن محمد بن عثمان، فوجدناه في «تاريخ علماء أندلس» (٧٠٩)، ولكن عبد الله بن محمد توفي سنة ٣٦٤هـ قبل ولادة ابن حزم.

(٤) هو أحمد بن محمد، أبو عمر المعافري الأندلسي الطلمنكي المقرئ، نزيل قرطبة، وأصله من طلمنكة. الحافظ، توفي سنة ٤٢٩هـ.

(٥) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن مسافر، الهمداني، المعروف بابن الخراز، من أهل بجّانة، صالح، توفي سنة ٤١١هـ.

(٦) هو محمد بن أبي نصر، الحافظ أبو عبد الله، الأندلسي، الميورقي، ومَيورقة: جزيرة قريبة من الأندلس. وكان من كبار أصحاب أبي محمد بن حزم الفقيه. ثقة متدين. له كتاب: «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس». توفي سنة ٤٨٨هـ.

(٧) هو الفضل بن العلامة ابن حزم، أبو رافع القرطبي. توفي سنة ٤٧٩هـ. ذكره القاسم بن قطلوبغا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» ٧/ ٥٢١.

قال الذهبي: «قلت: ابن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة تقع له المسائل المحرَّرة، والمسائل الواهية، كما يقع لغيره. وقد امتُحِن هذا الرجل، وشُدِّد عليه، وشُرِد عن وطَنِه، وجرت له أمورٌ لطول لسانِه، واستخفافه بالكِبار، ووقوعه في أئمة الاجتهاد بأفجِّ عبارةٍ، وأفظِّ محاورة، وأبشع ردٍّ. قال أبو العباس بن العريف:[١] «كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين». (٣/ ٢٣١).

(٢٣) الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري[٢]

مات سنة عشر وثلاث مائة (٣١٠هـ)، من تصانيفه: «كتاب التفسير» لم يُصَنَّف مثله قطُّ، وتصانيفه كثيرة.

قال الذهبي في «التذكرة»: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، الإمام، العلَم، الفرد، الحافظ، أبو جعفر الطبري، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف. من أهل طبرستان. سمِع: محمدَ بن عبد الملك بن أبي الشوارب،[٣] ....

---

(١) هو أحمد بن موسى، أبو العباس ابن العريف، الأندلسي الصوفي الزاهد، توفي سنة ٥٣٦هـ.

(٢) الطبري: نسبة إلى طبرستان، وهي الآن «مازندران» في دولة إيران. وهي المنطقة الجبلية في إيران التي تحيط بجنوب بحر قزوين. سميت بذلك؛ لأنها منطقة الأشجار الكثيرة الملتفة، فلم يصل إليها جنود كسرى حتى قطعوها بالفأس. و«الطبر» بالفارسية الفأس، و«ستان» بمعنى المنطقة، والمسكن. وقال الحموي: «والذي يظهر لي وهو الحقُّ ويعضده ما شاهدناه منهم أن أهل تلك الجبال كثير الحروب، وأكثر أسلحتهم بل كلها الأطبار حتى إنك قلَّ أن ترى صعلوكا، أو غنيًّا إلا وبيده الطَّبر صغيرهم، وكبيرهم، فكأنها لكثرتها فيهم سميت بذلك، ومعنى طبرستان من غير تعريب موضع الأطبار، والله أعلم».(معجم البلدان للحموي ٤/ ٤١)

وافتتحت بعض بلاد طبرستان: الرويان، ودنباوند على يد سعيد بن العاصي الأموي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وبعض بلادها فتحت على يد يزيد بن المهلب في خلافة سليمان بن عبد الملك.

وطبرستان تسمى اليوم بـ مازندران. وتقع فيه مدينة «آمل» وكانت قاعدة بلاد طبرستان في العصر العباسي الأخير. وهناك مدينة تدعى «آمل زم» أو «آمل جيحون» تقع على يسار نهر جيحون على نحو ١٢٠ ميلا من مدينة مرو وسميت «آمل زم» لتمييزها عن مدينة «آمل» قاعدة طبرستان.

(٣) هو محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب، أبو عبد الله البصري، صدوق، توفي سنة ٢٤٤هـ بالبصرة.

ومحمد بن حُمَيد الرازي،[١] وأحمد بن مَنِيع،[٢] وغيرهم. وحدَّث عنه: مَخلَد الباقرحِي،[٣] من الأعلام. أثنى عليه كثير من الأئمة. جمَع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره، فكان حافظًا للكتاب، عارِفًا بأحوال الصحابة، والتابعين، بصيرًا بأحوال الناس وأخبارهم[٤]. (٢/ ٢٠١).

---

(١) هو محمد بن حميد، أبو عبد الله الرازي، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، حافظ ضعيف، توفي سنة ٢٤٨هـ.

(٢) هو أحمد بن منيع البغوي، نزيل بغداد، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ولد سنة ١٦٠هـ، ثقة حافظ صاحب «المسند»، توفي سنة ٢٤٤هـ.

(٣) هو مخلد بن جعفر، أبو علي الباقرحي، ثقة، توفي سنة ٣٦٩هـ. والباقَرحِي: نسبة إلى باقرح، وهي قرية من نواحي بغداد.

(٤) هذا رأي واحد من الرأيين في هذا الرجل، والرأي الآخر أنه رجل شيعي، أو هو غالٍ في تشيعه، وكتابه «تاريخ الرسل والملوك» مشحون بمثالب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. جمع فيه الروايات المكذوبة للشيعة، وقد اتفق المحدثون على تحريم رواية الموضوع إلا مقرونًا ببيانه؛ لقوله عليه السلام: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». (صحيح مسلم، ١/ ٨ باب وجوب الرواية عن الثقات).

صنَّف أبو مخنف الشيعي المحترق الكذاب اثنتين وثلاثين رسالة في التاريخ عن حوادث مختلفة وقعت إبَّان القرن الأول للهجرة، وقد جمع الطبري معظمها في تاريخه. كما في «دائرة المعارف الإسلامية» ١/ ٣٩٩.

ولإثبات أن تاريخ الطبري معظمها من روايات الكذابين نأخذ للنموذج خمسة من كبار الأخباريين الكذابين، وخمسة من كبار الأخباريين الثقات.

أما الكذابون فهم:

١. محمد بن السائب الكلبي، له ١٢ رواية. وقد كذبه ابن حبان، والجوزجاني، وغيرهما. (ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٦).
٢. هشام بن محمد بن السائب الكلبي، له ٥٥ رواية. قال عنه الذهبي: شيعي أحد المتروكين كأبيه. وقال عن أبيه: فيه رفض كابنه. وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة. وقال ابن حبان: كان غاليا في التشيع. (سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٠١، والمجروحين ٣/ ٩١).
٣. محمد بن عمر الواقدي، له أكثر من ٤٤٠ رواية. وقد كذبه أحمد، والنسائي، وابن المديني، وابن راهويه. وقال البخاري وأبو حاتم: متروك. (ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٥-٦٥٦. تقريب التهذيب).
٤. سيف بن عمر، له أكثر من ٧٠٠ رواية. قال ابن نمير: كان سيف يضع الحديث. وقال ابن حبان: اتهم بالزندقة. وقال أبو حاتم: متروك. (ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٥).

٥. أبو مخنف لوط بن يحيى، له أكثر من ٦١٢ رواية. قال عنه ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم. (ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٠).

وبذلك يكون مجموع ما رواه هؤلاء الرواة الكذابون ١٨١٩رواية تضمنها «تاريخ الطبري».

وأما الثقات، فهم:

١. الزبير بن بكار، له ٨ روايات.
٢. محمد بن سعد له ١٦٤ رواية.
٣. موسى بن عقبة، له ٧ روايات.
٤. خليفة بن خياط، له رواية واحدة فقط.
٥. وهب بن منبه، له ٤٦ رواية.

وبذلك يصل مجموع ما رواه هؤلاء ٢٢٦ روايةً مقابل ١٨١٩روايةً لأولئك الكذابين الخمسة. وهذا فارق كبير جدا، ودليل دامغ، وقطعي على أن معظم رواة هذا الكتاب من الكذابين. (وللمزيد من التحقيق راجع: مدرسة الرواة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى، ص:٦٥-٦٨، للدكتور خالد كبير علال).

وأما روايات اللعن على الصحابة فهي أكثر من أن تحصى. وقد لعن الطبري نفسه على كاتب الوحي أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما في موضعين من تاريخه. قال في موضع: «وتوفي جعفر في وسط خلافة معاوية لعنه الله». (تاريخ الطبري ١١/ ٥٢٩، ط: دار التراث، بيروت).

وقال في موضع آخر: «وتوفي نوفل بالمدينة في خلافة يزيد بن معاوية، لعنهما الله». (تاريخ الطبري ١١/ ٥٣٥، ط: دار التراث، بيروت).

وكذلك يلوح تشيُّعه من «تفسيره»، نذكر هنا تفسير بعض الآيات على سبيل المثال:

١- قال ابن جرير في تفسير آية الوضوء على وفق مذهب الشيعة: «والصواب من القول عندنا في ذلك أن الله عزَّ ذكرُه أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم». (تفسير الطبري ٤/ ٤٧٠).

٢- وروى الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥) ثماني روايات، في اثنين منها أن المراد من ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ هو عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وفي روايةٍ أن المراد منه جميع المؤمنين، وفي خمس روايات منها على حسب عقائد الشيعة أن المراد منه علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأنه تصدق في المسجد في حالة الركوع. (تفسير الطبري ١٠/ ٤٢٦).

قال ابن كثير بعد ذكر أحاديث حسب عقائد الشيعة: «ليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها». (تفسير ابن كثير، المائدة:٥٥).

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه: «بل من أكاذيب الشيعة».

(٢٤) الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[١] البغدادي[٢]

ولد سنة سِتَّ وثلاث مائة (٣٠٦هـ)، ومات ببغداد سنة خمس وثمانين وثلاث مائة (٣٨٥هـ).

قال الذهبي في «التذكرة»: الدَّارَقُطْنِي، الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان، أبو

٣- روى الطبري في تفسير آية التطهير روايةً واحدةً عن عكرمة أن المراد منها أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وروى سبع عشرة رواية على حسب مذهب الشيعة أن المراد منها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين رضوان الله عليهم أجمعين». (تفسير الطبري، الأحزاب: ٣٣).

مع أن سياق الآية يدل دلالة واضحة على أن المراد منها أولًا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ (الأحزاب: ٣٢ – ٣٣)

كما يراد من أهل البيت في سورة هود: زوجة إبراهيم عليه السلام. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ﴾ (هود: ٧٣)

وفي سورة القصص المراد من أهل بيت: أم موسى عليه السلام. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَحَرَّمۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَرَاضِعَ مِن قَبۡلُ فَقَالَتۡ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰٓ أَهۡلِ بَيۡتٖ يَكۡفُلُونَهُۥ لَكُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ (القصص: ١٢)

وفي سورة طه المراد من الأهل: زوجة موسى عليه السلام. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِذۡ رَءَا نَارٗا فَقَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ (طه: ١٠)

وقد فصَّلنا الكلام عنه في ضوء كلام أئمة الجرح والتعديل في كتابنا «بدر الليالي شرح بدء الأمالي» ٢/ ٢٢٨-٢٤٤، فراجعه؛ فإنه مهم جدا.

(١) الدَّارَقُطْنِي: نسبة إلى دار القطن، وهي محلَّة كبيرة كانت ببغداد من نهر طابق بالجانب الغربي بين الكرخ وبين نهر عيسى بن علي. كذا في «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٢٧٣)، و«معجم البلدان» للحموي (٢/ ٤٢٢). وذكر غيره أنه من مدن خراسان، والأول أصح.

(٢) البغدادي: نسبة إلى بغداد، وهي عاصمة العراق إلى اليوم، وهي دار مملكة خلفاء بني العباس. وقيل: معناه: عطية الصنم؛ لأن «بغ» صنم و«داذ» عطية. وقيل: «باغ» بالفارسية هو البستان الكثير الشجر، و«داذ» بمعنى العطاء. وقيل: كان هناك بستان للملك الجواد نوشيروان يوزع فيه العطايا، والهبات على الناس. وفي «غياث اللغات» معناه: بستان العدل، والإنصاف للملك. وسميت أيضًا بمدينة السلام.

الحسن علي بن عمر، الحافظ الشهير، صاحب «السنن». سمِع: البغويَّ،[١] وابن أبي داود، وغيرهما من الأعلام. حدَّث عنه: الحاكم النيسابوري، والحافظ عبد الغني الأزْدي، وأبو بكر البَرقانيُّ،[٢] وأبو ذر الهرَوي،[٣] وأبو نُعَيم الأصبهاني. قال الحاكم: «صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ، والفهم، والورع». (٣/ ١٣٢).

قلت: وله تعصب في أبي حنيفة، وأصحابه، ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارِح في أي راوٍ، وإن كان ذلك الجارح من الأئمة، بل لا بد فيه من شروطٍ قد ذكرتُها فيما مضى.[٤]

(٢٥) الإمام البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين الشافعيُّ

وُلِد سنة أربع وثمانين وثلاث مائة (٣٨٤هـ)، ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربع مائة (٤٥٨هـ)، من تصانيفه: «السنن الكبرى»، وغيره.

---

(١) هو عبد الله بن محمد، أبو القاسم البغوي، البغدادي أصله، مسند الدنيا، وبقية الحفاظ، ابن بنت أحمد بن منيع، ولد ببغداد سنة ٢١٤هـ، وطال عمره، وتفرد في الدنيا بعلو السند، توفي سنة ٣١٧هـ. والبغوي: نسبته إلى «بغا» من قرى خرسان بين هراة ومرو.

(٢) هو أحمد بن محمد، أبو بكر البرقاني، الحافظ الشافعي الفقيه، ثقة ورع ثبت، توفي سنة ٤٢٥هـ. والبُرقاني: نسبة إلى بَرْقَان: قرية بنواحي خوارزم. وأخرى بجُرجان. كذا في «لب اللباب» (ص٣٥) للسيوطي، وفي «القاموس» بِرقان بالكسر، وبالضم بلدة بخوارزم، وبلدة بجرجان. وقد قيده السمعاني في «الأنساب» (١٦٨/٢)، وتابعه ابن الأثير في «اللباب» (١/ ١٤٠) بالفتح نسبة إلى«برقان» المدينة التي كانت في شرقي جيحون وخربت. وذكر ياقوت الحموي «برقان» بضم الباء موضع بالبحرين، لكن المَهَرة في علم تاريخ البلدان نسبوا أبا بكْر أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني (م:٤٢٥) إلى الأولى.

(٣) هو عبد بن أحمد، أبو ذر الأنصاري الهروي المالكي، الحافظ، يعرف ببلده بابن السماك، توفي سنة ٤٣٤هـ.

(٤) في الجوهرة الثلاثين (٣٠).

والدارقطني ولد بعد وفات أبي حنيفة بـ ١٥٦ سنة، والنقاد الماهرون المعاصرون له، والذين عاشوا معه وقارنوه في الزمان هم أعرف به، وهم مدحوه، ووثقوه، كما ذكرناه في آخر الكتاب تحت عنوان: «نبذة من أحوال أبي حنيفة رحمه الله تعالى».

قال الذهبي في «التذكرة»: البيهقي[١]، الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ خراسان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، صاحب التصانيف. سمِع: أبا الحسن محمد بن الحسين العلوي،[٢] وأبا عبد الله الحاكم، وأبا طاهر بن مَحْمَشٍ،[٣] وأبا بكر بن فُورَك،[٤] كثيرا. ولم يكن عنده «سنن النسائي»، ولا «جامع الترمذي»، ولا «سنن ابن ماجه»، بل كان عنده «الحاكم» فأكثر عنه.

وعن إمام الحرمين أبي المعالي[٥] قال: «ما من شافعيٍّ إلا وللشافعي عليه مِنَّة إلا أبا بكر البيهقي، فإن له المنةُ على الشافعي لتصانيفه في نصرة مذهبه». أثنى عليه جماعة.(٣/ ٢١٩-٢٢٠).

(٢٦) الإمام أبو نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني

وُلِد سنة ست وثلاثين وثلاث مئة (٣٣٦هـ)، ومات سنة ثلاثين وأربع مئة (٤٣٠هـ).

قال الذهبي: أبو نعيم، الحافظ الكبير، محدِّث العصر، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني[٦]، الصوفي. أجاز له مشايخ الدنيا، فأجاز له من واسط: المعمر عبد الله

---

(١) البيهقي: بيهق منطقة من نواحي نيسابور بخراسان الإيرانية تقع في غربها. وهي ناحية كبيرة وكورة واسعة كثيرة البلدان. أخرجت هذه المنطقة عددا لا يحصى من العلماء، منهم: الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، من أهالي (خسروجرد) إحدى مدن بيهق. وبيهق اليوم يسمى «سبزوار»، وهي اليوم مدينة إيرانية تقع في محافظة خراسان رضوي شمال شرق إيران، تبعد حوالي ٢٥٠ كم إلى الغرب من مدينة مشهد.

(٢) هو محمد بن الحسين، أبو الحسن الحسني النيسابوري، شيخ الأشراف في عصره، توفي سنة ٤٠١هـ.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمش، أبو طاهر الزيادي الفقيه الشافعي، وكان إمام أصحاب الحديث بنَيْسابور، وفقيههم، ومُفْتيهم بلا مدافعة، وكان متبحرا في علم الشروط، قد صنف فيه كتابا، وله معرفة قويّة بالعربيّة. توفي سنة ٤١٠هـ.

(٤) هو محمد بن الحسن الأصبهاني، أبو بكر بن فورك، الإمام العلامة الصالح، صنف التصانيف الكثيرة، توفي سنة ٤٠٦هـ.

(٥) هو عبد الملك بن عبد الله، إمام الحرمين أبو المعالي ابن الإمام أبي محمد الجويني، الفقيه الملقب بـ ضياء الدين، رئيس الشافعية بنيسابور. كان إمام الأئمة على الإطلاق، المجمع على إمامته شرقًا، وغربًا، لم تَرَ العيون مثله. توفي سنة ٤٧٨هـ.

(٦) الأصبهاني: أصبهان، وتسمى بأصفهان، وهي مدينة من أهم مدن إيران، والمنطقة التي تقع فيها

بن عمر بن شوذب،[١] ومن نيسابور شيخُها: أبو العباس الأصم،[٢] وغيره من الأئمة. حدَّث عنه: الخطيب البغدادي، وأثنى عليه الخطيب، وغيره من المشايخ. (٣/ ١٩٥).

(٢٧) الإمام أبو أحمد الحاكم النيسابوري

وُلِد سنة خمس وثمانين ومئتين (٢٨٥هـ)، ومات سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة (٣٧٨هـ)، من تصانيفه: «كتاب الكنى» وغيره.

قال الذهبي في «التذكرة»: أبو أحمد الحاكم، محدِّث خراسان، الإمام، الحافظ، الجِهْبِذ، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، صاحب التصانيف. وهذا هو الحاكم الكبير مؤلف كتاب «الكنى».[٣] سمِع: أحمدَ بن محمد الماسَرْجِسِيِّ،[٤] وابن خزيمة، والبغوي، وغيرهم. روى عنه: الحاكم أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي،[٥] ومحمد بن أحمد الجارودي،[٦] وأبو بكر أحمد بن علي بن مَنْجَوَيه[٧] وخلق سِواهم. وسمع بالعراق، والجزيرة

أصفهان أيضًا تسمى بأصفهان، فهي اسم المنطقة الكبيرة واسم المدينة. تقع في الجانب الجنوبي الشرقي من سلسلة الجبال، وهي أهم مدن الإقليم. تقع على بعد ٣٤٠ كم جنوب طهران. يقول أهل إيران في مدحها: أصفهان نصف جهان، أي هي نصف العالم لاحتوائها على الكم الهائل من التراث القديم، والأسواق القديمة الكبري المنظمة التي لم يصل إليها العابثون، والمستعمرون. وينسب إليها عدد كبير من العلماء.

(١) هو عبد الله بن عمر بن أحمد بن علي بن شوذب، أبو محمد الواسطي، المقرئ المحدث، ثقة، توفي سنة ٣٤٢هـ.

(٢) هو محمد بن يعقوب، أبو العباس الأصم النيسابوري، وكان يكره أن يقال له الأصم، وكان محدث عصره بلا مدافعة، توفي سنة ٣٤٦هـ.

(٣) كتاب «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم الكبير مطبوع بتحقيق يوسف بن محمد الدخيل في أربعة أجزاء من مكتبة الغرباء، المدينة المنورة.

(٤) هو أحمد بن محمد بن الحسن الماسرجسي، النيسابوري، الإمام المحدث العالم الثقة، توفي سنة ٣١٣هـ.

(٥) هو محمد بن الحسين بن موسى، أبو عبد الرحمن الأزدي السلمي، كان شيخ الصوفية، وعالمهم بخراسان، كان يضع الأحاديث للصوفية. توفي سنة ٤١٢هـ.

(٦) هو محمد بن أحمد، أبو الفضل الجارودي الهروي الحافظ، الإمام المتقن، توفي سنة ٤١٣هـ.

(٧) هو أحمد بن علي، ابن منجويه، الحافظ أبو بكر الأصبهاني اليزدي، نزيل نيسابور، إمام كبير، وحافظ

والشام من علماء. قال الحاكم: «هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف، مقدم في معرفة شروط الصحيح، والأسامي، والكنى».

(٢٨) الإمام أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البَغداديُّ الشافعيُّ

وُلِد سنة اثنين وتسعين وثلاث مائة (٣٩٢هـ)، ومات ببغداد سنة ثلاث وستين وأربع مئة (٤٦٣هـ)، له تأليفات كثيرة.

قال الذهبي في «التذكرة»: الخطيب، الحافظ، الكبير، الإمام، محدِّث الشام، والعراق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف. سمع: أبا الحسن بن الصلت الأهوازي،[١] وأبا عمر بن مهدي،[٢] وأبا الحسين بن المتيم،[٣] وأبا نُعَيم الأصبهاني، وهو صاحب التصانيف الكثيرة. (٣/ ٢٢١).

قلت: وله تعصب في أبي حنيفة، وأصحابه، وصنَّف أصحابنا الحنفية في الردِّ عليه كتبًا كثيرةً، منها «السهم المصيب في كبد الخطيب»[٤]، ومنها «تأنيب الخطيب» للعلامة محمد زاهد

مشهور، وثقة صدوق، صنف كتبا كثيرة. توفي سنة ٤٢٨هـ.

(١) هو أحمد بن محمد بن موسى بن هارون بن الصلت، أبو الحسن الأهوازي ثم البغدادي، كان صدوقا صالحا، توفي سنة ٤٠٩هـ. والأهوازي: أهواز منطقة تقع في أقصى الشمال الشرقي من الخليج العربي، وتعرف باسم (عربستان) أي إقليم العرب لتوطن قبائل عربية فيها، وكان اسمها أيام الفرس «خوزستان»، وهو جمع «خوز» أو «هوز»، تقع جنوب غرب إيران. وهي أكبر مدينة في خوزستان. ومن مدن الأهواز: سوق الأهواز، ورامهرمز، وتستر، وجنديسابور، وسوس، ومناذر. ينسب إليها كثير من العلماء، منهم أبو منصور عبد الله بن أحمد بن موسى الجواليقي الأهوازي صاحب كتاب «المعرب من الكلام الأعجمي».

(٢) هو عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي، أبو عمر الفارسي الكازروني ثم البغدادي، البزاز، ثقة أمين، توفي سنة ٤١٠هـ.

(٣) هو أحمد بن محمد، أبو الحسين بن المتيم الواعظ، بغدادي، صدوق، كثير المزاح، توفي سنة ٤٠٩هـ.

(٤) مؤلفه: الملك المعظم سلطان الشام شرف الدين أبي المظفر عيسى بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب الأيوبي الحنفي، المتوفى: سنة ٦٢٤هـ. وطبع كتابه هذا باسم: «السهم المصيب في الرد على الخطيب فيما ذكره في تاريخه عن الإمام أبي حنيفة النعمان»، طبع بدمشق من دار النوادر.

وقد صنَّف في الرد على الخطيب سوى الملك المعظَّم غيرُ واحد من العلماء، منهم ابن الجوزي، وسماه:

الكوثري.[1]

(٢٩) أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشير بن مروان الأزدي حافظ مصر.

ولد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مئة (٣٣٢)، ومات بمصر في صفر لسبع خلون منه سنة تسع وأربع مئة (٤٠٩هـ). له من المصنفات: «المؤتلف والمختلف»، وغيره.

(تدريب الراوي، ص: ٢٦٠).

(٣٠) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمِري[2] القرطبي[3] حافظ المغرب.

وُلِد في يوم الجمعة والخطيب على المنبر، لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مئة (٣٦٨هـ)، وتوفي بشاطِبَةَ، وهي مدينة بالأندلس، في ليلة الجمعة سلَخ

«السهم المصيب في الرد على الخطيب»، وسبط ابن الجوزي وسماه: «الانتصار لإمام أئمة الأمصار» في مجلدين كبيرين، وأبو المؤيد الخوارزمي في مقدمة كتابه «جامع مسانيد الإمام الأعظم» ١/٣٨-٦٩، والسيوطي وسماه: «السهم المصيب في نحر الخطيب»، وشيخنا الأستاذ الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى ، وسماه: «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، وهو كتاب كبير جامع وافٍ نحو مئتي صفحة من القطع الكبير، طبع بمصر سنة ١٣٦١. (تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبي غدة على الرفع والتكميل، ص: ٧٧).

(١) قد ذكرنا التفصيل عن تعصبه في الجوهرة الحادية والثلاثين (٣١). والعلامة محمد بن زاهد بن الحسن الكوثري، فقيه حنفي، توفي بالقاهرة سنة (١٣٧٣هـ، ١٩٥٣م). وستأتي ترجمته عند ذكر الإسناد إن شاء الله تعالى.

(٢) يقال له: النَّمِري نسبةً إلى بعض أجداده، اسمه: النَّمِر بن قاسِط.

(٣) القرطبي: قرطبة عاصمة الأندلس الكبرى، تقع في وسط الأندلس على نهر الوادي الكبير، وكانت في عهد عبد الرحمن الثالث الأموي عاصمة لدولة الأندلس، وفيها الجامع المشهور الذي ما يزال قائما كأبهى الآثار العمرانية. كانت مركز الثقافة، والتجارة، والسياسة في التاريخ الأندلسي، وإليها ينسب عدد كبير من الشعراء، والعلماء.

ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربع مئة (٤٦٣هـ). له من التصانيف: «التمهيد في شرح الموطأ»، و«الاستذكار»، ومختصره، و «التقصي على الموطأ»، و«الاستيعاب في الصحابة»، و«فضل العلم»، و«قبائل الرواة»، و«الشواهد في إثبات خبر الواحد»، و«الكنى»، و«المغازي»، و«الأنساب»، وغير ذلك. كذا في «تدريب الراوي»، ص: ٣٦١.

(٣١) الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزيّ[١] الحنبليّ

وُلِد سنة عشر وخمس مائة (٥١٠هـ)، ومات سنة سبع وتسعين وخمس مائة (٥٩٧هـ)، وهو إمام، حافظ، صاحب التصانيف.[٢] أثنى عليه جماعة من المحدثين، لكن له تعصب في

---

(١) نسبة الجوزي: قيل: إن جد الأسرة محمد بن جعفر الجوزي قد عُرِف بهذه النسبة لسكناه في دار بواسط بها جوزة لم تكن بواسط جوزة سواها. وقيل: إن هذه النسبة ترجع إلى بيع الجوز، أو إلى مشرعة الجوز ببغداد، وقيل غير ذلك.

(٢) قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٤/ ٩٢: ومن تصانيفه: كتاب «المغني» في علوم القرآن كبير جدًّا، وكتاب «زاد المسير» أربع مجلدات ... «جامع المسانيد» سبع مجلدات، «الحدائق» مجلدان، ... «التحقيق في مسائل الخلاف» مجلدان، «مشكل الصحاح» أربع مجلدات «الموضوعات» مجلدان، «الواهيات» ثلاث مجلدات، «الضعفاء» مجلد، «تلقيح فهوم أهل الأثر» مجلد، «المنتظم في التاريخ» عشر مجلدات كبار، ... «صفة الصفوة» أربع مجلدات، «أخبار الأخيار» مجلد، «أخبار النساء» مجلد، «مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن» مجلد، ... «ذم الهوى» مجلد، «تلبيس إبليس» مجلد، «صيد الخاطر» ثلاث مجلدات، «الأذكياء» مجلد، «المغفلين» مجلد، «منافع الطب» مجلد، ... وما علمت أحدًا من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل، مات أبوه وله ثلاث سنين فربته عمته.

ولما ترعرع حملته عمته إلى الحافظ ابن ناصر فاعتنى به وأسمعه الكثير، حصل له من الحظوة في الوعظ ما لم يحصل لأحد قط، وحضر مجالسه ملوك، ووزراء، بل وخلفاء من وراء الستر، ويقال: في بعض المجالس حضره مائة ألف فيما قيل، والظاهر أنه كان يحضره نحو العشرة الآلاف مع أنه قد قال غير مرة: إن مجلسه حزر بمائة ألف، فلا ريب إن كان هذا قد وقع، فإن أكثرهم لا يسمعون مقالته.

قال سبطه: سمعت جدي يقول على المنبر: كتبت بإصبعي ألفي مجلد، وتاب على يدي مائة ألف، وأسلم على يدي عشرون ألفًا. قال: وكان يختم في كل أسبوع ختمة، ولا يخرج من بيته إلا إلى الجمعة، أو المجلس. ثم سرد سبطه مصنفاته فذكر منها «درة الإكليل» في التاريخ أربع مجلدات، و«فضائل العرب» مجلد، «شذور العقود» مجلد، «الأمثال» مجلد، «المنفعة في المذاهب الأربعة» مجلدان، «المختار من الأشعار» عشر مجلدات،

أصحاب أبي حنيفة.(١)

«التبصرة» في الوعظ ثلاثة مجلدات، «رءوس القوارير» مجلدان، إلى أن قال: ومجموع تصانيفه مائتان ونيف وخمسون كتابًا.

(١) وتعصبه على أصحاب أبي حنيفة اتباعًا للخطيب البغدادي عجيبٌ، فقد نقل السَّرُوجِي عن ابن الجوزي أنه قال: «والخطيب لا ينبغي أن يُقبَل جرحُه، ولا تعديله، لأن قولَه، ونقلَه يدلُّ على قِلَّة دِينٍ. كذا قال العيني في «البناية» (٢/ ٢٠٧، ط: دار الكتب العلمية، بيروت)

وقال ابن عابدين الشامي رحمه الله تعالى: «وأما ابن الجوزي فإنه تابع الخطيب، وقد عجب سبطه منه حيث قال في «مرآة الزمان»: «وليس العَجَب من الخطيب، فإنه طعن في جماعة من العلماء، وإنما العجب من الجدِّ كيف سلك أسلوبه، وجاء بما هو أعظم». قال: «ومن المتعصبين على أبي حنيفة الدارقطني، وأبو نعيم، فإنه لم يذكره في «الحلية» وذكر من دونه في العلم، والزهد». (مقدمة رد المحتار ١/ ٥٤، ط: دار الفكر، بيروت)

ومما ينبغي أن يذكر أن ابن الجوزي من المتشددين في جرح الرواة، كما قال العلامة اللكنوي: «واعلم أن هناك جمعًا من المحدثين لهم تعنُّتٌ في جرح الأحاديث بجرح رواتها، فيُبادِرون إلى الحكم بوضع الحديث، أو ضعفه بوجود قدحٍ ولو يسيرًا في رواية، أو لمخالفته لحديث آخر، منهم ابن الجوزي مؤلف كتاب «الموضوعات» و«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية». (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ٣٢٠-٤٢٥)

ولكن ابن الجوزي حكى كثيرًا من الموضوعات عن الرواة الكذابين في كتابه «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، قال محمد عبد القادر، ومصطفى عبد القادر عطا في دراسة وتحقيق «المنتظم»: «وكان ابن الجوزي قد استقى نصوصًا من موارد الطبري كأبي مخنف لوط بن يحيى، وسيف بن عمر، وهشام الكلبي، ومحمد بن عمر الواقدي، والهيثم بن عدي، وعلي بن محمد المدائني، وغيرهم».(المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١/ ٤١)

والرواة المذكورون كلهم من الكذابين، والوضاعين سوى المدائني، وهو صاحب الأخبار ليس بالقوي في الحديث.(ميزان الاعتدال ٣/ ١٥٣) أما لوط بن يحيى، وسيف بن عمر، وهشام الكلبي، ومحمد بن عمر الواقدي، فقد تقدم نبذة من ترجمتهم قبل صفحات في ترجمة الطبري، وأما الهيثم بن عدي الطائي، فقال البخاري، ويحيى بن معين: كان يكذب. وقال أبوداود: كذاب. وقالت جارية الهيثم بن عدي: كان مولاي يقوم عامة الليل يصلي، فإذا أصبح جلس يكذب.(ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢٤)

وقد حكى ابن الجوزي في «الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد» روايات مختلقة مكذوبة بدون إسناد، أو بسند فيه رواة مجهولون، يظن القارئ أن هذه الروايات صحيحة لا مطعن فيها، ولم يذكر الجرح ولم يقدح في الرواة مع معرفته ذلك، والحق أن أكثرها من روايات أبي مخنف لوط بن يحيى الشيعي المحترق الكذاب الوضاع، رواها ابن جرير الطبري في «تاريخه»، وقد اكتفى الدكتور هيثم عبد السلام في تعليق «الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد» على إحالة الروايات إلى تاريخ الطبري، ولم يذكر رواة الحديث، وقد

راجعت إلى تاريخ الطبري فوجدت أكثرها من رواية أبي مخنف.

والعجب أن ابن الجوزي قال ردًّا على الإمام عبد المغيث: «قال هذا الشيخ: قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حق معاوية رضي الله عنهم: «اللهم اجعله هاديًا واهد به». ومن كان هاديًا لا يجوز أن يطعن عليه فيما اختار من ولاية يزيد». فرواه ابن الجوزي بطريقين مجروحين وقال: «مدار الطريقين على محمد بن إسحاق بن حرب البلخي، وكان كذابًا. قال أبو علي صالح بن محمد الحافظ: كان محمد بن إسحاق كذابًا يضع للكلام إسنادا ويروي أحاديث مناكير».(الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد، ص٧٦)

ولم يلتفت ابن الجوزي إلى الإسناد الصحيح لهذا الحديث، وهو هكذا: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا أبو مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمعاوية: «اللهم اجعله هاديا مهديا واهد به».(سنن الترمذي، رقم:٣٨٤٢) وهذا التعصب ظاهر.

وساق البخاري هذا الحديث في «تاريخه» ٧/ ٣٢٧، وقد صرَّح عبد الرحمن فيه بالسماع.

وقال ابن الجوزي في «الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد» (ص٤٥): «وذكر محمد بن سعد في «الطبقات» أن معاوية قال للحسين، ولعبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن الزبير: إني أتكلم بكلام فلا تردوا عليَّ شيئا فأقتلكم، فخطب الناس، وأظهروا أنهم قد بايعوا ليزيد فسكت القوم، ولم يقروا ولم ينكروا خوفًا منه».(الطبقات لابن سعد ١/ ١٣٣، الجزء المتمم لطبقات ابن سعد، وإسناده هكذا: قال محمد بن عمر: قال ابن أبي سبرة: وقد أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ...)

وفي إسناده أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، ضعَّفه البخاري، وغيره. وعدَّه ابن الجوزي في الواضعين. كما في «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي ٣/ ٢٢٨. ولكنَّا لا نعدُّ ابن أبي سبرة في الواضعين، وقد فصَّلنا الكلام عليه في تعليقاتنا على «خطبات الأحكام لجمعات العام» للشيخ أشرف علي التهانوي، ص١٥١-١٥٣، الخطبة الثالثة والأربعون.

وراوي القصة عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ثقة، إلا أنه لم يدرك القصة؛ لأنه توفي سنة خمس وثلاثين ومئة، وهو ابن سبعين سنة. كما في «تهذيب التهذيب» ٥/ ١٦٤. ووقعت قصة ولاية يزيد سنة ست وخمسين، فكأنه ولد عبد الله بن أبي بكر بثمانية عام بعد هذه القصة، فالرواية منقطعة. وابن الجوزي لم يتعرض لتضعيفه في رسالته «المتعصب العنيد»، مع أن الراوي عن ابن أبي سبرة هو محمد بن عمر الواقدي، وقد كذبه أحمد، والنسائي، وابن المديني، وابن راهويه. وقال البخاري وأبو حاتم: متروك. (ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٥-٦٥٦. تقريب التهذيب) والحمل عليه في هذا الحديث.

وقال ابن الجوزي في «الرد على المتعصب العنيد» ص٥٩: «أنبأ علي بن عبيد الله الزاغوني، قال: أنبأ محمد بن أحمد الكاتب، قال: أنبأ عبد الله بن أبي سعد الوراق، قال: ثنا محمد بن حميد، قال: ثنا محمد بن يحيى الأحمري، قال: ثنا ليث، عن مجاهد، قال: «جيء برأس الحسين بن علي فوضع بين يدي يزيد بن معاوية

فتمثل بهذين البيتين:

ليت أشياخي ببدر شهدوا ✽ جزع الخزرج من وقع الأسل

فأهلوا واستهلوا فرحا ✽ ثم قالوا لي هنيئا لا تشل

وفي نسخة «لي بغيب لا تشل». (الرد على المتعصب العنيد، ص٥٩. ومثله في المنتظم ٥/ ٣٤٣).

في إسناده محمد بن حميد بن حيان أبو عبد الله الرازي قال فيه ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» ٣/ ٥٤: «يروي عن ابن المبارك، كذبه أبو زرعة وابن وارة، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: يتفرد عن الثقات بالمقلوبات، وقال صالح بن محمد الأسدي: ما رأيت أحذق بالكذب منه». وقال علي بن مهران: أشهد أنه كذاب. وقال ابن خراش: حدثنا ابن حميد، وكان والله يكذب. (ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٠)

ومحمد بن يحيى الأحمري لم نقف على ترجمته.

وليث بن أبي سليم صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك.(تقريب التهذيب)

ولم يتفكَّر ابن الجوزي أن هذين الشعرين كفر بواح يدلان على أن الأنصار الذين نصروا الدين والإسلام يقول فيهم يزيد قتلتُهم، وانتقمت منهم لآبائي الكفرة الضالين المضلين. و«الأسل» في الشعر: النبل. و«لا تشل» لعل المراد من لا تشل: دعاء الحفظ من الشولة، أي: لدغة العقرب، أي: هذا دعاء بالسلامة.

والعجب أن ابن الجوزي أورد الأحاديث الموضوعة في كتابه «تلبيس إبليس» و«ذم الهوى» واستدل بها، مع أنه نفسه حكم عليها بالوضع في «العلل المتناهية»، وعلى سبيل المثال نذكر بعض الروايات من كتابيه «تلبيس إبليس» و«ذم الهوى»:

قال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»: «قد ورد الشرع بالنهي عن مجالسة المردان، وأوصى العلماء بذلك، والحديث بإسناده عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجالسوا أبناء الملوك فإن النفوس تشتاق إليهم ما لا تشتاق إلى الجواري العواتق».

والحديث بإسناده عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تملأوا أعينكم من أولاد الملوك، فإن لهم فتنة أشد من فتنة العذارى». (تلبيس إبليس، ص٢٤٤، ط: دار الفكر، بيروت. وهاتان الروايتان أخرجهما ابن الجوزي في «ذم الهوى» بإسناده، ص١٠٥-١٠٦)

والحديثان المذكوران أخرجهما ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٨٤، رقم: ١٢٨٤، و١٢٨٥)، وقال: «هذان حديثان لا يصحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما هذا كلام بعض السلف، وفي إسناد حديث أبي هريرة عمر بن عمرو قال ابن عدي:«حدث بالبواطيل عن الثقات وهو في عداد من يضع الحديث». وأما حديث أنس فقال أحمد: «أحاديث أبان مناكير». وقال ابن حبان: «لا يحتج به». وفيه عمرو بن الأزهر، قال أحمد: «كان يضع الحديث». وقال النسائي: «متروك». وقال الدارقطني: «كذاب». وفيه عبدالرحمن بن واقد، قال ابن عدي: «حدث بالمناكير عن الثقات وكان يسرق الحديث».(العلل المتناهية ٢/ ٢٨٤)

(٣٢) الإمام رزين بن معاوية العَبدَري[١]

صاحب كتاب «التجريد» في الجمع بين الصحاح.[٢] مات بعد العشرين وخمس مئة.

وكذا أورد ابن الجوزي في كتبه بعض الأحاديث الموضوعة ظاهر الوضع ولم يصرح بوضعه بل استدل به، وعلى سبيل المثال نذكر حديثين من هذا الباب، قال ابن الجوزي استدلالًا على النهي عن مجالسة المردان: «والحديث بإسناد عن الشعبي قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضأة فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم وراء ظهره، وقال: «كانت خطيئة داود عليه السلام النظر».

وعن أبي هريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُحِدَّ الرجلُ النظرَ إلى الغلام الأمرد. (تلبيس إبليس، ص٢٤٤، ط: دار الفكر، بيروت. وهاتان الروايتان أخرجها ابن الجوزي في «ذم الهوى» بإسناده، ص١٠٥-١٠٦)

أما الحديث الأول فأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» وقال: «قال ابن الصلاح في «مشكل الوسيط»: لا أصل له. وقال الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي: هذا حديث منكر، فيه ضعفاء، ومجاهيل، وانقطاع. وقد استدل بعضهم على بطلانه بخبر «إني أراكم من وراء ظهري». وأورده محمد طاهر الفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص١٨٢)

وأما الحديث الثاني ففي إسناده: الوازع بن نافع العقيلي، قال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات».(المجروحين ٣/ ٨٣) وقال الحاكم وغيره: «روى أحاديث موضوعة».(لسان الميزان ٦/ ٢١٣)

وكذلك حكى ابن الجوزي من البواطيل في كتابه «المدهش» بدون إسناد، منها: قصة هاروت ماروت مع الزهرة، (ص٧٨)، ومنها: قصة أيوب عليه السلام، (ص٩٨). ومنها: قصة داود عليه السلام، حيث قال: «فابتلي بالذنب حتى نكس رأس الرياسة على عتبة الذل، ودب إلى داود المعاصي دبيب الدبا». (ص١١٢). والعياذ بالله.

وقد روى ابن الجوزي بإسناده عن أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن أنه قال في معنى الحديث: «من حدَّث بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين».(أخرجه مسلم) قال: «معنى الحديث أن يروي الرجل الحديثَ ولا يعرف لذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أصلٌ، فأخاف أن يكون المحدِّث به داخلا في هذا الحديث».

وقال ابن الجوزي نفسه: «ولقد عجبت من كثير من المحدثين طلبوا لتكثير أحاديثهم فرووا الأحاديث الموضوعة، ولم يبينوها للناس، وهذا من الخطأ القبيح، والجناية على الإسلام».(الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٥٢)

(١) العبدري: نسبة إلى عبد الدار بن قصي بن كلاب، منهم عثمان بن أبي طلحة العبدري، هو الذي أخذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الكعبة يوم الفتح ثم ردَّه عليه.

(٢) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٢٠٤: الإمام، المحدث الشهير، أبو الحسن العبدري،



الأندلسي، السرقسطي، صاحب كتاب «تجريد الصحاح»، جاور بمكة دهرا، وسمع بها «صحيح البخاري» من عيسى بن أبي ذر، و«صحيح مسلم» من أبي عبد الله الطبري. حدث عنه: قاضي الحرم أبو المظفر محمد بن علي الطبري، والحافظ ابن عساكر، وقال: كان إمام المالكيين بالحرم. قلت: أدخل في كتابه زيادات واهية، لو تنزه عنها لأجاد. توفي: بمكة، في المحرم، سنة خمس وثلاثين وخمس مائة (٥٣٥هـ)، وقد شاخ.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في «مبادئ علم الحديث وأصوله»، ص: ٦٥٨، تبصرة على هذا الكلام: ثم إن رزينا – على فضله، وعلمه، ودينه، وصلاحه – لم يكن بالمحدث المتقن المتمكن، وإنما كان محدثا جمَّاعا، فجمع في الكتاب المذكور من تلك الكتب الستة، وأضاف إليها أحاديث غريبة لم يذكر لها خطاما، ولا زماما، ولا مصدرا حديثيا، فأخلَّ بحسن ما جمع إخلالا كبيرا.

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا أن الخطيب التبريزي رحمه الله تعالى في الفصل الثالث من فصول أبواب «المشكاة»، والشيخ محمد بن سليمان الروداني في «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»، وابن الدَّيْبَع في مختصره «تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول»، وغيرهم أدرجوا في كتبهم زيادات رزين كلها، أو بعضها، وعزَوْا تخريجها إلى رزين، مع أن رزينا لم يسند الأحاديث في كتابه، وإنما علقها تعليقا من غير ذكر سند، ولا مصدر. وقد انتقد على صنيع هؤلاء العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني في «توضيح الأفكار» ١/ ٨٣.

الحاصل أنه لا يلزم من ذكر رزين الحديثَ في «تجريد الصحاح» أن يوجد هو في الصحاح الستة، ومن عادته أنه يذكر الأحاديث من غير ذكر الأسانيد، ويضيف على أحاديث الصحاح الستة إضافات أخرى. ومن العجب صنيع صاحب «مشكاة المصابيح» وغيره بعزو الحديث إلى رزين بقوله: «رواه رزين»، مع أن رزينًا لم يرو الأحاديث بأسانيدها، بل ذكرها معلقة من غير ذكر الإسناد، والمراجع.